



جامعة حائل
University of Ha'il

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة حائل
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
مركز النشر العلمي والترجمة

قضايا التسكين وآثاره بين قواعد النحويين وقراءات القراء العشرة

إعداد

د. مبروك بن حمود الشايع

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م



جامعة حائل
University of Ha'il

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة حائل
وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي
مركز النشر العلمي والترجمة

قضايا التسكين وآثاره بين قواعد النحويين وقراءات القراء العشرة

إعداد

د. مبروك بن حمود الشايع

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

ح) جامعة حائل ، ١٤٢٤ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشايع ، مبروك بن حمود

قضايا التسكين و آثاره بين قواعد النحويين و قراءات القراء العشرة.

د. مبروك بن حمود الشايع :- حائل ، ١٤٢٤ هـ

٢٤٨ ص ١٦X٢٤ سم

ردمك : ٥-٠٧-٩٨١٥-٦٠٣-٩٧٨

١- القرآن - النحو ٢ - اللغة العربية - النحو ٢ - القرآن - القراءات والتجويد

أ. العنوان

١٤٢٤/٢٩٢٠

ديوي ٢٢٤, ٢

رقم الأيداع : ١٤٢٤/٢٩٢٠

ردمك : ٥-٠٧-٩٨١٥-٦٠٣-٩٧٨



بحمد الله و توفيقه تخطو جامعة حائل خطى وثابة في تأسيس البرامج الرائدة وتبني المبادرات التي تعزز قدرتها في أداء رسالتها وفق رؤية واضحة تستوعب محاور العمل الجامعي وتحرص على توافر معايير الجودة والإتقان لكل مجالات الأداء ومساراته ، وتأتي هذه الجهود في إطار تطلعات قيادتنا الرشيدة ومسؤولية الجامعات في تعزيز الحراك العلمي والمعرفي والمهني كمحور رئيس وركيزة أساسية من ركائز النهضة الوطنية التي تحظى بدعم وإهتمام ومتابعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) وولي عهده الأمين و سمو النائب الثاني (حفظهما الله) .

كما تلقى جهود الجامعة دعم وتوجيه صاحب السمو الملكي الأمير / سعود بن عبد المحسن - أمير منطقة حائل (حفظه الله) ومتابعة دائمة من صاحب المعالي وزير التعليم العالي الأستاذ الدكتور / خالد بن محمد العنقري (حفظه الله) .

و يعتبر النشر العلمي مؤشراً هاماً من مؤشرات الإنتاج والحراك المعرفي ومعزز للتنمية المضافة التي تؤكد دور الجامعة في دعم التوجه نحو مجتمع المعرفة وتوفير مقوماته الفكرية والثقافية والأدبية لخدمة مسيرة التنامي في المجتمع المحلي والبيئة المحيطة والوفاء بمتطلبات الحضور الفاعل للجامعة في المحافل العلمية والوطنية والإقليمية والدولية .

وتأتي باكورة إصدارات النشر العلمي في جامعة حائل لتعبر عن تطورات المشهد الأكاديمي في إعداد الكوادر الوطنية المتخصصة في مختلف المجالات العلمية . ونتاجهم البحثي في الحصول على الدرجات العلمية وكذلك إصدار الكتب التخصصية الرصينة التي تؤمن مرجعية للبرامج الجامعية فضلاً عن مؤلفات التحقيق للتواصل مع الموروث الحضاري والكتب المترجمة التي تؤكد مواكبة الجديد عالمياً في ميادين العلم ومجالات الفكر والثقافة .

وإذ تقدم الجامعة الإصدار الأول من سلسلة إصدارات النشر العلمي فإنني أقدم وأفر شكري لجهود اللجنة الدائمة للنشر العلمي ورئيسها سعادة الأستاذ الدكتور / عثمان بن صالح العامر وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ، ومقرر اللجنة سعادة الدكتور / تركي بن علي المطلق عميد شؤون المكتبات ومدير مركز النشر العلمي والترجمة ، والأخوة باقي أعضاء اللجنة على جهودهم في هذا الخصوص آملاً تنامي جهودهم في ضبط مسيرة الإنتاج والنشر العلمي وتعزيز روافدها وفق الضوابط واللوائح المعمول بها .

والله ولي التوفيق ،،،

مدير الجامعة

أ.د. خليل بن ابراهيم البراهيم

مقدمة البحث

الحمد لله الذي أنزل على عبده خير الكتب، وجعل لغته لغة العرب، وأنزله على سبعة أحرف كلها كافٍ شافٍ.

والصلاة والسلام على النبي الأمي، والرسول العربي، أفصح العرب لساناً، وأبلغهم بياناً، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد كان موضوع بحثي في الماجستير هو: 'القراءات القرآنية المختلفة في العلامة الإعرابية'، ولحظت في أثناء استعراضي للقراءات جملة من الكلمات القرآنية تختلف القراءات في تسكين أحد أحرفها وربما تزيد بنية الكلمة أو تنقص، هذا بالإضافة إلى الحديث عن الساكن وأحكامه واختلافه عن المتحرك في مسائل ماثورة في كتب القراءات، ولم يكن الموضوع - وقتها - يسمح بتناول تلك القراءات وأصولها، ثم سنحت لي الفرصة في مرحلة الدكتوراه، فأعدت النظر في تلك القضايا فألفيتها جديرة بالبحث والمناقشة؛ لذا وقع اختياري على هذا الموضوع 'قضايا التسكين وآثاره بين قواعد النحويين وقراءات القراء العشرة'. وهو موضوع يُعنى بدراسة الإسكان في القراءات العشر أصولها وفرشها، ففي الأصول يتتبع حديث كتب القراءات عن الساكن وأحكامه المختلفة، وفي الفرش يتتبع القراءات القرآنية التي اختلفت في تسكين حرف أو تحريكه سواء اختلفت بنية الكلمة أم لم تختلف، وسواء اختلف نوع الكلمة أم لم يختلف؛ إذ مهمة البحث هي تتبع السكون في القراءات، كما يُعنى هذا الموضوع بتوجيهات النحويين لتلك القراءات، ومواقفهم، وآرائهم.

ويقع هذا البحث في بابين يتصدرهما تمهيد يحتضن العناصر الآتية:

١. التّسكين والاختلاس.

٢. الإشباع وسكون الحرف الناشئ عنه.

٣. أسباب تسكين المتحرك.

٤. أسباب تحريك الساكن.

٥. التّسكين أصل في الحروف.

ثم يطالعنا الباب الأول ويتحدث عن السكون في الأبنية الصرفية، ويحتوي على الفصول الآتية:

الفصل الأول: السكون في الأسماء، وفيه المباحث التالية:

١. إسكان عين الاسم الثلاثي.

٢. صيغ ثلاثية مختلفة في سكون العين مع اختلافها في حركة الفاء .

٣. تعاقب الثلاثي ساكن العين مع المزيد بألف.

٤. الإفراد والجمع ومجيء السكون في أحدهما.

٥. مجيء الفاء ساكنة في اسم الفاعل أو المفعول.

الفصل الثاني: صيغ المضارع ومجيء السكون فيها: وفيه المباحث التالية:

١. بين مضارع أَفْعَلْ وفَعَّلَ .

٢. بين مضارع فَعَلَ وفَعَّلَ.

٣. بين مضارع فَعَلَ و فاعَلَ .

٤. بين مضارع فَعِلَ و فاعَلَ.

٥. بين مضارع فَعِلَ وفَعَّلَ.

الفصل الثالث: أحكام مشتركة بين الأسماء والأفعال، وفيه المباحث التالية:

١. تخفيف التضعيف.

٢. اجتماع الساكنين.

٣. التخلص من التقاء الساكنين.

٤ - السكون وتخفيف الهمز.

٥ - الوقف بالسكون.

٦ - الإدغام وصلة السكون به.

أما الباب الثاني فتخصّصَ في الإسكان في الأنماط النحوية، وتضمّن الفصول الآتية: الفصل الأول: سكون البناء، وتضمن:

أ - تعاقب فعل الأمر المبني على السكون مع الفعل الماضي.

ب - تعاقب فعل الأمر المبني على السكون مع المضارع.

ج - تعاقب تاء التانيث الساكنة مع التاء المتحركة .

د - نون 'لذن' بين السكون والتحريك.

هـ / تعاقب أو و الواو.

الفصل الثاني: السكون في التراكيب النحوية، وفيه:

المبحث الأول: جزم المضارع بالسكون.

المبحث الثاني: هاء الضمير وعلاقة السكون بصلتها.

المبحث الثالث: ميم الجمع تسكينها وتحريكها.

المبحث الرابع: ياء المتكلم تسكينها وتحريكها.

المبحث الخامس: تسكين هاء 'هو وهي' بعد حرف العطف.

المبحث السادس: تسكين لام الأمر بعد بعض الحروف.

المبحث السابع: تخفيف نون التوكيد.

الفصل الثالث: التخفيف في الأدوات النحوية 'إن، أن، لكن، كأن'.

الفصل الرابع: تسكين آخر الكلمة في الوصل:

أ - سكون حركة الإعراب.

ب - سكون آخر الفعل المبني.

ج - سكون هاء الضمير.

منهج البحث:

السمة الغالبة في منهج البحث هي ذكر الآية المختلف في قراءة إحدى كلماتها بتسكين حرف من حروفها أو تحريكه، نتبعه بذكر القراء، ثم توجيه كل قراءة، وذكر المعنى المختلف بين القراءتين إن كان ثمة خلاف واضح، وفي المواضيع العامة كالإدغام والوقف والهمز... نذكر أصول القراء فيها وقواعد النحويين في ذلك، ونشير إلى الاختلاف بين الفريقين، وإذا سنحت ساحة لبيان موقف بعض المحدثين من مسألة ما أشرنا إلى ذلك باختصار.

واعتمدنا في هذا البحث على جملة من المصادر من أبرزها كتب توجيه القراءات كحجة الفارسي، والحجة في القراءات لأبي زرعة، وحجة القراءات السبع لابن خالويه، والكشف لمكي، والدر المصون للسمين الحلبي وهذا الكتاب أفدنا منه كثيراً لشموله وتقصيه لأوجه القراءات، كما رجعنا إلى كتب التفسير التي تُعنى بالقراءات كتفسير القرطبي، والمحزر الوجيز لابن عطية، والبحر المحيط لأبي حيان، وروح المعاني للألوسي.

حاولنا إبداء الرأي - قدر المستطاع - في بعض القضايا التي يكون للرأي فيها مجال، وإذا أنكرت قراءة من القراءات اهتبلنا الفرصة للدفاع عنها وبيان وجهها في العربية والرد على من أنكرها.

وفي الختام فهذا العمل عمل بشري يعتريه النقص، وينتابه القصور، لكن حسبنا أننا بذلنا الجهد، وحاولنا أن نخرجه على خير وجه، فإن أحسنّا فتلک منة من الله ونعمة، وإن أخطأنا فتلک طبيعة البشر، ونستغفر الله من الزلل والخطل، والله ولي التوفيق والهادي إلى سواء السبيل.

تمهيد

- ١ - التسكين والاختلاس.
- ٢ - أسباب تسكين المتحرك.
- ٣ - أسباب تحريك الساكن.
- ٤ - الإشباع وسكون الحرف الناشئ عنه .
- ٥ - التسكين أصل في الحروف.

١ - التسكين والاختلاس:

نتحدث في هذا المقام عن التسكين والاختلاس وعن وجودهما في الأسماء والأفعال والحروف وعن تعاقبهما في القراءات القرآنية.
أولاً: التسكين:

يمكن تقسيم السكون في العربية أربعة أقسام:
 الأول: سكون الإعراب، وهو يخص الفعل المضارع المعرب بالحركات الظاهرة، فجزمه يكون بتسكين تلك الحركة الإعرابية وقطعه عنها.
 الثاني: سكون البناء، ويكون في: ١ - الأسماء نحو: كم، ومن.
 ٢ - الأفعال: أ - في الفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة. ب - وفي الفعل الماضي إذا اتصل به ضمير رفع متحرك. ج - وفي فعل الأمر صحيح الآخر.
 ٣ - الحروف وهو الأصل فيها نحو: قد، لم، لن.

الثالث: سكون البنية، وهو ما يكون في أحرف الكلمة التي ليست آخراً، ويكون في الأسماء والأفعال والحروف، ففي الأسماء نحو: مكة، كعبة، استقامة، وفي الأفعال نحو: استقام يستقيم استقم، وفي الحروف نحو: لولا، جيز.
 الرابع: سكون التتوين، قال ابن جني: «التتوين هو نون في الحقيقة، يكون ساكناً ومتحركاً، فالساكن نحو: زيدن، زيدن، زيدن، فهذه حاله أبداً يكون ساكناً فيها؛ لأنه حرف جاء لمعنى في آخر الكلمة»^(١).

ثانياً: الاختلاس:

وهو في أصل اللغة مشتق من مادة (خ ل س) جاء في اللسان: «خَلَسْتُ الشيء وَاخْتَلَسْتُهُ وَتَخَلَّسْتُهُ إِذَا اسْتَلْبَيْتَهُ. وَالتَّخَالُصُ: التَّسَالُبُ، وَالْاِخْتِلَاسُ كَالْخُلُصِ،

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٩ - ٤٩٠.

وقيل: الاختلاسُ أَوْحى من الخُلسِ وأخص، والخُلسَةُ، بالضم: النُّهْزَةُ، يقال: الفُرْصَةُ خُلسَةٌ، والقِرْنانِ إذا تبارزا يتَخالسان أنفسهما يُناهِزُ كلُّ واحد منهما قَتْلَ صاحبه^(١).

وأما الاختلاس في الاصطلاح اللغوي فيطلق على معنيين :

أولهما: السرعة في نطق الحركة وعدم إبانيتها إبانة واضحة، وفي هذا قال ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) في الخصائص في معرض حديثه عن سنن العرب في كلامها: «وخففوا عن ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاسا، وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها»^(٢).

فأوضح أن الاختلاس ضرب من التخفيف، ويكون بإخفاء الحركة وعدم إشباعها، وأشار إلى هذا المعنى في كتابه الآخر (سر صناعة الإعراب) فقال: «فأما الحركة الضعيفة المختلسة كحركة همزة بين بين وغيرها من الحروف التي يراد اختلاس حركاتها تخفيفاً فليست حركة مشمة شيئاً من الحركتين، وإنما أضعف اعتمادها، وأخفيت لضرب من التخفيف»^(٣).

وعرّفه السمين الحلبي (ت: ٧٥٦ هـ) بأنه «الإتيان بحركة خفية»^(٤).

وعرّف ابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ) الاختلاس تعريفاً فيه مراعاة لحال السامع، فقال: «وأما الاختلاس فهو عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع له أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن»^(٥).

(١) لسان العرب: ٦ / ٦٦ (خلس).

(٢) الخصائص: ١ / ٧٢.

(٣) سر صناعة الإعراب: ١ / ٥٦.

(٤) الدر المصون ١ / ٣٦٢.

(٥) التمهيد في علم التجويد: ٧٢.

وجاء لفظ 'الاختلاس' في كثير من كتب الأقدمين^(١) مُراداً به المعنى السابق أي سرعة التلفظ بالحركة .

وهنا نلاحظ مدى الاقتراب بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، فمن معاني الاختلاس في اللغة: الخطف والاستلاب، فكأن المتكلم يستلب الحركة ولا يوفيهما حقها ويخطفها بسرعة.

أما المعنى الثاني للاختلاس فهو: عدم وصل هاء الضمير بحرف مد من جنس حركتها، ويقابله إشباع الهاء وصلها بياء إذا كانت مكسورة، وبواو إذا كانت مضمومة.

وأنشد ابن جني لهذا النوع من الاختلاس قول الشاعر:

وإنا ليرعى في المَخُوفِ سوامنا كأنه لم يشعر به من يُحاربه
ثم قال معلقاً على ذلك: «فاختلس ما بعد هاء 'كأنه' ومطل ما بعد هاء 'بهي'، واختلاس ذلك ضرورة وصنعة»^(٢).

وذكر السيوطي^(٣) ٩١١ هـ 'لهاء الضمير ثلاث أحوال^(٤): الأولى: إشباعها إذا كانت بعد متحرك. الثانية: اختلاسها أي عدم وصلها بحرف مد وذلك إذا وقعت بعد ساكن، نحو: منه، وعنه، وأكرمه. الثالثة: إسكانها وصلأً، ثم قال: «إذا كان قبلها ساكن وحُذِفَ لعارض من جزم أو وقف جاز فيها الأوجه الثلاثة: الإشباع نظراً إلى اللفظ؛ لأنها بعد حركة، والاختلاس نظراً إلى الأصل؛ لأنها بعد ساكن، والإسكان نظراً لحلولها محل المحذوف وحقه الإسكان»^(٥).

(١) انظر مثلاً: الكتاب: ٢/ ٢٦٧، سر صناعة الإعراب: ١/ ٥٧، الخصائص: ١/ ٧٢، السبعة في القراءات: ٥٧٠.

(٢) الخصائص: ١/ ٣٧١.

(٣) همع الهوامع: ١/ ٢٣٠.

(٤) السابق: ١/ ٢٣١.

الاختلاس والقراءات القرآنية:

وُجِّهَتْ بعض قراءات التسكين على أن ذلك اختلاس وليس تسكيناً محضاً ومن ذلك:

١ - ﴿ فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤]

قرأ أبو عمرو بخلف عنه بإسكان الهمزة من (بارئكم) تخفيفاً^(١).

وقد أنكر جماعة من النحويين الإسكان المحض في هذا، وزعموا أنه اختلاس إلا أن الراوي توهم أنه إسكان^(٢)، وفي هذا قال أبو علي الفارسي: «فمن روى عن أبي عمرو الإسكان في هذا النحو فعله سمعه يختلس، فحسبه - لضعف الصوت به والخفاء - إسكاناً»^(٣).

وكان ابن جني أشد وضوحاً في إنكار التسكين؛ إذ قال: «ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو... ﴿ فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ مختلساً غير ممكّن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك مَنْ لَطَفَ عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة، ... ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة؛ لكن أتوا من ضعف دراية»^(٤). فابن جني قرر أن رواية التسكين في هذا سببها عدم ضبط القراء الذين رووه، فالتبس عليهم الأمر فلم يفرقوا بين التسكين المحض واختلاس الحركة، وهذه تهمة تحتاج إلى دليل، ولا دليل عنده، كيف وهؤلاء القراء قد نقلوا أشياء دقيقة تشبه الاختلاس كالسكته اللطيفة، والإمالة، والروم، والإشمام ...

(١) النشر ٢ / ٢١٢.

(٢) الحجة: ٢ / ٦٨.

(٣) الخصائص: ١ / ٧٢ - ٧٣.

٢. ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَتِ فَنِعْمًا هِيَ﴾ [البقرة: ١٢٧]

قرأ أبو جعفر 'نعماً' بإسكان العين مع تشديد النون بعدها، وكذا قرأ أبو عمرو بخلف عنه^(١).

وقد ادعى مكى أن 'إسكان العين مع الإدغام محال لا يجوز، ولا يمكن في النطق' ^(٢).

ولكن كيف يستحيل ويتعذر النطق وأولئك القراء روه بالسند ونطقوه ؟ ومع ذلك أصر بعضهم على ترديد تهمة عدم ضبط الرواة عن القارئ وتوهمهم أن اختلاسه كان إسكاناً، فهذا أبو البقاء العكبري - وهو أحد موجّهي القراءات - يشير إلى أن الرواة توهموا، فقال بعد ذكره للآية الكريمة: 'وفيه قراءة أخرى هنا، وهي إسكان العين والميم مع الإدغام، وهو بعيد لما فيه من الجمع بين الساكنين، وقيل: إن الراوي لم يضبط القراءة؛ لأن القارئ اختلس كسرة العين فظنه إسكاناً' ^(٣).

لكن علماء القراءات يصرون على أن الإسكان في هذه القراءة إسكان محض، وأن ذلك لغة لبعض العرب، وفي هذا قال ابن الجزري: 'ولا يبالغون من الجمع بين الساكنين لصحته رواية ووروده لغة، وقد اختاره الإمام أبو عبيد^(٤) أحد أئمة اللغة، وناهيك به، وقال هو لغة النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما يروى 'نعماً المال الصالح للرجل الصالح'، وحكى النحويون الكوفيون سماعاً عن العرب: 'شهر رمضان'، مُدْغَمًا، وحكى ذلك سيبويه في الشعر، وروى الوجهين جميعاً عنه الحافظ أبو عمرو الداني، ثم قال والإسكان أثر، والإخفاء

(١) النشر ٢ / ٢٢٥.

(٢) مشكل إعراب القرآن الكريم ١ / ١٤١.

(٣) التبيان ١ / ١١٥.

(٤) هو أبو عبيد القاسم بن سلام، إمام في الحديث وفي اللغة، أخذ القراءة عن الكسائي وغيره، وثقه كثير من الأئمة كالذهبي، توفي سنة ٢٢٤هـ (انظر: طبقات القراء ٢ / ١٧).

أقيس، قلتُ والوجهان صحيحان غير أن النص عنهم بالإسكان، ولا يعرف الاختلاس إلا من طريق المغاربة^(١).

إذن فالجمع بين الساكنين في الوصل قد صحت الرواية به كما قال ابن الجزري، وذكر أن الإسكان والاختلاس في 'نعمًا' وجهان جائزان ومرويان عن أئمة القراء، وعليه فلا يسوغ لأحد أن ينكر الإسكان ويصرفه إلى الاختلاس؛ لأن القراء يعون ما ينقلون، ولديهم المقدرة على التفريق بين الإسكان والاختلاس. وهكذا نرى أن تفسير الإسكان في الآية على أنه اختلاس ليس متفقاً عليه عند أهل العربية، بل هناك من أقر أنه إسكان حقيقة كما هو المنقول عن أبي عبيد القاسم بن سلام.

٢. ﴿أَمْ نَ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾ [يونس: ٣٥]

قرأ أبو جعفر وقالون عن نافع 'يَهْدِي' بفتح الياء وسكون الهاء مع تشديد الدال بعدها^(٢).

وهذه القراءة استشكلها جماعة من حيث الجمع بين الساكنين. والساكنان هما: الهاء والدال الأولى؛ إذ الأصل يَهْتَدِي فُصِدَ إدغام التاء في الدال فسكنت التاء وأدغمت في الدال وبقيت الهاء على سكونها السابق^(٣).

وعلى هذا نصُّ النحاس في إعرابه، إذ قال: «والقراءة الثانية التي رواها قالون عن نافع يحكي فيها الجمع بين ساكنين، وهذا لا يجوز ولا يقدر أحد أن ينطق

(١) النشر: ٢ / ٢٣٦.

(٢) النشر: ٢ / ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٦ / ١٩٩.

به، قال محمد بن يزيد المبرد لا بد لمن رام مثل هذا أن يحرك حركة خفيفة إلى الكسر، وسيبويه يسمي هذا اختلاس الحركة^(١).

فصعوبة النطق بساكنين في الوصل دعا بعضهم ليقول: إنه اختلاس، لكن هذه الصعوبة لا يخلو منها الاختلاس أيضاً، فقد قال ابن الجزري: «فروى المغاربة قاطبة وكثير من العراقيين عن أبي عمرو اختلاس فتحة الهاء... قال ابن رومي قال العباس قرأته على أبي عمرو خمسين مرة فيقول قاربت ولم تصنع شيئاً» إلى أن قال: «ولاشك في صعوبة الاختلاس، ولكن الرياضة من الأستاذ تذلل»^(٢).

فصعوبة النطق تذلل رياضة اللسان، سواء في نطق الساكنين أو في اختلاس الحركة، وعليه فلا يصح أن تكون الصعوبة مدعاة لإنكار القراءة.

ووجه الطبري تسكين الهاء في هذه القراءة دون ذكر للاختلاس، فقال بعد ذكره للكلمة يهدي^(٣): «واختلف القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء أهل

المدينة (أم من لا يهدي) بتسكين الهاء وتشديد الدال، فجمعوا بين ساكنين

وكان الذي دعاهم إلى ذلك أنهم وجهوا أصل الكلمة إلى أنه أم من لا يهدي، ووجدوه في خط المصحف بغير ما قرروا، وأن التاء حذفت لما أدغمت في الدال فأقروا الهاء ساكنة على أصلها الذي كانت عليه، وشددوا الدال طلباً لإدغام التاء فيها فاجتمع بذلك سكون الهاء والدال^(٤).

فقرر أن الهاء في الأصل ساكنة وهؤلاء القراء أبقوها على أصلها ثم أدغموا التاء في الدال.

ومما تقدم نخلص فيما يخص التسكين والاختلاس إلى ما يأتي:

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٥٤.

(٢) النشر: ٢ / ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٣) الطبري: ١١ / ١١٥.

١- التسكين يكون بقطع الحركة عن الحرف المسكّن ولا يبقى منها شيء، بينما الاختلاس يكون وسطاً بين التسكين والتحريك، أي أن الحركة مجتزأة ذهب بعضها وبقي بعضها الآخر.

٢- الاختلاس مقصور على المضموم والمكسور دون المفتوح؛ لأن المفتوح خفيف، قال سيبويه: «وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا، وذلك قولك يضربها ومن مأمّنك يسرعون اللفظ... ولا يكون هذا في النصب لأن الفتح أخف عليهم»^(١).

- يتعاقب التسكين المحض والاختلاس على عين الكلمة أو لامها، لأجل التخفيف كما تقدم من قراءات.

- لا يأتي الاختلاس في الحروف؛ لأن المقصود منه التخفيف، والحروف خفيفة بطبيعتها، بينما يأتي السكون في أنواع الكلمة المختلفة.

- يأتي التسكين في الوصل والوقف، بينما لا يأتي الاختلاس في الوقف.

- الاختلاس تحكمه المشافهة، وفي نطقه صعوبة وخفاء؛ لأنه ينطبق لبعض الحركات، ويحتاج إلى مراس ودربة، وأما التسكين فسهل النطق والتطبيق بشكل عام، إلا في حال التقاء الساكنين في كلمة فنطقه صعب.

(١) كتاب سيبويه: ٤/ ٢٠٢.

٢. أسباب تسكين المتحرك:

الحرف المتحرك قد يُسكن لسبب من الأسباب، وسنذكر في هذا المبحث جملة من أسباب تسكين المتحرك نصّ عليها الأقدمون في كتبهم، ونذكر في هذا المقام ما كان متحركاً في الأصل ثم يسكن لسبب ما، أما ما كان أصله التسكين كفعل الأمر الصحيح للواحد، وبعض حروف المعاني فلا يدخل معنا هنا ؛ لأنه جاء على أصله، وتلك الأسباب على قسمين:

أ - سببٌ يوجب التسكين. ب - سببٌ يُجَوِّز التسكين، وسنتبع تلك الأسباب وفق هذين التقسيمين :

أ - الأسباب الموجبة للتسكين:

١ - جزم المضارع صحيح الآخر:

الفعل المضارع المعرب صحيح الآخر يكون جزمه بتسكين حركة آخره ؛ وإنما اختير السكون للجزم لما فيه من الخفة^(١).

٢. اتصال المضارع بنون النسوة:

إذا اتصل المضارع بنون النسوة وجب بناؤه على السكون، وبُني تنبيهاً على أن الأصل في الأفعال البناء، وكان البناء على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء.

(١) أسرار العربية: ١٧٢.

٣ . اتصال الماضي بضمير رفع متحرك:

الأصل في الماضي أن يكون مبنياً على الفتح، إلا إذا اتصل به ضمير رفع متحرك فيبنى على السكون نحو: (كتبنا، كتبتُ، كتبتَ، كتبتِ، كتبن). وأوضح ابن جني العلة في ذلك بقوله:

«ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بها عَلمُ الضمير المرفوع نحو: ضربتُ، وضربتُ، وضربنا؛ وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزءٍ من الفعل، فكره اجتماع الحركات الذي لا يوجد في الواحد، فأسكنوا اللام إصلاحاً للفظ، فقالوا: ضربتُ، ودخلنا، وخرجتُ، وقد كان يجتمع فيه أيضاً خمس متحركات نحو: خرجتما، فالإسكان إذاً أشد وجوباً»^(١).

٤ . الوقف: «فكل حرف يوقف عليه فحقه السكون، كما أن كل حرف يبتدأ به فهو متحرك»^(٢)، والعلة في الوقف بالسكون هي: «أن راحة المتكلم ينبغي أن تكون عند الفراغ من الكلمة والوقف عليها، والراحة في السكون لا في الحركة»^(٣).

أي أن الدافع لذلك هو طلب الراحة في الكلام، وأنسب شيء لراحة اللسان هو التسكين المحض للحرف المحرك.

٥ . الإدغام: فعند إرادة إدغام الحرف المتحرك في الحرف الذي يليه، لا بد من تسكينه، قال ابن جني في توضيح فلسفة ذلك التسكين: «فإن كان الأول من

(١) الخصائص ١ / ٢٢٠ - ٢٢١.

(٢) الأصول في النحو: ٢ / ٣٦٤.

(٣) أسرار العربية: ٢٠٥.

المثلين متحركاً ثم أسكنته وأدغمته في الثاني فهو أظهر أمراً وأوضح حكماً، ألا ترى أنك إنما أسكنته لتخلطه بالثاني، وتجذبه إلى مضامته ومماسة لفظه بلفظه بزوال الحركة التي كانت حاجزة بينه وبينه^(١).

إذا فالحركة تمنع من الإدغام، والتسكين يهيئ الحرف للإدغام. ولهذا السبب. أعني تسكين الحرف إذا أريد إدغامه. منع كثير من النحويين الإدغام إذا كان ما قبله ساكناً صحيحاً لئلا يلتقي ساكنان، سكون ذلك الحرف السابق وسكون الإدغام، ولهذا مزيد شرح يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

ب. أسباب جواز التسكين:

١. استئصال الحركة:

يسكن المتحرك تخفيفاً وهروباً من الثقل إلى الخفيف، وبوب سيبويه لذلك باباً سماه: 'باب ما يسكن استخفافاً وهو في الأصل متحرك'^(٢)، وقال فيه: "وذلك قولهم في فخذ فخذ، وفي كبد كبد، وفي عضد عضد، وفي الرجل رجل، وفي كرم الرجل كرم، وفي علم علم، وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم، وقالوا في مثل لم يحرم من فصد له، وقال أبو النجم:

لو عُصِرَ منه البانُ والمِسْكُ انْعَصَرَ
يريد: عُصِرَ.

(١) الخصائص: ٢ / ١٤٠.

(٢) الكتاب: ٤ / ١١٣ - ١١٤.

ثم بيّن علة ذلك بقوله: «وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور»^(١)، والمفتوح أخف عليهم فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل، وكرهوا في «عَصِرَ» الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع، ومع هذا أنه بناءً ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستثقال».

فخلاصة كلامه: أن ثقل الضمة أو الكسرة بعد الفتحة جعلهم يفرون إلى التسكين طلباً للخفة، أي أن الحرف ثقيل بتلك الحركة، فإذا سكّن خفّ ذلك الثقل، وكما هو ظاهر في الأمثلة التي سردها سيبويه فإنه لا فرق بين الاسم والفعل في ذلك، ولا فرق بين ما بني للمعلوم وما هو مبني للمجهول، ويفهم من كلام سيبويه أن ذلك ليس رخصة لغوية ترتكب فحسب، بل هي لغة من لغات العرب العرباء، وتتسب لبكر بن وائل وبعض بني تميم.

وستأتي قراءات عديدة جاء التسكين فيها للتخفيف في مفتاح الباب الأول من هذا البحث إن شاء الله تعالى.

هذا، ولبعض اللغويين المحدثين رأي في هذه الظاهرة، إذ لم يرتضوا التعليل بأن ذلك تخفّف من الثقل، وجنوح إلى الأخف الأسهل، بل يرون أن تحريك عين الكلمة الثلاثية فرع، وتسكينها هو الأصل، أي على عكس ما قرره العلماء السابقون . ومنهم سيبويه . من أن التحريك أصل الكلمة ثم خففت بتسكين عينها، فأولئك المحدثون قرروا «أن الأصل في هذه الكلمات السكون، وأن الصيغة المتحركة هي الصيغة الفرعية الحديثة، فكل ما كان مثل: «عُنُق»، وفخذ، وعضُدْ، فرعي الصيغة، وعلى الرغم من أنه فرعي فقد اقتحم حصون اللغة المشتركة، والأصل فيه السكون»^(٢) . وهذا التعليل . في نظري . ليس مقنعاً ؛ لأنه

(١) كان من المتوقع أن يقول بعده: أو المضموم، لكن لم يرد ذلك حسب تحقيق عبد السلام هارون.

(٢) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٢٧- ٢٢٨.

يفتقد إلى براهين ساطعة وحجج لامعة بعيداً عن الفرضيات والمقايضة مع اللغات الأجنبية واللهجات العامية ؛ إذ من المعلوم أن المتكلم ينتقل من الصعب إلى السهل، والسكون - وهو الأصل في نظرهم - سهل النطق، فكيف يُنتقل منه إلى الصعب وهو الحركة التي قرروا أنها فرعٌ عن السكون ؟ ثم ما الدليل على أن السكون هو الأصل مع أن أكثر الكلمات الثلاثية محركة العين في كلام العرب ؟

٢ - كراهية توالي المتحركات:

لعل مما يميز العربية أنها لا توالي بين الحركات أربع حركات فصاعداً^(١) في الكلمة الواحدة أو ما هو كالكلمة الواحدة ، بل يفصل بينها السكون؛ ليسهل اللفظ، ويكون سلس النطق، وكلما كثرت المتحركات كان الإسكان ألزم وأوجب^(٢).

وقد وُجّه التسكين في بعض القراءات على أنه من باب الفرار من توالي الحركات، لا يعني هذا أنه أصحُّ توجيهٍ للقراءة^(٣) فمن ذلك:

- قراءة أبي عمرو ﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤] بسكون همزة بارئكم^(٤)

فقل: إن ذلك فرار من توالي الحركات^(٥).

- قراءة تسكين الراء في: ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ﴾ [آل عمران: ٨٠]

وجهت - أيضاً - على أن ذلك التسكين لأجل توالي الحركات^(٦).

(١) انظر: الخصائص: ١/ ٢٢٠ - ٢٢١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٧.

(٣) السابق: ١/ ١٤١.

- روي عن الكسائي تسكين تاء (متعمداً) من: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾^(١)
[المائدة: ٩٥] فقليل: إنه فرار من توالي المتحركات^(٢).

٣ - إجراء المنفصل مجرى المتصل:

إذا كان بعض العرب يسكن العين في نحو (عضد، وكثف، وعنق) كما تقدم، فإن ذلك التسكين يكون في كلمة أحرفها متصلة بعضها ببعض، متماسكة الوشائج فيما بينها، وقد تحظى بتلك المعاملة أحرف مجتمعة من كلمتين منفصلتين فيسكن أوسط تلك الأحرف من باب إجراء المنفصل مجرى المتصل، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ أَشْرِبُ غَيْرَ مُسْتَحْقٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

فقد سکن الباء من الفعل (أشرب) مع أنه ليس في موضع جزم، وذلك إجراء للمنفصل مجرى المتصل، فهناك لفظتان منفصلتان هما: (أشرب - غير)، وعندما تنطق الراء والباء في آخر الكلمة الأولى مع الفين في أول الكلمة الثانية فإنها تكون على وزن (فعل) وهذا الوزن جاء عن العرب تسكين عينه، إلا أن هذا الوزن يكون في كلمة واحدة متصلة الحروف، وهنا في البيت هذا الوزن مستخلص من آخر كلمة وأول الكلمة التي تليها فهو في منفصل، لكن على تنزيل (رَبُّغ) من (أشرب غير) منزلة (عضد)، فكما قيل في (عضد: عضد، كذلك قيل في (رَبُّغ: رَبُّغ)^(٢).

ومما يستشهد به في هذا المضمار قول الراجز:
قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَلْنَا سَوِيْقًا

(١) تفسير أبي السعود: ٢ / ٢١٦.

(٢) الخصائص: ٢ / ٩٦، شرح شذور الذهب: ٢٧٧.

والشاهد فيه تسكين الراء من: (اشتر) والأصل: اشتر بكسر الراء ؛ لأنه فعل أمر من اشترى يشتري، وحاول ابن جني تجلية كنه ذلك وبيان سر مجيئه على هذا النحو فقال: «وهو مشبه بقولهم في (عَلِمَ) : عَلِمَ ؛ لأن (تَرَلْ) بوزن (عَلِمَ)»^(١).

ووجه التسكين في بعض القراءات على أنه يسير على هذا الدرب، وينتهج هذا النهج، فمن ذلك: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٢٨]

قرأ ابن كثير ويعقوب بتسكين الراء من (أرنا)^(٢).

وقال أبو البقاء العكبري موجهاً لها: «وأرنا ، الأصل أرئنا ، فحذفت الهمزة التي هي عين الكلمة في جميع تصاريف الفعل المستقبل تخفيفاً، وصارت الراء متحركة بحركة الهمزة، والجمهور على كسر الراء، وقرئ بإسكانها وهو ضعيف ؛ لأن الكسرة هنا تدل على الياء المحذوفة ، ووجه الإسكان أن يكون شبه المنفصل بالمتصل فسُكِّنَ كما سُكِّنَ فخذ وكتف»^(٣).

ولسنا في هذا المقام بصدد مناقشة العكبري في تضعيفه لهذه القراءة السبعية، ولكن الذي يعيننا هنا أنه ذكر أن ذلك من باب إجراء المنفصل مجرى المتصل ؛ لأن (أرنا) كلمتان، الفعل (أر) والضمير (نا)، فعلى هذا تكون (أرن) موازنة لنحو كبد، فخذ، فسكن وسطها كما سكن وسط كبد وكتف، فعومل المنفصل معاملة المتصل.

- ﴿أَسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا تَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٢]

قرأ حمزة (السَّيِّئِ ولا) بسكون الهمزة وصلًا^(٤).

(١) الخصائص: ٢ / ٩٦.

(٢) النشر: ٢ / ٢٢٢.

(٣) التبيان: ١ / ٦٣.

(٤) النشر: ٢ / ٣٥٢.

وقيل في توجيه هذا التسكين إنه «شبه المنفصل بالمتصل؛ لأن الياء والهمزة من كلمة (و لا) كلمة أخرى، فأسكن كما سكن إيل»^(١) أي أن هذه الحروف بي إ و، على وزن فِعْل ، وهذا الوزن جاء فيه التخفيف فقالوا: إيل وإيل، بكسر الباء وتسكينها، وهذا في الأحرف المتصلة، والذي في الآية أحرفه منفصلة ؛ لأنها من كلمتين، فحمل التسكين في المنفصل على التسكين في المتصل.

٤ - إجراء الوصل مجرى الوقف:

تسكن الحركة في الوقف، وأما في الوصل فتبقى على حالها، إلا أنه قد يعامل الوصل معاملة الوقف فتسكن الحركة، وبذلك يجري الوصل مجرى الوقف، وقال الألويسي: «قال غير واحد: لا بد من القول بإجراء الوصل مجرى الوقف، والقول بأنه ضعيف غير مُسَلَّم»^(٢).

ووجهت قراءات على أن التسكين فيها إجراء الوصل مجرى الوقف، فمن ذلك: ١- وجهت قراءة ﴿إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ آل عمران: ١٧٥ بسكون هاء (يؤده) وصللاً^(٣)، على أن ذلك إجراء للوصل مجرى الوقف^(٤).

٢- وفي قراءة نافع (محيي) بسكون الياء وصللاً^(٥) من قوله: ﴿وَمَحْيَا وَمَمَاتٍ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الأنعام: ١١٦٢، قيل وجه الإسكان فيها هو إجراء الوصل مجرى الوقف^(٦)، قال ابن الأنباري: «وجه هذه القراءة أنه نوى

(١) التبيان: ٢ / ٢٠١.

(٢) روح المعاني: ٢ / ٧٤.

(٣) تقريب النشر: ١٥، الإتحاف: ١ / ١٥٠.

(٤) روح المعاني: ٢ / ٢٠٢.

(٥) النشر: ٢ / ٢٦٧.

(٦) روح المعاني: ٨ / ٧١.

الوقف فحذف الفتح، وإلا فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل إلا أن
يجرى الوصل مجرى الوقف^(١).

. وفي قراءة قُنْبُل ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ ليوسف: ١٩٠ بإثبات ياء 'يتقي' وجزم 'يصبر'، قيل
في تسكين 'يصبر' إنه إجراء للوصل مجرى الوقف بناء على أن 'مَنْ' موصولة
بمعنى 'الذي' و'يتقي' مضارع مرفوع ('ويصبر' معطوف عليه)^(٢).

٣ - أسباب تحريك الساكن

نتطرق في هذا المبحث إلى معرفة أسباب تحريك حرف من الكلمة كان في
الأصل ساكناً، أي أن التحريك طارئ لسبب ما، وتلك الأسباب يمكن إجمالها في
العناصر الآتية:

أ - التحريك لأجل التقاء الساكنين^(٣):

إذا التقى الساكن بمثله في الوصل، فلا بد أن يحرك أولهما إذا لم يكن
مداً، وذلك نحو: مِنَ النَّاسِ، عَنِ الْيَمِينِ، اخْشَوْا اللَّهَ، لم يخفِ الرجل، الاسم .
فهذه الحركة ليست أصلية في ذات الحرف، وإنما جيء بها تخلصاً من التقاء
الساكنين وفي ذلك قال سيبويه: "إنما حركوا هذا الساكن لساكنٍ وقع
بعده، وليست بحركة تلزم، ألا ترى أنك لو قلت: لم يخف زيدٌ، ولم يبع
عمروٌ، أسكنتَ"^(٤).

(١) الإنصاف: ٢/ ٦٦٦.

(٢) أوضح المسالك: ١/ ٨٠، ومما قيل في توجيه هذه القراءة أيضاً: أن (مَنْ) هنا شرطية وليست موصولية، وفعل الشرط (يتقي) مجزوم بحذف حرف العلة، لكن أشيعت الكسرة فتتج عنها ياء، فيكون (يصبر) معطوفاً على مجزوم لذلك جُزِمَ: انظر: أوضح المسالك: ١/ ٨٠.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٤/ ١٥٨، الأصول: ٢/ ٢٦١، همع الهوامع: ٣/ ٤٠٨.

(٤) كتاب سيبويه: ٤/ ١٥٨.

والأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يحرك أولهما بالكسر^(١).
وسياتي مزيد إيضاح لذلك في مبحث التخلص من التقاء الساكنين^(٢).

ب . التحريك مراعاةً للحرف الحلقى:

إذا كان عين الكلمة حلقياً وكان ساكناً جاز تحريكه بالفتح مراعاة
لحرف الحلق، وذلك مثل: البحر، المغز، الظعن...
فهذه الألفاظ وأمثالها إنما جاز فيها "الفتح". وإن كان الأصل الإسكان. لأن فيها
حرفاً من حروف الحلق، والعرب تفتح الكلمة إذا كان فيها حرفٌ من حروف
الحلق، وذلك نحو: النهر والنهر، والزهر والزهر، والظعن والظعن؛ وإنما جاز
فتحها؛ لأن الحركات ثلاث: ضمة وفتحة وكسرة، فالفتحة من الألف فهي من
حيز حروف الحلق^(٣).

ورأى الفراء أن "كل حرفٍ فُتِحَ أوله وسُكِّنَ ثانيه فتثقله جائزٌ إذا كان ثانيه
همزة أو عيناً أو غيناً أو حاءً أو خاءً أو هاءً"^(٤).

فالفراء رأى أن ذلك قياس مطرد، وذلك هو مذهب الكوفيين الذين يجعلون
فتح عين (فعل) قياساً مطرداً إذا كان حلقى العين ساكنها لمناسبة حرف الحلق
للفتح^(٥).

ج . إلقاء حركة المتحرك على الساكن قبله:

يظهر ذلك جلياً في مسألتين: الأولى: تخفيف الهمزة المتحركة المسبوقة
بساكن، وذلك بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن الصحيح قبلها، مثل: الأرض

(١) (المقتضب: ٢ / ١٧٤، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٧٦، شرح الشافية للرضي: ٢ / ٢٣٥).

(٢) حجة القراءات: ٢٧٦.

(٣) معاني القرآن للقراء: ٢ / ٤٧.

(٤) شرح الشافية للرضي: ١ / ٤٧.

الرض، مسألة _ مسلة، مرأة _ مرة، قال سيبويه: «واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفها وألقت حركتها على الساكن الذي قبلها... ومثل ذلك قولك: الحمر إذا أردت أن تخفف ألف الأحمر، ومثله قولك في المرأة المرة، والكمأة الكمة»^(١).

الثانية في الوقف بالنقل إلى الساكن الصحيح:

فمن الأوجه الجائزة في الوقف: الوقف بالنقل إلى الساكن الصحيح قبل الحرف الموقوف عليه، مثل: هذا بكر، وخبؤ، ومررت ببكر، وخبئ، وهو كثير فيما آخره همزة، وقليل في غير الهمزة^(٢).

قال سيبويه في كثرته في المهموز حال الوقف: «واعلم أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد، يريدون بذلك بيان الهمزة، ... فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حركوا ما قبلها ليكون أبين لها، وذلك قولهم هو الوئؤ^(٣)، ومن الوئئ، ورأيت الوئأ، وهو البطؤ^(٤)، ومن البطئ، ورأيت البطأ^(٥)».

د - مد الصوت للتذكر:

ذكر سيبويه أن من نهج العرب أن الرجل إذا أراد أن يتذكر أشبع حركة الحرف الأخير من الكلمة، فيقولون في نحو من العام من العامي، وفي قال، قالاً، فإذا كان الحرف الأخير من الكلمة ساكناً حركه

(١) الكتاب: ٢ / ٥٤٥.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٢ / ٣٢١.

(٣) الوئأ والوئاءة توصف بصيب اللحم، ولا يبلغ العظم، فيرم. وقيل هو توجع في العظم من غير كسر. وقيل هو الفك، ويكون في اللحم كالكسر في العظم (لسان العرب: ١ ث أ).

(٤) البطء: الإبطاء (تهذيب اللغة: ١ ط أ).

(٥) الكتاب: ٤ / ١٧٧.

بالكسر عند التذكر، قال سيبويه: «فإذا اضطروا إلى مثل هذا في الساكن كسروا، سمعناهم يقولون: إنه قدي، في 'قد'، ويقولون: ألي، في الألف واللام، يتذكر الحارث ونحوه، وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول هذا سيفني، يريد سيف، ولكنه تذكر بعد كلاماً ولم يُرد أن يقطع اللفظ؛ لأن التوين حرف ساكن فيكسر كما تُكسر دال 'قد'»^(١).

فهذا التحريك الذي ذكره سيبويه ليس أصلاً في الكلمة، وإنما يُضطر إليه عند التذكر، وفي ذلك تحريك لساكن^(٢).

ويشبه ما ذكر آنفاً تحريكهم لنون 'من' الاستفهامية في الحكاية، فإذا سألت 'ب' 'من' عن نكرة، حكيت الإعراب في 'من' نفسها، إذا قال رأيت رجلاً، قلت: منا؟ وإذا قال جاءني رجل، قلت: منو؟ ومررت برجل، قلت: مني؟... فإن وصلت أسقطت العلامة من الجميع، فتقول إذا قال رأيت نساء أو كلمني نساء، أو مررت بامرأة، أو كلمني رجل، من يا فتى؟ في هذا كله^(٣).

هـ - تحريك الساكن في القوافي المطلقة:

إذا وقع الحرف الساكن في قافية البيت وأراد الشاعر أن يحركه حركه بالكسر، وتكون القافية قافية مكسورة، يحدثنا سيبويه عن ذلك بقوله: «واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي، ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم، ولكنهم توسعوا بذلك فإذا وقع واحد منهما في القافية حرك، وليس إلحاقهم إياه الحركة بأشد من إلحاق حرف المد ما ليس هو فيه ولا يلزمه في الكلام، ولو لم يقفوا إلا بكل حرف فيه حرف مد لضاق عليهم، ولكنهم توسعوا بذلك فإذا حركوا واحداً منهما صار بمنزلة ما لم تزل فيه الحركة، فإذا

(١) الكتاب: ٤ / ٢١٦.

(٢) ينظر: الأصول: ٢ / ٣٩٣.

(٣) اللمع: ٢٣٥.

كان كذلك ألحقوه حرف المد، فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوا في المجرورة حيث احتاجوا إلى حركتها، كما أنهم إذا اضطروا إلى تحريكها في التقاء الساكنين كسروا، فكذلك جعلوها في المجرورة حيث احتاجوا إليها^(١).

يقصد سيبويه من كلامه هذا أن الشاعر يحق له أن يحرك الحرف الساكن في آخر قافية البيت، ولو لم يجر ذلك لكان من الصعوبة بمكان أن يأتي الشاعر بكلمة محركة الآخر دائماً، وهذا التحريك الذي يرتكبه الشاعر يشبه تماماً تحريك التقاء الساكنين عندما يُحتاج إلى تحريك أولهما. ثم أورد سيبويه أمثلة على ذلك منها :

١ - قول الشاعر^(٢):

أَغْرَكَ مِنِّي أَنْ حُبُّكَ قَاتِلِي وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

الأصل يفعل بالسكون ؛ لأنه جواب الشرط، وهذا شاهد على سكون الإعراب.

٢ - وقوله^(٣):

مَتَى تَأْتِيَا تُصْبِحُكَ كَأْساً رَوِيَةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيَا فَاغْنِ وَازْدَدِ
الأصل: ازدد بالسكون ؛ لأنه فعل أمر مبني على السكون، وهذا شاهد على سكون البناء.

(١) كتاب سيبويه: ٢١٤/٤ - ٢١٥.

(٢) البيت لامرئ القيس من معلقته إحدى المعلقات العشر، والبيت في كتاب سيبويه ٢١٥ / ٤، وفي الخصائص: ١٢ / ٢، وفي شرح ابن يعيش: ٤٣ / ٧.

(٣) البيت لطرفة بن العبد أحد أصحاب المعلقات العشر، وهذا البيت من معلقته، وانظر: الكتاب: ٢١٥ / ٤،

المقتضب: ٢ / ٤٩، وشرح ابن يعيش: ٧ / ٤٦.

٣- وقوله^(١):

إذا استحثوها بحوبٍ أو حلٍ

فحوب وحلٌ كلاهما لزجر الناقة، وحركت لام (حل) لأجل القافية.

٤- الإشباع وسكون الحرف الناشئ عنه:

ينشأ عن إشباع الحركات الثلاث (الضمة، الفتحة، الكسرة) حرف مد من جنس الحركة المُشَبَّعة، فالضمة ينشأ عنها واو، والفتحة ينشأ عنها ألف، والكسرة ينشأ عنها ياء، و"هذه الحروف اللائي يحدثن لإشباع الحركات لا يكن إلا سواكن؛ لأنهن مدات، والمدات لا يتحركن أبداً"^(٢).

ومن شواهد ذلك^(٣) في الفتحة قوله:

وَأَنْتَ مِنَ الْفَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ دَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحٍ

أراد بمنتزح فأشبع الفتحة فتشأت الألف.

وفي الضمة قوله^(٤):

وَأَنْتَ حَوْثٌ مَا يَشْرِي الْهَوَى بِصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ

أراد 'أنظر' إلا أنه أشبع الضمة فتشأت عنها الواو الساكنة.

وفي الكسرة قوله^(٥):

تَتَفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَتَقَادُ الصِّيَارِيفُ

الأصل: الدراهم، الصيارف، إلا أنه أشبع الكسرة فتشأت ياء ساكنة.

(١) الشطر لأبي النجم العجلي من لاميته المشهورة، وانظر لسان العرب، مادة (ح ل ل).

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨.

(٣) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٣٠، الإنصاف: ١/ ٢٤ وما بعدها.

(٤) لم نجد له نسبة، وهو في الخصائص: ١/ ٢٤٢، سر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٣٠، لسان العرب (ص و ر).

(٥) قائله: الفرزدق، وهو في سر صناعة الإعراب: ١/ ٦٣٠، الدر المصون: ٢/ ٨٠، وتنفى تبعد، تتقاد: مصدر لتقد بمعنى ميز

الردىء من الجيد، والصياريف: جمع صيرف وهو الخبير بالنقد.

ومما يدخل في هذا المقام أن يكون الفعل المعتل في موضع جزم إلا أنه يبقى في آخره حرف علة ساكن أي يصبح المجزوم في صورة المرفوع، وقد خرج ذلك على أنه إشباع للحركة التي قبل حرف العلة، فمن ذلك:

- قراءة قبل ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ يوسف: ١٩٠ فمما قيل في توجيهها: إن 'من' شرطية ('ويتقي') مجزوم بها بحذف حرف العلة، وهذه الياء ناشئة عن إشباع الكسرة^(١)، فالفعل هنا آخره ياء ساكنة كصورته في حالة الرفع، إلا أن الياء الساكنة في الرفع هي لام الفعل، وفي الجزم ناشئة عن الإشباع. وقول الشاعر^(٢):

هَجَوْتُ زَيْبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مَعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَيْبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ
ف'تهجو' في موضع جزم وقد بقيت الواو في آخره فخرج على أنه^(٣) "أراد لم تهج بحذف الواو للجزم ثم أشبع ضمة الجيم فتشأت بعدها واو"^(٤). وكذا قوله^(٥):

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَتَمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
فالفعل ('يأتيك') بقيت الياء فيه ساكنة مع أنه معتل، فقليل: إن الشاعر^(٦) أراد: أَلَمْ يَأْتِكَ، فأشبع الكسرة فتشأت الياء^(٧).

٥ - السكون أصل في الحروف

الحروف كلها مبنية، والأصل في البناء السكون^(٨) وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

(١) مغني اللبيب: ١ / ٦٢١.

(٢) القائل: غير معروف، وأنشد البيت ابن يعيش في شرح المفصل: ١٠ / ١٠٤، وهو في الدر المصون: ٥ / ٥٢٧.

(٣) سر صناعة الإعراب: ٢ / ٦٣٠.

(٤) البيت لقيس بن زهير العبسي، وهو في الإنصاف: ١ / ٣٠ وفي أوضح المسالك: ١ / ٧٦، وتتمى بتزيد وتكثر، وفيه لغتان

نما ينمو، ونمى ينمي، ولبون بفتح اللام هي الإبل كثيرة اللبن، وينو زياد هم بنو زياد بن سفيان العبسي.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٣٠.

وكلُّ حرفٍ مُستحقٌّ للبنا والأصلُ في المبني أن يُسكنَا

قال ابن عقيل شارحاً لذلك: «الحروف كلها مبنية ؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب، نحو: أخذت من الدراهم، فالتبويض مستفاد من لفظ: (من) بدون الإعراب، والأصل في البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ولا يحرك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين»^(١) فالأصل في الحروف أن تكون ساكنة ؛ لأنها مبنية، وقد تحرك لسبب. ولو سردنا طائفة من الحروف المبنية على السكون الظاهر لكانت على النحو الآتي^(٢) :

- للجر: من، عن، في، مذ.
 - للعطف: أو، أم، بل، لكن.
 - للنصب: أن، لن، كي.
 - للجزم: لم، إن (شرطية)
 - للنسخ: إن، كأن، لكن (مخففات).
 - للاستفهام: هل.
 - للتحقيق: قد.
 - للجواب: نعم، أجل.
 - للشرط: إن، لو.
- وقد يأتي الحرف متحركاً لسبب من الأسباب، وتلك الأسباب:

(١) أوضح المسالك: ١ / ٢٨.

(٢) شرح ابن عقيل: ١ / ٤٠.

(٣) ينظر في هذا معنى اللبيب الجزء الأول (كل حرف حسب وروده)، مع الهوامع: ٢ / ١١ وما بعدها.

- ١ - أن يكون الحرف هجاؤه على حرف واحد كباء الجر ولامه، وواو القسم وتائه، فهذا يتعذر فيه التسيكين ؛ لأنه قد يبتدأ به، ومن المعلوم أن العربية لا تبتدئ بساكن.
- ٢ - التقاء الساكنين في ذات الحرف لو لم يحرك آخره ، ومن أمثلة ذلك: (جير) حرف جواب مبني على الكسر على أصل التقاء الساكنين^(١)، وبيان ذلك: أن قبل الراء ياء ساكنة فلو سكنت الراء مطلقاً لالتقى ساكنان في حال الوصل.
- ٣ - تحريكه تخلصاً من التقاء الساكنين وصلأً أي أن الحرف يحرك آخره في حال الوصل عندما يلقي ساكناً آخر، نحو: مِنَ الناس، عَنِ اليمين....

(١) مفني اللبيب: ١/ ١٦٢.

الباب الأول: الإسكان في الأبنية المصرفية

الفصل الأول: في الأسماء.

الفصل الثاني: في صيغ الأفعال المضارعة.

الفصل الثالث: في أحكام مشتركة بين الأسماء والأفعال.

الفصل الأول: في الأسماء.

المبحث الأول: إسكان عين الاسم الثلاثي

نتحدث في هذا المقام عن تسكين حركة العين في أوزان الاسم الثلاثي الواردة في القراءات العشر والتي اختلف القراء في إسكان عينها أو تحريكها، والتي تكون في الأوزان الآتية :

١. فُعْل. ٢. فِعْل. ٣. فَعِل. ٤. فَعَلَ. ٥. فُعْلَة. ٦. فَعْلَة. ٧. فَعْلَان.

مدخل:

تخفيف عين الاسم الثلاثي

مما تقرر عند أهل العربية أن السكون أخف من الحركة ؛ لأنه به يسكن اللسان ولا يحتاج إلى تحريك، وأثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة^(١)؛ لذا عمد بعض العرب إلى تخفيف الاسم الثلاثي بتسكين عينه، ولذلك مواضع:

١. إذا كانت الفاء مفتوحة وكانت العين مكسورة أو مضمومة، وذلك في وزني: (فَعِل و فَعَلَ)، كقولهم في فَعِخْذ، فَعِخْذ، وفي عَضُد، عَضُد، ونُسِبَ هذا التخفيف إلى بكر بن وائل وبني تميم^(٢).

(١) انظر شرح الشافية للرضي ١ / ٤٢ و ٤٤.

(٢) الكتاب: ٤ / ١١٢، شرح الشافية للرضي ١ / ٤٠ - ٤٢.

وعلة هذا التخفيف هي "أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل" (١) أي كراهة الحركة الثقيلة بعد الحركة الخفيفة.

هذا وسمع في وزن (فَعِلْ) نقل حركة العين إلى الفاء بعد إسكان العين، فيقال كَبِدْ، وَفَحَذْ، كما سَمِعَ إتباع الفاء العين فيقال فَحَذْ (٢).

٢- إذا تتابعت في الثلاثي ضمتان: ضمة الفاء وضمة العين، وذلك في وزن (فُعْلْ) وهو من الأبنية التي تشترك فيها الأسماء والصفات، "فالاسم: الطُّبْ، والعُنُقُ...، والصفة: الجُنْبُ، والأُجْدُ" (٣).

وذكر المبرد أن المفرد والجمع في هذا سواء، فقال: "واعلم أنه ما كان من الجمع على مثال (فُعْلْ) أو كان واحداً، فإن الإسكان جائز، كما جاز إسكان الحركة في عضد هرباً من الضمة، وذلك قولك: رُسُلٌ، رُغْفٌ، وما أشبه ذلك" (٤).

إلا أن التخفيف في الجمع أولى منه في المفرد لثقل الجمع (٥)، وعلل سيبويه ذلك بأنه كراهة لتتابع الضمتين ككراهة تتابع الواوين، وذلك قوله: "وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنما الضمتان من الواوين فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان؛ لأن الضمة من الواو، وذلك قولك: الرسل والطنب والعنق، تريد: الرسل والطنب والعنق" (٦).

(١) الكتاب: ٤ / ١١٤.

(٢) المقتضب: ٢ / ١٤١، أسرار العربية: ٧٢، اللهجات في التراث: ٢٣٥.

(٣) كتاب سيبويه: ٤ / ٢٤٣-٢٤٤، والأجد، بضم الهمزة والجيم: الناقة القوية الموثقة الخلق (لسان العرب: ٢ / ٧٠).

(٤) المقتضب: ٢ / ٢١٣.

(٥) شرح الشافية للرضي: ١ / ٤٤.

(٦) الكتاب: ٤ / ١١٤.

فعلة التخفيف هنا ليست صعوبة الانتقال من السهل إلى الصعب، وإنما لتوالي حركتين صعبتي النطق، وهما الضمتان اللتان تماثلان الواوين في عسر النطق بهما.

٣- إذا تتابعت في الثلاثي كسرتان كسرة الفاء وكسرة العين، وذلك في وزن (فعل)، وهو بناء نادر، جاء في أسماء معدودة، ذكر منها سيبويه (إبل)، وزادوا على ذلك كلمات منها: امرأة بلز (ضخمة)، حير (صفرة الأسنان)، إطل (الخاصرة)، إقط، إبط، أتان (إيد) ولود^(١).

فكما جنح بعض العرب إلى تخفيف الضمتين بتسكين الثانية منهما، جنحوا لذلك. أيضاً. في الكسرتين المتتابعتين، وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله: "وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءان في مواضع وإنما الكسرة من الياء فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان وذلك في قولك في إبل (إبل)^(٢)".

فهذا الوزن (فعل) جاء فيه التخفيف على الرغم من قلته لثقله وصعوبة نطق كسرتين متواليتين.

وأجمل ابن جني هذه المواطن بعبارة مقتضبة، وهي قوله في معرض حديثه عن أنواع تسكين المتحرك: "وأما ما كان متحركاً ثم أسكن فعلى ضربين: متصل ومنفصل، فالمتصل ما كان ثلاثياً مضموم الثاني أو مكسوره، فلك فيه الإسكان تخفيفاً، وذلك كقولك: ... في رجل رجل، وفي كيد كيد^(٣)".

وبقي من أوزان الاسم الثلاثي متحرك العين ثلاثة أوزان هي: فَعَلَ، فَعَلْ، فَعِلْ، فهذه الأوزان يرى سيبويه أن تسكين العين فيها لا يجوز؛ لأن

(١) شرح الشافعية للرضي: ١ / ٤٦.

(٢) الكتاب: ٤ / ١١٥.

(٣) الخصائص ٢ / ٢٢٨.

العين مفتوحة، والفتحة خفيفة، قال سيبويه: «لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر، كما أن الألف أخف من الواو والياء»^(١).

يشير بذلك إلى أن مفتوح العين في غاية الخفة؛ فكأنه أشبه مسكن العين في الخفة، إلا أنه مع هذا التقرير الذي قرره سيبويه وتبعه عامة البصريين جاءت قراءات بتخفيف المفتوح يأتي بيانها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

والأصل في تسكين التخفيف أن يكون في الثلاثي؛ لأنه مبني على الخفة، وأما ما زاد على الثلاثة فتخفيفه قليل، وإنما قلّ التخفيف في الأبنية المزيدة على الثلاثي؛ لأنها ليست مبنية على الخفة، فلم يستكر فيها أدنى ثقل^(٢).

إلا أنه قد يرد تخفيف غير الثلاثي إذا وازنت ثلاثة أحرف منه وزناً من أوزان الثلاثي الذي يجري فيه تسكين العين، وذلك مثل مُنتَفَخ، هذه كلمة ليست ثلاثية إلا أنه سمع فيها قولهم «أراك منتفخاً» بتسكين الفاء بعد التاء؛ لأن «تَفَخ» تماثل وزن «فَعِل» كـ «كَبِد» فعاملوا هذا الجزء من الكلمة معاملة الثلاثي فسكنوا الوسط.

ولنصغ إلى سيبويه وهو يقرر هذا بقوله: «ومما أشبه الأول فيما ليس على ثلاثة أحرف قولهم: «أراك منتفخاً» تسكن الفاء تريد: «منتفخاً» فما بعد النون بمنزلة كَبِد»^(٣). أشار إلى أن «تَفَخ» بمنزلة «كَبِد» على هذا النحو: منتفخاً / تَفَخ على وزن «فَعِل» فسكنت العين كما في «كَبِد» فأصبح: «تَفَخ»، ثم أصبحت الكلمة: «منتفخاً».

وهذه الظاهرة أطلق ابن جني عليها: «ما أجري فيه بعض الحرف مجرى جميعه» أي أن هذه الأحرف مأخوذة من بعض كلمة وعوملت معاملة أحرف

(١) الكتاب: ٤ / ١١٥.

(٢) شرح الشافية للرضي: ١ / ٤٥.

(٣) كتاب سيبويه: ٤ / ١١٥.

مجتمعة في كلمة واحدة، قال في الخصائص: «ومما أجري فيه بعض الحرف مجرى جميعه قوله: فبات منتصباً وما تكردسا فأجرى منتصباً مجرى 'فخذ' فأسكن ثانيه، وعليه حكاية الكتاب أراك منتفخاً^(١)». ولي وجهة نظر تتمثل في أن العرب درجت على إسكان العين المكسورة في الثلاثي وفي غيره، لكنه في الثلاثي أكثر وأظهر، فمثلاً منتفخ على وزن مُفْتَعِل، فإسكان كسرة العين يكاد يكون مسلكاً مطرداً للتخفيف في الثلاثي وفي غيره، والذي ذكره سيبويه رحمه الله - وغيره من أن جزء الكلمة وازن وزناً ثلاثياً يجري فيه التخفيف فخفض قياساً على الثلاثي، لعلهم أرادوا به التعليل لوروده في غير الثلاثي.

ونخلص الآن إلى تتبع تلك الأوزان في القراءات العشر:

تتبيه عام:

عندما تُوجّه قراءة من القراءات في هذا الفصل أو الفصول القادمة فيقال: السبب في قراءتها على هذا النحو هو كذا وكذا، لا يعني هذا أبداً أن القراء قرؤوها لهذا السبب، وإنما هذا تعليل لغوي وبيان لوجه تلك القراءة في العربية، فالقراءة سنة متبعة، والقراء يستندون على الرواية فقط، إضافة إلى أن اللغة يستشهد لها بالقراءة لا العكس، فالقرآن بقراءاته المتواترة هو أفضل مصدر من مصادر العربية.

(١) الخصائص: ٢/ ٢٥٤

أولاً -فُعْلُ:

١. ﴿ قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءًا ۖ ﴾ [البقرة: ٢١٧]

هزواً: أسكن الزاي حمزة وخلف في جميع القرآن الكريم^(١)، وضمها الباقون^(٢).

قال القرطبي: «يجوز حذف الضمة من الزاي كما تحذفها من عضد فتقول هزواً... وحكى الأخفش عن عيسى بن عمر: أن كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم ففيه لغتان التخفيف والتثقيب، نحو: العُسر، واليُسْر، والهُزء، ومثله ما كان من الجمع على فُعْل ككُتِب وكُتِب، ورُسِّل ورُسِّل»^(٣).

ففي 'هزواً' لغتان تسكين العين وضمها، وهذا لا يخص هذه الكلمة بعينها بل كل كلمة على وزنها، وهاتان اللغتان قال الأزهري عنهما: «لغتان جيدتان فاقراً كيف شئت»^(٤). وقيل: التخفيف لغة تميم والتثقيب لغة أهل الحجاز^(٥).

فمَنْ سَكَّن طلب التخفيف؛ لأنه استثقل ضمتين في كلمة واحدة، ومن ضمّ فعلى الأصل^(٦).

واختلفوا في هذه الكلمة وما شابهها مما كان على وزن (فُعْل) وخُفّف بسكون العين، هل ضم العين هو الأصل والسكون تخفيف له، أو أن سكونها هو الأصل والضم إتباع لضمة الفاء، أو أن كل واحد منهما أصل برأسه؟، ثلاثة آراء، فقل: إن كلا منهما لغة فهو أصل بذاته لا صلة له بصاحبه، وقيل بل الأصل

(١) المواضع هي: البقرة: ٦٧، ٢٣١، المائدة: ٥٧، ٥٨، الكهف: ٥٦، ١٠٦، الأنبياء: ٢٦، الفرقان: ٤١، لقمان: ٦، الجاثية: ٩، ٢٥.

(٢) النشر: ٢ / ٢١٥.

(٣) تفسير القرطبي: ١ / ٤٤٧.

(٤) معاني القراءات: ٥٢.

(٥) حجة القراءات: ١٠١.

(٦) السابق.

الضم لكن جاء التسكين تخفيفاً لثقل الضم، وقيل: العكس أي: أن سكون العين هو الأصل لكنها ضمت إتباعاً لضمة فاء الكلمة^(١).
والذي أرجحه من هذه الآراء هو أن الأصل الضم والتسكين تخفيف لثقل الضم؛ لأن هذا هو المعهود في كلام العرب، يجنحون إلى تخفيف الضم لثقله، وهو قياس مطرد، أما السكون فلا يمكن جعله أصلاً للضم؛ لأن في ذلك تثقيلاً للمخفف وهذا عكس معهود اللغة، ومنطق الأشياء يخالفه؛ لأن المتكلم يحاول تخفيف الثقل لا تثقيل الخفيف.

٢. ﴿وَأَيَّدَنَّهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٨٧]

القدس: أسكن الدال ابن كثير في جميع القرآن الكريم^(٢)، وضمها الباقيون^(٣).

القدس والقدس: الطهر، وروح القدس: جبريل عليه السلام، و"معناه رُوح الطهارة أي خلق من طهارة"^(٤). فضم الدال هو الأصل، وتسكينها تخفيف لثقل الضمتين، وقد أشار أبو زرعة إلى ذلك في توجيهه لقراءة التسكين حين قال: "قرأ ابن كثير وأيدناه بروح القدس بإسكان الدال في جميع القرآن كأنه استثقل الضمتين، وحجته قول الشاعر^(٥):

وجبريل رسول الله فينا وروح القدس ليس له كفاء^(٦)

(١) يُنظر تفسير القرطبي: ٢ / ٣٠. شرح الشافعية للرضي: ١ / ٤٦، الدر المصون: ١ / ٤١٨. تفسير أبي السعود: ٢ / ٩٨.

(٢) المواضع هي: البقرة: ٨٧، ٢٥٣، المائدة: ١١٠، النحل: ١٠٢.

(٣) النشر ٢ / ٢١٦.

(٤) لسان العرب: ٦ / ١٦٩ (قدس).

(٥) هو حسان بن ثابت الخزرجي شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا البيت من همزته المشهورة التي قالها قبل فتح مكة، ذاماً فيها أباسفيان بن حرب ومن معه من كفار قريش، ومعنى روح القدس: جبريل عليه السلام، وكفاء: غظير.

(٦) حجة القراءات: ١٠٥.

وعلى أية حال فتسكين الدال وضمها لغتان من لغات العرب، ولا فرق بينهما إلا أن التسكين أخف في اللفظ، قال الأزهري: «القدس الطهارة، وقيل: البركة وفيه لغتان: قدس وقدس، والتخفيف والتثقيل جائزان، وأنشدني أعرابي^(١):
لا نوم حتى تهبطي أرض القدس وتشربي من خير ماء بقدس
فتقل كما ترى»^(٢).

وهنا يلحظ أنه كما ورد التخفيف والتثقيل في القراءات القرآنية ورد كذلك في الشعر العربي كما في هذا البيت وبيت حسان السابق مع أن حسان رضي الله عنه حجازي، والتخفيف منسوب إلى تميم النجدية، مما يدل على أن التخفيف والتثقيل متساويان استعمالاً، إلا أن أحدهما قد يسعف الشاعر في عدم انكسار البيت.

٣. ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]
﴿فَالْجُرَيْتِ يُسْرًا﴾ [الذاريات: ٣] ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشعر: ٥- ٦]

ضم السين من اليسر، العسر، يسراً، أبو جعفر وأسكنها الباقر^(٣).
«العسر: بسكون السين وضمها ضد اليسر، قال عيسى بن عمر كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم وأوسطه ساكن فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله مثل عُسْر وعُسْر ورُحْم ورُحْم وحُلْم وحُلْم» و«اليسر بسكون السين وضمها ضد العسر»^(٤).

(١) البيت في لسان العرب، مادة (ق د س) من غير نسبة، ومعنى قدس الثانية: سطل الماء.

(٢) معاني القراءات: ٥٦.

(٣) النشر: ٢/ ٢١٦.

(٤) مختار الصحاح: (ع س ر) و(ي س ر).

وهنا نخلص إلى أن كلمتي يُسر وعُسر من الكلمات الثلاثية المضموم أولها فتأتي في عينها لغتان للعرب الضم والتسكين، وقد اختلفوا أيهما الأصل الضم أو السكون ٥.

والذي يمكن تسجيله هنا هو انسجام القراءات وعدم تداخلها، بمعنى أنه لم يقرأ قارئ إحدى الكلمتين (عسر، يسر) بالتخفيف وأختها بالثقل، بل عوملت الكلمتان معاملة واحدة تخفيفاً أو تثقيلاً، مع أنه - عريية - لا مانع من تسكين واحدة وتحريك أخرى، لكن لم يحصل هذا في القراءات، مما ينبئ عن دقة أولئك القراء، وتمسكهم بالنقل الصحيح، وعدم تلفيقهم القراءات.

٤. ﴿ ثُمَّ أَجْعَلَ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ۖ ﴾ [البقرة: ٢٦٠]

جزءاً قرأ بضم الزاي أبو بكر (شعبة) عن عاصم في جميع القرآن الكريم، وسكنها الباقون (١).

قال أبو البقاء: «وفي الجزء لغتان ضم الزاي وتسكينها، وقد قرئ بهما، وفيه لغة ثالثة كسر الجيم ولم أعلم أحداً قرأ به» (٢).

وأضاف ابن خالويه: «وفي (جزءاً) أربع لغات: جزؤ بالضم والهمز، وجزء بالإسكان والهمز، وجزؤ بالإسكان والواو، وجزؤ بضم الزاي والواو من غير همز» (٣).

فقراءة التسكين وقراءة التحريك بالضم يصوران نمطاً من أنماط تنوع لغات العرب في نطق هذه الكلمة، ولم ترد في القراءات العشر لغات (جزء) الأخرى؛ لأن القراءات لا تستوعب جميع لغات العرب في كلمة ما.

٥. ﴿ فَتَاتَتْ أَكُلَهَا ضِعْفَيْنِ ۖ ﴾ [البقرة: ٢٦٥]

(١) النشر: ٢ / ٢١٦.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢١٢.

(٣) الحجة في القراءات السبع: ٨٢.

أسكن الكاف من أكل، الأكل، أكله، أكلها^(١) كيفما وقع في القرآن الكريم^(٢) نافع وابن كثير، وافقهم أبو عمرو في أكلها^(٣) خاصة، وضمها الباقلون^(٤).

ضم كاف أكل^(٥) وتسكينها لغتان للعرب قال عنهما الأزهرى: «لغتان جيدتان فاقراً كيف شئت»^(٦).

ويحدثنا ابن خالويه عن وجه الضم ووجه السكون في القراءتين فيقول: «فأتت أكلها» يقرأ بضم الكاف وإسكانها، فالحجة لمن ضم أنه أتى بالكلام على أصل ما كان عليه، ودليله إجماعهم على الضم في قوله: ﴿ذَوَائِي أَكُلِ خَمَطٍ﴾^(٧) سبأ: ١١٦ والحجة لمن أسكن أن هذه اللفظة لما اتصلت بالمكني ثقلت وتوالي الضمتين ثقل أيضاً فخفف بالإسكان^(٨).

فقرر أن الضم هو الأصل والتسكين تخفيف لثقل الضمة، والغريب هنا أنه ذكر أن القراء أجمعوا على الضم في آية سبأ، مع أن الأمر ليس كذلك؛ إذ قرئ فيها بالتسكين والضم أيضاً، ولعل أبا زرعة أوضح عبارة عندما وجه القراءتين قائلاً: «قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو أكلها» بسكون الكاف، وحجتهم: أنهم استثقلوا الضمات في اسم واحد فأسكنوا الحرف الثاني، وقرأ الباقلون بضم الكاف على أصل الكلمة، وقالوا لا ضرورة تدعو إلى إسكان حرف يستحق الرفع وحجتهم إجماعهم على قوله: ﴿هَذَا نُزْلُهُمْ﴾^(٩) الواقعة: ١٥٦ وقد اجتمعت في كلمة ثلاث ضمات^(١٠).

(١) السور التي جاء فيها هي: البقرة: ٢٦٥، الأنعام: ١٤١، الرعد: ٤، إبراهيم: ٢٥، الكهف: ٢٣، سبأ: ١٦.

(٢) النشر: ٢ / ٢١٦.

(٣) معاني القراءات: ٨٨.

(٤) الحجة في القراءات السبع: ١٠٢.

(٥) حجة القراءات: ١ / ١٤٦.

ولنا مع هذا الكلام وقفات:

الأولى: لا يعني قوله: 'استثقلوا الضمات في اسم واحد' أن هذا هو سبب القراءة بالتسكين، بل الرواية المتواترة بالسكون هي التي جعلتهم يقرءون بالتسكين، وإنما يقصد وجه ذلك في العربية وهو استثقال توالي الضم في كلمة. الثانية يقصد بقوله 'يستحق الرفع' أي الضم، وهو تعبير دارج عند القدماء يعبرون بالرفع علامة الإعراب عن الضم في بنية الكلمة.

الثالثة: إشارته إلى أن القراء أجمعوا على ضم عين 'نزل' وهو على وزن 'فعل' والتسكين فيه جائز إلا أنه لم يقرأ به مما يدل على تقييد القراء بالرواية، وتركهم لبعض الأوجه التي تجيزها العربية.

الرابعة: سر اختياره 'لنزلهم' هو: أن هذه اللفظة توالى فيها أربع ضمات فهي أولى بالتسكين لتوالي الثقل فيها، إلا أن القراء يقفون مع الرواية حيث وقفت، وهو بهذا يشير إلى أن الأصل هو الضم لذلك جاء في هذه اللفظة مع وجود موجب التخفيف وهو توالي أربع ضمات.

ونريد بعد هذا أن نبحث عن وجه قراءة أبي عمرو بالسكون في 'أكلها' دون غيرها، هذا ما حدثنا عنه مكي بقوله: 'فأما علة أبي عمرو في قراءته، فإنه لما كان المؤنث ثقیلاً أسكن استخفافاً؛ لئلا يجتمع على الاسم ثقل التأنيث وثقل الضم، وأتى بما ليس فيه ثقل على الأصل وهو الضم' (١).

فمعنى هذا أن هذه الكلمة لما أضيفت إلى هاء التأنيث ازدادت ثقلًا إلى ثقل الضمة، فجُنح إلى تسكين عينها تخففاً من اجتماع ثقلين، فأما ثقل الضم فظاهر، ولكن ما وجه الثقل في التأنيث هنا؟ لعل الثقل يكمن في أن هاء التأنيث على حرفين فتزداد أحرف الكلمة فتثقل إضافةً إلى ثقل الضمة.

(١) الكشف: ١ / ٣١٤.

٦. ﴿ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ ﴾ [آل عمران: ١٥١] ﴿ وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعبًا ﴾

[الكهف: ١٨]

ضم العين في «الرعب، رعباً» حيث ورد^(١) ابن عامر والكسائي وأبو جعفر ويعقوب، وأسكنها الباقون^(٢).

«الرُّعْبُ والرُّعْبُ: الفَزَعُ والخَوْفُ»^(٣). فضم الراء وتسكينها لغتان من لغات العرب^(٤). وبعضهم يرى أن السكون أجود اللغتين، قال في حجة القراءات: «هما لغتان، أجودهما السكون»^(٥).

ولا أرى أن إحداهما أجود من الأخرى لا من حيث القراءة ولا من حيث اللغة، فاللغة ورد فيها هذا وهذا، والقراءات جاءت بهما جميعاً، ففعل الأنسب أن يقال سكون العين أكثر وروداً في لسان العرب، وكأن ابن خالويه يشير إلى هذا المعنى عند حديثه عن القراءتين قائلاً: «الرعب يقرأ بإسكان العين وضمها فالحجة لمن أسكن أن الأصل الضم فنقل عليه الجمع بين ضمتين متواليتين فأسكن، والحجة لمن ضم أن الأصل عنده الإسكان، فأتبع الضم الضم ليكون اللفظ في موضع واحد... وكيف كان الأصل فهما لغتان»^(٦).

إذن فلا مزية لإحداهما على الأخرى، وأما أيهما الأصل من الفرع ؟ ففيهما الخلاف المتقدم في أول موضع من هذه المواضع.

٧. ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ﴾ [المائدة: ٣٢] ﴿ وَقَدْ هَدَيْنَا سُبُلَنَا ﴾ [إبراهيم: ٢٢] و

﴿ لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت: ٢٩]

(١) أتى (الرعب) في آل عمران: ١٥١، الأنفال: ١٢، الأحزاب: ٢٦، الحشر: ٢، ورعباً في الكهف فقط: ١٨.

(٢) النشر ٢ / ٢١٦.

(٣) لسان العرب: ١ / ٤٢٠ (ر ع ب).

(٤) معاني القراءات: ١١١، الكشف ١ / ٣٦٠، تفسير القرطبي: ٤ / ٢٣٢.

(٥) حجة القراءات: ١ / ١٧٦.

(٦) الحجة في القراءات السبع: ١١٤.

أسكن أبو عمرو السين من 'رسلنا، رسلهم، رسلكم' حيث وقع^(١)، وضمها الباقلون، كما قرأ أبو عمرو - أيضاً - بسكون الباء من 'سبلنا' وضمها الباقلون^(٢). هاتان الكلمتان 'رسل، سبل' جمع تكسير لوزنين مختلفين، فرسل جمع لرسول الذي وزنه 'فَعول'، وسبل جمع لسبيل الذي هو على وزن 'فَعيل'، وهذان الوزنان يُجمعان جمع كثرة على وزن 'فُعْل' بضميتين، جاء في الهمع: «والثاني من أوزان جمع الكثرة: 'فُعْل' بضميتين، ويطرد جمعاً لـ 'فَعول' اسماً مذكراً أو مؤنثاً كعمود وعمُد وقلوص وقلُص، أو صفة لا لمفعول كصبور وصُبُر وشكور وشُكْر، بخلاف نحو: حلوب وركوب، و'فَعيل' بلا تاء اسماً كقضيبي وقُضُب، ونذر في الصفة كنذير ونُذِر، وفي ذي التاء كصحيفة وصُحُف»^(٣). فالأصل أن رسولاً وسبيلاً يجمعان على وزن 'فُعْل' كما في قراءة الجمهور، إلا أنه قد يستثقل توالي الضمتين فتسكن العين، وذلك مذهب أبي عمرو في قراءته، فقد قرأ أبو عمرو 'رسلنا' و'رسلكم' و'رسلهم' بإسكان السين إذا كان بعد اللام أكثر من حرف، وكذلك مذهبه في 'سبلنا' فإذا كان بعد اللام حرفاً ضم السين مثل: 'رسله' وحجته: أنه استثقل حركة بعد ضمتين لطول الكلمة وكثرة الحركات فأسكن السين و الباء فإذا قصُرت الكلمة لم يسكن السين، وقرأ الباقلون 'رسلنا' بضم السين، وحجتهم: أن بناء 'فَعول' و'فَعيل' على 'فُعْل' بضم العين في كلام العرب، ولم تدع ضرورة إلى إسكان الحرف فتركوا الكلمة على حق بنيتها^(٤).

(١) المواضع هي: رسلنا = المائدة: ٢٢، الأنعام: ٦١، الأعراف: ٢٧، يونس: ٢١ و ١٠٢، هود: ٦٩ و ٧٧، الإسراء

٧٧، المؤمنون: ٤٤، العنكبوت: ٣١ و ٣٢، غافر: ٥١ و ٧٠، الزخرف: ٤٥، الحديد: ٢٥

رسلهم = الأعراف: ١٠١، التوبة: ٧٠، يونس: ١٢، إبراهيم: ٩ و ١٠ و ١١، الروم: ٩، فاطر: ٢٥، غافر: ٢٢ و

٨٢، التغابن: ٦، رسلكم = غافر: ٥٠.

(٢) النشر: ٢/ ٢١٦.

(٣) همع الهوامع ٢/ ٣٥٢.

(٤) حجة القراءات: ٢٢٥.

٨ ﴿ أَكَلُونِ لِلشُّحْتِ ﴾ [المائدة: ١٤٢] ﴿ وَأَكَلِهِمُ الشُّحْتِ ﴾ [المائدة: ٦٢ و ٦٣]

أسكن الحاء من 'السحت' نافع وابن عامر وعاصم وحمزة وخلف، وضمها الباقون^(١).

السُّحْتُ بسكون الحاء وضمها: الحرام^(٢)، قال الأزهري: «السُّحْتُ والسحْتُ لغتان، معناهما الحرام»^(٣)، وهما اسمان للشيء المسحوت، وليس مصدرين^(٤) والسحت على خمسة أوجه^(٥):

فالأول: السُّحْتُ بضميتين وهو اسم للشيء المسحوت.

الثاني: السُّحْتُ بسكون الحاء وهو تخفيف للضم وهو بمعناه، وهذان الوجهان قرئ بهما في العشر كما تقدم.

الثالث: السَّحْتُ بفتحيتين وهو اسم للشيء المسحوت.

الرابع: السَّحْتُ بكسر فسكون وهو اسم أيضاً.

الخامس: السَّحْتُ بفتح فسكون، مصدرٌ بمعنى اسم المفعول مثل: الصيد بمعنى المصيد، ويجوز على ضعفٍ أن يكون مخففاً من الفتح.

والذي يظهر أن أشهر ألفاظ (السحت) هو ما كان بضميتين وما خفف منه، بدليل أن القراء العشرة قرءوا بهما مناصفة أي خمسة منهم قرءوا بالضم والخمسة الآخرون قرءوا بالتسكين كما تقدم.

(١) النشر: ٢ / ٢١٦.

(٢) مختار الصحاح (س ح ت).

(٣) معاني القراءات: ١٤٠.

(٤) الكشف: ١ / ٤٠٨.

(٥) انظر: الدر المصون ٤ / ٢٦٩.

٩. ﴿وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ﴾ [المائدة: ١٤٥] و﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾

[التوبة: ٦١] و﴿كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ [لقمان: ١٧] و﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١١٢]

تفرد نافع بتسكين الذال من 'الأذن، أذن، أذنيه'، وضمها الباقون^(١).

جاء في حجة القراءات: "قرأ نافع 'والأذن بالأذن' ساكنة الذال في جميع القرآن كأنه استثقل الضمتين في كلمة واحدة فأسكن، وقرأ الباقون بالضم على أصل الكلمة"^(٢)، وقال السمين الحلبي: "قرأ نافع 'والأذن بالأذن' سواء كان مفرداً أم مثني... بسكون الذال، وهو تخفيف للمضموم كعُنُق في عُنُق، والباقون بضمها وهو الأصل"^(٣)، لكن ابن خالويه له وجهة أخرى؛ إذ جوز أن يكون ضم العين إتباعاً لضم الفاء وأن السكون هو الأصل عند هذا المتكلم، وأما التسكين فالأصل عند المتكلم به هو الضم إلا أنه سكنه تخفيفاً، وذلك قوله: "والأذن بالأذن" يقرأ بضم الذال وإسكانها، فالحجة لمن ضم أنه أتى ذلك ليتبع الضم الضم، والأصل عنده الإسكان، ومن أسكن فالحجة له أنه خفف لثقل توالي الضمتين، والأصل عنده الضم"^(٤).

ويظهر لي أن ما ذكره ابن خالويه لا دليل عليه؛ إذ لا مانع أن يكون المسكن للعين أن تكون تلك لغته، وكذا من حركها؛ لذا فالذي يظهر لي أنهما لغتان؛ لأن لغات العرب تباينت في تحريك عين الثلاثي وتسكينها.

١٠. ﴿بُشْرًا بَيْنَ يَدَي رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧، الفرقان: ٤٨، النمل: ١٦٣]

في 'بشراً' أربع قراءات^(٥):

(١) النشر: ٢ / ٢١٦.

(٢) حجة القراءات: ١ / ٢٢٧.

(٣) الدر المصون: ٤ / ٢٧٩.

(٤) الحجة في القراءات السبع: ١٢١.

(٥) النشر: ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠، وتفصيل الضبط في: القراءات العشر بهامش المصحف: ١٥٧.

(بُشْرًا) بالباء مضمومة وتسكين الشين وهي قراءة عاصم.
 (نُشْرًا) بالنون مضمومة وتسكين الشين وهي قراءة ابن عامر
 (نُشْرًا) بالنون مفتوحة وتسكين الشين وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف.
 (نُشْرًا) بالنون مضمومة وضم الشين وهي قراءة الباقيين.
 والذي يدخل معنا في هذا المقام هو قراءة (نُشْرًا) و(نُشْرًا) بضم النون فيهما وضم
 الشين في الأولى وإسكانها في الثانية:

جاء في لسان العرب: «و النُّشْر: الحياة. و أنشَر الله الريحَ أحياءها بعد موت وأرسلها
 نُشْرًا و نُشْرًا»^(١)، وفسر أبو عبيد (الريح النشور) بأنها التي تهب من كل
 جانب، وتجمع السحاب الممطر، وقال غيره: الريح النشور التي تتشر
 السحاب^(٢)، وتُجمع المراجع^(٣) على أن هذه الكلمة جمع في كلا الحالين أي
 بالضم أو بالسكون، فأما الضم فعلى أنها جمع جاء على وزن (فُعْل) ، وأما
 بالسكون فاستثقل الجمع بين ضمتين متوالييتين فأسكن تخفيفاً، إلا أنه اختلف
 في مفرد هذا الجمع على قولين^(٤):

الأول: أنه جمع لناشر كبازل وبزل، وشارف وشُرْف، وقاتل وقُتْل، وشاهد وشُهِد، ثم
 اختلف في معنى هذا الوزن - أعني وزن (فاعل) - ١ - فقل هو على النسب كما
 يقال: لابن وتامر أي ذو لبن وذو تمر، فيكون في معنى (ناشر) احتمالان :

الأول: بمعنى ذي نشر، وهو ضد الطي.

الثاني: بمعنى ذي نشور، وهو الإحياء.

٢ - وقيل هو اسم فاعل من الفعل (نشر) الذي هو مطاوع للفعل (أنشر) كما
 يقال: أنشر الله تعالى الميت فهو ناشر.

(١) لسان العرب: ٥/ ٢٠٧ (ن ش ر).

(٢) حجة القراءات: ١/ ٢٨٥.

(٣) انظر: الحجة في القراءات السبع: ١٥٧: حجة القراءات: ٢٨٥، الكشف: ١/ ٤٦٥، الدر المصون: ٥/ ٣٤٧.

(٤) ينظر: الكشف: ١/ ٤٦٥ - ٤٦٦، الدر المصون: ٥/ ٣٤٧ - ٣٤٨.

٣ - وقيل ناشر هنا بمعنى مُنْشِر أي: محي، وضعف هذا الوجه السمين الحلبي

القول الثاني: أنه جمع لنَشور، واختلف في معنى (فَعول) هنا:

١ - فَعِيل هو بمعنى (فَاعِل) ؛ إذ (فَعول) بمعنى (فَاعِل) قياسُ جمعِه أن يأتي على وزن (فُعْل) نحو: صَبور و صَبْر، وشَكور وشُكْر.

٢ - أنه بمعنى (مفعول) مثل رَكوب بمعنى مركوب، وحَلوب بمعنى محلوب .

وهنا يرد تساؤل وهو كيف يكون (النشور) الذي هو وصف للريح يأتي مرة

بمعنى اسم الفاعل وأخرى بمعنى اسم المفعول وهما وزنان متباينان في المعنى ؟

ذلك بالنظر إلى اختلاف المعنى المراد، ولنترك المجال لمكي ليجلي ذلك بقوله: «وحجة من ضم النون والشين أنه جعله جمع نشور، ونشور بمعنى ناشر، وناشر معناه محيي كطهور بمعنى طاهر، جعل الريح ناشرة للأرض أي محيية لها ؛ إذ تأتي بالمطر الذي يكون النبات به، ويجوز أن يكون جمع نشور بمعنى منشور كركوب بمعنى مركوب وحلوب بمعنى محلوب، كأن الله جل ذكره أحيا الريح لتأتي بين يدي رحمته فهي ريح منشورة أي مُحياة»^(١).

وخلاصة قوله أن الريح من الممكن أن ينظر إليها على أنها ناشرة بمعنى مُحياة للأرض بجمعها للمطر، ومن الممكن أن ينظر إليها على أنها منشورة بمعنى مُحياة أحياها الله تعالى لتأتي بالمطر، فهي اسم مفعول .

١١. ﴿ أَمْ مِّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرْفٍ هَارٍ ﴾ [التوبة: ١٠٩]

أسكن الرء من (جرف) حمزة وخلف، وابن ذكوان عن ابن عامر، وأبو بكر

عن عاصم^(٢).

(١) الكشف: ١ / ٤٦٥ - ٤٦٦.

(٢) النشر: ٢ / ٢١٦.

«الجَرْفُ وَالجَرْفُ مِثْلُ عَسْرٍ وَعَسْرٌ مَا تَجَرَّفَتْهُ السَّيُولُ وَأَكَلَتْهُ مِنَ الْأَرْضِ»^(١). والجرف بسكون الراء وضمها لفتان^(٢).

١٢ - ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾ [الكهف: ٣٤] و﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ﴾ [الكهف: ٤٢]

قرأ أبو جعفر وعاصم وروح (ثَمَرٌ) بفتح الثاء والميم في كلا الموضعين، ووافقهم رؤيس في الموضع الأول، وقرأ أبو عمرو وحده (ثَمَرٌ) بضم الثاء وإسكان الميم في الموضعين، وقرأ الباكون (ثَمَرٌ) بضم الثاء والميم في الموضعين^(٣) ونتحدث في هذا المقام عن قراءة (ثَمَرٌ) و(ثَمَرٌ).

ذكر أبو علي الفارسي^(٤) أن ثَمَرًا يحتمل وجهين:

الأول: أنه جمع لـ (ثَمَرَةٍ) كما يقال: خَشَبَةٌ وخُشْبٌ، وأَكْمَةٌ وأَكْمٌ، واستحسن هذا الوجه.

الثاني: أن يكون (ثَمَرٌ) جمع الجمع؛ لأنه جمع لثمار وهي جمع لثمرة. وذكر غيره وجهين آخرين:

فيكون الوجه الثالث: أنه اسم مفرد جاء على (فُعْلٌ) كعُنُقٌ وطُنْبٌ، وهو قليل في الكلام^(٥).

والوجه الرابع: أنه جمع (ثَمَرٌ) كما قالوا: أسدٌ وأُسْدٌ^(٦).

وأما قراءة إسكان الميم فقليل فيها :

١ - هي تخفيف لقراءة الضم وما قيل فيها من أوجه يقال هنا^(٧).

(١) لسان العرب: ٩ / ٢٥ (ج ر ف).

(٢) معاني القراءات: ٢١٥. التبيان: ١ / ٥٠٧.

(٣) النشر: ٢ / ٣١٠.

(٤) الحجة: ٣ / ٢٠٠.

(٥) الكشف: ٢ / ٦٠.

(٦) الدر المصون: ٥ / ٨٠.

(٧) السابق.

- ٢ - وقيل هي جمع جاء على زنة (فعل) ومفردة ثمرة، كما قالوا ببدنة وبدن^(١).
٣ - وقيل يجوز أن تكون مفرداً مثل: عُنُق^(٢).

١٢. ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤]

أسكن القاف من 'عقبا' عاصم وحمزة وخلف، وضمها الباقلون^(٣).
«العُقْبُ والعُقْبُ: العاقبة، مثل: عُسْرٍ وَعُسْرٍ. ومِنْهُ: ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾
أي: عاقبة»^(٤).

وجاء في حجة القراءات: «قرأ عاصم وحمزة (خير عقبا) ساكنة القاف، وقرأ الباقلون بضمها وهما لغتان بمعنى العاقبة»^(٥).
وعلق السمين على القراءتين قائلاً: «لغتان كالقُدُس و القُدُس، وقيل: الأصل الضم، والسكون تخفيف، وقيل بالعكس كالعسر واليسر، وهو عكس معهود اللغة»^(٦).

١٤. ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ [الكهف: ١٧٤] و﴿وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُكْرًا﴾ [الطلاق: ٨] و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ﴾ [القمر: ٢٦]

ضم الكاف من 'نكراً' في سورتي الكهف والطلاق نافع وأبو جعفر ويعقوب وأبو بكر عن عاصم وابن ذكوان عن ابن عامر، وأسكنها

(١) حجة القراءات: ٤١٦، الدر المصون: ٥ / ٨١.

(٢) حجة القراءات: ٤١٦.

(٣) النشر: ٢ / ٢١٦.

(٤) لسان العرب: ١ / ٦١١ (ع ق ب).

(٥) حجة القراءات: ١ / ٤١٩.

(٦) الدر المصون: ٧ / ٥٠٠.

الباقون، وتفرّد ابن كثير في إسكان كاف 'نكر' في سورة القمر، وضمها الباقون^(١).

«النُّكْرُ والنُّكْرَاءُ، ممدود: المُنْكَرُ، وفي التنزيل العزيز: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً

نُكْرًا﴾... وقد يحرك مثل عُسْرٍ وعُسْرٍ؛ قال الشاعر الأسود بن يَغْفُر:

أَتُونِي فَلَمْ أَرْضَ مَا بَيَّتُوا وكانوا أَتُونِي بِشَيْءٍ نُكْرٌ^(٢).

فالسكون والضم لغتان أو أحدهما أصل والآخر فرع عليه^(٣). وأما الإسكان في قراءة ابن كثير فوجهه مكّي على أنه اطراد لقاعدة الإسكان، فكما أسكن ابن كثير في المنصوب أسكن في المجرور، فإن قيل ليس هناك ثقل في آية القمر لعدم اجتماع ثلاثة متحركات؛ لأن الكلمة رأس آية فيوقف على الراء بالسكون، قيل: إسكان الراء في الوقف عارض، فاعتدّ بالأصل وهو التحريك فخفف، ووجه قراءة الجمهور بتثقيل المجرور وعدم إسكانه كالمنصوب؛ فذلك^(٤) أن المنصوب تلزم راء الحركة في الوصل والوقف، فوجب تخفيف عينه، للزوم الحركة للامه وفائه، والمخفوض لا يلزم الحركة لاه إلا في الوصل، فلم يخفف عندهم؛ إذ اللام في الخفض لا يلزمها الحركة في الوقف^(٥).

الوقف^(٤).

١٥ ﴿فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: ١٨]

ضم الحاء من 'رحما' ابن عامر وأبو جعفر ويعقوب، وأسكنها الباقون^(٥).

(١) النشر: ٢ / ٢١٦.

(٢) لسان العرب: ٥ / ٢٢٣-٢٢٤ (ن ك ر)

(٣) الدر المنصور: ٧ / ٥٢٠.

(٤) الكشف: ٢ / ٦٩.

(٥) النشر: ٢ / ٢١٦.

يحدثنا ابن منظور عن معنى الكلمة في أصل اللغة بقوله: «والرَّحْمُ بالضم: الرحمة، وما أقرب رُحْم فلان إذا كان ذا مَرَحْمَةٍ وِبرِ أي ما أَرْحَمُهُ وأَبْرَهُ، وفي التنزيل: ﴿وَأَقْرَبُ رُحْمًا﴾ ، وقرئت: رُحْمًا»^(١).

فالإسكان والضم في «رحما» لغتان سائرتان، وهما بمعنى العطف والرحمة، وحكى أبو عبيدة لغة ثالثة وهي: رَحْمٌ بفتح فسكون^(٢). وعن معنى هذه الكلمة في القراءتين قال القرطبي: «رحماً: معطوفٌ على (زكاة) أي: رحمة، يقال: رَحِمَهُ رحمةٌ ورُحْمًا، وألفه للتأنيث، ومذكره رحم، وقيل الرَّحْمُ هنا بمعنى الرَّحِم، قرأها ابن عباس وأوصل رُحْمًا أي: رَحْمًا، وقرأ أيضاً: أذكى منه، وعن ابن جبر و ابن جريج أنهما بُدِّلَا جاريةً قال الكلبي فتزوجها نبيٌّ من الأنبياء فولدت له نبيا فهدى الله تعالى على يديه أمة من الأمم»^(٣).

فعلى هذا قد يكون معنى الرَّحْم في القراءتين: صلة الرحم، أي أنه يصل الرحم ويحافظ عليها^(٤).

ويبدو أن لغة الضم قليلة الورد، جاء في المزهري: «قال الأصمعي: كان أبو عمرو بن العلاء ينشد بيت زهير:

ومن ضَرَبَتِهِ التَّقْوَى وَيَعَصِمُهُ
من سَيِّئِ الْعَثَرَاتِ اللَّهُ وَالرُّحْمُ

قال ثم قال: لم أسمع هذا الحرف إلا في هذا البيت، قال وكان يقرأ ﴿وأقرب رُحْمًا﴾^(٥).

(١) لسان العرب: ١٢ / ٢٣١-٢٣٢ (رح م).

(٢) الكشف: ٢ / ٧٢.

(٣) تفسير القرطبي: ١١ / ٣٧.

(٤) انظر: الدر المصون: ٧ / ٥٢٩، وروح المعاني: ١٦ / ١١.

(٥) المزهري: ١ / ١٩٩.

١٦. ﴿ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ ﴾ [الكهف: ٩٦]

في الصدفين قراءات^(١):

١. الصَّدْفَيْنِ بضم الصاد والdal (ابن كثير وابن عامر والبصريان)

٢. الصَّدْفَيْنِ بضم الصاد وإسكان الدال (أبو بكر عن عاصم)

٣. الصَّدْفَيْنِ بفتح الصاد والdal (الباقون).

الصَّدْفُ والصَّدْفُ قيل هو مُنْقَطِعُ الْجَبَلِ الْمُرْتَفِعِ^(٢) و"يُقَالُ لْجَانِبِي الْجَبَلِ إِذَا تَحَازِيَا: صَدْفَانِ وَ صَدْفَانِ لَتَصَادُفُهُمَا أَيْ تَلَاقِيَهُمَا وَتَحَازِي هَذَا الْجَانِبِ الْجَانِبَ الَّذِي يُلَاقِيهِ ، وَمَا بَيْنَهُمَا فَجٌّ أَوْ شِعْبٌ أَوْ وَادٍ ، وَمِنْ هَذَا يُقَالُ: صَادَفْتُ فَلَانًا أَيْ لَاقَيْتُهُ وَوَجَدْتُهُ ، وَ الصَّدْفَانِ وَ الصَّدْفَانِ جِبَلَانِ مُتَلَاقِيَانِ بَيْنَنَا وَبَيْنَ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ، وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدْفَيْنِ ﴾ قَرَأَ الصَّدْفَيْنِ وَ الصَّدْفَيْنِ وَ الصَّدْفَيْنِ^(٣) .

وقال ابن عطية في تفسيره: "الصدفان: الجبلان المتواحيان، ولا يقال للواحد صدف، وإنما يقال لاثني ؛ لأن أحدهما يصادف الآخر"^(٤).

ووجه قراءة إسكان الدال أن ذلك تخفيف للضم كما في الجُرْف والجُرْف، وأما قراءة ضم الدال فهي الأصل وهي لغة حمير، وأما قراءة الصَّدْفَيْنِ فلغة تميم^(٥).

(١) النشر: ٣١٦ / ٢، وينظر في الضبط القراءات العشر بهامش المصحف الشريف (الكهف).

(٢) مختار الصحاح: ١٥١.

(٣) لسان العرب: ٩ / ١٨٨ (ص د ف).

(٤) المحرر الوجيز: ٢ / ٥٤٢.

(٥) الدر المصنوع: ٧ / ٥٤٩، روح المعاني: ١٦ / ٤١، وينظر: حجة القراءات: ٤٢٤، تفسير القرطبي: ١١ / ٦١.

ورأى ابن خالويه أن قراءة الإسكان ليست تخفيفاً للضم، وإنما وجه إسكان الدال فيها «أنه جعله اسماً للجبل بذاته غير مشى»^(١). إلا أن هذا خلاف ما عليه الجمهور^(٢).

١٧. ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهُونَ﴾ [يس: ٥٥]

أسكن الغين من (شغل) نافع وابن كثير وأبو عمرو، وضمها الباقون^(٣).

في (شغل) أربع لغات:

شُغِلَ بضمّتين، وشُغِلَ بإسكان الغين، وشُغِلَ بفتح الشين وسكون الغين، وشُغِلَ بفتحيتين^(٤).

وفي اللسان: «الشُّغْلُ والشَّغْلُ والشُّغْلُ والشُّغْلُ كُلُّهُ واحد، والجمع أَشْغَالٌ وشُغُولٌ؛ قال ابن ميادة:

وما هَجَرُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ تَبَاعَدَتْ عَلَيْكَ وَلَا أَنْ أَحْصَرْتُكَ شُغُولُ

وقد شَغَلَهُ يَشْغَلُهُ شَغْلًا وشُغْلًا... وَأَشْغَلَهُ وَاشْتَغَلَ بِهِ وَشَغِلَ بِهِ وَأَنَا شَاغِلٌ لَهُ، وقيل: لا يقال أَشْغَلْتَهُ؛ لأنها لغة رديئة، وقد شَغِلَ فلان، فهو مَشْغُولٌ»^(٥).

والذي ورد من تلك اللغات في القراءات العشر هو اللغتان الأوليان (شُغِلَ، شُغِلَ)، وهذا ينبئ عن التزام القراء بالرواية، وإلا فلو كانوا يتبعون ما تجيزه العربية لكانت القراءة بالفتح أخف نطقاً من غيرها، ووردت اللغتان الأخريان في القراءات الشاذة^(٦).

(١) الحجة في القراءات السبع: ٢٢٢.

(٢) روح المعاني: ١٦ / ٤١.

(٣) النشر: ٢ / ٢١٦.

(٤) مختار الصحاح: ١٤٣ (ش غ ل).

(٥) لسان العرب: ١١ / ٣٥٦ - ٣٥٧ (ش غ ل).

(٦) الدر المصون: ٩ / ٢٧٧.

وَفُسِّرَ الشَّغْلُ فِي الْآيَةِ عَلَى أَنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ فِي شُغْلٍ بِمَا هُمْ فِيهِ مِنَ اللَّذَاتِ وَالنَّعِيمِ عَنِ الْإِهْتِمَامِ بِأَهْلِ الْمَعَاصِي وَمَصِيرِهِمْ إِلَى النَّارِ وَمَا هُمْ فِيهِ مِنْ أَلِيمِ الْعَذَابِ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ أَقْرِبَاءُهُمْ وَأَهْلُوهُمْ... وَقَالَ ابْنُ كَسْيَانَ فِي شُغْلٍ أَيْ فِي زِيَارَةِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَقِيلَ فِي ضِيَاةِ اللَّهِ تَعَالَى ^(١).

١٨ ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ [يس: ٦٢]

فِي 'جِبِلًّا' قَرَاءَاتٌ عِدَّةٌ، وَالَّذِي يَدْخُلُ مَعْنَاهَا هُنَا قَرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ 'جُبُلًا' بَضْمِ الْجِيمِ وَإِسْكَانِ الْبَاءِ وَاللَّامِ مَخْفُفَةً، وَقَرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَحَمْزَةً وَالْكَسَائِيَّ وَخَلْفَ 'جُبُلًا' بَضْمِ الْجِيمِ وَالْبَاءِ ^(٢).

مَعْنَى 'جُبُلٍ' الْخَلْقُ الْكَثِيرُ أَوِ الْأُمَّةُ، وَرَدَ فِي اللِّسَانِ نَقْلًا عَنِ الْأَصْمَعِيِّ: «الْجُبُلُ وَالْعُبُرُ: النَّاسُ الْكَثِيرُ، وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا﴾ يُقْرَأُ جُبُلًا عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَجُبُلًا عَنِ الْكَسَائِيِّ، وَجِبِلًّا عَنِ الْأَعْرَجِ وَعِيسَى ابْنِ عَمْرٍو، وَجِبِلًّا، بِالْكَسْرِ وَالتَّشْدِيدِ، عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَجُبُلًا، بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ، عَنِ الْحَسَنِ وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ وَيَجُوزُ أَيْضًا جِبِلٌّ، بِكَسْرِ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْبَاءِ، جَمْعُ جِبِلَّةٍ وَجِبِلٍّ، وَهُوَ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْوُجُوهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ».

ثُمَّ أورد اللفات في هذه الكلمة، فقال: «وقال أبو الهيثم: جُبُلٌ، وَجُبُلٌ، وَجِبِلٌّ، وَلَمْ يَعْرِفْ 'جُبُلًا'، قَالَ وَجِبِيلٌ، وَجِبِلَّةٌ لَفَاتُ كُلِّهَا» ^(٣).

قَرَاءَةُ جُبُلٍ هِيَ جَمْعُ تَكْسِيرٍ لـ 'جِبِيلٍ' وَهُوَ الْخَلْقُ، كَمَا يُقَالُ: رَغِيفٌ وَرُغْفٌ، وَسَبِيلٌ وَسَبَلٌ، وَجِبِيلٌ هُنَا بِمَعْنَى مَجْبُولٍ، مِثْلُ قَتِيلٍ بِمَعْنَى مَقْتُولٍ، وَصَرِيعٌ بِمَعْنَى مَصْرُوعٍ.

(١) تفسير القرطبي: ١٥ / ٤٢.

(٢) النشر: ٢ / ٣٥٥.

(٣) لسان العرب: ١١ / ٩٩ (ج ب ل).

وأما قراءة التسكين فتخفيف لعين جمع التكسير الموازن لـ (فُعْل) ^(١).

١٩. ﴿أَنِّي مَسْنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [ص: ٤١]

قرأ أبو جعفر (نُصْب) بضم النون والصاد، وقرأ الباقر ما عدا يعقوب كذلك إلا أنهم أسكنوا الصاد، وأما يعقوب فقرأ (نُصْب) بفتح النون والصاد ^(٢).
النُّصْبُ و النُّصْبُ والنُّصْبُ: الداء والبلاء والشر ^(٣).

ووجه السمين القراءتين بقوله: ((نُصْب)) بفتح النون، فقرأ العامة بالضم والسكون، فقل هو جمع (نُصْب) بفتح النون، نحو وُئِن وُئِن، وأَسَد وأُسَد، وقيل هي لغة في (النُّصْب) نحو رَشَد ورُشَد، وحَزَن وحُزَن، وعَدَم وعُدَم، وأبو جعفر وشيبة وحفص ونافع في رواية ^(٤) بضم النون، وهو تثقيل (نُصْب) بضمه فسكون، قاله الزمخشري، وفيه بُعد لما عرفت أن مقتضى اللغة تخفيف (فُعْل) كعُنُق لا تثقيل (فُعْل) كقفُل، وفيه خلاف ^(٥).

والخلاصة: أن (نُصْب) بالتسكين فيه احتمالان:

الأول: أن يكون جمع تكسير على وزن (فُعْل) مثل: أُسَد وُئِن.

الثاني: أنه لغة أخرى للمصدر (نُصْب).

وهناك احتمال ثالث ذكره النحاس ^(٥) وهو أن النُّصْب مخفف من النُّصْب بضم النون. وأما قراءة الضم ففيه احتمالان، الأقوى منهما أنه أصل قائم برأسه، الثاني أنه تثقيل للسكون.

ومجمل الخلاف الذي أشار إليه السمين آنفاً هو: أن عيسى بن عمر والأخفش قالاً: إن كل (فُعْل) يجوز تثقيله إلا إن كان معتل العين أو صفة، أي أن

(١) حجة القراءات: ٦٠٢.

(٢) النشر: ٣٦١ / ٢.

(٣) لسان العرب: ١ / ٧٥٨ (ن ص ب).

(٤) الدر المصون: ٩ / ٣٨١.

(٥) إعراب القرآن الكريم للنحاس: ٢ / ٤٦٥.

الأصل السكون والضم فرع عنه، واعترض على هذا بأنه لا حاجة لتثقيل الساكن لخفته، وإنما الأحسن أن يقال: إن الساكن فرع للمضموم كما في عُنُق وعُنُق^(١).

٢٠. ﴿عُرْبًا أَرَبًا﴾ [الواقعة: ٣٧]

أسكن الراء من 'عربا' حمزة وخلف وأبو بكر عن عاصم، وضمها الباقلون^(٢).

العُرْبُ: جمع عَرَبٍ، وهي المرأة الحسناء المتحبة إلى زوجها^(٣).

والأصل في هذا الجمع أن يكون بالضم، وأما الإسكان فعلى التخفيف، كما في 'رُسُل' ورسُل^(٤).

٢١. ﴿كَأَنَّهُمْ خُشْبٌ مُسْنَدَةٌ﴾ [المنافقون: ١٤]

أسكن الشين من 'خُشْب' أبو عمرو والكسائي وقُتُبِل بخلف عنه، وضمها الباقلون^(٥).

الخُشْب بضم الشين وسكونها جمع لخشبة، جاء في مختار الصحاح: "جمع الخَشْبَةِ خُشْبٌ بفتحين، وخُشْبٌ بضمين، وخُشْبٌ كقفل وخُشْبَانٌ كقُفْرَان" ^(٦). وفي اللسان: "الخَشْبَةُ ما غُلِظَ مِنَ الْعِيدَانِ، والجمع خُشْبٌ - مثل شجرة وشجر - وخُشْبٌ وخُشْبٌ" ^(٧).

(١) انظر شرح الشافعية للرضي: ١ / ٤٦.

(٢) النشر: ٢ / ٢١٦.

(٣) لسان العرب: ١ / ٥٩١ (عرب).

(٤) الكشف: ٢ / ٢٠٥، الدر المصون: ١٠ / ٢٠٧.

(٥) النشر: ٢ / ٢١٦.

(٦) مختار الصحاح: ٧٤ (خش ب).

(٧) لسان العرب: (خش ب).

وتعددت الأقوال في توجيه القراءتين^(١) مع الاتفاق على أنه جمع في كلا الحالين ، ففي قراءة الضم اختلف في مفردة:

١ - ف قيل هو خَشَبَة مثل ثَمَرَة و ثَمْر ، واعترض على هذا القول بأنه "ليس في اللغة (فَعَلَة) يجمع على (فُعُل)"^(٢) وقال السمين: "وفيه نظر ؛ لأن هذه الصيغة محفوظة في (فَعَلَة) لا تتقاس نحو ثَمَرَة و ثَمْر"^(٣).

٢ - وقيل: المفرد (خَشَب) قال أبو البقاء: "وخَشَب بالضم والإسكان جمع خَشَب"^(٤).

٣ - وقيل: (خِشَاب) ، فيكون خُشْب جمع الجمع ، قال الفراء: "فمن ثَقُل فكأنه جمع خشبة خِشَاباً ثم جمعه فتَقَل ، كما قالوا ثمار و ثَمْر"^(٥).

وقال في الحجة: "والحجة لمن ضم الشين أنه أراد جمع الجمع كقولهم ثمار و ثَمْر"^(٦) واستحسن هذا القول أبو جعفر النحاس قائلاً: "أو يكون كما قال حذاق

النحويين: خشبة وخِشَاب"^(٧).

والقول الأخير هو أرجح الأقوال في نظري لكثرة مجيء (فُعُل) جمعاً لـ (فِعَال) مثل ثمار و ثَمْر ، ورِهَان ورُهْن ، ونِعَال ونُعَل ، وفِرَاش وفرش.

وفي قراءة التيسكين أوجه أيضاً:

١ - ف قيل هي مثل قراءة الضم إلا أنه خفف بالتيسكين ، وما قيل هناك يقال هنا.

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٤٦ ، تفسير القرطبي: ١٨ / ١٢٥ ، الدر المصون: ١٠ / ٢٢٧ - ٢٢٨ ، روح المعاني: ٢٨ / ١١١.

(٢) تفسير القرطبي: ١٨ / ١٢٥.

(٣) الدر المصون: ١٠ / ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٢٢٤.

(٥) معاني القرآن: ٢ / ١٥٨ - ١٥٩.

(٦) الحجة في القراءات السبع: ٢٤٦.

(٧) إعراب القرآن الكريم للنحاس: ٤ / ٤٢٢.

٢ - وقيل هي جمع لـ 'خشباء' ؛ لأن (فُعْلاً) بضم فسكون يطرد جمعاً لـ (فُعْلاء) نحو: حمراء وحمُر، و"ذكر اليزيدي أنه جماع الخشباء كقوله عز وجل: ﴿وَخَدَائِقَ غُلْبًا﴾ [عبس: ٢٣٠] واحداً حديقة غلباء" (١).

٣ - وقيل: جمع لخَشْبَةٍ مثل بَدَنَةٍ وبُذْنٍ ، ورجَّح هذا القول أبو جعفر النحاس (٢) ، وفي كتاب سيبويه: "وأما ما كان على (فَعْلَةٍ) فإنه كُسِّرَ على (فِعَالٍ) قالوا ناقةً ونياقٌ كما قالوا رقبةً ورقابٌ، وقد كُسِّرَوه على (فُعْلٍ) قالوا ناقةً ونوقٌ ... ونظيرهن من غير المعتل بَدَنَةٌ وبُذْنٌ وَخَشْبَةٌ وَخُشْبٌ وأَكَمَةٌ وَأَكْمٌ، وليس بالأصل في فَعْلَةٍ وإن وجدت النظائر" (٣). يعني أن خشبة ونحوها مما كان على وزن (فَعْلَةٍ) الأصل فيها أن تجمع على (فِعَالٍ) كَرَقَبَةٍ وَرِقَابٍ وَحَسَنَةٍ وَحِسانٍ (٤).

وقال الفراء: "والعرب تجمع بعض ما هو على صورة (خشبة) على (فُعْلٍ) من ذلك أَجَمَةٌ وَأُجْمٌ، وَبَدَنَةٌ وَبُذْنٌ، وَأَكَمَةٌ وَأَكْمٌ، ومن ذلك من المعتل ساحة وسُوح و ساق وسُوق، وعانة وعُون، ولابة ولُوب، وقارة وقُور... (٥)".

وأرجَّح القول الأول ؛ لأن تخفيف عين الجمع الموازن لـ (فُعْلٍ) معهود في كلام العرب كَرُسُلٍ وَسُيُلٍ، فلا يبعد أن يكون هذا منه.

وعلى أي حال فقد تقرر في علم الصرف أن (فُعْلاً) يطرد جمعاً لـ (أَفْعَلٍ وَفَعْلَاءٍ) وصفين، كأحمر وحمراء وحمُر، وأما (فُعْلٍ) فالأصل أنه جمع لـ (فَعُولٍ) كعمود وعمُد، وقلوص وقلُص، وصبور وصُبُر، وشكور وشُكْر، وأما خلاف ذلك فمسموع (٦).

(١) تفسير: القرطبي: ١٨ / ١٢٥.

(٢) إعراب القرآن الكريم للنحاس: ٤ / ٤٢٣.

(٣) كتاب سيبويه: ٢ / ٥٩٤.

(٤) همع الهوامع: ٢ / ٢٥٦.

(٥) معاني القرآن: ٢ / ١٥٩.

(٦) همع الهوامع: ٢ / ٢٥٢-٢٥١.

٢٢ ﴿ فَأَعْرِفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [الملك: ١١]

ضم حاء (سحقا) أبو جعفر والكسائي بخلف عنهما، وأسكنها الباقون^(١).

«السُّحُقُ: البُعْدُ وكذلك السُّحُقُ، مثل: عُسْرٌ وَعُسْرٌ، وقد سَحَقَ الشيءُ - بالضم - فهو سَحِيقٌ أي بعيد، ... وفي الدعاء سُحْقاً له وبعداً نصبوه على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، وسَحَقَهُ اللَّهُ وَأَسَحَقَهُ اللَّهُ أي: أَبْعَدَهُ»^(٢).

السُّحُقُ والسُّحُقُ لغتان جيدتان^(٣) معناهما واحد، قال مكّي: «هما لغتان، والضم هو الأصل، والإسكان على وجه التخفيف، فهو كالعُنُق والعُنُق، والطَّنْب والطَّنْب، وهو مصدر، والأصل فيه الإسحاق؛ لأن معناه: أسحقهم الله إسحاقاً» ولكن أتى (فسحقا) على الحذف^(٤).

وقوله: (الضم الأصل) هذا هو الأحسن كما قال السمين^(٥)، وإلا فيمكن أن يكون كل منهما لغة بذاتها.

وقول مكّي: (فسحقا) على الحذف، يعني أنه اسم مصدر، وليس الأمر على إطلاقه؛ إذ جاء عن العرب سحقه الله سُحْقاً كما تقدم قبل قليل، وقال أبو حيان: «ولا يُحتاج إلى ادعاء الحذف في المصدر؛ لأن فعله قد جاء ثلاثياً»^(٦).

٢٣ ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثَيِ اللَّيْلِ ﴾ [المزمل: ٢٠]

(١) النشر: ٢ / ٢١٧.

(٢) لسان العرب: ١٠ / ١٥٣ (س ح ق).

(٣) معاني القراءات: ٤٩٧.

(٤) الكشف: ٢ / ٣٢٩.

(٥) الدر المصون: ١٠ / ٣٨٥.

(٦) البحر: ٨ / ٣٠٠.

قرأ هشام عن ابن عامر (ثُلُثي) بإسكان اللام، وقرأ الجمهور بضمها^(١). قال مكّي: «قرأه هشام بإسكان اللام على التخفيف كـ (الرسل والرسل)، وقرأ الباقر بالضم على الأصل»^(٢). ولعله لو مثّل بنحو: عنق لكان أولى؛ لأن الرسل جمع، والثلث ليس كذلك وقال السمين الحلبي: «العامّة على ضم اللام، وهو الأصل كالرُّبُع والسُدُس، وقرأ هشام بإسكانها تخفيفاً»^(٣). يشير السمين إلى أن أسماء الأجزاء التي هي (ثُلث، ربع، خمس، سدس، سبع، ثمن، تسع، عشر) الأصل فيها ضم عينها قال في اللسان: «والتُّلُثُ والتُّلَيْثُ من الأجزاء معروف، يَطْرُدُ ذلك، عند بعضهم، في هذه الكسور، وجمعها أَثْلَاثٌ»^(٤).

ومما يحسن التتويه عنه هنا أن القراء برواتهم أجمعوا على ضم اللام من (ثُلث) في ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]

ولم يقرأ هشام ولا غيره بإسكان اللام، مما يدل على تقيدهم التام بالرواية، كما سبق.

٢٤. ﴿عُذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]

رد رَوْحٌ عن يعقوب بضم الذال من (عذراً) وأسكنها الجمهور، وأسكن الذال من (نذراً) أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وحفص، وضمها الباقر^(٥). فهذه ثلاث قراءات: (عُذْرًا أَوْ نَذْرًا) بالضم فيهما، (عُذْرًا أَوْ نَذْرًا) بالسكون فيهما، (عُذْرًا أَوْ نَذْرًا) بالضم في الأولى والسكون في الثانية.

(١) النشر: ٢ / ٢١٧.

(٢) الكشف: ٢ / ٣٤٦.

(٣) الدر المنصون: ١٠٠ / ٥٢٩.

(٤) لسان العرب: ٢ / ١٢٥ (ث ل ث).

(٥) النشر: ٢ / ٢١٧.

فالسكون على أنهما مصدران، أو هما جمع، فعذر جمع (عَذِير) بمعنى
المعذرة، ونذر جمع (نَذِير) بمعنى الإنذار^(١).

و ضم الذال "يصح معه المصدر، ويصح أن يكون جمعاً لنذير وعاذر اللذين هما
اسم فاعل، والمعنى: أن الذكر يُلقى بإعذار وإنذار، أو يُلقى معذرون ومنذرون"^(٢).
ويصح أن يكون السكون تخفيفاً للضم^(٣).

٢٥. ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]

قرأ حمزة وخلف ويعقوب (كُفُوًا) بإسكان الفاء، وقرأ الباقيون (كُفُوًا) بضم
الكاف، إلا أن حفصاً سهل الهمزة (كُفُوًا)^(٤).

الكفاء: النظير والمساوي، وتكافأ الشيئان تماثلاً^(٥).

(كُفُوًا كُفُوًا) لغتان للعرب^(٦)، وذكر الزجاج^(٧) لغات أخرى هي:

كِفَاءً بكسر الكاف وسكون الفاء، وكَفَاءً بفتح الكاف وسكون الفاء،
وكِفَاءً بكسر الكاف والمد.

(١) البحر: ٨ / ٤٠٥.

(٢) المحرر الوجيز: ٥ / ٤١٧.

(٣) الدر المصون: ١٠ / ٦٢١.

(٤) النشر: ٢ / ٢١٦، وينظر تفصيل الضبط في: القراءات العشر المتواترة بهامش المصحف، سورة الإخلاص، ص: ٦٠٤.

(٥) لسان العرب: ١ / ١٣٩ (ك ف أ).

(٦) حجة القراءات: ٧٧٧.

(٧) معاني القرآن للزجاج: ٥ / ٣٧٨.

ثانياً: الإسكان في وزن 'فعل':

١. ﴿كَأَنَّمَا أَغْشِيَتْ وَجُوهُهُمْ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ [يونس: ٢٧]

قرأ ابن كثير ويعقوب والكسائي بإسكان طاء 'قطعاً' وقرأ الباقر بفتحها^(١).

ذكر ابن منظور^(٢) أن القِطْعَ والقِطْعَ تطلقان على طائفة من الليل تكون من أوله إلى ثلثه وكذا القِطْعَةُ والقِطْعُ والقِطَاعُ، وأورد من معاني القِطْع بسكون الطاء: ظلمة آخر الليل، وسواد الليل، اسم لما قُطِعَ فسَقَطَ.

ويلحظ تعدد معاني 'قطع' ساكنة الطاء، وهذا التعدد جعلهم يختلفون في معنى هذه الكلمة في قراءة الإسكان، وهذا ما ألمح إليه السمين عندما قال: "فأما القراءة الأولى [الإسكان] فاختلفت عبارات الناس فيها، فقال أهل اللغة 'القِطْع' ظلمة آخر الليل، وقال الأخفش في قوله: ﴿بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ﴾ [الحجر: ٦٥] بسواد من

الليل، وقال بعضهم: طائف من الليل وأنشد الأخفش قول الشاعر^(٣):

افْتَحِيَ الْبَابَ فَاَنْظُرِي فِي النُّجُومِ كَمْ عَلَيْنَا مِنْ قِطْعٍ لَيْلٍ بِهِيمٍ^(٤)

وعلى كل فيظهر أن المعاني متقاربة فكلها تدور حول أشياء أو أجزاء في الليل، ولا مانع أن يشتمل معنى الكلمة عليها كلها: أي طائفة من سواد الليل وظلمته.

(١) النشر: ٢ / ٢٨٣.

(٢) لسان العرب: ٨ / ٢٨٢: (ق ط ع).

(٣) هو عبد الرحمن بن الحكم، وقيل زياد الأعجم، وهو في لسان العرب: ٨ / ٢٨٢ (ق ط ع)، الدر المصون ٦ / ١٨٧، وبهيم معناه شديد الظلام.

(٤) الدر المصون: ٦ / ١٨٦ - ١٨٧.

وما سبق حديث عن المعنى، أما وجه الإسكان والفتح فبيانُه:
 أن 'قَطْعاً' بفتح الطاء جمع قِطْعَة نحو: خِرْقَة وخِرْق، وكِسْرَة وكِسْر^(١).
 وأما قراءة الإسكان فهي مفرد بمعنى ظلمة من الليل أو بقية من سواد الليل^(٢)
 وجوز ابن خالويه أن تكون جمعاً بزنة 'فِعْلٍ' كقراءة الفتح إلا أن عينها سكنت
 تخفيفاً^(٣) كما جوز أبو زرعة أن تكون جمعاً بزنة 'فِعْلٍ' كما يقال سِدْرَة
 وسِدْر، وهذان الوجهان الأخيران لا يتفقان مع ما ذُكر آنفاً من معنى 'قِطْع' عند
 أهل اللغة الذي يفيد الأفراد، وحاولت أن أجد في المعاجم ما يشير إلى كون 'قِطْع'
 جمعاً فلم أجد؛ لذا فلا غرو أن يكتفي الأزهري - وهو مَنْ هو في اللغة - بقوله: "من
 قرأ 'قِطْعاً من الليل' أراد طائفة من الليل"^(٤).

ومما هو خليق بالذكر هنا أن 'مظلماً' يختلف إعرابه في القراءتين^(٥)،
 وعن هذا يحدثنا السمين بقوله: "وعلى القراءتين يختلف إعراب 'مظلماً' فإنه على
 قراءة الكسائي وابن كثير يجوز أن يكون نعتاً 'لقطع' ووُصِف بذلك مبالغة في
 وصف وجوههم بالسواد، ويجوز أن يكون حالاً ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه حال
 من 'قِطْعاً'، والثاني: أنه حال من الليل، والثالث: أنه حال من الضمير المستتر في الجار
 لوقوعه صفة" إلى أن قال: "وأما قراءة الباقيين فقال مكِّي وغيره: إن 'مظلماً' حال
 من الليل فقط، ولا يجوز أن يكون صفة لـ 'قِطْعاً' ولا حالاً منه، ولا من الضمير
 في 'من الليل'؛ لأنه كان يجب أن يقال فيه: مظلمة، قلتُ يَعْنُونَ أن الموصوف حينئذ

(١) السابق، حجة القراءات: ٢٣٠.

(٢) السابقان، والمحذر الوجيز: ١١٦ / ٢.

(٣) الحجة في القراءات السبع: ١٨١.

(٤) معاني القراءات: ٢٢٢.

(٥) انظر: حجة القراءات: ٢٢٠، الكشف: ١ / ٥١٧، تفسير القرطبي: ٨ / ٢٢٢، الدر المصون: ٦ / ١٨٧ - ١٨٨.

جمع، وكذا صاحب الحال فتجب المطابقة، وأجاز بعضهم ما منعه هؤلاء، وقالوا: جاز ذلك؛ لأنه في معنى التكثير، وهذا فيه تعسف^(١).

وخلاصة القول أنه في قراءة الإسكان يجوز في 'مظلماً'.

١. أن يكون نعتاً لقطع.

٢. وأن يكون حالاً من 'قطعاً'.

٣. أو هو حال من 'الليل'.

٤. أو حال من الضمير المستتر في 'من الليل'.

وأما قراءة الفتح فـ 'مظلماً' حال من الليل فقط وتمتّع الأوجه الأخرى فلا يجوز أن يكون 'مظلماً' صفة لـ 'قطعاً' ولا حالاً منه ولا من الضمير في 'من الليل' لأن 'قطعاً' بالفتح جمع كما سبق وعليه لا بد من المطابقة في الجمعية بين الصفة والموصوف والحال وصاحبها، ولو كان مظلماً صفة لها أو حالاً منها ل قيل: 'مظلمة'.

هذا، وأجمع القراء على إسكان طاء 'قطع' في: ﴿فَأَسْرِبْ أَهْلَكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ﴾ هود: ٨١، الحجر: ٦٥؛ لأن المقصود بها طائفة من الليل، أو سواد من الليل^(٢).

٢. ﴿أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا كِسْفًا﴾ الإسراء: ٩٢ و ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسْفًا

مِّنَ السَّمَاءِ﴾ الشعراء: ١٨٧ ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ

كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ الروم: ٤٨

﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسْفًا﴾ سبأ: ٩

(١) الدر الموصون: ٦ / ١٨٧ - ١٨٨.

(٢) ينظر: الدر الموصون: ٦ / ١٨٦.

قرأ المدنيان وابن عامر وعاصم بفتح سين (كسفاً) في الإسراء، وأسكنها الباقون، وتفرّد حفص بفتح السين في الشعراء وسبأ، وأسكنها الباقون، وأسكن السين في الروم أبو جعفر وابن ذكوان عن ابن عامر، وفتحها الباقون^(١).

الكِسْفَةُ: القطعة من الشيء والجمع كِسْفٌ وكِسْفٌ وقيل: الكِسْفُ والكِسْفَةُ واحد^(٢)، و«كِسْفُ السحاب وكِسْفُهُ قِطْعُهُ»، وقيل: إذا كانت عريضة فهي كِسْفٌ^(٣).

وقال أبو البقاء: «كسفاً يُقرأ بفتح السين وهو جمع كِسْفَةٍ مثل قرية وقرب، وبسكونها وفيه وجهان: أحدهما هو مخفف من المفتوحة، أو مثل سِدْرَة وسِدْر، والثاني هو واحد على فِعْلٍ بمعنى مفعول^(٤)».

ومعنى كلامه: أن (كسفاً) يجوز أن يُعدَّ: ١ - جمعاً بزنة (فِعْلٍ)، وعينه ساكنة أصلاً مثل كلمة (سِدْر)، أو هي ساكنة تخفيفاً للفتح.

٢ - ويجوز أن يُعدّ مفرداً بزنة (فِعْلٍ) بمعنى مفعول: مثل طَحْنٌ بمعنى مطحون. وتعقب السمين^(٥) أبا البقاء في تجويزه أن يكون التسكين مخففاً من الفتح معللاً ذلك بأن الفتح خفيف ولا يحتاج إلى سكون تخفيف، والذي يظهر لي أنه لا مانع من تخفيف المفتوح بدليل القراءات التي سنوردها في تخفيف (فِعْلٍ)، نعم، قد قد يقال: إن ذلك لغة وليس تخفيفاً للمفتوح كما هو مذهب عامة البصريين، لكن ليس ثمة مانع واضح يمنع من تخفيف الفتح.

وخلاصة الكلام أن في قراءة الإسكان ثلاثة أوجه:

الأول: أنه جمع بزنة (فِعْلٍ) مثل سِدْر.

(١) النشر: ٢ / ٣٠٩.

(٢) مختار الصحاح: ٢٢٨ (ك س ف).

(٣) لسان العرب: ٩ / ٣٠٠ (ك س ف).

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٩٦.

(٥) الدر المصون: ٧ / ٤١٠.

الثاني: أنه جمعُ بزنة (فِعْل) ثم خففت عينه بالسكون.

الثالث: أنه مفرد مثل: طَحَن.

وأرى أن الوجه الثاني هو أرجحها ؛ لأن الأصل اتفاق القراءات معنى.

وتعرب (كسفاً) حالاً في آية الإسراء في القراءتين كلتيهما، إلا أنه قيل: لا بد من تقدير مضاف محذوف إذا جعلت جمعاً أي ذات كسف، وإن جعلت مفرداً لم تحتج إلى تقدير^(١) ؛ لأن السماء (صاحب الحال) مفرد مؤنث فلا بد من المطابقة بين الحال وصاحبها.

وأمر آخر لا بد من الإشارة إليه وهو عود الهاء في (يُخرج من خلاله) في آية الروم، ففي قراءة الإسكان تعود على (الكسف) ؛ لأنه إذا عُدَّ الكِسْفُ مفرداً فقد عاد الضمير المفرد إلى الاسم المفرد وهذا واضح، وإذا عُدَّ الكِسْفُ اسم جمع فتذكيره حسن، قال القرطبي بعد ذكره لقراءة الإسكان: ((وعلى هذه القراءة يكون المضمرة الذي بعده عائداً عليه، أي فتري الودق أي المطر يخرج من خلال الكسف ؛ لأن كل جمع بينه وبين واحد الهاء لا غير فالتذكير فيه حسن)) ثم قال: ((ومن قرأ (كسفاً) فالمضمرة عنده عائداً على السحاب^(٢)))، ولا يجوز عوده على (الكسف) ؛ لأنها جمع والأصل في الجمع أن يعود عليه الضمير مؤنثاً.

هذا، وأجمع القراء على تسكين الكسف في: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ

سَاقِطًا﴾ [الطور: ٤٤] ؛ قال ابن الجوزي: ((لوصفه بالواحد المذكر في قوله: (ساقطاً)^(٣))) يقصد أنه وُصِفَ بـ (ساقطاً) وهو مفرد مذكر، فيتعين

(١) نفسه.

(٢) تفسير: القرطبي: ١٤ / ٤٤.

(٣) النشر: ٢ / ٣٠٩.

في 'كسفاً' أن يكون مفرداً مذكراً، وإذا كان كذلك فلا تمكن قراءته بالفتح ؛ لأنه بالفتح جمع، والجمع لا يمكن أن يوصف بالمفرد المذكر .
ثالثاً: الإسكان في وزن 'فعل'.

١ . ﴿ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾ [الإسراء: ٢٤]

قرأ حفص بكسر جيم 'رجلك'، وقرأ الباقيون بسكونها^(١).

وجه قراءة كسر الجيم:

١. قيل بكسر الجيم وإسكانها: "لغتان يقال رَجُلٌ وَرَجُلٌ بمعنى راجل"^(٢)، وهو كقول العرب قَصْرٌ وَقَصِيرٌ^(٣) :

٢ . يرى مكّي أن ذلك قياس مطرد في "الصفة إذا أتت على 'فعل' جاز فيها 'فعل'، يقال نَدَسٌ وَنَدِسٌ، حَذَرٌ وَحَذِرٌ، فعلى هذا قالوا في: 'رَجُلٌ' الذي هو صفة بمعنى راجل 'رَجُلٌ'، كما قالوا نَدِسٌ"^(٤).

لكن المشهور هو عكس ما قاله مكّي وهو أن كسرة عين الصفة تخفف بالسكون، فيقال حَذِرٌ حَذِرٌ.

٣. وقيل بكسر الجيم إتياع لكسرة اللام^(٥) ؛ لأن "اللام كسرت للخفض، وكسرت الجيم للقرب منها"^(٦).

وهذا الإتياع إتياع متأخر، وهي لغة لتمييم وبعض غطفان، يتبعون الأول للثاني^(٧).

(١) النشر: ٢ / ٣٠٨.

(٢) تفسير القرطبي: ١٠٠ / ٢٨٩.

(٣) حجة القراءات: ٤٠٦.

(٤) الكشف: ٢ / ٤٨ - ٤٩.

(٥) حجة القراءات: ٤٠٦.

(٦) الحجة في القراءات السبع: ٢١٩.

(٧) الدر المصون: ١ / ٤١.

وفي نظري أن هذا الوجه فيه بُعْدٌ وترك لما هو أولى منه ؛ لأن هذه الكلمة صفة
كما تقدم يجوز في جيمها الإسكان والكسر سواء جُرَّت لامها أم لا ، أي في حال
الرفع والنصب والجر ، وإذا كان الأمر كذلك فحمل كسر الجيم على أنه إتباع
للحركة الإعرابية التي على اللام لا ضرورة له.

ووجه قراءة إسكان الجيم:

فيه احتمالان^(١): أولهما: أن يكون الإسكان تخفيفاً من (رجل) بكسر الجيم أو
من (رجُل) بالضم ؛ لأنها لغة فيه أيضاً.

وثانيهما: أن يكون اسم جمع لراجل كما يقال: صاحب وصَحْب وراكب وركب.

٢. ﴿فَاتَّبَعُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ [الكهف: ١٩]

قرأ أبو عمرو وحمزة وخلف وأبو بكر وروح بإسكان الراء من (ورقكم) ، وقرأ
الباقون بكسرها^(٢).

الورق بكسر الراء وإسكانها: الدراهم ، ويقال فيها: الورق والورق والورق والورق^(٣).
والرقة^(٤). قال الفراء: «بورقكم قرأها عاصم^(٥) والأعمش بالتخفيف ، وهو
الورق ، ومن العرب من يقول: الورق كما يقال كبد وكبد وكبد^(٦) ، أي ورق
ككبد ، وورق ككبد ، وورق ككبد.

والذي ورد منها في القراءات العشر لغتان ورق وورق كما تقدم .

(١) الدر المصون: ٧ / ٢٨٢.

(٢) النشر: ٢ / ٣١٠.

(٣) لسان العرب: ١٠ / ٢٧٤: (ورق).

(٤) أي : برواية أبي بكر عنه.

(٥) معاني القرآن: ٢ / ١٢٧.

فوجه قراءة الكسر أن ذلك هو الأصل، وأما الإسكان فتخفيف كـ(نُبِقْ) في (نُبِقْ)^(١) وذلك للثقل في توالي كسرتي الراء والقاف إضافة إلى ما في الراء من صفة التكرير الذي هو بمثابة حرفين^(٢).

٢. ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ ﴾ [فصلت: ١١٦]

قرأ أبو جعفر وابن عامر والكوفيون بكسر حاء (نحسات) وقرأ الباقون بإسكانها^(٣).

النَّحْسُ: الجهد والضَّرُّ، والنَّحْسُ: خلاف السَّعْدِ، والنَّحْسُ: الغبار، يقال: هاج النَّحْسُ أي الغبار، والنَّحْسُ: الريح ذات الغبار، وقيل: الريح أيًّا كانت، والنَّحْسُ: شدة البرد، ويقال يوم نحس ونحس ونحس، وأيام نواحس ونحسات، ونحسات^(٤).

وقد قيل في معنى نحسات في الآية: إنهن أيام مشائيم ذات نحوس، ومن نحسهن أنهن باردات فيهن ريح شديدة^(٥).

و(نحس) صفة على وزن (فعل) مثل: أشير وفرح، "قال الكسائي والفراء^(٦) هما لفتان لفتان بمعنى واحد، يقال يوم نحس ونحس، وأيام نحسات ونحسات، أي: مشائيم^(٧)".

(١) الدر المصون: ٤٦٢/٧.

(٢) الحجة في القراءات السبع: ٢٢٢، حجة القراءات: ٤١٣.

(٣) النشر: ٢ / ٣٦٦.

(٤) لسان العرب: ٦ / ٢٢٧ (ن ح س).

(٥) تفسير الطبري: ٢٤ / ١٠٣.

(٦) انظر معاني القرآن للقراء: ٢ / ١٤.

(٧) حجة القراءات: ٦٣٥، وينظر: التبيان: ٢ / ٢٢١.

لذلك قال الطبري: «قراءتان مشهورتان قد قرأ بكل واحدة منهما قراء علماء مع اتفاق معنييهما وذلك أن تحريك الحاء وتسكينها في ذلك لغتان معروفتان يقال هذا يوم نحس ويوم نحس بكسر الحاء وسكونها»^(١).

وأسهب مكي في ذكر فعل هذه الصفة، ومما قاله: «صفة من باب فرق وبرق، فقياسه أن يكون على (فعل يفعل) وإن لم يستعمل، كما قالوا شديد، فاستعمل على أنه من شد ولم يستعمل شد، استغنوا عنه ب(اشتد)، ولكنه على التوهم أنه استعمل... فتحسات بالكسر أتى على توهم استعمال (نحس) وإن لم يستعمل»^(٢).

وقول مكي: «على توهم استعمال (نحس) وإن لم يستعمل» توهم منه رحمه الله تعالى؛ لأن ظاهر كلامه يشير إلى أن الفعل (نحس) غير مستعمل في كلامهم، وليس الأمر كذلك، فقد جاء «نحس الشيء، فهو نحس»^(٣) و«قد نحس الشيء من باب فهم فهو نحس بكسر الحاء، ومنه قيل: أيام نحسات»^(٤)، وقال السمين: «فأما الكسر فهو صفة على (فعل) وفعله (فعل) بكسر العين أيضاً»^(٥).

وأما قراءة الإسكان ففيها أوجه^(٦):

الأول: أن (نحساً) مخفف من (فعل) في قراءة الكسر.

(١) تفسير الطبري: ٢٤ / ١٠٣.

(٢) الكشف: ٢ / ٢٤٧.

(٣) لسان العرب: ٦ / ٢٢٧ (ن ح س).

(٤) مختار الصحاح: ٢٧٠ (ن ح س).

(٥) الدر المصون: ٩ / ٥١٨.

(٦) السابق.

الثاني: أنه مصدر وُصِفَ به كرجل عدل، وضعفه السمين الحلبي معتلاً لذلك بأن الفصح في المصدر الموصوف أن يكون مفرداً لا جمعاً، وهنا الكلمة مجموعة جمع سلامة مؤنث.

الثالث: أنه صفة جاءت على (فعل) إلا أن أبا حيان استبعد ذلك لعدم مجيء (فعل) صفةً من (فعل)، ونَصُّ عبارته: «وتتبع ما ذكره التصريفيون مما جاء صفة من (فعل) اللازم فلم يذكرُوا فيه (فعلًا) بسكون العين، قالوا يأتي على فعل كفرِحَ فهو فرِحَ، وعلى أفعَلَ حَوْرَ فهو أَحور، وعلى فَعْلانَ شَبَعَ فهو شَبعان، وقد يجيء على فاعِلٍ سَلِمَ فهو سَالِمٌ وبليٍّ فهو بَالٍ»^(١).

وأقرب الأقوال إلى الصواب - في نظري - أنه مخفف من قراءة الكسر لتتفق القراءتان وهو الأصل فيها.

رابعاً: الإسكان في وزن (فعل)

١. ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْوَسْعِ قَدْرُهُ، وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: ٢٢٦]

قرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وابن ذكوان وحفص بفتح دال (قدره)، وقرأ الباقر بإسكانها^(٢).

قال أبو حيان: «هما لغتان فصيحتان بمعنى، حكاها أبو زيد والأخفش وغيرهما، ومعناه ما يطيق الزوج، وعلى أنهما بمعنى أكثر أئمة العربية، وقيل: الساكن مصدر والمتحرك اسم كالعد والعدد والمد والمدد، وكان

(١) البحر المحيط: ٧ / ٤٩٠.

(٢) النشر: ٢ / ٢٢٨.

القدر بالتسكين الوُسْع، يقال هو ينفق على قدره أي وسعه، قال أبو جعفر وأكثر ما يستعمل بالتحريك إذا كان مساوياً للشيء، يقال هذا على قدر هذا^(١).
 ووجه التنظير بـ'العدّ والعدد والمدّ والمدد' أن عينها إذا سكنت فهي مصدر فاعلٌ مصدر للفعل عدّ يعدّ، وأصله عدَدٌ ثم أدغمت الدال بالبدال، والمدّ مصدر للفعل مدّ يمدّ، وأصله مَدَدٌ ثم أدغمت الدال بالبدال، ووزنهما (فَعْل) كوزن (قَدَر)، وأما العدد والمدد فوزنهما (فَعْل) كوزن (قَدَر) وهما اسمان الأول لمقدار ما يُعد وجمعه: أَعْدَاد والثاني لما يُمدّ به وجمعه: أَمْدَاد^(٢).
 وعلى هذا فجمع قَدَر بالفتح (أَقْدَار)، وأما (قَدَر) إذا عُدّ مصدراً فالأصل في المصدر ألا يجمع إلا إذا تعددت أنواعه.

٢. ﴿إِنَّ الْمُنْفِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]

قرأ الكوفيون بإسكان راء 'الدرك'، وقرأ الباقون بفتحها^(٣).
 الدَّرَكُ و الدَّرَكُ في أصل اللغة: أقصى قَعْرِ الشيء، ودَرَكُ الرُّكْبَةِ قعرها الذي أدرك فيه الماء، والدَّرَكُ الأسفلُ في جهنم - نعوذ بالله تعالى منها - أقصى قعرها، والجمع أدْرَاك، والدَّرَكُ إلى أسفل، والدَّرَجُ إلى فوق، والدَّرَكُ لغة في الدَّرَك^(٤).
 فالدرك والدرك: لغتان^(٥)، قال الفراء: "يقال: الدَّرَكُ والدَّرَكُ، أي أسفل درج في النار"^(٦).

(١) البحر المحيط: ٢ / ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٢) ينظر لسان العرب: ٢ / ٢٨١ و ٣ / ٣٩٧ (عند - مدد).

(٣) النشر: ٢ / ٢٥٣.

(٤) لسان العرب: ١٠ / ٤٢٢ (درك).

(٥) معاني القرآن: ١ / ٢٩٢، حجة القراءات: ٢١٨، التبيان: ١ / ١٩٩، البحر المحيط: ٢ / ٢٨٠.

(٦) معاني القرآن: ١ / ٢٩٢.

وقال الأزهري: «هما لغتان الدَّرَكُ والدَّرَكُ، ومثلهما ليلة النَّفَرِ والنَّفَرُ ونَشَرَ من الأرض ونَشَرَ، وشَطَرَ وشَطَرَ»^(١).

وقيل: إن الدَّرَكَ بالفتح جمع (دَرَكَ) مثل بقرة وبقر، والفتح أشهر من الإسكان وأكثر وروداً، مما جعل بعضهم يختار الفتح؛ لأن (فَعَلًا) يطرد جمعه على (أفعال) كَجَمَلٍ وأجمال دون (فَعْلٍ)، وردَّ السمين ذلك بأنه ورد (أفعال) جمعاً لـ (فَعْلٍ) نحو فَرَخَ وأفراخ، وزَنَدَ وأزناد، وفَرَدَ وأفراد، وقال بعض من اختار الإسكان: لو كان (الدرك) بالفتح لكان ينبغي أن يقال: (السفلى لا الأسفل)، يعني أن الدرك بالفتح جمع والجمع يعامل معاملة المؤنث، وردَّ أبو حيان ذلك قائلاً: «ولا يلزم ما ذكره من التأنيث؛ لأن الجنس المميز مفرد بهاء التأنيث يؤنث في لغة الحجاز ويذكر في لغة تميم ونجد، وقد جاء القرآن بهما إلا ما استثنى؛ لأنه يتحتم فيه التأنيث أو التذكير، وليس دَرَكَ ودَرَكَ من ذلك، فعلى هذا يجوز تذكير الدرك وتأنيثه»^(٢).

وعلى كل فهما قراءتان متواترتان ولكل منهما وجهه في العربية، ولا ينبغي تفضيل قراءة على قراءة.

٣. ﴿وَمِنْ الْمَعْرِزِ اثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]

قرأ ابن كثير والبصريان وابن عامر بفتح عين المعز، وقرأ الباقر بإسكانها^(٣).

المعز بسكون العين وفتحها «لغتان»، والأصل تسكين العين؛ لأنه جمع ماعز، مثل تاجر وتجر، وصاحب وصحب، وحجتهم إجماع الجميع على

(١) معاني القراءات: ١٢٥.

(٢) البحر المحيط: ٢ / ٢٨٠.

(٣) النشر: ٢ / ٢٦٦.

تسكين الهمزة في الضأن وهو جمع ضائن كما عز، والهمزة والعين من حروف الحلق^(١).

وقال أبو علي: «من قرأ المعز فإن المعز جمع يدل على ذلك قوله: ﴿مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعَزِ اثْنَيْنِ﴾ ولو كان واحداً لم يسغ فيه هذا... فأما المعز في جمع ماعز فهو مثل: خادم وخدم، وطالب وطلب، وحارس وحرس^(٢).

وسيبيويه يرى أن المعز اسم جمع لا جمع، وخالفه الأخفش^(٣) ورجح السيوطي^(٤) أنه جمع تكسير لا اسم جمع.

وقال النحاس: «الأكثر في كلام العرب المعز والضأن بالإسكان، ويدل على هذا قولهم في الجمع معيز هذا، جمع معز، كما يقال عبد وعبيد، وقال امرؤ القيس^(٥):
وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمَجَى بْنِ جَرَمٍ مَعِيزُهُمْ حَنَّاكَ ذَا الْحَنَانِ^(٦)».

ويرى الكوفيون أن فتح عين معز قياس مطرد فيه وفي كل ما ثانيه حرف حلق، وقصره البصريون على السماع^(٧)، وبيان ذلك: أن البصريين يرون أن (فَعْلًا) قد ترد فيه لغة ثانية بفتح العين، مثل: الشعر والشعر، والبحر والبحر، فالفتح لغة والإسكان لغة أخرى، وليست إحداهما فرعاً للأخرى، أما الكوفيون فيرون أن الإسكان هو الأصل والفتح فرع عنه، ويجعلون ذلك قياساً مطرداً في (فَعْل) إذا كان حلقى العين ساكنها وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح^(٨)، قال أبو زرعة في

(١) حجة القراءات: ٢٧٦.

(٢) الحجة لأبي علي: ٣ / ٢٤١.

(٣) الكشف: ١ / ٤٥٦.

(٤) همع الهوامع: ٢ / ٣٥٧.

(٥) البيت في ديوانه ص: ١٤٣، وفي تفسير القرطبي: ٧ / ١١٤، ومعنى حنانك ذا الحنان: رحمتك يا صاحب الرحمة، والشاهد

في البيت ورود كلمة (معيز) جمعاً لمعز.

(٦) إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ١٠٢ - ١٠٣.

(٧) تفسير: القرطبي: ٧ / ١١٤.

(٨) شرح الشافية للرضي: ١ / ٤٧.

بيان هذه المناسبة في قراءة فتح عين المعز^(١): «واعلم أنه إنما جاز فيها الفتح وإن كان الأصل الإسكان لأن فيها حرفاً من حروف الحلق، والعرب تفتح إذا كان فيها حرف من حروف الحلق، وذلك نحو النهر والنهر، والزهر والزهر، والظعن والظعن، وإنما جاز فتحها؛ لأن الحركات ثلاث: ضمة وفتحة وكسرة، فالفتحة من الألف فهي من حيز حروف الحلق^(٢)». يعني أن الفتحة تناسب الحرف الحلقى لكونها متولدة من حرف حلقى وهو الألف.

٤. ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا ﴾ يوسف: ١٤٧

تفرد حفص بفتح همزة دأباً^(٣)، وقرأ الجمهور بإسكانها^(٤).
الدَّأْبُ والدَّأَبُ: العادة والشأن، مِنْ دَأَبَ فِي الْعَمَلِ إِذَا جَدَّ وَتَعَبَ^(٥).

وهذا الموضع مثل الموضع السابق فقل: الفتح والإسكان لغتان^(٦) وقيل: الفتح قياس قياس مطرد في «فعل» إذا كانت عينه حرف حلق، وهو قول الكوفيين، قال الفراء في قراءة الفتح: «وقرأ بعض قرائنا سبع سنين دأباً فعلاً، وكذلك كل حرف فُتِحَ أوله وسُكِّنَ ثانيه فتثقله جائز إذا كان ثانيه همزة أو عيناً أو غيناً أو حاءً أو خاءً أو هاءً^(٧)».

ويقصد بالحرف هنا الكلمة، وبالتثقل تحريك الحرف، وكما نرى هنا فقد جعل الفراء - وهو كوفي - تحريك العين جائزاً إذا كانت حرفاً حلقياً في وزن «فعل». وذكر ابن خالويه^(٨) أن دأباً بإسكان الهمزة مصدر، وبفتحتها اسم.

(١) حجة القراءات: ٢٧٦.

(٢) النشر: ٢ / ٢٩٥.

(٣) لسان العرب: ١ / ٣٦٩ (د أ ب).

(٤) الكشف: ٢ / ١١.

(٥) معاني القرآن: ٢ / ٤٧.

(٦) الحجة في القراءات السبع: ١٩٥.

٥. ﴿بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ [النحل: ٨٠]

قرأ ابن عامر والكوفيون بإسكان عين 'ظعنكم'، وقرأ الباقيون بفتحها^(١).

الظَّعْنُ سَيْرُ الْبَادِيَةِ لِنُجْعَةٍ أَوْ حُضُورِ مَاءٍ أَوْ طَلَبِ مَرْبَعٍ أَوْ تَحَوُّلٍ مِنْ مَاءٍ إِلَى مَاءٍ أَوْ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ؛ وَقَدْ يُقَالُ ذَلِكَ لِكُلِّ شَاخِصٍ لِسَفَرٍ، وَيُقَالُ: ظَعْنٌ يَظْعَنُ ظَعْنًا وَظَعْنًا^(٢).

فإسكان العين وفتحها لغتان من لغات العرب، وقيل: الفتح هو الأصل والسكون تخفيف له، وقيل بل السكون هو الأصل وإنما فتحت العين لأنها حرف حلقي^(٣)، وتقدم التنويه عن مذهب الكوفيين في جعلهم الفتح مطرداً في مثل هذه الكلمة.

٦. ﴿وَأَضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾ [القصص: ٢٢]

في الرهب ثلاث قراءات^(٤):

الأولى 'الرَّهْبُ' بفتح الراء والهاء وهي قراءة ابن كثير والمدنيين والبصريين.

الثانية: 'الرَّهْبُ' بفتح الراء وإسكان الهاء وهي قراءة حفص عن عاصم.

الثالثة: 'الرَّهْبُ' بضم الراء وإسكان الهاء وهي قراءة الباقيين.

قال الأزهري: «يُقَالُ رَهَبٌ وَرَهْبٌ وَرُهْبٌ وَرُهْبٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ: الْفَرَقُ وَالْخَوْفُ»^(٥).

(١) النشر: ٢ / ٣٠٤.

(٢) لسان العرب: ١٢ / ٢٧٠ - ٢٧١ (ظعن).

(٣) الدر المنصور: ٧ / ٢٧٣، وانظر: الحجة في القراءات السبع: ٢١٢ حجة القراءات: ٢٩٢، الكشف: ٢ / ٤٠.

(٤) النشر: ٢ / ٣٤١.

(٥) معاني القراءات: ٣٦٥.

فيكون معنى الآية: «إذا هالك أمر يدك وشعاعها فأدخلها في جيبك واردها إليك تعد كما كانت، وقيل: أمره الله أن يضم يده إلى صدره فيذهب عنه خوف الحية»^(١). وهذه القراءات لغات بمعنى واحد^(٢).

٧. ﴿كَرَّعَ أَخْرَجَ شَطْءَهُ فَكَازَرَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]

قرأ ابن كثير وابن ذكوان بفتح طاء «شَطْءَهُ»، وقرأ الباقر بإسكانها^(٣). الشَّطْءُ: فَرْخُ الزَّرْعِ والنخل، وقيل هو ورق الزَّرْع، وجمعه شَطُوءٌ، وقيل معناه في آية الفتح: طَرَفُهُ^(٤)، وقال الفراء: «وَشَطْؤُهُ: السُّنْبُلُ، تُبِتُ الحبة عشرةً وثمانياً وسبعاً، فيقوي بعضه بعضاً»^(٥).

وقال ابن عطية: «ولا يكون الشطء إلا في البر والشعر، وهذه كلها لغات»^(٦). «شَطْءَهُ» بسكون الطاء وفتحها لغتان للعرب كالسَّمْعِ والسَّمْعِ، والنَّهْرِ والنَّهْرِ^(٧) غير أن هذه الكلمة لا يطرد فيها فتح العين كما هو مذهب الكوفيين فيما عینه حرف حلق مثل: البحر والنهر؛ لأن عين هذه الكلمة ليس حرف حلق.

٨. ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]

تفرد ابن كثير بإسكان هاء «لهب»، وفتحها الباقر^(٨).

(١) تفسير القرطبي: ١٢ / ٢٨٤.

(٢) انظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٧٧، حجة القراءات: ٥٤٤، الكشف: ٢ / ١٧٣، الدر المصون: ٨ / ٦٧١.

(٣) النشر: ٢ / ٣٧٥.

(٤) لسان العرب: ١ / ١٠٠ (ش ط أ).

(٥) معاني القرآن: ٢ / ٦٩.

(٦) المحرر الوجيز: ٥ / ١٤٢.

(٧) انظر معاني القراءات: ٤٥٦، حجة القراءات: ٦٧٤، الكشف: ٢ / ٢٨٢، الدر المصون: ٩ / ٧٢٣.

(٨) النشر: ٢ / ٤٠٤.

فقليل في توجيه ذلك^(١): الإسكان والفتح لغتان بمعنى، نحو: النهر والنهر، وقيل هو من تغيير الأعلام كقولهم شمس بن مالك، والأصل شمس، ومنه قول الشاعر:

وإني لمُهدٍ من ثنائي فقا صيدٌ به لابن عمّ الصديق شمس بن مالك

ونازع في هذا أبو حيان قائلاً: «فأما أبو لهب فالمشهور في كنيته فتح الهاء، وأما شمس بن مالك فلا يتعين أن يكون من تغيير الأعلام، بل يمكن أن يكون مسمى بشمس المنقول من شمس الجمع، كما جاء أذنا ب خيل شمس^(٢)».

وقال أبو شامة: «خفف العلم بالإسكان لثقل المسمى على الجنان والاسم على اللسان^(٣)». فأبو لهب اسم ثقيل من الناحية اللفظية والمعنوية، لكن قد يقال: إن الاسم الثقيل في المعنى يناسبه التثقيب في اللفظ، ليتناسب الثقلان المعنوي واللفظي، فما قاله أبو شامة رحمه الله تعالى قد لا يكون متماشياً مع ما ههنا.

واتفق القراء على فتح الهاء في ﴿ذَاتَ هَبٍ﴾ المسد: ٣ لأجل التناسب في آخر الآيات «لكونها فاصلة، والسكون يزيلها عن حسن الفاصلة^(٤)».

وبعد استعراض الإسكان في «فعل» في المواضع السابقة، يرد السؤال الآتي: ما موقف البصريين من هذه القراءات ٩.

سبق أن ألمحنا في التمهيد لهذا المبحث إلى أن البصريين يمنعون تخفيف عين الثلاثي إذا كانت مفتوحة؛ لأن الفتحة خفيفة لا تحتاج إلى تخفيف آخر، وموقفهم من هذه القراءات وغيرها مما جاء في عينه الفتح والإسكان: أنهم يقولون: الإسكان لغة والفتح لغة أخرى وليست إحداها متفرعة عن الأخرى، وأما الكوفيون فيرون أن وزن «فعل» إذا كانت عينه حرف حلق فالفتح فيه جائز جوازاً

(١) الدر المصون: ١١ / ١٤٢، وانظر حجة القراءات: ٧٧٦، الكشف: ٢ / ٢٩٠، تفسير القرطبي: ٢٠ / ٢٢٧.

(٢) البحر: ٨ / ٥٢٥.

(٣) النشر: ٢ / ٤٠٤.

(٤) البحر: ٨ / ٥٢٥، وانظر تفسير القرطبي: ٢٠ / ٢٢٧، النشر: ٢ / ٤٠٤.

مطرداً، ورجح ابن جني - وهو بصري - مذهب الكوفيين، قائلاً: «مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو مما فيه حرف حلق ساكن بعد حرف مفتوح: أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه، كالزهرة والزهرة... ومذهب الكوفيين فيه أنه يحرك الثاني لكونه حرفاً حلقياً، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعه، كالبحر والبحر، والصخر والصخر».

وما أرى القول من بعد إلا معهم، والحق فيه إلا في أيديهم، وذلك أنني سمعت عامة عقيل تقول ذاك^(١).

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين فيما جاء على وزن (فعل) و(فعل) وعينه ليست حرف حلق أنهما لغتان، وليس أحدهما أصلاً لصاحبه^(٢).

خامساً في وزن (فُعْلة):

١. ﴿أَلَا إِنَّهَا قَرْيَةٌ هُمْ^ج﴾ [التوبة: ٩٩]

ضمّ الراء من (قرية) ورش عن نافع، وأسكنها الباقون^(٣).

قال الأزهري في توجيه القراءتين: «من قرأ (قرية) فهو على بناء (فُعْلة) وجمعها قُرْبَات وقُرْبَات، ومن قرأ (قَرْيَة) مثقلة فهو على مثل الجمعة والجمعة، والتخفيف أجود الوجهين^(٤)».

يقصد أن أصل الكلمة على وزن (فُعْلة) بسكون العين إلا أن عينها قد تضم مثل جمعة بسكون الميم وضمها؛ ولذا ارتأى أن السكون أجود الوجهين لكونه الأصل، وفي الحقيقة كلاهما جيد فبهما قرأ القراء ونطقت العرب العرياء

(١) المحتسب: ١ / ٨٤

(٢) شرح الشافعية للرضي: ١ / ٤٧، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني، ج ٥٢٦: ٢.

(٣) النشر: ٢ / ٢١٦.

(٤) معاني القراءات: ٢١٢.

و يرى مكى أن «الضم هو الأصل، والإسكان للتخفيف كما يخفف في كُتُب ورسل»^(١)، واستحسن السمين هذا ؛ لأنه «أجرى أفعال تفضيل على لغة العرب ؛ إذ مبناهما الهرب من الثقل إلى الخفة»^(٢).

هذا وقيل: إنهما لغتان، ولعل هذا أقرب للصواب لورود ما يماثله عن العرب كثيراً، وقيل أيضاً: إن الضم للإتباع و السكون هو الأصل وهذا موضع خلاف بين الصرفيين وهو هل يجوز تثقيل: (فُعْل) إلى (فُعْل) ؟^(٣).

وتقدم في «نُصَب» في الموضع: ١٩.

٢. ﴿خَطُوتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: ٢٠٨، الأنعام: ١٤٢، النور: ٢١]

أسكن الطاء من «خطوات» نافع وأبو عمرو وحمزة وخلف وأبو بكر، وضمها الباقيون^(٤).

«الخطوة، بالضم ما بين القدمين، والجمع خطأً وخطوات وخطوات»^(٥).

فقراءة الضم على إتباع العين للفاء ؛ لأن الأصل في «فُعْلَة» إذا كانت اسماً وجمعت أن تحرك العين بحركة الفاء نحو: غرفة وغُرُفات، ظُلْمة وظُلُمات وحُجرة وحُجرات وقُرْية وقُرْيات وخطوة وخطوات^(٦).

وقراءة التسكين على التخفيف فكانهم استثقلوا الضمتين في كلمة واحدة فسكنوا العين، قال مكى: «وقرأ الباقيون بإسكان الطاء تخفيفاً لاجتماع ضمتين

(١) الكشف: ١ / ٥٠٥.

(٢) الدر المصون: ٦ / ١٠٩.

(٣) السابق.

(٤) النشر: ٢ / ٢١٦.

(٥) لسان العرب: ١٤ / ٢٣١ (خ ط و).

(٦) حجة القراءات: ١٢١، الكشف: ١ / ٢٧٣.

وواو ؛ لأنه جمع، ولأنه مؤنث، فاجتمع فيه ثقل الجمع وثقل التأنيث وثقل الضمتين والواو فحسُنَ فيه التخفيف، وقَوِيَ، وأصله الضم^(١).
وثقل الجمع والتأنيث الذي ذكره مكي هو أمر معنوي وليس لفظياً كثقل اجتماع الضمتين ؛ لذا ربما لا يستقيم التعليل به في إسكان عين الكلمة.
وتقرر في علم الصرف أنه عند إرادة جمع التأنيث لـ (فُعْلَةٌ) اسماً ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها، فإنه يجوز في العين ثلاثة أوجه: الفتح والإسكان مطلقاً والإتباع إن لم تكن اللام ياء كدُمِيَّة^(٢).
ومما سبق يتجلى أنه يجوز في (خُطُوات) ضم الطاء إتباعاً وإسكانها تخفيفاً وفتحها، فجاء الضم والإسكان في القراءات العشر، وأما الفتح فجاء في القراءات الشاذة^(٣).

سادساً في وزن (فُعْلَةٌ) :

١. ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ طه: ١١٣١
قرأ يعقوب وحده بفتح هاء (زهرة) وأسكنها الباقيون^(٤).
«زَهْرَةُ الدنيا وزَهْرَتُهَا حُسْنُهَا وَبَهْجَتُهَا وَغَضَارَتُهَا»^(٥). وقال الأزهري: «أخبرني المنذري عن الحراني عن ابن السكيت قال: الزهرة: زهرة النبات، والزهرة - بسكون الهاء - زهرة الحياة الدنيا، وهي غضارتها وحسنها»^(٦).

(١) الكشف: ١ / ٢٧٤.

(٢) أوضح المسالك: ٤ / ٣٠٢ - ٣٠٥.

(٣) الدر المصون ٢ / ٢٢٢.

(٤) النشر: ٢ / ٢٢٢.

(٥) لسان العرب: ٤ / ٢٢٢ (زهرة).

(٦) معاني القراءات: ٣٠٢.

فالإسكان والفتح لغتان بمعنى، مثل جَهْرَة وجَهْرَة، وقيل يجوز أن تكون بالفتح جمع 'زاهر' كفاجر وفَجْرَة، وبارَّ وِبَرْرَة^(١)، فزهرة على القول الأخير 'وصف' لأزواجاً أي أزواجاً من الكفرة زاهرين بالحياة الدنيا لصفاء ألوانهم مما يلهون ويتتعمون وتهلل وجوههم وبهاء زيهم، بخلاف ما عليه المؤمنون والصلحاء من شحوب الألوان والتكشف في الثياب، وجُوزَ على هذا كونه حالاً؛ لأن إضافته لفظية^(٢).

٢. ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: ٢٢] ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً﴾ [الحديد: ١٢٧]

روى قُتَيْبٌ عن ابن كثير فتح همزة 'رأفة' في النور، وبخلف عنه في الحديد، وقرأ الجمهور بإسكان الهمزة^(٣).
الرأفة: الرحمة، وقيل هي أخص من الرحمة وأرق منها؛ إذ هي أشد الرحمة^(٤).
ف'رأفة ورأفة' بسكون الهمزة وفتحها مصدران لـ 'رَأَفَ يَرُؤِفُ' وسكون الهمزة أشهر^(٥).

سابعاً في وزن 'فَعْلَان'

﴿وَلَا تَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾ [المائدة: ٢، ١٨]

قرأ ابن عامر وابن وردان وأبو بكر 'شَنَان' بإسكان النون، وقرأ الباقر 'شَنَان' بفتح النون^(١).

(١) الدر المصون: ٨ / ١٢٤.

(٢) روح المعاني: ١٦ / ٢٨٤.

(٣) النشر: ٢ / ٣٣٠.

(٤) لسان العرب: ٩ / ١١٢ (ر أ ف).

(٥) الدر المصون: ٨ / ٣٨٠.

شئ الشيء يَشْنُوهُ شَنْئاً و شَنْئَاناً و شَنْئَاناً: أبغضه^(١). قال الفراء: "فالوجه إذا كان مصدراً أن يُثْقَلَ، وإذا أردت به بغيض قوم قلت شَنْئَان" ^(٢)، يقصد أنه بالإسكان وصفاً وبالتحريك مصدر، وهو ما عبّر عنه الأزهري بقوله: "من قرأ شَنْئَان قوم مثقلاً فمعناه بغض قوم، وهو مصدر من قولك شَنْئَانته أشنؤه شَنْئاً و شَنْئَاناً، مثل: الدَّرَجَان والهَمَلَان، ومن قرأ شَنْئَان قوم فهو نَعِت، كأنه قال: لا يحملنكم بغيض قوم" ^(٣).

لكن أبا علي الفارسي ذكر أنه لا يلزم إذا كان شَنْئَان ساكن النون ألا يكون مصدراً، وعبارته في ذلك هي: "فأما الشَنْئَان - على فَعْلَان - فإن فَعْلَان قد جاء مصدراً وجاء وصفاً، وهما جميعاً قليلاً، فمما جاء فيه فَعْلَان مصدراً ما حكاه سيبويه من قولهم: لويته حقه ليّاناً، فيجوز على قياس هذا - وإن لم يكن - أن يكون شَنْئَان مثله في أنه مصدر... ويجوز أن يكون وصفاً على فَعْلَان، وفَعْلَان أيضاً في الوصف ليس بالكثير إذا لم يكن له فعلى، فمما جاء من فَعْلَان صفة لا فعلى له ما حكاه سيبويه من قولهم: خَمَصَان، وحكى غيره ندْمان" ^(٤).

وذكر أبو علي أيضاً أن الشَنْئَان بالفتح لا يتعين فيه المصدر بل قد يكون وصفاً أيضاً، وذلك قوله: "فأما الشَنْئَان فإن فَعْلَان" يجيء على ضربين: أحدهما اسم، والآخر وصف، والاسم على ضربين: أحدهما أن يكون مصدراً كالنَقْرَان، والنَقْرَان، والغَلِيَان... والشَنْئَان على ما جاءت عليه هذه المصادر، والاسم

(١) النشر: ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٢) لسان العرب: ١ / ١٠١ (ش ن أ)، وهناك مصادر أخرى لهذا الفعل هي: شَنْئَانُ و شَنْئَانُ و شَنْئَانُ و شَنْئَانُ و شَنْئَانُ و شَنْئَانُ.

مَشْنُوَةٌ (لسان العرب: ١ / ١٠١).

(٣) معاني القرآن للقراء: ١ / ٣٠٠.

(٤) معاني القراءات: ١٢٨.

(٥) الحجة لأبي علي ٢ / ٧١.

الذي ليس بمصدر نحو: **الْوَرْشَان** و**العَلْجَان**، وأما مجيء **فَعْلَان** وصفاً فتحو: **الزَّفْيَان** و**الْقَطْوَان** و**الصَّمِيَان** ^(١).

ونخلص مما تقدم من كلام الفارسي إلى أن الشنآن في القراءتين كليهما يحتمل الوصفية والمصدرية، فعلى الوصفية يكون المعنى ^(٢) «ولا يجرمنكم بغيض قوم، وبغيض بمعنى مُبْغِض اسم فاعل من أبغض وهو متعد، ففعليل بمعنى الفاعل كقدير ونصير» ^(٣)، وعلى المصدرية يكون المعنى «ولا يجرمنكم بغضكم قوماً، أو لا يجرمنكم بغض القوم لكم ألا تعدلوا» ^(٤).

ولخص الألوسي ما في هاتين القراءتين من احتمالات بقوله: «وفيها احتمالان: الأول: أن يكونا مصدرين بمعنى البغض أو شدته شذوذاً؛ لأن فَعْلَان بالفتح مصدر ما يدل على الحركة كجولان، ولا يكون لفعل متعد كما قال سيبويه، وهذا متعد إذا قال شنتته ولا دلالة على الحركة إلا على بُغْد، وفَعْلَان بالسكون في المصادر قليل نحو: لويته ليانا بمعنى مطلته،

والثاني: أن يكونا صفتين؛ لأن فَعْلَان في الصفات كثير كسكران، وبالفتح ورد فيها قليلاً كحمار قَطْوَان عسر السير، وتيس عَدْوَان كثير العدو، فإن كان مصدراً فالظاهر أن إضافته إلى المفعول أي تبغضوا قوماً ويجوز أن تكون إلى الفاعل أي: أن يبغضكم قوم، والأول أظهر كما في البحر، وإن كان وصفاً فهو بمعنى بغيض، وإضافته بيانية وليس مضافاً إلى مفعوله أو فاعله كالمصدر أي البغيض من بينهم» ^(٥).

ويصعب علينا بعد هذا أن نرجح أحد الوجهين على الآخر فهما وجهان مُحْتَمَلَان في القراءتين كليهما.

(١) الحجة لأبي علي ٢ / ٧٣.

(٢) الدر المصون: ٤ / ١٩٠.

(٣) السابق، وروح المعاني: ٦ / ٥٦.

(٤) روح المعاني: ٦ / ٥٦.

المبحث الثاني :

صيغ ثلاثية مختلفة في سكون العين مع اختلاف في حركة الفاء

١. ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ [البقرة: ١٨٣]

قرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف (حُسْنًا) بفتح الحاء والسين، وقرأ الباقر (حُسْنًا) بضم الحاء وإسكان السين^(١).

يجوز في قراءة إسكان السين وضم الحاء:

١. أن تكون (حُسْنًا) لغة في (حَسَنٍ) كالبُخْل والبُخْل، والرُّشْد والرُّشْد، والعُرب والعُرب، فيكون (الحُسْن) صفة كالحَسَن.

٢. كما يجوز أن يكون (الحُسْن) مصدرًا كالشُّكْر والكُفْر، وقد حذف المضاف معه، والتقدير وقولوا للناس قولاً ذا حُسْنٍ.

٣. أو لم يحذف منه شيء ويكون من باب الاتساع كأنه جعل القول نفسه حُسْنًا^(٢).

٤. أنه منصوب على أنه مفعول مطلق، مراعاة للمعنى لا للفظ؛ فإن معنى وقولوا للناس: ليَحْسُنَ قولُكم حُسْنًا^(٣).

وأما القراءة الأخرى (حَسَنًا) فصفة لمحذوف، والتقدير وقولوا للناس قولاً حَسَنًا، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، قال أبو علي: «وَحَسُنَ ذَلِكَ فِي حَسَنٍ»؛ لأنها ضارعت الصفات التي تقوم مقام الأسماء، نحو: الأبرق، والأبطح،

(١) النشر: ٢ / ٢١٨.

(٢) الحجة للفارسي: ٢ / ١٠٣.

(٣) تفسير القرطبي: ٢ / ١٦، الدر المصون: ١ / ٤٦٧.

وعبد، ألا تراهم يقولون هذا حسنٌ، ومررت بحسنٍ، ولا يكادون يذكرون معه الموصوف»^(١).

٢. ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ [النساء: ٢٧، الحديد: ١٢٤]

قرأ حمزة والكسائي وخلف 'البُخْل' بفتح الباء والخاء، وقرأ الباؤون 'البُخْل' بضم الباء وإسكان الخاء^(٢).

البُخْل: ضد الكرم وفيه لغات: البُخْل وهو المشهور من لغاتِه. البُخْل بضمَتين البُخْل بفتحَتين، البُخْل بفتح فسكون، والبُخُول بضم الباء والخاء^(٣).

وفي كتاب سيبويه: "وقالوا: بَخْلَ يَبْخُلُ بَخْلًا، فالْبُخْل كاللُّؤْم، والفعل كفعل شَقِي وَسَعِدَ، وقالوا: بخيل، وبعضهم يقول: البُخْل كالْفَقْر، والبُخْل كالْفَقْر، وبعضهم يقول: البُخْل كالْكَرَم"^(٤).

ولم يقرأ في العشر إلا بـ 'البُخْل و البُخْل' وهما لغتان كما تقدم مثل: العُرب والعُرب، والحُزن والحُزن^(٥).

٣. ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٧]

و ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَني مِمَّا عَلِمتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ١٦٦]

قرأ حمزة والكسائي وخلف 'الرُّشْد' بفتح الراء والشين، وقرأ الباؤون 'الرُّشْد' بضم الراء وإسكان الشين^(٦)، كما قرأ البصريان 'رُشْدًا' بفتح الراء والشين، وقرأ الباؤون 'رُشْدًا' بضم الراء وإسكان الشين^(٧).

(١) الحجة للفارسي: ٢ / ١٠٣-١٠٤.

(٢) النشر: ٢ / ٢٤٩.

(٣) لسان العرب ١١ / ٤٧: (ب خ ل).

(٤) الكتاب: ٤ / ٣٤.

(٥) الدر المصون: ٢ / ٦٧٨.

«الرُّشْد والرَّشْد والرَّشَاد نقيض الغي، رَشَدَ الإنسان، بالفتح، يَرشُد رُشْداً، بالضم، ورَشِدَ، بالكسر، يَرشُد رَشْداً ورَشاداً، فهو راشِد ورَشيد، وهو نقيض الضلال، إذا أصاب وجه الأمر والطريق»^(١).

وقال الجمهور: الرُّشْد و الرَّشْد مصدران بمعنى كالْبُخْل والبَخْل، والحُزْن والحَزَن، وقال أبو عمرو بن العلاء بينهما فرق، فالرُّشْد بضمة فسكون الصلاح، والرَّشْد بفتحين الدين^(٢).

وعن هذا التفريق قال الزبيدي في التاج: «وجماعة فرَّقوا بين المضموم والمحرك فقالوا: الرُّشْد، بالضم يكون في الأمور الدنيوية والأخروية، وبالتحريك إنما يكون في الأخروية خاصة، قال وهذا لا يوافق السماع، فإنهم استعملوا اللغتين، ووردت القراءات بالوجهين، في آيات متعددة والله أعلم»^(٣).

ويقصد بالتحريك هنا توالي الفتحين.

وفيما يخص آية الكهف، قيل: الرُّشْد هو الصلاح، والرَّشْد هو العلم^(٤).

٤. ﴿إِنْ قَتَلْتَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١]

قرأ أبو جعفر وابن ذكوان (خَطَأً) بفتح الخاء والطاء، وقرأ الباقر ماعدا ابن كثير (خِطَأً) بكسر الخاء وسكون الطاء، وأما ابن كثير فقرأ (خِطَاءً)^(٥).
فأما قراءة (خِطَأً) فذكرها لها وجهين^(٦):
الأول: أن (خِطَأً) اسم مصدر من الفعل: أَخْطَأَ يُخْطِئ.

(١) النشر: ٢ / ٢٧٢.

(٢) النشر: ٢ / ٣١١.

(٣) لسان العرب: ٢ / ١٧٥ (رش د).

(٤) الدر المصون: ٥ / ٤٥٧، شرح طيبة النشر: ٢ / ٣٣٩.

(٥) تاج العروس: (رش د).

(٦) النشر: ٢ / ٣١٢.

(٧) النشر: ٢ / ٣٠٧.

(٨) معاني القرآن للزجاج: ٢ / ٢٣٦، الدر المصون: ٧ / ٣٤٦.

الثاني: أنه مصدر للفعل: خَطِئَ يَخْطِئُ.

ومعناه في كل مخالفة الصواب ؛ ولهذا استبعد بعضهم قراءة 'خطأ' متعللاً بأن الخطأ هو ضد العمد وهو ما جاء عن غير قصد من الإنسان ، فوقتئذ لا يصح معناه في هذه الآية ؛ لأن الآية تبين شناعة قتل الأولاد ، ورد السمين ذلك قائلاً: «وخفي عنهم أنه يكون بمعنى أخطأ ، أو أنه يقال: خَطِئَ إذا لم يُصِيب»^(١). أي: أن 'خطأ' ليس معناه دائماً ضد العمد ، بل يأتي بمعنى فعل الخطيئة أو عدم الصواب .

فالخطأ عند المعترضين على القراءة له معنى واحد وهو: عدم التعمد .
والخطأ عند السمين له معنيان: ١ - عدم التعمد . ٢ - مفارقة الصواب .
وهذه القراءة تدعم قول السمين .

أما قراءة إسكان الطاء وكسر الخاء فهي من قولهم: خَطِئَ يَخْطِئُ خطأً ، إذا تعمد الكذب^(٢).

٥ . ﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ ﴾ [الكهف: ١٣٤] و﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ ﴾ [الكهف: ١٤٢]

تقدم الحديث عن القراءات في 'ثمر' في الموضع (١٢) في وزن 'فعل'.

والحديث الآن عن قراءتي 'ثمر' بفتحيتين و'ثمر' بضم فسكون.

الثَّمَر: حَمْلُ الشَّجَرِ، وَالثَّمَرُ أَيْضاً: أَنْوَاعُ الْمَالِ، وَجَمْعُ الثَّمَرِ ثَمَارٌ، وَالثَّمَرُ وَالثَّمَرُ: الْمَالُ الْمُتَمَرُّ، وَجَمْعُ ثَمَرِ ثَمَارٍ مِثْلُ: عِنَقٍ وَأَعْنَاقٍ^(٣).

وقيل: الثَّمَرُ بِالْإِسْكَانِ أَنْوَاعُ الْمَالِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالثَّمَرُ بِالْفَتْحِ هُوَ مَا يُؤْكَلُ، وَ"حَكِي عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: الثَّمَرُ وَالثَّمَرُ أَنْوَاعُ الْمَالِ"^(٤)، وَ"قَالَ سَلَامٌ

(١) الدر المصون: ٧ / ٢٤٦.

(٢) الدر المصون: ٧ / ٢٤٦، وانظر: الكشف: ٢ / ٤٦.

(٣) ينظر: لسان العرب: ٤ / ١٠٧ (ث م ر).

(٤) الكشف: ٢ / ٥٩.

سلام أبو المنذر القارئ في قوله تعالى ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾ مفتوح جمع ثمرة، ومن قرأ ثمر قال من كل المال، قال فأخبرت بذلك يونس فلم يقبله كأنهما كانا عنده سواء^(١). ورجح الألوسي أن يكون معنى القراءتين واحداً، وهو الدلالة على أنواع المال المختلف من ذهب وفضة وثمر وحيوان وغيرها، وقال عن ثمر: «وَحْمَلُهُ عَلَى حَمْلِ الشَّجَرِ كَمَا فَعَلَ أَبُو حَيَّانٍ وَغَيْرُهُ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِلنَّظْمِ»^(٢).

لكن الحديث عن الجنتين في الآيات السابقة على هذه الآية يؤيد قول من قال: إن المقصود بثمره هو الثمر المأكول؛ لأن القصة تؤذن بذلك، وهذا هو الذي أراه راجحاً.

٦. ﴿وَقَالَ لِأُوتَيْتَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ مريم: ١٧٧

كلمة (وَلَدٌ) قرئت بقراءتين حيث وردت^(٣) فقرأ حمزة والكسائي بضم الواو وإسكان اللام، وقرأ الباقر بفتحهما^(٤) في جميع المواضع إلا في سورة نوح فقرأ المدنيان وابن عامر وعاصم بفتح الواو واللام، وقرأ الباقر بضم الواو وإسكان اللام^(٥).

هاتان الكلمتان (وَلَدٌ و وَلَدٌ) ذكر القراء^(٦) أنهما لغتان بمعنى واحد، مثل: العَدَم واحد، مثل: العَدَم والعَدَم، وهما مفردان إلا عند قيس، وأما قيس فتجعل الولد جمعاً وتجعل الولد مفرداً، ومن أمثال بني أسد: وَلَدُكَ مَنْ دَمَى عَقَبَيْكَ^(٧).

(١) لسان العرب: ٤ / ١٠٧ (ث م ر).

(٢) روح المعاني: ١٥ / ٢٧٤.

(٣) وردت في مريم: ٧٧ و ٨٨ و ٩١ و ٩٢، الزخرف: ٨١، نوح: ٢١.

(٤) النشر: ٢ / ٣١٩.

(٥) النشر: ٢ / ٣٩١.

(٦) معاني القرآن: ٢ / ١٧٣.

(٧) لسان العرب: ٣ / ٤٦٨ (ول د).

وفي توجيه القراءتين قال السمين: «فأما القراءة بفتحتين فواضحة وهو اسم مفرد قائم مقام الجمع، وأما قراءة الضم والإسكان، فقليل هي كالتى قبلها في المعنى، يقال وَلَدَ وَوُلِدَ، كما يقال عَرَبَ وعُرِبَ، وَعَدَمَ وعُدِمَ. وقيل بل هي جمع لَوَلَدَ، نحو: أَسَدَ وأُسْدَ، وأنشدوا على ذلك^(١):

وَلَقَدْ رَأَيْتُ مَعَاشِرًا قَدْ ثَمَرُوا مَالًا وَوُلِدَا^(٢).

والذي يظهر لي أن وُلِدَا جمع؛ لمجيء (فُعِلَ) في الجموع كثيراً، وأيضاً صرح الفراء. كما سبق. أنه جمع، ومما يدل على جمعه أنهم قالوا في سبب قراءة ابن كثير وأبي عمرو (وُلِدَ) بالضم في سورة نوح دون بقية المواضع: إنه في سورة نوح السياق يدل على أنه جمع وَلَدَ؛ إذ كل واحد من الكفار له ولد أو أكثر^(٣).

٧. ﴿ قَالَ هُمْ أَوْلَاءٌ عَلَى أَثَرِي ﴾ [طه: ١٨٤]

تفرد رؤيس بكسر الهمزة وإسكان الثاء من (أثري)، وقرأ الجمهور بفتحهما^(٤). الأثر ببقية الشيء، والجمع آثار و أثور، ويقال: خرجت في إثره وفي أثره أي بعده، و الأثر: ما بقي من رسم الشيء ويقال: آثر كذا بكذا أي: أتبعه إياه، ومنه قول متمم يصف الغيث:

فَأَثَرُ سَيْلِ الْوَادِيَيْنِ بِدِيْمَةٍ تُرَشِّحُ وَسَمِيًّا مِنَ الثَّبَتِ خُرُوعًا
أَي أَتَبَعَ مَطَرًا تَقْدَمَ بِدِيْمَةٍ بَعْدَهُ^(٥). فَأَثَرِي وَأَثَرِي لِفَتَانٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٦).

(١) البيت للحارث بن حلزة، وهو في تفسير القرطبي: ١ / ١٤٦، وفي لسان العرب ٢ / ٤٦٨: (وَلَدَ)، وفي البحر المحيط: ٦ /

٢١٣، والشاهد فيه: أن التثنية يدل على الكثرة، فعليه يكون (وُلِدَ) دالا على أكثر من واحد، أي أنه جمع لا مفرد.

(٢) الدر المصون: ٧ / ٦٢٥، وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٨ / ٢.

(٣) انظر: الكشف: ٢ / ٩٣.

(٤) النشر: ٢ / ٣٢١.

(٥) لسان العرب: ٤ / ٥ (أثر).

(٦) الدر المصون: ٨ / ٨٨.

٨. ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَذُوبًا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ١٨]

قرأ حمزة والكسائي وخلف (حُزْنًا) بضم الحاء وإسكان الزاي، وقرأ الباقون بفتحهما^(١).

«الحُزْنُ والحَزْنُ نقيضُ الفرح ، وهو خلافُ السرور. قال الأخفش والمثالثان يَعْتَقِبَانِ هذا الضَّرْبَ باطِّرادٍ ، والجمعُ أَحْزَانٌ ، لا يكسُرُ على غير ذلك»^(٢).
فالحُزْنُ والحَزْنُ لغتان كالعُجْم والعُجْم، والعَرَب والعُرَب^(٣).
وحاول الفراء إيجاد فرقٍ بينهما فقال: «وكان الحُزْن الاسم والغم وما أشبهه، وكان الحَزْن مصدر»^(٤). يعني أنه يقال حَزِنَ حَزْنًا ، ويقال حُزِنَ حُزْنًا شديد.

(١) النشر: ٢ / ٣٤١.

(٢) لسان العرب: (ح ز ن).

(٣) حجة القراءات ٥٤٢ ، الكشف: ٢ / ١٧٢ ، الدر المصون: ٨ / ٦٥١.

(٤) معاني القرآن: ٢ / ٣٠٢.

المبحث الثالث: تعاقب الثلاثي ساكن العين مع المزيد بألف

ببتبع القراءات المختلفة في إسكان عين الكلمة أو تحريكها ، تجلّت لنا قراءات تعاقب فيها الاسم الثلاثي المجرد مع الاسم المزيد بألف، وذلك بين الأوزان الآتية :

أ - فَعْلٌ وَفَعَالٌ.

ب - فَعْلٌ وَفَعَالٌ.

ج - فَعْلٌ وَفَاعِلٌ

د - فَعْلٌ وَفَعَالٌ.

هـ - فَعْلٌ وَفَعَالٌ.

و - فَعْلٌ وَفَاعِلٌ.

أ - بين فَعْلٍ وَفَعَالٍ:

١ - ﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ ﴾ [البقرة: ١٦٤]

اختلفت القراءة في قراءة 'الريح' في هذا الموضع وفي أربعة عشر موضعاً أخرى^(١)، فقرأ أبو جعفر 'الرياح' جمعاً في جميع المواضع، ووافقه نافع إلا في: الإسراء، والأنبياء، وسبأ، وص، ووافقه ابن كثير في البقرة، والحجر، والكهف، والجن، والجاثية، ووافقه أيضاً البصريان وابن عامر وعاصم في البقرة، والأعراف، والحجر، والكهف، والفرقان، والنمل، والروم، وفاطر

(١) المواضع هي: الأعراف: ٥٧، إبراهيم: ١٨، الحجر: ٢٢، الإسراء: ٦٩، الكهف: ٤٥، الأنبياء: ٨١، الفرقان: ٤٨، النمل: ٦٢، الروم: ٤٨، سبأ: ١٢، فاطر: ٩، ص: ٣٦، الشورى: ٢٢، الجاثية: ٥.

والجاثية، وقرأ حمزة وخلف (الريح) مفرداً ماعدا الفرقان، ووافقهما الكسائي إلا في الحجر، وتفرّد ابن كثير بالإفراد في موضع الفرقان^(١).

القراءتان على وزنين مختلفين، فـ (ريح) على زنة (فعل)، ورياح على زنة (فعال)، وهما متفقتان في حركة الفاء، وأما العين فالأولى ساكنة العين، والثانية مفتوحة العين. وأصل الياء فيهما الواو ؛ لأنه من راح يروح، فالريح أصلها رِوْح، وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ورياح أصلها رِواح، وقلبت الواو ياء ؛ لأنها عينٌ في جمع بعد كسرة وبعدها ألف، وهي معلة في المفرد^(٢).

فمن أفرد وقرأ (الريح) ؛ فلأنه اسم للجنس يدل على القليل والكثير^(٣) كما يقال: كثر الدرهم والدينار في أيدي الناس^(٤) وأهلك الناس الدرهم والدينار^(٥)، و"قال الكسائي والعرب تقول: جاءت الريح من كل مكان" ولو كانت ريحا واحدة جاءت من مكان واحد، فقولهم: من كل مكان - وقد وحدوها - تدل على أنّ بالتوحيد معنى الجمع^(٦).

ومن قرأ (الرياح) جمعاً ؛ فالاختلاف الجهات التي تهب منها الرياح^(٧)، واختلاف أنواعها: جنوباً ودبوراً وصباً وغير ذلك^(٨).

(١) النشر: ٢ / ٢٢٣.

(٢) الدر المصون: ٢ / ٢٠٦.

(٣) تفسير القرطبي: ٢ / ١٩٨.

(٤) حجة القراءات: ١١٨.

(٥) الحجة لأبي علي: ٢ / ١٩٦.

(٦) حجة القراءات: ١١٨.

(٧) الكشف: ١ / ٢٧١.

(٨) الدر المصون: ٢ / ٢٠٨.

وقيل هناك فرق بين الريح والرياح، فالرياح هي التي تلقح السحاب، وتقول العرب: لا تلقح السحاب إلا من رياح مختلفة، وهي لرحمة العباد، أما الريح فهي للعذاب، وتوصف دائماً بذلك مثل: الريح العقيم، الريح الصرصر^(١).

ب. بين فعل وفعل.

١. ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩] و﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذاريات: ٢٥]

قرأ حمزة والكسائي (قال سلّم) بكسر السين وإسكان اللام من غير ألف بعدها، وقرأ الباقر (قال سلام) بفتح السين واللام وألف بعدها^(٢).

سَلَمٌ وسَلَامٌ «لغتان بمعنى التحية، كقولهم هو حِلٌ وحَلَالٌ، وحِرْمٌ وحَرَامٌ»^(٣)، وقال الفراء في قراءة سَلَمٌ: «وهو في المعنى سلام، كما قالوا: حِلٌ وحَلَالٌ، وحِرْمٌ وحَرَامٌ؛ لأن التفسير جاء سَلَمُوا عليه فرد عليهم، فترى أن معنى سَلَمٌ وسلام واحد والله أعلم، وأنشدني بعض العرب^(٤):

مَرَرْنَا فَقُلْنَا إِلَيْهِ سَلَمٌ فَسَلَمَتْ كَمَا اكْتَلَّ بِالْبَرْقِ الْغَمَامُ اللَّوَائِحُ

فهذا دليل على أنهم سلموا فردت عليهم»^(٥).

ويجوز أن يكون (السَلَمُ) ضد الحرب، وناسب ذلك؛ لأن إبراهيم - عليه السلام - أنكرهم، فقال حينذاك أنا مُسَالِمٌ لكم غير محارب^(٦).

(١) ينظر لسان العرب: ٢ / ٤٥٥، روح المعاني: ٤ / ٣٦.

(٢) النشر: ٢ / ٢٩٠.

(٣) الكشف: ١ / ٥٢٤.

(٤) لم يُعرف قائله، وهو في لسان العرب مادة (ك ل ل) وفي البحر: ٥ / ٢٤١، ومعنى اكْتَلَّ غَيَسَمَ، واللوائح: التي لاح فيها البرق.

(٥) معاني القرآن الكريم للفراء: ٢ / ٢٠ - ٢١.

(٦) الدر المصون: ٦ / ٢٥٢، وانظر: الكشف: ١ / ٥٢٤، وشرح طيبة النشر: ٢ / ٢٨٢.

٢. ﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٩٥]

قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر (حَرَمٌ) بكسر الحاء وإسكان الراء من غير ألف، وقرأ الباقر (حَرَامٌ) بفتح الحاء والراء وألف بعدها^(١).

الحَرَامُ ضد الحلال وكذا الحَرَمُ^(٢) يقال حَرَمٌ و حَرِمٌ و حَرَامٌ بمعنى^(٣).

فحَرِمٌ و حَرَامٌ لغتان بمعنى واحد كما يقال حِلٌّ وحلال^(٤)، إلا أن الفراء قال: «وحرامٌ أفشى في القراءة»^(٥) مما يدل على كثرتها في اللغة.

وقيل معنى (حرام، وحرم) في الآية واجب، أي وجب على قرية أهلكتها أنهم لا يرجعون^(٦) ومن ذلك قول الخنساء:

وإن حراماً لا أرى الدهر باكياً على شجوه إلا بكيت على صخر
وقال قوم: حَرَمٌ، معناه: عَزَمٌ، وحرام، معناه: واجب^(٧).

ج - بين فعلٍ وفاعلٍ:

١. ﴿ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [المائدة: ١١٠]

﴿ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [يونس: ٢٢] ﴿ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [هود: ١٧] ﴿ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الصف: ٦]

(١) النشر: ٢ / ٣٢٤.

(٢) مختار الصحاح: ٥٦ (ح ر م).

(٣) لسان العرب: ١٢ / ١٢٩ (ح ر م).

(٤) معاني القرآن: ٢ / ٢١١، معاني القراءات: ٣١٠، الدر المصون: ٨ / ١٩٨.

(٥) معاني القرآن: ٢ / ٢١١.

(٦) تفسير القرطبي: ١١ / ٣٤٠.

(٧) حجة القراءات: ٤٧٠.

قرأ حمزة والكسائي وخلف (ساحر) بألف بعد السين وكسر الحاء في هذه المواضع الخمسة من القرآن^(١)، وافقهم ابن كثير وعاصم في يونس، وقرأ الباقون (سِحْر) بكسر السين وإسكان الحاء من غير ألف^(٢)، كما اختلفت القراءة في ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ القصص: ١٤٨، فقرأ الكوفيون (سِحْرَانِ) بكسر السين وإسكان الحاء من غير ألف قبلها، وقرأ الباقون (ساحران) بفتح السين وألف بعدها وكسر الحاء^(٣). ويتضح من خلال القراءتين أن الأولى اسم فاعل من (سَحَرَ)، والثانية مصدر له.

ومما قيل في توجيه قراءة (ساحر) إنه اسم فاعل في معنى المصدر، كما قالوا: عائذاً بالله منك، أي عوداً أو عياداً^(٤) واعترض الواحدي على هذا قائلاً: «ولا يجوز أن يراد بساحر السحر، وقد جاء فاعلٌ يراد به المصدر في حروف ليست بالكثيرة نحو: عائذاً بالله من شرها، أي عياداً، ونحو: العافية»، ولم تصر هذه الحروف من الكثرة بحيث يسوغ القياس عليها^(٥).

وارتأى السمين أن يُخرَج ذلك على أنه إطلاقٌ للمصدر على الجثة مبالغةً، كما قالوا: رجل عدل^(٦).

أما قراءة إسكان الحاء فوجهت على أن (سحر) مصدرٌ، وهي أوعب في المعنى من قراءة (ساحر)؛ لأن السحر لا يوجد إلا ومعه ساحرٌ، أما (الساحر) فقد يكون

(١) هناك مواضع أخرى في القرآن الكريم لكلمة (سحر) غير هذه، لكن أجمع القراء على قراءتها بدون ألف؛ لأن السياق يستلزم أن يكون لفظ السحر هو المراد، مثلاً: الأنعام: ٧، يونس: ٧٦، سبأ: ٤٢، الأحقاف: ٧.

(٢) النشر: ٢ / ٢٥٦.

(٣) النشر: ٢ / ٣٤١.

(٤) التبيان: ١ / ٢٣٢.

(٥) الدر المصون: ٤ / ٤٩٨.

(٦) السابق.

معه سحر وقد لا يكون^(١).

وعلى هذه القراءة يكون المشار إليه بـ 'هذا' أحد أمرين: إما الآيات والمعجزات، أي قالوا هذا الذي نراه من الآيات ما هو إلا سحر، وإما أن يكون المشار إليه هو الرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - أو غيره (حسب السياق)، ولا بد من تقدير مضاف محذوف^(٢)، أي ذو سحر، فتتفق القراءتان ساعتئذٍ في المعنى، ومن الممكن ألا يكون هناك حذف، وإنما جعلوا الرسول نفس السحر مبالغةً، نحو: (رجلٌ عدلٌ)^(٣).

وفيما يخص التشية (سحران، ساحران) فالكلام عليهما لا يختلف كثيراً عما تقدم، ولخص السمين الحلبي ما فيهما بقوله: "قرأ الكوفيون (سحران) أي هما، أي القرآن والتوراة، أو موسى وهارون وذلك على المبالغة، جعلوهما نفس السحر، أو على حذف مضاف أي ذوا سحرين، ولو صح هذا لكان ينبغي أن يُفرد (سحر) ولكنه تُني تنبيهاً على التنوع، وقيل: المراد موسى ومحمد عليهما السلام، أو التوراة والإنجيل، والباقون (ساحران) أي موسى وهارون أو موسى ومحمد كما تقدم"^(٤).

٢. ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَفِظًا﴾ يوسف: ٢٤

قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص (حافظاً)، وقرأ الباكون (حفظاً)^(٥).
'حفظاً' مصدر حفظ وهو تمييز لخير "ولم يجيزوا فيها غير التمييز؛ لأنهم لو جعلوها حالاً لكانت من صفة ما يصدق عليه 'خير'، ولا يصدق ذلك على ما يصدق عليه 'خير'؛ لأن الحفظ من المعاني، ومن يتأول (زيدٌ عدلٌ) على المبالغة، أو

(١) حجة القراءات: ٢٤٠.

(٢) الكشف: ١ / ٤٢١.

(٣) الدر المصون: ٤ / ٤٩٧.

(٤) الدر المصون: ٨ / ٦٨٢.

على حذف المضاف، أو على وقوع المصدر موقع الوصف يُجيز في 'حفظاً' الحالية بالتأويلات المذكورة^(١).

وأما 'حافظاً' ففي إعرابه وجهان^(٢):

الأول: أنه تمييز. الثاني: أنه حال.

د . بين فعل وفعل:

١. ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١، الحج: ١٤٠]

قرأ المدنيان ويعقوب 'دفاع' بكسر الدال وألف بعد الفاء، وقرأ الباقر 'دفع' بفتح الدال وإسكان الفاء من غير ألف بعدها^(٣).

«فأما دفع فمصدر دفع يدفع ثلاثياً، وأما دفاع فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون مصدر دفع الثلاثي أيضاً، نحو كَتَبَ كتاباً، وأن يكون مصدر دافع، نحو قَاتَلَ قِتَالاً^(٤). والمفاعلة هنا ليست على بابها في كونها من اثنين، وإنما 'فاعل' هنا بمعنى المجرد^(٥)، وتَوَهَّمُ المفاعلة هنا جعل بعضهم ينكر قراءة 'دفاع'^(٦)، وعقب أبو جعفر النحاس على ذلك بقوله: «واختار أبو عبيد ﴿ولولا دفع الله الناس﴾ وأنكر 'دفاع'، وقال: لأن الله تعالى لا يغالبه أحد، قال أبو جعفر: القراءة بدفاع حسنة جيدة وفيها قولان: قال أبو حاتم: دافع ودفع واحد، يذهب إلى أنه مثل طارقت النعل، وأجود من هذا وهو مذهب سيبويه... أن يكون دفاع

(١) الدر المصون: ٦ / ٥١٩.

(٢) السابق، وحجة القراءات: ٣٦٢.

(٣) النشر: ٢ / ٢٣٠.

(٤) الدر المصون: ٢ / ٥٣٤.

(٥) السابق، والكشف: ١ / ٣٠٤.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١ / ٣٢٨، الكشف: ١ / ٣٠٤.

مصدر دَفَعَ، كما تقول: حَسَبْتُ الشيءَ حساباً ولقيته لقاءً، وهذا أحسن، فيكون دفاعٌ ودفعٌ مصدرين لدَفَعَ^(١).

ففرق ما بين قول أبي حاتم وسيبويه هو: أن أبا حاتم يرى أن هناك فعلين: دفعٌ ودافعٌ، ومصدرين لكل منهما، والمعنى واحد في كلٍّ، بينما يرى سيبويه أن هناك فعلاً واحداً هو: دَفَعَ وله مصدران: دَفَعَ ودفاعٌ.

٢. ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ طه: ٥٣ و الزخرف: ١١

قرأ الكوفيون: 'مَهْدًا' بفتح الميم وإسكان الهاء من غير ألف، وقرأ الباقون: 'مهاداً' بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها^(٢).

المهاد: الفراش، يقال للفراش مهاد لوثارته، والجمع أمهدةٌ ومُهَدٌّ، ومَهَدَّتْ الفراشَ مَهْدًا بَسَطَتْهُ ووَطَّأَتْهُ، وأصل المَهْدِ التَّوْثِيرُ، يقال: مَهَدْتُ لِنَفْسِي ومَهَدْتُ أَي: جعلت لها مكاناً وطيباً سهلاً، ومَهْدُ الصبي موضعه الذي يُهَيَّأُ له ويُوَطَّأُ لينام فيه^(٣). ف'مهاداً ومهداً'، قيل هما لغتان، مثل: الرِّيش والرِّيش^(٤) يقال: مَهَدْتُهُ مَهْدًا ومِهَادًا^(٥)، وقيل هما مختلفان، فالمهاد اسم مفرد يطلق على الفراش، فيكون المعنى المعنى في هذه القراءة: جعل لكم الأرض فراشاً وقراراً تستقرون عليها^(٦)، وقيل: إن عليها^(٦)، وقيل: إن المهاد جمع لمهد، مثل: فَرَخٌ وفِرَاحٌ وكَعْبٌ وكِعَابٌ^(٧) والمعنى على على الجمع: جعل كل موضع منها مهاداً لكل واحد منكم، وسلك لكم فيها سبلاً^(٨) وأما المهد فمصدرٌ، ويكون المعنى على هذه القراءة: "جعلها ذات مَهْدٍ أو

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٢٢٨/١.

(٢) النشر: ٢ / ٢٢٠.

(٣) لسان العرب ٣ / ٤١٠ (م ه د).

(٤) حجة القراءات: ٤٥٣.

(٥) الدر المصون: ٨ / ٥١.

(٦) تفسير القرطبي: ١١ / ٢٠٩.

(٧) السابقان بصفحتيهما.

(٨) روح المعاني: ١٦ / ٢٠٦.

ممهدة أو نفس المهد مبالغة، وجُوز أن يكون منصوباً بفعل مقدر من لفظه أي: مهدها مهداً بمعنى بسطها ووطأها^(١) وجوز النويري^(٢) أن يكون المهد اسماً كالمهاد، أي: أن «المهد في الأصل مصدر ثم جعل اسم جنس لما يمهّد للصبي، ونصبه على أنه مفعول ثان لجعل إن كان بمعنى صير، أو حال إن كان بمعنى خَلَقَ»^(٣).

وخلاصة الأقوال هي: أ - المهد والمهاد مصدران.

ب - هما اسمان. ج - المهاد اسمٌ والمهد مصدرٌ.

وأجمع القراء على «مهاداً» في ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا﴾ [النبا: ٦].

قال ابن الجزري: «واتفقوا على الحرف الذي في النبا... إتباعاً لرؤوس الآي الذي بعده»^(٤).

٣. ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]

قرأ يعقوب (وفصّله) بفتح الفاء وإسكان الصاد من غير ألف، وقرأ الباقلون (وفصّاله) بكسر الفاء وفتح الصاد وألف بعدها^(٥).

قال ابن منظور: «الفصال: الفطام، قال الله تعالى: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾؛ المعنى ومدى حمل المرأة إلى منتهى الوقت الذي يفصل فيه الولد عن رضاعها ثلاثون شهراً، وفصلت المرأة ولدها، أي فطمته، وفصل المولود عن الرضاع يفصّله فَصَالًا وَفِصَالًا»^(٦). فالفصل والفصال بمعنى، مثل: الفطم والفطام، والقطف

(١) السابق: ١٦ / ٢٠٦.

(٢) شرح طيبة النشر: ٢ / ٤٤٩.

(٣) روح المعاني: ١٦ / ٢٠٦.

(٤) انظر النشر: ٢ / ٢٢٠.

(٥) النشر: ٢ / ٢٧٣.

(٦) لسان العرب: ١١ / ٥٢٢، (ف ص ل).

والقطاف^(١)، وهما مصدران لـ (فَصَلَ) كما ذكر ابن منظور، ويُحتمل أن يكون الثاني مصدراً لـ (فاصل) كأن الأم فاصلته وهو فاصلها، ففيه معنى المفاعلة^(٢).

٤. ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾ المزمل: ٦٦

قرأ ابن عامر وأبو عمرو (وِطَاءً) بكسر الواو وفتح الطاء وألف ممدودة بعدها، وقرأ الباقر (وِطَاءً) بفتح الواو وإسكان الطاء من غير ألف^(٣).

تكلم المفسرون وموجهو القراءات كلاماً طويلاً عن معنى هاتين القراءتين^(٤)، إلا أنني سأقتصر على ما قاله الأزهرى في معاني القراءات فقد ألفيته أوعب من غيره وأوضح عبارة، وذلك قوله: «من قرأ (أشد وطأً) فمعناه: أشد مواطأة أي موافقة لقلّة السمع، أراد أن القراءة بالليل يتواطأ فيها قلب المصلي ولسانه وسمعه تفهماً وأداءً ما لا يتواطأ عليه بالنهار... يقال واطأني فلان على الأمر، إذا وافقني، أراد أن القلب لا يشتغل بغير ما اشتغل به السمع، هذا واطأ ذاك، وذلك واطأ هذا...»

ومن قرأ (أشد وطأً) فمعناه أبلغ في القيام، وأبين في القول، وجائز أن يكون المراد في (أشد وطأً) أغلظ على الإنسان من القيام بالنهار؛ لأن الله جعل الليل سكناً، وقيل: (أشد وطأً) أي: أبلغ في الثواب؛ لأنه أجهد، وكل مجتهد فتوابه على قدر اجتهاده^(٥).

(١) الدر المصون: ٩ / ٦٦٩.

(٢) السابق، وينظر شرح طيبة النشر: ٢ / ٥٥٩.

(٣) النشر: ٢ / ٣٩٢.

(٤) انظر مثلاً معاني القرآن للزجاج: ٥ / ٢٤٠، حجة القراءات: ٧٣٠، تفسير القرطبي: ١٩ / ٤٠، الدر المصون: ١٠ / ٥١٨.

(٥) معاني القراءات: ٥١١.

فتلخص من كلامه أن معنى 'وطأ' يدور حول الموافقة، ومعنى 'وطأ' يدل على المشقة والعنت. وهاتان الكلمتان مصدران، فـ'وطأ' مصدر واطأ، كقاتل قتالاً، و'وطأ' مصدر وطي^(١).

هـ - بين فعل وفعل:

١- ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا﴾ [الكهف: ١٩٤] و﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَّاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [المؤمنون: ٧٢] قرأ حمزة والكسائي وخلف 'خرأجاً' في الموضعين، وقرأ الباقيون 'خرأجاً' بإسكان الراء من غير ألف، وقرأ ابن عامر وحده 'فخرأج ربك' بإسكان الراء من غير ألف، وقرأ الباقيون 'فخرأج'^(٢).

الخرأج و الخأراج: الإتاوة، وجمع الخأرج أخأراج، وجمع الخأراج أخأرجة وأخأريج^(٣). وقال الزجاج: "الخرأج الفيء، والخأراج الضريبة، وقيل: الجزية، والخأراج عند النحويين الاسم لما يُخرج من الفرائض في الأموال، والخأرج المصدر"^(٤).

إذن: الخأرج مصدر، والخأراج اسم لما يُخرج من المال، فتووع الكلمتين مختلف، وقول الزجاج: 'عند النحويين' ليس المقصود أنه عند غيرهم ليس كذلك، وإنما أراد بيان نوع الكلمتين صرفياً.

وذكر مكي معنى آخر للقراءتين، حينما قال: "وحجة من قرأه بألف أنه جعله من الخأراج الذي يضرب على الأرض في كل عام... فالخأراج ما يؤدي في كل شهر أو في كل سنة، وحجة من قرأه بغير ألف أنه جعله مصدر خأرج، فهو

(١) الدر المنصور: ١٠ / ٥١٨، شرح طيبة النشر: ٢ / ٦٠٠.

(٢) النشر: ٢ / ٣١٥.

(٣) ينظر: لسان العرب: ٢ / ٢٥٢ (خرج)، ومختار الصحاح: ٧٢.

(٤) معاني القرآن للزجاج: ٣ / ٣١٠.

الجعل، كأنهم قالوا له نجعل لك جعلاً ندفعه إليك الساعة من أموالنا مرة واحدة^(١)، أي أن الخراج متكرر في أوقات معينة، أما الخرج فمرة واحدة.

ومما قيل في التفريق بين هاتين الكلمتين: إن الخرج يختص بالأشخاص، والخراج يختص بالأرض، يقال: أدّ خرج رأسك، وخراج أرضك، وقيل: الخراج أعم والخرج أخص^(٢)، وقال^(٣) النضر بن شميل سألت أبا عمرو بن العلاء عن الفرق بين الخرج والخراج، فقال: الخراج ما لزمك، والخرج ما تبرعت به، وعنه أن الخرج من الرقاب والخراج من الأرض^(٤).

وقال بعضهم: لا فرق بينهما فمعنى الخراج والخرج واحد^(٥) ولعل لهذا القول ما يدعمه؛ فالقراءتان جاءتا في شأن واحد، والأصل اتفاق المعنى أو تقاربه في القراءات.

ويظهر جلياً أن خرجاً وخراجاً في سورة المؤمنين فيهما استعارة؛ إذ المعنى: «أم تسألهم رزقاً فرزق ربك خير وهو خير الرازقين، أي: ليس يقدر أحد أن يرزق مثل رزقه ولا ينعم مثل إنعامه، وقيل: إن ما يؤتيك الله من الأجر على طاعتك له والدعاء إليه خير من عرض الدنيا وقد عرضوا عليك أموالهم»^(٦).

و - بين فُعْل وإفعال:

١ - ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ (الأحقاف: ١٥)

قرأ الكوفيون (إحساناً) بهمزة قبل الحاء وألف بعد السين، وقرأ الباقون (حُسناً) بضم الحاء وإسكان السين من غير همزة ولا ألف^(٧).

(١) الدر المنون: ٧ / ٥٤٧.

(٢) تفسير القرطبي: ١٢ / ١٤٢.

(٣) حجة القراءات: ٤٩٠.

(٤) تفسير القرطبي: ١٢ / ١٤١.

(٥) النشر: ٢ / ٣٧٣.

الحسن خلاف القبح، والإحسان خلاف الإساءة^(١). و(حسناً وإحساناً) مصدران، الأول لـ(حَسُنَ)، والثاني لـ(أَحْسَنَ)^(٢). ونصبهما في الآية الكريمة هل هو على المصدرية أو على شيء آخر؟ وهل العامل مذكور أو محذوف؟ هذا ما تحدث عنه السمين الحلبي بقوله: «فالقراءة الأولى يكون (إحساناً) فيها منصوباً بفعل مقدر أي وصيناه أن يُحسن إليهما إحساناً، وقيل بل هو مفعول به على تضمين (وصيناً) معنى (ألزمتنا)، فيكون مفعولاً ثانياً، وقيل بل هو منصوب على المفعول له، أي: وصيناه بهما إحساناً منّا إليهما، وقيل هو منصوب على المصدر؛ لأن معنى (وصيناً) أحسننا، فهو مصدر صريح، والمفعول الثاني هو المجرور بالباء... وقدّر بعضهم ووصينا الإنسان بوالديه ذا إحسانٍ، يعني فيكون حالاً، وأما (حُسناً) فقيل فيه ما تقدم في إحسان^(٣)».

(١) تفسير القرطبي: ١٦ / ١٩٢.

(٢) الحجة في القراءات السبع: ٢٢٦.

(٣) الدر المصون: ٩ / ٦٦٧ - ٦٦٨.

المبحث الرابع:

سكون فاء جمع التكسير أو سكون فاء مفردة.

أ - السكون في المفرد دون الجمع:

١. ﴿فِدْيَةُ طَعَامٍ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]

قرأ المدنيان وابن عامر 'مساكين' على الجمع، وقرأ الباقر 'مسكين' على الأفراد^(١).

يلحظ إسكان السين في قراءة الأفراد، وفتحها في قراءة الجمع لأجل ألف 'مفاعل' بعدها. ووجه قراءة الجمع أن ما قبله يدل على الجمع وهو 'وعلى الذين'؛ إذ كل واحد منهم يلزمه إطعام مسكين، وبالتالي يلزم الجميع إطعام مساكين كثيرة^(٢). وأما وجه قراءة الأفراد فهو أن الواحد النكرة 'مسكين' يدل على الجمع، فاستغني به عن لفظ الجمع^(٣)، وأورد أبو علي تساؤلاً على هذه القراءة بقوله: "فإن قلت كيف أفردوا المسكين، والمعنى على الكثرة، ألا ترى أن الذين يطيقونه جمع، وكل واحد منهم يلزمه طعام مسكين؟" ثم أجاب عنه قائلاً: "فالقول الجواب: أن الأفراد جاز وحسن؛ لأن المعنى على كل واحد طعام مسكين، فلهذا أفرد، ومثل هذا في المعنى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] وليس جميع القاذفين يُفرق فيهم جلد

(١) النشر: ٢ / ٢٢٦.

(٢) الكشف: ١ / ٢٨٣.

(٣) الكشف: ١ / ٢٨٣.

ثمانين، إنما على كل واحد منهم جلد ثمانين، فكذلك على كل واحد منهم طعام مسكين فأفرد هذا كما جمع في قوله ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾، وقال أبو زيد: أتينا الأمير فكسانا كلنا حلة، وأعطانا كلنا مائة، قال أبو زيد: معناه: كسا كل واحد منا حلة، وأعطى كل واحد منا مائة^(١).

٢. ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلَيْهِمْ عِجْلًا ﴾ [الأعراف: ١٤٨]

قرأ يعقوب وحده 'خُلَيْهِمْ' بفتح الحاء وإسكان اللام وتخفيف الياء، وقرأ حمزة والكسائي 'خُلَيْهِمْ' بكسر الحاء واللام وتشديد الياء، وقرأ الباقر كذلك إلا أنهم ضموا الحاء^(٢).

الحلي: كل حلية خلّيت بها امرأة أو سيفاً ونحوه، والجمع خلّية مثل ثدي وثدي، وقد تكسر الحاء مثل عصي، وخلّيت المرأة أحليها خلّياً، وخلّوتها إذا جعلت لها خلّياً^(٣). فقراءة يعقوب هي مفرد على زنة (فعل) وجمعه على (فُعول) مثل قلب وقلوب، وبحر وبحور^(٤). ووجه قراءة 'خُلَيْهِمْ' بضم الحاء: "أن الحلي جمع خلّية مثل حقو وحقّ، والأصل خلّوي، مثل قلب وقلوب، فلما سبقت الواو الياء قلب الواو ياءً، فأدغمت في الياء فصارت خلّية - بضم الحاء واللام - فاجتمعت ضممتان وبعدهما ياء مشددة فكان ذلك أشد ثقلًا فكسرت اللام لمجيء الياء فصارت خلّية بضم الحاء وكسر اللام^(٥)".

ووجه قراءة كسر الحاء كوجه قراءة ضمها إلا أن الحاء كسرت إتياعاً لحركة اللام^(٦).

(١) الحجة: ٢ / ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٢) النشر: ٢ / ٢٧٢.

(٣) لسان العرب: ١٤ / ١٩٥ (ح ١).

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٨٥، الدر المصون: ٥ / ٤٥٩، روح المعاني: ٩ / ٦٢.

(٥) حجة القراءات: ٢٩٦.

(٦) الدر المصون: ٥ / ٤٥٩.

٣. ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]

قرأ ابن عامر وحده (آصارهم) بفتح الهمزة والصاد وألف بعدها على الجمع، وقرأ الباقلون (إصْرهم) بكسر الهمزة وإسكان الصاد من غير ألف على الأفراد^(١). الإصر في الأصل: العهد والميثاق، وجمعه: آصار. ومعنى الإصر في هذه الآية ما شدد عليهم من العقوبات^(٢). وإصْر بزنة (فعل) مصدر يدل على القليل والكثير من جنسه، مثل: إنْثم^(٣) فهذا وجه قراءة الجمهور. أما قراءة ابن عامر (آصار) فجمع على وزن (أفعال) فانقلبت الهمزة التي هي فاء الكلمة ألفاً لسبقها بهمزة (أفعال)^(٤) وجمع المصدر لاختلاف أنواعه^(٥).

٤. ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ١٧]

قرأ البصريان وابن كثير (مسجد) بالإنفراد، وقرأ الباقلون (مساجد) بالجمع^(٦). يلحظ أن قراءة الإنفراد السين فيها ساكنة؛ لأنه اسم مكان على زنة (مفعِل)، وفي الجمع تحركت السين للألف التي بعدها، وتحتل قراءة الإنفراد وجهين: أولهما أن المراد المسجد الحرام فيكون الإنفراد على بابه. وثانيهما أن يكون (مسجد) اسم جنس يشمل جميع المساجد بما فيها المسجد الحرام.

وقراءة الجمع تحتلها أيضاً^(٧).

(١) النشر: ٢ / ٢٧٢.

(٢) معاني القراءات: ١٩١.

(٣) الكشف: ١ / ٤٧٩، وانظر تفسير القرطبي: ٧ / ٣٠٠.

(٤) الدر المصون: ٥ / ٤٨١.

(٥) المصادر الثلاثة السابقة بصفحاتها.

(٦) النشر: ٢ / ٢٧٨.

(٧) الدر المصون: ٦ / ٢٩.

وعمد بعضهم إلى ترجيح قراءة الجمع على قراءة الأفراد بدعوى^(١) أنه إذا قرئ على الجمع دَخَلَ المسجد الحرام فيه وغير المسجد الحرام، وإذا قرئ على التوحيد لم يدخل فيه غير المسجد الحرام، وإنما عني به المسجد الحرام فحسب^(٢) «^(١)». وردَّ على هذا بأنه أُطلق الجمع على المسجد الحرام وهو واحد ؛ لأنَّ «هذا جائز فيما كان من أسماء الجنس، كما يقال فلان يركب الخيل، وإن لم يركب إلا فرساً»^(٣)، أو لأن كل بقعة فيه يقال لها مسجدٌ، أو لأنه قبلة سائر المساجد^(٤).

٥. ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٢]

قرأ ابن عامر وأبو بكر شُعْبَةً عِظْمًا، العظم، وقرأهما الباقر عِظَامًا^(٥). قراءة الجمهور هي جمع لعظم «فالجمع على الأصل ؛ لأنه مطابق لما يُراد به، والأفراد للجنس»^(٥). وقيل وجه الأفراد هنا أنه «وَضَعَ الواحد موضع الجمع لزوال اللبس ؛ لأن الإنسان ذو عظام كثيرة»^(٦)، واعترض أبو حيان على هذا بأنه «لا يجوز عند سيبويه وأصحابنا إلا في الضرورة، وأنشدوا^(٧) :

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا

ومعلوم أن هذا لا يلبس ؛ لأنهم كلهم ليس لهم بطن واحد، ومع هذا خصّوا مجيئه بالضرورة^(٨)، إلا أن الألويسي استحسن هذا القول المُعْتَرَض عليه آنفاً

(١) حجة القراءات: ٣١٦.

(٢) تفسير القرطبي: ٨ / ٨٩.

(٣) الدر المصون: ٦ / ٢٩.

(٤) النشر: ٢ / ٣٢٨.

(٥) الدر المصون: ٨ / ٣٢٣.

(٦) السابق، وينظر حجة القراءات: ٤٨٤.

(٧) البيت مجهول القائل وهو من الأبيات الخمسين التي ذكرها سيبويه في كتابه ولم يُعرف لها قائل، وهو في الكتاب: ١ /

٢١٠، وفي شرح ابن يعيش للمفصل: ٦ / ٢١، ومعنى كلوا في بعض بطنكم: أي أكلا دون الشبع، يقال: أكل في

بعض بطنه، إذا كان دون الشبع، فإذا شبع قيل: أكل في بطنه.

(٨) البحر المحيط: ٦ / ٣٩٨.

قائلاً: «واختصاص مثل ذلك بالضرورة على ما نقل عن سيبويه لا يخلو عن نظر، وفي الأفراد هنا مشاكلة لما ذُكر قبل في الأطوار»^(١).

أي أن كل ألفاظ الأطوار مفردة (نطفة، علقة، مضغة...)

فعلى هذا يكون العظم دالاً على الجمع وإن كان لفظه لفظ المفرد؛ إذ سياق الآية الكريمة يدل على أن الكسو لعظام كثيرة، وهكذا تتفق القراءتان معنى وذاك هو الأصل.

٦. ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: ١٧٥]

قرأ حمزة والكسائي وخلف (موقع) بإسكان الواو من غير ألف بعدها على التوحيد، وقرأ الباقيون (مواقع) بفتح الواو وألف بعدها على الجمع^(٢).

موقع: على زنة (مفعِل)، جاء مفرداً^(٣) «لأنه مصدر»^(٤) يدل على القليل والكثير، فلم يُحتج إلى جمعه^(٥)، كما يقال: عملتُ عملَ الرجال؛ لأن العمل مصدرٌ يدل على القليل والكثير^(٥)، وقيل: لأنه اسم جنس يؤدي الواحد فيه مؤدى الجمع^(٦).

وأما (مواقع) فجمع تكسير على زنة (مفاعِل)، ومواقع النجوم: مساقطها في أنوائها، وقيل هي نجوم القرآن الكريم؛ لأنه نزل منجماً إلى السماء الدنيا، ثم نزل نجوماً في أوقات الحاجة^(٧).

(١) روح المعاني: ١٨ / ١٤.

(٢) النشر: ٢ / ٢٨٢.

(٣) أي مصدر ميمي من وقع.

(٤) الكشف: ٢ / ٣٠٦.

(٥) حجة القراءات: ٦٩٧.

(٦) تفسير القرطبي: ١٧ / ٢٢٤.

(٧) معاني القراءات: ٤٧٨، البحر المحيط: ٨ / ٢١٤.

ب - السكون في الجمع :

١ - ﴿ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَىٰ تَفْدُوهُمْ ﴾ البقرة: ١٨٥

قرأ حمزة وحده 'أسرى' بفتح الهمزة وسكون السين من غير ألف، وقرأ الباقر 'أسارى' بضم الهمزة وفتح السين وألف بعدها^(١).

ظاهر من القراءتين أنهما جمعا تكسير بزنة فعلى وفعالي، الجمع الأول ساكن العين والثاني متحركها، أما مفردهما فتحدث عنه الفارسي قائلاً: «أسيرٌ فعيلٌ بمعنى مفعول، ألا ترى أنك تقول: أسرته، كما تقول قتلته، وفعيلٌ بمعنى مفعول لم يُجمع بالواو والنون، كما لم يُجمع فعولٌ بهما، ولكن يُكسر على فعلى نحو: لدغ ولدغى، وقتل وقتلى، وجرح وجرحى، وعقير وعقرى، فإذا كان كذلك فالأقيس 'الأسرى'، وهو أقيس من 'أسارى' كما كان أقيس من قولهم: أسراء، ألا ترى أنهم قد قالوا: أسراء، فشبهوه بظرفاء كما قالوا في جمع قتيل قُتلاء، فكما أن أسراء و قُتلاء في جمع أسير وقتيل ليس بالقياس كذلك: أسارى ليس بالقياس، ووجه من قال 'أسارى' أنه شبهه بكسالى؛ وذلك أن الأسير لما كان محبوساً عن كثير من تصرفه للأسر كما أن الكسلان محتبس عن ذلك لعادته السيئة شبه به^(٢).

إذن فمفرد هذين الجمعين واحد، هو أسير، وقياس جمعه أن يكون على أسرى إلا أنه مع قياسيته لم يقرأ به أحد من القراء سوى حمزة؛ لأن القراءة لا تخضع للقياس وإنما للرواية المتواترة، وما ذكره أبو علي من توجيه لقراءة أسارى على أنه مشابهة معنوية بين أسير وكسلان، أظن أن ذلك فيه بُعد؛ وعبرة سيبويه في الكتاب لا توحى بما ذكره من تلك المشابهة، فقد قال سيبويه: «وقالوا

(١) النشر: ٢ / ٢١٨.

(٢) الحجة ٢ / ١١٤.

أسارى شبهوه بقولهم: كُسَالِي وَكَسَالِي، وقالوا كَسَلِي فشبهوه بأسرى^(١)، فوجه المشابهة: هو التقارض في الجمع، فكأن كل كلمة أقرضت أختها الجمع الذي تستحقه هي.

ووجهت قراءة أسارى^(٢) بعدة توجيهات :

١- أن أسارى جمع أسير كما قالوا قديم وقدامى، وهذا الوجه فيه نظر عند السمين الحلبي^(٣)؛ لأن قدامى شاذ لا يقاس عليه، والفرق بين هذا الوجه وما سبق من توجيهه الفارسي هو أن السابق فيه تشبيه أسير بكسلان، أما هذا الوجه فعلى أن فعلاً يجوز جمعه على فعال كقديم وقدامى.

٢- أنه جمع لأسير أيضاً^(٤) وإنما ضموا الهمزة من أسارى وكان أصلها الفتح كنديم وندامى كما ضُمت الكاف والسين من كُسَالِي وَسُكَارِي وكان الأصل فيهما الفتح نحو: عطشان وعطاشي^(٥) أي من تعاقب الفتحة والضمة على فاء الجمع.

٣- أن أسارى جمع للجمع؛ فأسارى جمع لأسرى التي هي جمع لأسير^(٦) وفي تاج العروس^(٧) ومن قرأ أسارى وأسارى فهو جمع الجمع، يقال: أسير وأسرى، ثم أسارى جمع الجمع، قلت وقد اختار هذا جماعة من أهل الاشتقاق^(٨).

فحاصل ما تقدم: أن أسارى إما جمع أسير وإما جمع أسرى، وأحسن توجيهه لقراءة الجمهور في نظري هو أن أسارى جمع للجمع؛ لأن مجيء جمع الجمع ليس بمستغرب في اللسان العربي، وله نظائر عدة، وهو تخريج يسلم من الاعتراض. وروي عن أبي عمرو التفريق بين معنى أسرى وأسارى^(٩) فقد قال أبو عمرو إذا أخذوا فهم عند الأخذ أسارى، وما لم يؤسر بعد منهم أسرى كقوله: ﴿مَا كَانَ لِإِبْنِي

(١) كتاب سيبويه: ٦٥٠/٢.

(٢) الدر المصون: ٤٨١ / ١.

(٣) السابق.

(٤) معاني القراءات: ٥٦، الحجة في القراءات السبع: ٨٤، الدر المصون: ٤٨١ / ١.

(٥) تاج العروس: (أسرى).

أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى ﴿الأنفال: ٢٦٧﴾^(١)، ويُقل عنه التفريق أيضاً على وجه آخر، وهو أن «ما جاء مُسْتَأْسِراً فهم الأسرى، وما صار في أيديهم فهم الأسارى»^(٢).

٢ - ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ﴾ [الحج: ٢]

قرأ حمزة والكسائي وخلف (سَكْرَى، سَكْرَى) بفتح السين وإسكان الكاف من غير ألف، وقرأ الباقر (سُكَارَى، سُكَارَى) بضم السين وفتح الكاف وألف بعدها^(٣). سَكْرَى وسُكَارَى، قيل هما لغتان في جمع سَكْرَان مثل كسلان و كسلى وكسالى^(٤).

وقيل: إن مفرد (سَكْرَى) ساكر، مثل هالك وهلكى^(٥) أو أن مفرده (سَكِرٌ) مثل زَمِنٍ وزَمْنَى، ومن شواهد^(٦) قوله^(٧):

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكَرِ

وقال بعضهم: إن (سَكْرَى) صفة مفردة مؤنثة وصفت بها

الجماعة، وليست جمع تكسير^(٨)، وهذا ما أشار إليه الفراء بقوله: «ولو قيل: (سَكْرَى) على أن الجمع أي جمع كان يقع عليه التأنيث فيكون كالواحدة كان وجهاً... والناس جماعة، فجاءت أن يقع ذلك عليهم، وقد قالت العرب قد جاءتكَ الناسُ»^(٩).

(١) حجة القراءات: ١٠٤.

(٢) الدر المصون: ١ / ٤٨٢.

(٣) النشر: ٢ / ٣٢٥.

(٤) تفسير القرطبي: ٥ / ١٢.

(٥) حجة القراءات: ٤٧٢.

(٦) الدر المصون: ٨ / ٢٢٦.

(٧) البيت قيل: إنه لابن الأحمر الباهلي، وقيل: لأبي حية النميري، وهو في الخصائص: ١ / ٢٠٧، وفي شذور

الذهب: ١٩٠، ومعنى البيت: وقد جعلت أنهض نهوض الشارب الثمل لإثقال ثوبي إياي.

(٨) السابق: ٨ / ٢٢٥.

(٩) معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢١٥.

لكنني أرجح أن يكون (سكري) جمع تكسير؛ لأن (فعلى) يكثر في جمع التكسير مثل هلكى، زمنى، غرقى.

٣. ﴿ فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أُسُورَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ ﴾ [الزخرف: ٥٣]

قرأ يعقوب وحفص (أسورة) بإسكان السين من غير ألف، وقرأ الباقون (أساورة) بفتح السين وألف بعدها^(١).

قال مكي: «وحجة من قرأ على وزن (أفعلة) أنه جعله على جمع (سوار) كجمار وأحمرة، وحجة من قرأه على وزن (أفاعلة) أنه جعله جمع (إسوار) حكى أبو زيد: (إسوار المرأة)، كإعصار وأعاصير، ولكن جعلت الهاء بدلاً من الياء، وحذفت الياء، كما جعلوا الهاء بدلاً من الياء في (زنادقة)، ويجوز أن يكون (أساور) جمع (أسورة) كأسقية وأساقى، ودخلت الهاء كما دخلت في قشعم وقشاعة^(٢).^(٣) فالقراءتان كلتا هما جمع تكسير إلا أن (أسورة) جمع قلة^(٤)، ومفردة: سوار، أما مفرد (أساورة) فأشار مكي وغيره^(٥) إلى أن هناك احتمالين: أولهما: أن المفرد (إسوار)، قال أبو عمرو بن العلاء: «واحد الأساورة والأساور والأساوير إسوار وهي لغة في سوار»^(٦) وأصل أساورة: أساوير كأعاصير كأعاصير وأقاويل لكن حذفت الياء وعوض عنها تاء التأنيث كما في زنديق وزناديق حذفت الياء في الجمع وعوض عنها تاء فقييل: زنادقة.

الاحتمال الثاني: أن أساورة جمع (أسورة) فيكون ذلك جمعاً للجمع.

(١) النشر: ٢ / ٣٦٩.

(٢) الكشف: ٢ / ٢٥٩.

(٣) الدر المصون: ٩ / ٥٩٩.

(٤) انظر تفسير القرطبي: ١٦ / ١٠٠، الدر المصون: ٩ / ٥٩٩.

(٥) تفسير القرطبي: ١٦ / ١٠٠.

المبحث الخامس :

مجيء الفاء ساكنة في اسم الفاعل أو اسم المفعول

١. ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ جَنَفًا﴾ [البقرة: ١٨٢]

قرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر (مُوسٍ) بفتح الواو وتشديد الصاد، وقرأ الباقر (مُوسٍ) بإسكان الواو وتخفيف الصاد^(١).

اسم الفاعل في القراءة الأولى من (وَصَّى) ووزنه: (مُفَعٌ)، وفي الثانية من (أَوْصَى) ووزنه: (مُفَعٌ)، و (وَصَّى) وأَوْصَى لغتان بمعنى، غير أن التشديد فيه معنى التكرير^(٢).

وذكر أبو علي نظائر لكل حينما قال: «وحجة من قال (مُوسٍ) ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾ [يس: ٥٠]، وحجة من قال (مُوسٍ): ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، و ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢] وفي المثل: (إن الموصين بنو سهوان) وقال النمر بن

تولب:

أَهِيمُ بِدَعْرِ مَا حِينْتُ فَإِنْ أُمْتُ أَوْصُ بِدَعْدٍ مَنْ يَهِيمُ بِهَا بَعْدِي^(٣).

ولفت السمين لفتة جميلة في هذا المقام، وهي أن ابن كثير وأبا عمرو وحفصاً قرعوا بتشديد الصاد في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٢] فكان القياس أن يقرعوا هنا بالتشديد إلا أنهم قرعوا بالتخفيف، وهذا ما عبر عنه السمين بقوله: «فلو لم تكن القراءة سنة متبعة لا تجوز بالرأي لكان قياس قراءة ابن

(١) النشر: ٢ / ٢٢٦.

(٢) الكشف: ١ / ٢٦٥.

(٣) الحجة: ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨.

كثير وأبي عمرو وحفص هناك (ووصى) بالتضعيف أن يقرءوا هنا (موص) بالتضعيف^(١).

٢. ﴿ قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: ١١٥]

قرأ المدنيان وابن عامر وعاصم (منزلها) بالتشديد، وقرأ الباكون (منزلها) بالتخفيف^(٢).

اسم الفاعل في القراءة الأولى من (نزل)، وفي الثانية من (أنزل)، ونزل و أنزل لغتان بمعنى، قال مكي عنهما: «و اللغتان موجودتان في القرآن، قد أجمع على كل واحدة منهما، فالقراءتان متساويتان، غير أن التشديد فيه معنى التكثير^(٣)». وهذا التكثير ذكره السمين أيضاً وأضاف «ففي التفسير أنها نزلت مرات متعددة^(٤)».

قلت: إذا قصد أن صيغة (فعل) تدل على التكثير في أغلب أحوالها فهذا أمر جلي، أما في هذه الآية بعينها فالذي يظهر لي أن صيغة (فعل) هي بمعنى (أفعل) وليس فيها دلالة على التكثير؛ لأن التكثير يقتضي أن المائدة نزلت مرات متعددة، وما ذكره السمين من نزولها مرات متعددة أمر مستغرب؛ لأن أمهات كتب التفسير التي اطلعت عليها لم تذكر ذلك^(٥) اللهم إلا ما ذكره الفراء^(٦) من أنها نزلت يوم الأحد مرتين، والمرة والمرتان لا تدلان على الكثرة.

(١) الدر المصون: ٢ / ٢٦٤.

(٢) النشر: ٢ / ٢٥٦.

(٣) الكشف: ١ / ٤٢٣.

(٤) الدر المصون: ٤ / ٥٠٩.

(٥) انظر على سبيل المثال: الطبري: ٧ / ١٢٥ وما بعدها، تفسير القرطبي: ٦ / ٢٦٩ وما بعدها، فتح القدير: ٢ / ٩٣.

(٦) معاني القرآن: ١ / ٣٢٦.

ولذا قد تكون عبارة الفارسي أسلم عندما وجّه قراءة التضعيف بقوله: «ومن قال: (منزلها) فلأنّ (نزل) و(أنزل) قد استعمل كل واحد منهما موضع الآخر»^(١).

كما قرأ ابن عامر بفتح النون وتشديد الزاي في الآيات التالية:

﴿بِثَلَاثَةِ أَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزِلِينَ﴾ [آل عم ————— ران: ١١٢٤] ﴿مُنْزِلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾

[الأنعام: ١١٤]، ﴿إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا﴾ [العنكبوت: ٢٤]

وافقه حفص في موضع الأنعام، وقرأ الباقيون بسكون النون وتخفيف الزاي^(٢) وتوجيهها هو كالسابق، يبيّن أنه في الموضع الأول والثاني هنا جاء التخفيف والتشديد في اسم المفعول.

٣. ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدَ الْكَافِرِينَ﴾ [الأنفال: ١٨]

قرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو (مُوَهَّنٌ) بفتح الواو وتشديد الهاء، وقرأ الباقيون (مُوَهِّنٌ) بإسكان الواو وتخفيف الهاء، وكلهم نصب (كيد) إلا حفصاً فجرّه^(٣).

من قرأ بالتشديد أخذه من (وَهْنٌ يُوهِنُ)، ومن قرأ بالتخفيف أخذه من (أَوْهَنُ يُوهِنُ) وهما لغتان، مثل كَرَمٌ وَأَكْرَمٌ^(٤)، أشار مكي إلى ذلك بقوله: «وحجة من خفف أنه جعله اسم فاعل من (أَوْهَنُ فَلَانُ الشَّيْءِ) إذا أضعفه، يقال وَهَنَ الشَّيْءُ وَأَوْهَنْتُهُ كـ (خرج وأخرجته) ... وحجة من شدد أنه جعله اسم فاعل من (وَهَنْتُ

(١) الحجة: ٢ / ١٣٦.

(٢) النشر: ٢ / ٢٤٢، ٢٦٢، ٢٤٣.

(٣) النشر: ٢ / ٢٧٦.

(٤) حجة القراءات: ٣٠٩.

الشيء^(١) مثل: أوهنته، فـ(فعلتُ وأفعلتُ) أخوان، إلا أن التشديد فيه معنى التكرير، فهو توهين بعد توهين^(٢).

والهمزة والتضعيف هنا للتعدية؛ فلذلك نُصب (كيد) على أنه مفعول به لاسم الفاعل، أما في قراءة حفص فمجرور بالإضافة، وقراءة (موهن) التي هي من (أوهن) جاءت على الأكثر؛ لأن ما عينه حرف حلق ما عدا الهمزة يتعدى بالهمزة كثيراً، ولا يتعدى بالتضعيف إلا كلمات معدودة، منها: أوهنته وضعفته^(٣).

٤. ﴿إِلَّا ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٥٩] و ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ

إِلَّا أَمْرًا تَكُ﴾ [العنكبوت: ١٢٣]

قرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف (منجّوهم، منجّوك) بالتخفيف ووافقهم في الموضع الثاني ابن كثير وأبو بكر، وقرأ الباقر (منجّوهم، منجّوك) بالتشديد^(٤).

في قراءة التخفيف: اسم فاعل من (أنجى) وفي قراءة التشديد: اسم فاعل من (نجى) وهما لغتان^(٥)، قال السمين في ذلك: «والتخفيف والتشديد لغتان مشهورتان من (نجى) و(أنجى) كأنزل ونزل، وقد نُطق بفعلهما، قال: ﴿فلما نجاهم﴾ [العنكبوت: ١٢٥] وفي موضع آخر: ﴿أنجاهم﴾ [يونس: ٢٣]^(٦). ويلحظ أن ابن كثير وأبا

بكر جمعا بين اللفتين؛ إذ قرأ الموضع الأول بالتشديد والثاني بالتخفيف^(٧).

٥. ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ﴾ [النحل: ٦٢]

(١) الكشف: ١ / ٤٩٠.

(٢) الدر المصون: ٥ / ٥٨٨.

(٣) النشر: ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٤) الكشف: ٢ / ٢١.

(٥) الدر المصون: ٧ / ١٧٠.

(٦) السابق.

في 'مفرطون' ثلاث قراءات^(١) فقرأ أبو جعفر وحده 'مُفَرِّطُونَ' بتشديد الراء مكسورة، وقرأ نافع وحده 'مُفَرِّطُونَ' بتخفيف الراء مكسورة، وقرأ الباكون 'مُفَرِّطُونَ' بفتح الراء وتخفيفها.

والذي يدخل معنا القراءتان الأوليان، فهما اسما فاعل، الأولى من 'فَرَطَ' والثانية من 'أفراط' ويرجعان إلى مادة 'فَرَطَ' التي تدل - غالباً - على التقدم، ومن ذلك: 'الفَرَطُ' الذي يتقدم الواردة فيهيئ الدلاء والرشاء، والفارط: المتقدم، والفَرُط: الفرس السريعة التي تتفَرَط الخيل أي تتقدمها، وقد تستعمل بمعنى مجاوزة الحد، أو التقصير في الأمر، يقال فَرَط في الأمر يَفُط فَرُطاً، أي قصر فيه وضيّعه حتى فات، وكذا التفريط^(٢).

وفيما يخص القراءتين قال السمين الحلبي: «قرأ نافع بكسر الراء اسم فاعل من أفراط إذا تجاوز، فالمعنى: أنهم يتجاوزون الحد في معاصي الله تعالى، فأفعل هنا قاصر... وقرأ أبو جعفر - في رواية - 'مُفَرِّطُونَ' بتشديد الراء مكسورة من 'فَرَطَ' في كذا: أي قصر^(٣)». ومن هنا يعلم أن قراءة التخفيف تختلف في المعنى عن قراءة التشديد، فالأولى بمعنى مجاوزة الحد والثانية بمعنى التقصير في الواجب، وهذا يدل على أن 'فَعَلَ' و'أفعل' قد يختلف معناهما، ولا يكونان بمعنى واحد كما في 'نزل وأنزل' و'كرم وأكرم'. وذكر مكي^(٤) أن 'مُفَرِّطُونَ' معناه متقدمون إلى النار ومتعجلون إليها، على أصل استعمالها في اللغة، إلا أن الطبري اعترض - من قبل - على التفسير بهذا المعنى؛ لعدم مناسبته لسياق الآية الكريمة، ونص عبارته: «وذلك أن الإفراط الذي هو بمعنى التقدم، إنما يقال فيمن قدم مقدماً لإصلاح ما يقدم إليه إلى وقت ورود من قدمه عليه، وليس بمقدم من قدم إلى النار

(١) النشر: ٢ / ٢٠٤، وينظر التفصيل في: القراءات العشر بهامش المصحف: ٢٧٢ (النحل).

(٢) ينظر لسان العرب: ٧/ ٣٦٩ (ف ر ط).

(٣) الدر المصون: ٧ / ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٤) الكشف: ٢ / ٢٨.

من أهلها لإصلاح شيء فيها لوارد يرد عليها فيها، فيوافقهُ مُصْلِحاً، وإنما تَقَدَّمَ مَنْ قَدَّمَ إِلَيْهَا لعذاب يعجل^(١).

وقول مكّي - على الرغم من قلة القائلين به - له وجه في اللغة، فلا يبعد أن تحتمله القراءة، ولا يتنافى مع معنى تجاوز الحد والإسراف في المعاصي.

(١) تفسير الطبري: ١٤ / ١٢٨.

الفصل الثاني : صيغ المضارع ومجيء السكون فيها

أولاً: بين مضارع أفعل وفعل.

١. ﴿بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ البقرة: ١٩٠

اختلفوا في قراءة (يُنْزِلُ) وبابه من كل فعل مضارع أوله ياء أو تاء أو نون مضمومة فقراءه مخففاً حيثما وقع^(١) ابن كثير والبصريان، وقراءه الباقيون بتشديد الزاي، إلا أن هناك مواضع مستثناة من ذلك، وهي: (يُنْزِلُ) في لقمان والشورى خففة أيضاً حمزة والكسائي وخلف، و(يُنْزِلُ) الموضع الأول في الأنعام شدده البصريان على خلاف أصلهما، وتفرد ابن كثير بتخفيفه، و(يُنْزِلُ) في الموضع الثاني في النحل فقد خالف يعقوب أصله فشده، وخالف ابن كثير أصله في الإسراء فقراء (تَنْزِلُ) وتشديد^(٢).

فقراءة التخفيف الفعل فيها مضارع (أَنْزَلَ)، وأما قراءة التشديد فمضارع (نَزَلَ)، و(أَنْزَلَ) و(نَزَلَ) لغتان مثل نبأته وأنبأته، وأعظمت وعظمت^(٣)، وقد جاءت في آية واحدة وهي: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُخَكَّمَةٌ﴾ [محمد: ٢٠]. قال سيبويه عن هاتين الصيغتين (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ): «وقد يجيء فَعَّلْتُ وَأَفْعَلْتُ في معنى واحد مشتركين كما جاء فيما صيرته فاعلاً ونحوه، وذلك

(١) المواضع: (يُنْزِلُ) البقرة: ٩٠ و ١٠٥ وآل عمران: ١٥١ والمائدة: ١٠١ و ١٢ والأنعام: ٨١ و ٢٧.

الأعراف: ٢٣ والنحل: ٢ و ١٠١، الحج: ٧١ الروم: ٤٩، سبأ: ٢، الشورى: ٢٧ و ٢٨، الحديد: ٩، (تَنْزِلُ): آل عمران: ٩٣، النساء: ١٥٣، التوبة: ٦٤، الإسراء: ٩٣، الشعراء: ٢٢١ و ٢٢٢، القدر: ٤، (نَنْزِلُ): الحجر: ٨ و الإسراء: ٨٢ و الشعراء: ٤.

(٢) النشر: ٢ / ٢١٨ _ ٢١٩.

(٣) حجة القراءات: ١٠٦.

وَعَزَّتْ إِلَيْهِ وَأَوْعَزَتْ إِلَيْهِ وَخَبَّرَتْ وَأَخْبَرَتْ وَسَمَّيْتُ وَأَسْمَيْتُ، وَقَدْ يَجِيئَانِ مُفْتَرِقَيْنِ مِثْلَ: عَلَّمْتُهُ وَأَعْلَمْتُهُ، فَعَلَّمْتُ: أَدَبْتُ، وَأَعْلَمْتُ: أَذْنْتُ، وَأَذْنْتُ: أَعْلَمْتُ، وَأَذْنْتُ: النِّدَاءُ وَالتَّصْوِيتُ بِإِعْلَانٍ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْرِي أَذْنْتُ وَأَذْنْتُ مَجْرَى سَمَيْتُ وَأَسْمَيْتُ^(١).
وَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: «أَفْعَلُ وَفَعَلُ يَأْتِيَانِ فِي الْكَلَامِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، كَقَوْلِكَ أَكْرَمْتُ وَكَرَّمْتُ، وَيَأْتِيَانِ وَالْمَعْنَى مُخْتَلَفٌ، كَقَوْلِكَ: أَفْرَطْتُ (تَقَدَّمْتُ وَتَجَاوَزْتُ الْحَدَّ) وَفَرَطْتُ (قَصَرْتُ)، وَتَأْتِي فَعَلْتُ بِمَا لَا يَأْتِي لَهُ أَفْعَلْتُ كَقَوْلِكَ: كَلَمْتُ زَيْدًا، وَلَا يُقَالُ: أَكَلَمْتُ. وَأَجْلَسْتُ زَيْدًا وَلَا يُقَالُ: جَلَسْتُ»^(٢).

وَمِنْ هُنَا يَتَجَلَى أَنَّ أَنْزَلَ وَنَزَلَ وَمُضَارِعُهُمَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى وَاحِدَةٍ، وَمَا يُقَالُ مِنْ فَرْقٍ فَهُوَ: أَنَّ (أَنْزَلَ) مُزِيدٌ بِالْهَمْزَةِ، وَ(نَزَلَ) مُزِيدٌ بِالتَّضْعِيفِ وَهُوَ يَفِيدُ التَّكْثِيرَ فِي الْفِعْلِ، قَالَ مَكِّي: «وَتَشْدِيدُ الْفِعْلِ أَبْلَغُ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَكْرِيرِ الْفِعْلِ»^(٣)، وَفِي الشَّافِيَّةِ: «وَفَعَلٌ لِلتَّكْثِيرِ غَالِبًا، نَحْوُ: غَلَّقْتُ، وَقَطَّعْتُ، وَجَوَّلْتُ، وَطَوَّفْتُ، وَمَوَّتَ الْمَالُ»^(٤). وَأَجْمَعَ الْقُرَاءُ عَلَى التَّشْدِيدِ فِي ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ الْحَجَرُ: ٢١ وَقِيلَ: السَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ أُرِيدَ بِالْفِعْلِ الْمَرَّةُ بَعْدَ الْمَرَّةِ، فَنَاسَبَ التَّضْعِيفُ^(٥).

٢. ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِغُهُ قَلِيلًا﴾ الْبَقَرَةُ: ١١٢٦

قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ (فَأُمْتِغُهُ) بِتَخْفِيفِ التَّاءِ وَسُكُونِ الْمِيمِ قَبْلَهَا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (فَأُمْتِغُهُ) بِتَشْدِيدِ التَّاءِ وَفَتْحِ الْمِيمِ قَبْلَهَا^(٦).

(١) كِتَابُ سِيبَوَيْهِ: ٤ / ٦٢.

(٢) الْحُجَّةُ فِي الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ: ٨٨.

(٣) الْكَشَفُ: ١ / ٢٤.

(٤) شَرْحُ الشَّافِيَّةِ لِلرُّضِيِّ: ١ / ٩٢.

(٥) انْظُرِ النَّشْرَ: ٢ / ٢١٨.

(٦) انْظُرِ النَّشْرَ: ٢ / ٢٢٢.

قال الأزهرى عن هاتين الصيغتين: «لغتان جيدتان: أمتعتُ، ومتعتُ بمعنى واحد»^(١). وذكر مكي أنهما بمعنى، إلا «أن التشديد فيه معنى تكرير الفعل»^(٢). وزعم أبو علي الفارسي^(٣) أن التشديد أولى، معللاً ذلك بأن عامة التنزيل جاء بتشديد التاء، فيحمل المختلف فيه على المتفق عليه.

وليست إحدى القراءتين بأولى من أختها، فقد صح سندهما وتبين في العربية وجههما، نعم قد يقال: إن التشديد أكثر مجيئاً من التخفيف، لكن لا يعني ذلك أن التخفيف ليس له حظٌ من القراءة، أو ليس له وجه في العربية، وأبو علي نفسه بعد تفضيله للتشديد لم يلبث أن بين وجه التخفيف قائلاً: «ووجه قراءة ابن عامر: أن (أمتع) لغة، وأن (فعل) قد يجري في هذا النحو مجرى (أفعل)، نحو فرحته وأفرحته، ونزلته وأنزلته»^(٤). وأورد أبو علي إشكالاً يترتب على قراءة الجمهور، وذلك أنهم أعربوا (قليلاً) صفة لمصدر محذوف أي: متاعاً قليلاً، أو صفة لزمان محذوف: أي زماناً قليلاً^(٥)، فكيف يكون الفعل (متع) للتكثير، ثم تأتي الصفة بعده تدل على القليل؟ وأجاب عن هذا الإشكال قائلاً: «إنما وصفه الله تعالى بالقليل من حيث كان إلى نفاذ ونقص وتناه، ألا ترى إلى قوله جل وعز: ﴿قل متاع الدنيا قليل﴾ [النساء: ١٧٧]»^(٦).

(١) معاني القراءات: ٦٣.

(٢) الكشف: ١ / ٢٦٥.

(٣) الحجة: ٢ / ١٧١.

(٤) الحجة: ٢ / ١٧٢.

(٥) انظر: الحجة: ٢ / ١٧٢، الدر المصون: ٢ / ١٢٢.

(٦) الحجة: ٢ / ١٧٢.

وكان ابن خالويه لاحظ هذا المعنى فقال في توجيه قراءة التخفيف: «والحجة لمن خفف أن تكرير الفعل لا يكون معه قليلاً» فلما جاء معه بقليل كان أمتع أولى به من متّع^(١).

٣. ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾ [البقرة: ١٣٢]

قرأ المدنيان وابن عامر (أوصى) بسكون الواو وقبلها همزة، وقرأ الباقون (وصى) بواو مفتوحة وتشديد الصاد^(٢).

وصى وأوصى لغتان بمعنى واحد، «قال الكسائي هما لغتان معروفتان، تقول وصيتك وأوصيتك، كما تقول كرمتك وأكرمتك»^(٣)، إلا أن وصى يقتضي التكثير^(٤) لذلك «فالقراءتان متوافقتان، غير أن التشديد فيه معنى تكرير الفعل، فكأنه أبلغ في المعنى»^(٥)، قال الزجاج: «ووصى أبلغ من أوصى؛ لأن أوصى جائز أن يكون قال لهم مرة واحدة، ووصى لا يكون إلا لمرات كثيرة»^(٦).

٤. ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ [البقرة: ١٨٥]

قرأ يعقوب وأبو بكر عن عاصم (ولتكمّلوا) بتشديد الميم، وقرأ الباقون (ولتكمّلوا) بالتخفيف^(٧).

(١) الحجة في القراءات السبع: ٨٨.

(٢) النشر: ٢ / ٢٢٢.

(٣) حجة القراءات: ١١٥.

(٤) الكشف: ١ / ٢٦٥، المحرر الوجيز: ١ / ٢١٢.

(٥) الكشف: ١ / ٢٦٥.

(٦) معاني القرآن الكريم للزجاج: ١ / ٢١١.

(٧) النشر: ٢ / ٢٢٦.

التشديد والتخفيف لغتان، يقال: أكملت العدد وكمّلته^(١)، وأفعل وفعل كثيراً ما يستعمل أحدهما مكان الآخر كوصى وأوصى^(٢).

والهمزة والتضعيف هنا كلاهما للتعدية، وهما - غالباً - يتعاقبان في التعدية^(٣)

وقال ابن خالويه: «فالحجة لمن شدد تكرير فعل الصيام في الشهر إلى إتمام عدته، والحجة لمن خفف: أنه جعل عقد شهر رمضان عقداً واحداً^(٤)».

مقصوده من ذلك: أن وجه التفعيل هنا هو تكرار فعل الصيام في كل يوم وكذا تكرار النية، لكن على الرغم من هذا التكرار فلا يمكن أن يقال: كمّل الصيام إلا إذا صام الشهر كاملاً؛ لذلك يظهر أن كمّل وأكمل في القراءتين بمعنى واحد، وليس في أولهما تكرير فعل دون الثاني.

٥. ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ البقرة: ١٢٨٢

قرأ ابن كثير والبصريان «فُتْذَكِّر» بالتخفيف، وقرأ الباقر «فُتْذَكَّر» بالتشديد^(٥).

من قرأ بالتخفيف فهو من «أَذْكَرُ يُذَكِّرُ» والفعل متعدٍ بالهمزة، ومن قرأ بالتشديد فهو من «ذَكَرَ يَذْكَرُ» والفعل متعدٍ بالتضعيف، والتعدية هنا هي للمفعول الثاني؛ لأن الفعل متعدٍ قبل ذلك إلى مفعول واحد، والمفعول الثاني محذوف في كلتا القراءتين، والتقدير: فتذكر إحداهما الأخرى الشهادة^(٦). وفعل وأفعل هنا بمعنى، مثل فرّح وأفرّح، وكَرَّم وأكرَّم، وقيل: إن التشديد في «ذَكَرَ» أكثر

(١) الكشف: ١ / ٢٨٢.

(٢) الحجة للفارسي: ٢ / ٢٠٩.

(٣) الدر المصون: ٢ / ٢٨٧.

(٤) الحجة في القراءات السبع: ٩٢.

(٥) النشر: ٢ / ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٦) انظر: الكشف: ١ / ٢٢١، الدر المصون: ٢ / ٦٦٢ - ٦٦٣.

استعمالاً من التخفيف^(١)، والذي يظهر أن المقصود بـ «الذكر» في القراءتين كاتيهما هو ضد النسيان، بيد أن بعضهم قال: إن «تذكر» في قراءة التخفيف المقصود به أنها تجعلها ذكراً، أي تصير المرأتان كذكر، وينسب هذا القول إلى سفيان بن عيينة^(٢)، وقال الفارسي عن ذلك: «وأحسب أن أحداً من أهل التأويل لم يذهب إلى ذلك غيره، وليس هو في المعنى بالقوي، ألا ترى أنهم لو بلغن في العدد ما بلغن ولم يكن معهن رجل لم يَجْزُ شهادتهن حتى يكون معهن رجل»^(٣).

وأسهب الإمام الطبري^(٤) في ذكر الأسانيد التي فيها تفسير «الذكر» في الآية على أن المراد منه: أن تذكر المرأة الذاكرة المرأة الناسية ما نسيته من أمر الشهادة، وضعف قول من قال: إن المراد أنها تصيرها كالذكر، فقال: «وأما ما حكى عن ابن عيينة من التأويل الذي ذكرناه فتأويل خطأ لا معنى له لوجوه شتى، أحدها: أنه خلاف لقول جميع أهل التأويل.

والثاني: أنه معلوم أن ضلال إحدى المرأتين في الشهادة التي شهدت عليها إنما هو خطأها عنها بنسيانها إياها كضلال الرجل في دينه إذا تحير فيه فعدل عن الحق، وإذا صارت إحداهما بهذه الصفة فكيف يجوز أن تصير الأخرى ذكراً معها مع نسيانها شهادتها وضلالها فيها، فالضالة منهما في شهادتها حينئذ لا شك أنها إلى التذكير أحوج منها إلى الإذكار».

إلا أنه أشار إلى أنه من الممكن حمل هذا القول محملاً صحيحاً بأن يكون المقصود أن الناسية حينئذ تكون كالذكر في قوة التذكر، فقال: «إلا إن أراد أن الذاكرة إذا ضعفت صاحبته عن ذكر شهادتها ستجرئها على ذكر ما ضعفت عن

(١) الدر المصون: ٢ / ٦٦٤.

(٢) الحجة: لأبي علي الفارسي: ٢ / ٣١٨، حجة القراءات: ١٥١.

(٣) الحجة: ٢ / ٣١٨.

(٤) الطبري: ٢ / ١٢٥.

ذكره فنسيته، فقوتها بالذكر، حتى صيرتها كالرجل في قوتها في ذكر ما ضعفت عن ذكره من ذلك، كما يقال للشيء القوي في عمله ذكر، وكما يقال للسيف الماضي في ضربه سيف ذكر، ورجل ذكر، يراد به ماض في عمله قوي البطش صحيح العزم، فإن كان ابن عينة هذا أراد فهو مذهب من مذاهب تأويل ذلك، إلا أنه إذا تأول ذلك كذلك صار تأويله إلى نحو تأويلنا الذي تأولناه فيه^(١). ورؤي هذا القول عن أبي عمرو بن العلاء^(٢)، واستبعد السمين صحة روايته عن أبي عمرو، وبين ضعفه من ثلاثة أوجه^(٣).

الأول: أن الضلال المذكور في الآية الذي هو بمعنى النسيان يناسبه الإذكار الذي هو ضد النسيان.

الثاني: أن النساء لو بلغن ما بلغن من العدد فلا بد من رجل يشهد معهن.

الثالث: أنها لو صيرتها ذكراً لكان ذلك في سائر الأحكام الشرعية.

لذلك أرجح أن يكون المعنى في القراءتين هو الذكر الذي هو ضد النسيان؛ لأن هذا ما يوحى به السياق القرآني الكريم، ولكي تتفق القراءتان في المعنى وذلك هو الأكثر.

٦. ﴿فَأَنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام: ١٣٣]

قرأ نافع والكسائي (يُكَذِّبُونَكَ) بالتخفيف، وقرأ الباقر (يُكَذِّبُونَكَ) بالتشديد^(٤).

(١) السابق: ٣ / ١٢٦.

(٢) حجة القراءات: ١٥١، الدر المصون: ٢ / ٦٦٣.

(٣) الدر المصون: ٢ / ٦٦٣.

(٤) النشر: ٢ / ٢٥٧ - ٢٥٨.

القراءة الأولى هي مضارع (كَذَبَ)، والقراءة الثانية هي مضارع (كَذَّبَ)، وهل هذان الفعلان بمعنى واحد أو مختلفان ؟ اختلفَ في ذلك، فقليل معناهما واحد مثل غَزَلَ وأنزَلَ، وكَثُرَ وأكثرَ، وقيل بينهما فرقٌ، فبالتشديد يكون المراد نسبة الكذب إلى الشخص، وبالهزمة يكون المقصود نسبة الكذب إلى ما جاء به الشخص دون أن تتسبه إليه^(١)، وقد روى الكسائي أن العرب تقول: أَكْذَبْتُ الرجلَ، إذا أَخْبَرْتَ أنه جاء بالكذب، وَكَذَّبْتُهُ إذا أَخْبَرْتَ أنه كاذب^(٢).

وهذا الاختلاف أوماً إليه أبو البقاء عند توجيهه لقراءة التخفيف حيث قال: «ويقرأ بالتخفيف وفيه وجهان: أحدهما هو في معنى المشدد يقال أَكْذَبْتُهُ وَكَذَّبْتُهُ إذا نسبته إلى الكذب، والثاني لا يجدونك كذاباً يقال: أَكْذَبْتُهُ إذا أصبته كذلك، كقولك أحمده إذا أصبته محموداً»^(٣). وعلى ما تقدم اختلف في التعبير عن معنى القراءتين، فقال الفراء في معنى التخفيف: «ومعنى التخفيف - والله أعلم - لا يجعلونك كذاباً، وإنما يريدون أن ما جئت به باطل ؛ لأنهم لم يجربوا عليه - صلى الله عليه وسلم - كذباً فيكذبوه، وإنما أكذبوه ؛ أي ما جئت به كذباً لا نعرفه، والتكذيب: أن يقال كذبت»^(٤).

وفي القرطبي: «ومعنى (لا يُكْذَّبُونَكَ) عند أهل اللغة^(٥) ينسبونك إلى الكذب ويردون عليك ما قلت، ومعنى (يَكْذِبُونَكَ) أي لا يجدونك تأتي بالكذب، كما تقول: أَكْذَبْتُهُ وجدته كذاباً، وأبخلته وجدته بخيلاً، أي لا يجدونك كذاباً إن تدبروا ما جئت به، ويجوز أن يكون المعنى: لا يثبتون عليك أنك كاذب ؛ لأنه يقال أَكْذَبْتُهُ إذا احتججت عليه وبينت أنه كاذب، وعلى التشديد لا يكذبونك بحجة

(١) الدر المنصور: ٤ / ٦٠٣ - ٦٠٤.

(٢) حجة القراءات: ٢٤٧، تفسير القرطبي: ٦ / ٤١٧.

(٣) التبيان: ١ / ٢٤٠.

(٤) معاني القرآن: ١ / ٣٣١.

(٥) انظر لسان العرب: ١ / ٧٠٧ (ك ذ ب).

ولا برهان^(١) وجعل السمين لقراءة التشديد احتمالين في المعنى، أولهما: أنه إخبار محض عن عدم تكذيبهم له صلى الله عليه وسلم.

وثانيهما: أن نفي التكذيب هنا المقصود منه نفي ما يترتب عليه من مضار، أي: فإنهم لا يكذبونك تكذيباً يضرّك ؛ لأنك لست كاذباً، فتكذيبهم كلاً تكذيب، وأورد السمين اعتراضاً على الاحتمال الأول وهو: أن بعضهم كذب النبي - صلى الله عليه وسلم - فكيف يحمل المعنى على نفي عدم تكذيبهم؟

وأجاب عن هذا قائلاً: «فالجواب أن هذا وإن كان منسوباً إلى جميعهم - أعني عدم التكذيب فهو إنما يراد به بعضهم مجازاً كقوله: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الشعراء: ١٠٥] ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ﴾ [الشعراء: ١٦٠] وإن كان فيهم من لم يكذبه، فهو عام يراد به الخاص^(٢).

فخلاصة ما قيل في معنى القراءتين أن قراءة التخفيف تحتل معنيين: الأول: أنهم لا ينسبونك للكذب، من قول العرب: أكذبت الرجل، إذا نسبته للكذب، فيكون معنى صيغة (أفعل) النسب إلى صفة معينة، ونظّر الفارسي^(٣) لذلك بقول الشاعر^(٤):

وَطَائِفَةٌ قَدْ أَكْفَرْتَنِي بِحُبِّكُمْ وَطَائِفَةٌ قَالُوا مُسِيءٌ وَمُذْنِبٌ

فـ(أَكْفَرْتَنِي) بمعنى نسبتني للكفر، وهو نظير (أكذب) نسبة للكذب.

الثاني: بمعنى لا يصادفونك كاذباً.

(١) تفسير: القرطبي: ٦ / ٤١٦. ٤١٧.

(٢) الدر المصون: ٤ / ٦٠٤.

(٣) الحجة: ٣ / ١٥٥.

(٤) البيت للكميت في قصيدته البائية في التشيع لآل البيت والتي مطلعها: طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب، والكاف في قوله (بحبكم) يعود إلى حب آل البيت على حسب معتقدم.

وأما قراءة التشديد فتحتمل معنيين أيضاً، الأول: أن صيغة 'فعل' هنا تدل على النسبة إلى شيء معين، مثل فسقته، نسبته للفسق، فيكون المعنى ساعته فإنهم لا ينسبونك للكذب.

الثاني: أن المعنى المراد: أنهم لا يأتون ببرهان على أنك كاذب، أو أن ادعاءهم بأنك كاذب لا يضررك.

ولم يستبعد الفارسي^(١) أن يكون معنى القراءتين واحداً من باب أن 'أفعل' و'فعل' قد يأتیان بمعنى واحد، مثل: أقللت وقللت، وأكثرت وكثرت.

٧. ﴿ قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [الأنعام: ١٦٣]

اختلف القراء في قراءة 'ينجيكم' في هذا الموضع وفيما ماثله من مواضع^(٢) فقرأ يعقوب بتخفيف الجيم وإسكان الحرف الذي قبلها إلا في الزمر والصف، وقرأ الباقر بتشديد الجيم وفتح ما قبلها إلا في مواضع وافق بعضهم يعقوب فيها، وهي:

- الموضع الثاني في الأنعام وافقه عليه نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان.
- ووافقه على الموضع الثالث في يونس الكسائي وحفص.
- ووافقه في الحجر والعنكبوت كل من حمزة والكسائي وخلف.
- ووافقه في مريم الكسائي.
- وتفرد رُوح بالتخفيف في الزمر، كما تفرد ابن عامر بالتشديد في الصف^(٣).

(١) الحجة: ٢ / ١٥٤.

(٢) المواضع: (ينجي) الأنعام: ٦٢، ٦٤، الزمر: ٦١. (تنجي) يونس: ٩٢، ١٠٣ (موضعان)، مريم: ٧٢، العنكبوت: ٢٢. (تنجي) الصف: ١٠.

(٣) ينظر في هذا: النشر ٢ / ٢٥٨ - ٢٥٩، القراءات العشر بهامش المصحف حسب كل سورة.

قال أبو علي: «وجه التشديد والتخفيف في (يُنَجِّيْكُمْ، ويُنَجِّيْكُمْ) أنهم قالوا نجا زيد... فإذا نُقل الفعل فَحُسِّنَ نقله بالهمزة كحُسِّنَ نقله بتضعيف العين، ومثل ذلك: أفرحته وفرحته، وأغرمته وغرمته وما أشبه ذلك»^(١). والمعنى في القراءتين واحد غير أن التشديد فيه معنى التكرير أي (نجاة بعد نجاة)^(٢).

ولا يفوت هنا أن نشير إلى أن القراء لم يلتزموا إحدى اللفتين، فقد يقرأ القارئ بالتخفيف في موضع ثم في موضع آخر يقرأ بالتضعيف، وفي هذا دلالة على قوة الوشيجة بين هاتين الصيغتين.

٨. ﴿وَمَا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾

الأنعام: ٦٨: قرأ ابن عامر وحده (يُنْسِيَنَّكَ) بتشديد السين وفتح النون الأولى، وقرأ الباقيون (يُنْسِيَنَّكَ) بتخفيف السين وسكون النون الأولى^(٣).

الفعل في قراءة ابن عامر مضارع (نَسَى)، وفي قراءة الجمهور مضارع (أنسى)، فالتعدية هنا مرة بالتضعيف ومرة بالهمز، كما في مهَّلَ وأمهلَ ونجَّى وأنجى، وبما أن الفعل متعدٍ قبل التضعيف والهمز فإنه بعدهما تعدى إلى مفعولين، أما الأول فهو كاف المخاطب، وأما المفعول الثاني فمحذوف يدل السياق عليه، تقديره: وما ينسينك الشيطان الذكر أو الحق^(٤). وعلى أية حال فـ (نَسَى) و (أنسى) لغتان تستعمل إحداها مكان الأخرى^(٥).

٩. ﴿يُغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارُ﴾ الأعراف: ٥٤، الرعد ١٣

(١) الحجة: ٢ / ١٦٩.

(٢) الكشف: ١ / ٤٣٦.

(٣) النشر: ٢ / ٢٥٩.

(٤) انظر: الدر المصون: ٤ / ٦٧٥.

(٥) الحجة في القراءات السبع: ١٤٢.

قرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر (يُغَشِّي) بفتح الغين وتشديد الشين، وقرأ الباقر (يُغَشِّي) بإسكان الغين وتخفيف الشين^(١).
(يُغَشِّي) و(يُغَشِّي) مضارعان لـ(غَشَّى) و(أَغَشَّى) وهما لغتان^(٢).
والهمزة والتضعيف هنا كلاهما للتعدية وقد (أكسبا الفعل مفعولاً ثانياً ؛ لأنه في الأصل متعد لواحد فصار الفاعل مفعولاً)^(٣).

وفي القراءتين كلتيهما يتعين أن يكون (الليل) هو الفاعل في المعنى ؛ من قبل أن الليل والنهار هنا يصلح كل واحد منهما أن يكون غاشياً ومغشياً، ومن المعلوم أن المفعولين متى صلح أن يكون كل منهما فاعلاً ومفعولاً في المعنى وجب تقديم الفاعل معنى نحو: أعطيت زيدا عمراً^(٤).

١٠. ﴿أَبْلَغُكُمْ رَسُولَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٦٢ و٦٨] و ﴿وَأَبْلَغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ﴾ [

الأحقاف: ١٢٣] قرأ أبو عمرو (أَبْلَغُكُمْ) بسكون الباء وتخفيف اللام، وقرأ الباقر (أَبْلَغُكُمْ) بفتح الباء وتشديد اللام^(٥).

قال الأزهري: ((هما لغتان: أَبْلَغْتُ وَبَلَّغْتُ، مثل: أَنْجَيْتُ وَنَجَّيْتُ)^(٦).

وقال مكي: ((أَبْلَغُكُمْ قرأه أبو عمرو بالتخفيف حيث وقع، جعله من أَبْلَغْتُ الرسالة) كما قال: ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ﴾ [هود: ١٥٧] وهو إجماع، وقرأ الباقر بالتشديد من (بَلَّغْ) كما قال: ﴿بَلَّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٦٧] وهو إجماع، والتشديد أحب إلي ؛ لأن الجماعة عليه^(٧).

(١) النشر: ٢ / ٢٦٩.

(٢) الكشف: ١ / ٤٦٤.

(٣) الدر المصون: ٥ / ٣٤١.

(٤) السابق.

(٥) النشر: ٢ / ٢٧٠.

(٦) معاني القراءات: ١٨٢.

(٧) الكشف: ١ / ٤٦٧.

وكنّا نتمنى من مكّي - رحمه الله تعالى - ألا يفضل قراءة على أخرى، فكلتاها في الفضل متساويتان، وهما في العربية لغتان. بل ظهر لي - بعد طول قراءة - أن هذا الفعل مخففاً أكثر وروداً في الشعر القديم^(١) مع أن 'أبلغ' و'بلغ' وزنهما العروضي واحد.

١١ - ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ [الأعراف: ١٧٠] وقوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ [المتحنة: ١٠] تفرد أبو بكر عن عاصم فقرأ 'يُمَسِّكُونَ' بتخفيف السين وإسكان الميم، وقرأه الجمهور 'يُمَسِّكُونَ' بتشديد السين وفتح الميم^(٢). وفي: 'تمسكوا' قرأ البصريان بتشديد السين، وقرأ الباقيون بتخفيفها^(٣). أمسك ومسك بمعنى واحد، يقال: أمسكت بالشيء ومسكت به، وتمسكت به، وامتسكت، واستمسكت، كلها لغات بمعنى واحد^(٤).

فَمَسَكَ وَأَمْسَكَ لغتان بمعنى، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله^(٥):
وَلَا تُمْسِكُ بِالْعَهْدِ الَّذِي زَعَمْتَ إِلَّا كَمَا يُمَسِكُ الْمَاءُ الْغَرَابِيلُ
إلا أن 'أمسك' متعد^(٦). ومع أنهما لغتان إلا أنه يمكن استنتاج بعض الفروق على ضوء القراءتين على النحو التالي:

(١) على سبيل المثال: قول عبید بن الأبرص:

أَبْلَغُ جُذَاماً وَلَخْمًا إِنْ عَرَضَتْ بِهِمُ وَالْقَوْمُ يَنْفَعُهُمْ عِلْمٌ إِذَا عَلِمُوا
وقول عنتره:

أَلَا أَبْلَغُ بَنِي الْعُشْرَاءِ عَنِّي عِلَانِيَةً فَقَدْ ذَهَبَ السِّرَارُ

وقول عمرو بن كلثوم:

أَلَا أَبْلَغُ بَنِي الطَّمَّاحِ عَنَّا وَدُعْمِيًّا فَكَيْفَ وَجَدْتُمُونَا

(١) النشر: ٢ / ٢٧٢.

(٢) النشر: ٢ / ٣٨٧.

(٣) معاني القراءات: ١٩٢.

(٤) قائله: كعب بن زهير وذلك في لاميته في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم المعروفة بالبردة، والغرابيل: جمع غرابل وهو ما ينخل به الحب.

(٥) الدر المصون: ٥ / ٥٠٨ - ٥٠٩.

- التشديد فيه معنى التكثير والتكرير؛ ولهذا اختار بعضهم قراءة التشديد ؛ لأنها تدل على هذا المعنى^(١). (لا يعني هذا أنا نؤيد تفضيل قراءة على أخرى).
- الفعل في قراءة التشديد غير متعد لمفعول، وأما في قراءة التخفيف فمتعد^(٢) والباء زائدة إعراباً ؛ لأنه يقال: أمسكت الشيء ولا يقال أمسكت بالشيء^(٣).
- الباء في قراءة التشديد للآلة، لأن (فعل) هنا بمعنى (تفعل) كما هي للآلة في نحو: تمسكت بالحبل^(٤)، وأما الباء في قراءة التخفيف فقليل هي زائدة إعراباً^(٥)، وقيل: للحال، وقيل: للآلة^(٦).

١٢. ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ﴾ [الأنفال: ١٦٠]

روى رؤيس (ترهبون) بالتشديد، وقرأ الباكون (ترهبون) بالتخفيف^(٧).
الفعل في قراءة رؤيس مضارع وماضيه (رهب) وفي قراءة الجمهور مضارع وماضيه (أرهب) وسبق في أكثر من موضع أن (أفعل) و(فعل) لغتان تتعاقبان ومعناهما متقارب.
والفعل هنا متعد لمفعولين في القراءتين كليهما، ففي قراءة رؤيس متعد بالتضعيف، وفي قراءة الجمهور متعد بالهمز ؛ وذلك لأن الفعل متعد لمفعول واحد (عدو)، وأما المفعول الثاني فمحذوف، والتقدير: ترهبون - ترهبون عدو الله قتالكم^(٨).

(١) انظر: الكشف: ١ / ٤٨٢، تفسير القرطبي: ٧ / ٣١٣.

(٢) الدر المصون: ٥ / ٥٠٩.

(٣) حجة القراءات: ٣٠١.

(٤) الدر المصون: ٥ / ٥٠٨.

(٥) حجة القراءات: ٣٠١.

(٦) الدر المصون: ٥ / ٥٠٩.

(٧) النشر: ٢ / ٢٧٧.

(٨) الدر المصون: ٥ / ٦٢٨.

١٣. ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ١٣٩]

قرأ ابن كثير والبصريان وعاصم بتخفيف الباء من 'يثبت'، وقرأ الباكون بتشديدها^(١).

'ثَبَّتْ وَأَثَبَتْ' لغتان بمعنى^(٢). والهمزة والتضعيف للتعدية إلى مفعول واحد، وذلك المفعول محذوف، والتقدير يثبَّتْ / يثبت الله ما يشاء^(٣).

وقال السمين: «ولا يصح أن يكون التضعيف للتكثير؛ إذ من شرطه أن يكون متعدياً قبل ذلك»^(٤). وما قاله السمين. رحمه الله تعالى. ليس على إطلاقه، فقد يفيد الفعل التكثير وهو غير متعد، مثل: مَوَّتَ المال^(٥)؛ لذا لا مانع من أن يفيد الفعل المضعف التكثير في قراءة من قرأه بالتشديد.

١٤ — ﴿فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ﴾ [الكهف: ١٨١] ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُ أَرْوَاجًا خَيْرًا

مِنْكَنَّ﴾ [التحریم: ١٥] ﴿عَسَى رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾ [القلم: ١٣٢]

قرأ المدنيان وأبو عمرو بتشديد الدال من الفعل 'يبدل'، وقرأ الباكون بالتخفيف^(٦)

بالتخفيف^(٦) وفي ﴿وَلْيُبَدِّلْهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [النور: ٥٥]

قرأ ابن كثير ويعقوب وأبو بكر بتخفيف الدال، وقرأ الباكون بالتشديد^(٧).

يُبدل مضارع 'أبدل'، ويبدل مضارع 'بدل'، و 'أبدل' و 'بدل' قيل: إنهما لغتان بمعنى واحد^(٨)، وقيل: إن بينهما فرقاً في المعنى، وأسهب كتب توجيه القراءات في

(١) النشر: ٢ / ٢٩٨.

(٢) الكشف: ٢ / ٢٣.

(٣) الدر المصون: ٧ / ٦٠.

(٤) السابق.

(٥) شرح الشافعية للرضي: ١ / ٩٢.

(٦) النشر: ٢ / ٢١٤.

(٧) النشر: ٢ / ٢٢٣.

(٨) الدر المصون: ٧ / ٥٣٨.

ذلك^(١)، فقال الفراء بعد ذكره لقراءة التخفيف والتشديد: «وهما متقاربان، وإذا قلت للرجل قد بُدِّلَ، فمعناه: غُيِّرَتْ، وَغُيِّرَتْ حَالُكَ، ولم يأت مكانك آخر، فكل ما غُيِّرَ عن حاله فهو مُبَدَّلٌ بالتشديد، وقد يجوز (مُبَدَّلٌ) بالتخفيف وليس بالوجه، وإذا جعلت الشيء مكان الشيء قلتَ قد أبدلته، كقولك: أبدل لي هذا الدرهم، أي: أعطني مكانه»^(٢).

فالفرق الذي ذكره الفراء هنا يتركز على حلول شيء محل آخر أو التغيير، ف(بَدَّلٌ) فيه تغيير دون حلول شيء آخر، وأبدل فيه إحلال شيء مكان آخر. وحاول ابن خالويه أن يثبت أن مذهب العرب مطرد في التفريق بين اللفظتين، فذكر أن (أبدلت) يعني إزالة الشيء وجعل شيء آخر مكانه، ثم قال: «فهذا مذهب العرب ولفظها، إذا قالوا بدلت الشيء من الشيء، فمعناه غُيِّرَتْ حاله، وعينه والأصل باقٍ، كقولك: بدلت قميصي جبةً، وخاتمي حلقةً، ودليل ذلك ﴿بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦] فالجلد الثاني هو الأول ولو كان غيره لم يجب عذابه؛ لأنه لم يباشر معصية وهذا أوضح، فأما إذا قالوا: أبدلت غلامي جاريةً، وفرسي ناقهً، لم يقولوه إلا بالألف فاعرف فرق ما بين اللفظين فإنه لطيف»^(٣). وزاد الأمر وضوحاً ابن منظور في اللسان بقوله: «يقال أبدلت الخاتم بالحلقة إذا نحيت هذا وجعلت هذا مكانه، وبدلت الخاتم بالحلقة إذا أدبته وسوَّيته حلقةً، وبدلت الحلقة بالخاتم إذا أدبتها وجعلتها خاتماً؛ قال أبو العباس وحقيقته أن التبديل تغيير الصورة إلى صورة أخرى والجوهر»

(١) انظر مثلاً معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٥٩، معاني القراءات: ٢٧٢،، الحجة في القراءات السبع: ٢٢٩، الدر المصون: ٧ /

٥٢٨.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٥٩.

(٣) الحجة في القراءات السبع: ٢٢٩.

بعينها، والإبدال تَحْيَةُ الجوهرة واستئناف جوهرة أخرى، ومنه قول أبي النجم:
عَزَلُ الْأَمِيرِ لِلْأَمِيرِ الْمُبْدَلِ

ألا ترى أنه نحى جسماً وجعل مكانه جسماً غيره ؟ قال أبو عمرو: فرضتُ هذا على المبرد فاستحسنه، وزاد فيه فقال: وقد جعلت العرب بدلت بمعنى أبدلت، وهو قول الله عز وجل: ﴿ فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ﴾ الفرقان: ١٧٠؛ ألا ترى أنه قد أزال السيئات وجعل مكانها حسنات ؟ قال وأما ما شرط أحمد بن يحيى فهو معنى قوله تعالى: ﴿ كَلِمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بِدُلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ النساء: ١٥٦ قال: فهذه هي الجوهرة، وبتدليلها تغيير صورتها إلى غيرها؛ لأنها كانت ناعمة فاسودت من العذاب فردت صورة جلودهم الأولى لما نضجت تلك الصورة، فالجوهرة واحدة والصورة مختلفة^(١).

والذي يظهر لي أن معنهما واحد، إلا أنه قد يكون في 'أبدل' معنى زائد في بعض النصوص حسب السياق وقرائن الأحوال.

١٥. ﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا ﴾ مريم: ٦٣

قرأ رؤيس وحده 'نُورِثُ' بفتح الواو وتشديد الراء، وقرأ الجمهور 'نُورِثُ' بإسكان الواو وتخفيف الراء^(٢).

هذا الموضع مثل المواضع السابقة في أن 'أفعل' و'فعل' متضارعان، وأن التشديد فيه معنى التكرير^(٣).

(١) لسان العرب: ١١ / ٤٨ (ب د ل).

(٢) النشر: ٢ / ٣١٨.

(٣) انظر: الدر المصون: ٧ / ٦١٤.

١٦. ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُ﴾ [طه: ١٩٧]

في 'نحرقنه' ثلاث قراءات^(١):

- 'نُحْرِقَنَّهُ' بضم النون وسكون الحاء وكسر الراء مخففة ابن جَمَّاز عن أبي جعفر.

- 'نُحَرِّقَنَّهُ' بفتح النون وسكون الحاء وضم الراء مخففة ابن وَرْدَان عن أبي جعفر المدني.

- 'نُحَرِّقَنَّهُ' بضم النون وفتح الحاء وكسر الراء مثقلة الباقون.

أما قراءة الجمهور 'نُحَرِّقَنَّهُ' ففيها احتمالان: الأول: أنه من حَرَّقَ بالنار، وذلك واضح؛ ولذلك جعله السمين أظهر الاحتمالين^(٢). الثاني: أنه من 'حَرَّقَ نَابُ البعير' إذا احتك بالناب الآخر وصدر صوت لذلك وهو الصريف، وجاء في لسان العرب^(٣): 'الحَرَّقُ: مصدرٌ (حَرَّقَ نَابُ البعير) وحرِّقُ الناب: صريفه، يقال: حَرَّقَ نَابُ البعير يَحْرِقُ وَيَحْرِقُ حَرَقًا، ومنه قوله^(٤):

أَبَى الضَّيْمَ وَالنُّعْمَانَ يَحْرِقُ نَابُهُ عَلَيْهِ فَأَفْضَى وَالسُّيُوفُ مَعَاقِلُهُ

فيكون معنى القراءة على هذا التأويل: 'لنبردته بالمبرد بَرْدًا نمحقه به كما يفعل البعير بأنيبه بعضها على بعض'^(٥). وأما قراءة 'نُحَرِّقَنَّهُ' فهو من 'أحرق' الرباعي، ويجوز وقتئذ أن يكون 'أحرق وحرَّق' بمعنى واحد كما هو الحال

(١) النشر: ٢ / ٢٢٢، والتفصيل مأخوذ من القراءات العشر بهامش المصحف ص: ٣١٨.

(٢) الدر المصون: ٨ / ٩٩.

(٣) لسان العرب: (ح ر ق).

(٤) البيت لزهير بن سلمى، وهو في البحر المحيط: ٢ / ٣٠٢، ويروى يحرق نابه بالنصب، فيستعمل حرق متعديا ولازما.

(٥) الدر المصون: ٨ / ١٠٠.

في «أنزل ونزل»^(١) وأما القراءة الثالثة «تَحْرِقَّتْ» فذكر الفراء^(٢) أنها على معنى
لنبردته بالحديد برذاً، وأورد شاهداً عليها وهو قوله^(٣):

بذي فَرَقَيْنِ يَوْمَ بَنُو حَبِيبٍ تُيُوبُهُمْ عَلَيْنَا يَحْرِقُونَا

وأورد بسنده عن علي بن أبي طالب أنه قال: «لنَحْرِقَّتْ» لنبردته.

وكذا قال الزجاج^(٤) وأضاف يقال: حَرَقْتُ أَشْيَاءَ أَحْرَقْتُ وَأَحْرِقُ إِذَا بَرَدْتُ الشَّيْءَ
وفي القرطبي: «حَرَقْتُ الشَّيْءَ أَحْرَقَهُ حَرَقًا بَرَدَتْهُ وَحَكَّكَتْ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ...» ويقال
للمبرد المَحْرَقُ^(٥).

فتلخص مما سبق أن قراءة الجمهور تحتل أن تكون من التحريق بالنار وهذا
هو الظاهر، أو من حرق الجمل لنابه، وأما قراءة «تَحْرِقَّتْ» ففيها احتمالان
أيضاً، وأما قراءة «تَحْرِقَّتْ» فلا تحتل إلا معنى البرد بالمبرد.

وذكر القرطبي أنه يمكن الجمع بين معاني هذه القراءات، وذلك أن يقال: إن
موسى عليه السلام ذبح العجل ثم برد عظامه بالمبرد ثم حرقه بالنار^(٦).

١٧. ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]

روى أبو بكر عن عاصم «ولْيُوفُوا» بفتح الواو وتشديد الفاء، وقرأ
الجمهور «ولْيُوفُوا» بسكون الواو وتخفيف الفاء^(٧).

قراءة أبي بكر هي من «وفى يوفى»، وقراءة الجمهور هي من «أوفى يوفى»

(١) السابق.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٢ / ١٩١.

(٣) البيت لعامر بن شقيق الضبي، وهو في لسان العرب مادة (ح ر ق)، ونو فرقين موضع، قيل: إنه بشمالي قطر.

(٤) معاني القرآن للزجاج: ٢ / ٣٧٥.

(٥) تفسير القرطبي: ٢٤٢: ١١.

(٦) السابق.

(٧) النشر: ٢ / ٣٢٦.

ووفى وأوفى لغتان بمعنى^(١)، قال ابن منظور: «يقال وفى بالشيء وأوفى ووفى بمعنى واحد»^(٢). ف(فَعَلَ وَأَفْعَلَ) هنا بمعنى مثل نَزَلَ وَأَنْزَلَ، إلا أنه في هاتين القراءتين جاء (فَعَلَ وَأَفْعَلَ) من الفعل المعتل اللام.

١٨ - ﴿تُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الحشر: ٢٢]

قرأ أبو عمرو وحده (يُخْرِبُونَ) بتشديد الراء، وقرأ الباكون (يُخْرِبُونَ) بتخفيف الراء^(٣).

قراءة أبي عمرو عُدِّي الفعل فيها بالتضعيف، وماضيه (خَرَّبَ)، وقراءة الجمهور عُدِّي الفعل فيها بالهمز، وماضيه: (أَخْرَبَ).

وقيل: معناهما واحد^(٤)، قال مكي: «خَرَّبْتَهُ وَأَخْرَبْتَهُ: لغتان بمعنى الهدم»^(٥) وبعضهم فرق بين معنى (يُخْرِبُ) و(يُخَرِّبُ)، فروي عن أبي عمرو أنه قال: (خَرَّبَ) بالتشديد هَدَمَ وَأَفْسَدَ، وَأَخْرَبَ تركَ الموضعَ خراباً وذهب عنه^(٦). وقال الفراء بعد أن ذكر أن معنى يَخْرِبُونَ يَهْدِمُونَ، ويخربون يخرجون منها: «ألا ترى أنهم كانوا ينقبون الدار فيعطلونها؟ فهذا معنى (يُخْرِبُونَ)، والذين قالوا: (يَخْرِبُونَ) ذهبوا إلى التهديم الذي كان المسلمون يفعلونه، وكلُّ صواب»^(٧).

وذكر ابن خالويه^(٨) أن العرب تقول: أخربنا المنزل إذا ارتحلوا عنه وإن كان صحيحاً، وتقول العرب: خربنا المنزل إذا هدموه وإن كانوا مقيمين فيه.

(١) حجة القراءات: ٤٧٥.

(٢) لسان العرب: ١٥ / ٣٩٩ (وفى).

(٣) النشر: ٢ / ٢٨٦.

(٤) انظر الدر المصون: ١٠ / ٢٧٩.

(٥) الكشف: ٢ / ٣١٦.

(٦) السابق، وانظر تفسير القرطبي: ١٨ / ٤.

(٧) معاني القرآن: ٣ / ١٤٢.

(٨) لحجة في القراءات السبع: ١ / ٣٤٤.

ثانيا - بين مضارع فَعَلَ وفَعَّلَ

١. ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١١٠]

قرأ الكوفيون (يَكْذِبُونَ) بفتح الياء وتخفيف الذال، وقرأ الباقون (يُكْذِبُونَ) بضم الياء وتشديد الذال^(١).

يَكْذِبُ مضارع (كَذَبَ)، وَيُكْذِبُ مضارع (كَذَّبَ) وهما مختلفان تجريداً وزيادة؛ إذ الفعل الأول مجرد، وأما الثاني فمزيد بالتضعيف الذي يفيد هنا رمي الشخص بصفة معينة^(٢)؛ إذ رموا النبي - صلى الله عليه وسلم - بالكذب حاشاه صلى الله عليه وسلم، والفعل في قراءة التخفيف لازم، وفي قراءة التضعيف متعد لمفعول، وهو محذوف لدلالة السياق عليه، أي بما كانوا يكذبون النبي صلى الله عليه وسلم^(٣).

وهذان الفعلان بينهما فرق في المعنى؛ وذلك أن كَذَبَ نقيض صدَقَ، ويعني الإخبار عن الشيء بغير ما هو عليه ذهنياً وخارجاً^(٤)، وأما كَذَّبَ فيعني عدم الإقرار بالشيء وعدم الإيمان بصحته^(٥) والتكذيب أعم من الكذب؛ وذلك أن كل مَنْ كَذَّبَ صادقاً فقد كَذَّبَ في فعله، وليس كل من كَذَّبَ يكون مُكْذِّباً لغيره^(٦).

(١) النشر: ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٢) انظر: الدر المصون: ١ / ١٣١.

(٣) انظر: روح المعاني: ١ / ١٥٠.

(٤) الدر المصون: ١ / ١٣٢.

(٥) الكشف: ١ / ٢٢٨.

(٦) السابق.

فوجه قراءة من قرأ بالتخفيف أنه أراد بما كانوا يكذبون عليك بأنك ساحر أو مجنون، وأما قراءة التشديد فعلى أنهم يكذبون النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن، وحجة من قرأ بذلك ما روي عن ابن عباس أنه قال ^(١) «إنما عوتبوا على التكذيب لا على الكذب» ^(٢).

وارتأى مكي أن القراءتين متداخلتان ترجعان إلى معنى واحد، وإن كان الفعلان في الأصل مختلفين معنى كما تقدم، فقال: ^(٣) «والقراءتان متداخلتان ترجعان إلى معنى واحد؛ لأن مَنْ كَذَبَ رسالة الرسل وحجة النبوة فهو كاذب على الله، ومن كَذَبَ على الله وجحد تنزيله فهو مكذَّب بما أنزل الله» ^(٤).

وذكر الألوسي أنه يحتمل أن تكون قراءة التشديد كقراءة التخفيف في المعنى، وذلك ^(٥) «للمبالغة في الكيف كما قالوا في بان الشيء وبيِّن، وصدق وصدق وقد يكون التضعيف للزيادة في الكم كموتت الإبل، ويحتمل أن يكون من كَذَبَ الوحش إذا جرى ووقف لينظر ما وراءه وتلك حال المتحير، وهي حال المنافق، ففي الكلام حينئذ استعارة تبعية تمثيلية» ^(٦) وعلى هذا الاحتمال الذي ذكره الألوسي يكون الفعل غير متعد كقراءة التخفيف تماماً. والذي أرجحه أن يكون 'كذب' على بابه مفيداً عدم التصديق، متعدياً لمفعوله لكون ذلك هو الأصل فيه، وهذا هو ظاهر الآية الكريمة.

٢. ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِخَيْرٍ﴾ ١٤ آل عمران: ١٣٩

اختلف القراء في قراءة 'يُبَشِّرُ'، نبشُر، نبشُر، تبشُر ^(٧) فقرأ حمزة والكسائي 'يُبَشِّرُ' بالتخفيف 'فتح فسكون فضم' وذلك في الموضعين من آل عمران، وفي

(١) حجة القراءات: ٨٨.

(٢) الكشف: ١ / ٢٢٩.

(٣) روح المعاني: ١ / ١٥٠.

(٤) مواضع هذا الكلام على النحو التالي: (يُبَشِّرُ) آل عمران: ٢٩ و ٤٥، التوبة: ٢١، الإسراء: ٩، الكهف: ٢، الشورى: ٢٣، (يُبَشِّرُ) الحجر: ٥٢، مريم: ٧، (تبشُر) مريم: ٩٧.

الإسراء، والكهف، وخفف حمزة وحده في أربعة مواضع أخر هي موضع التوبة والحجر وموضع مريم، كما خفف ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي (يُشَرُّ) في الشورى، وأما الباقيون فقرأوا (يُشَرُّ) بضم حرف المضارعة وفتح الباء وتشديد الشين مكسورة^(١).

التخفيف والتشديد لغتان مشهورتان، «يقال بَشَرْتُهُ و بَشَّرْتُهُ و أَبَشَرْتُهُ و بَشَّرْتُهُ بكذا وكذا و بَشَرْتُ و أَبَشَرْتُ إِذَا فَرَحْتُ بِهِ»^(٢).

و معنى (يُشَرُّ) يُفَرِّحُ بشيء معين، يقال بَشَرْتُ الرجل أَبَشَرَهُ إِذَا فَرَحْتَهُ، ومعنى (يُشَرُّ) يُخَيِّرُ بما يسرّ، يقال بَشَرْتَهُ أَبَشَرَهُ أَي: أَخْبَرْتَهُ بما أظهر السرور في بشرة وجهه^(٣).

وقال ابن خالويه: «هما لغتان فصيحتان، والتشديد أكثر، والتخفيف حسن مستعمل»^(٤)، وفي ذلك ردُّ على أبي حاتم الذي أنكر التخفيف، وقال: «لا نعرف فيه أصلاً يعتمد عليه»^(٥).

فكثرة التشديد لا تعنى عدم وجود التخفيف، فقد حكى الفراء^(٦) ثلاث لغات غير لغة التشديد:

الأولى بَشَرٌ، وأنشد عليه قول الشاعر^(٧):

بَشَرْتُ عِيَالِي إِذْ رَأَيْتُ صَعِيفَةً أَتَتْكَ مِنَ الْحَجَاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا

(١) النشر: ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٢) لسان العرب: ٤ / ٦٢ (ب ش ر).

(٣) لسان العرب: ٤ / ٦٢، وينظر معاني القراءات: ١٠١، حجة القراءات: ١٦٣.

(٤) الحجة في القراءات السبع: ١٠٩.

(٥) الكشف: ١ / ٣٤٤.

(٦) معاني القرآن: ١ / ٢١٢.

(٧) ذكر الفراء أنه شاعر من العرب ولم يسمه، ولم نجد من نسب البيت، والشاهد في البيت (بشر) بمعنى ظهور الفرح والسرور على بشرة الوجه، أي فرحت عيالي.

الثانية: أبشَرَ، وقال عنها: «ولعلها لغة حجازية، وسمعتُ سفيان بن عُيينة يذكرها يُبشِرُ».

الثالثة: بَشَرَ، وقال: «وبَشِرْتُ لغةٌ سمعتها من عُكَل، ورواها الكسائي عن غيرهم»^(١).

وذكر ابن خالويه فرقاً بين التخفيف والتشديد، وهو أن التخفيف لا يكون إلا فيما يسرّ، أما التشديد فيكون فيما يسر وفيما يضر^(٢).

٢- ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩] و﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [

الأنفال: ٢٣٧] قرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف (يُمِيزُ) بضم الياء الأولى وتشديد

الياء الثانية، وقرأ الباقلون (يَمِيزُ) بفتح الأولى وتخفيف الثانية^(٣).

القراءة الأولى من (مِيزَ يُمِيزُ)، والثانية من (ماز يَمِيزُ)، وفي هذا الفعل ثلاث لغات بمعنى واحد وهي: ماز، ومِيزَ، وأماز^(٤).

والمِيزُ هو: «التمييز بين الأشياء، تقول مِيزْتُ بعضه من بعض فأنا أَمِيزُهُ مِيزاً، وقد أمازَ بعضه من بعض، و مِيزْتُ الشيءَ أَمِيزُهُ مِيزاً: عزلته وفرزته، وكذلك مِيزْتُهُ تَمِيزاً فأماز... ومَازَ الشيءَ مِيزاً و مِيزَةً و مِيزَهُ فَصَلَ بعضه من بعض»^(٥).

وليس التضعيف هنا للتعدية؛ لأن الفعل متعدٍ قبل ذلك، ونظر الفارسي لعدم دلالة التضعيف على التعدية بـ(عَوَّضَ)، وذلك ما عبر عنه بقوله: «ومثَّلُ (مِيزَ) في أن التضعيف فيه ليس للتعدي قولهم: عَوَّضَ، فالتضعيف فيه ليس للنقل، ولو كان للنقل من عاضٍ لتعدى

(١) السابق.

(٢) الحجة في القراءات السبع: ١٠٩.

(٣) النشر: ٢ / ٢٤٤.

(٤) الدر المصون: ٣ / ٥٠٩.

(٥) لسان العرب ٥ / ٤١٢ (م ي ز).

إلى ثلاثة مفعولين ؛ لأن عاض يتعدى إلى مفعولين... وتقول: عَوَّضْتُ زَيْدًا مَالًا، فَعَوَّضَ وَعَاضَ لَفْتَان، كما أن مَيَّزَ وَمَازَ لَفْتَان، كل واحد منهما في معنى الآخر، ليس عَوَّضَ مَنْقُولًا من عَاضَ، كما أن مَيَّزَ ليس بِمَنْقُولٍ من مَازَ^(١). واختلف في الفرق بين (مَازَ) و(مَيَّزَ)، فقليل لا فرق بينهما فهما لَفْتَان بمعنى ، وممن ذهب إلى هذا مكي بقوله: «وهما لَفْتَان، يقال مَازَ يَمَيِّزُ، مثل: كَالِ يَكِيلُ، وَمَيَّزَ يُمَيِّزُ، مثل: قَتَلَ يَقْتُلُ»^(٢).

وقيل بينهما فرق، ثم اختلف في ذلك^(٣)، فقليل: (مَازَ) يكون في كثير من كثير، فيقال: مَزْتُ بين الأشياء، و(مَيَّزَ) يكون في واحد من واحد، فيقال: مَيَّزْتُ بين الشيئين، وقال قوم عكس ذلك، أي أن (مَيَّزَ) في الكثير، و(مَازَ) في الواحد من الواحد، وهذا القول الأخير هو الذي أرجحه ؛ لأنه غالباً ما يكون التضعيف دالاً على التكثير^(٤)، والتكثير يناسبه العدد الكثير لا الواحد.

٤. ﴿لَا تُفْتَحْ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ [الأعراف: ٤٠]

قرأ أبو عمرو وحده 'تُفْتَحْ' بقاء التأنيث في أوله وتخفيف التاء الثانية، وقرأ حمزة والكسائي وخلف كذلك إلا أنهم جعلوا بدل التاء ياء في الأول، وقرأ الباقون 'تُفْتَحْ' بالتشديد^(٥).

قال مكي في توجيه القراءتين: «وخفف الفعل أبو عمرو والكسائي وحمزة، على أن معنى التخفيف يقع للمرة والأكثر، وقد أجمعوا على التخفيف في قوله: ﴿وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَابًا﴾ [الحجر: ١١٤]، وشدد الباقون، على معنى التكرير

(١) الحجة: ٢ / ٤٠٦ - ٤٠٧.

(٢) الكشف: ١ / ٣٦٩.

(٣) حجة القراءات: ١٨٢، تفسير القرطبي: ٤ / ٢٨٩، الدر المصون: ٣ / ٥٠٩.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٣ / ٥٠٩.

(٥) النشر: ٢ / ٣٦٩.

والتكثير مرة بعد مرة^(١). فكثرة أبواب السماء وتكرار الدخول إليها ناسبته قراءة التشديد، على أنه قد يستعمل التخفيف في الشيء الكثير، وقد يستعمل التضعيف في الشيء القليل^(٢)، وهذا هو الظاهر من خلال نص الآية الكريمة.

هـ - ﴿قَالَ سَنُقْتِلُ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٧] و﴿يُقْتَلُونَ أَبْنَاءُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١]

قرأ المدنيان وابن كثير (سَنُقْتِلُ) بفتح النون وإسكان القاف وضم التاء من غير تشديد، وقرأ الباقر (سَنُقْتِلُ) بضم النون وفتح القاف وكسر التاء مشددة، وقرأ نافع وحده (يُقْتَلُونَ) بفتح الياء وإسكان القاف وضم التاء من غير تشديد، وقرأ الباقر (يُقْتَلُونَ) بضم الياء وفتح القاف وكسر التاء مشددة^(٣).

من خفف التاء أخذ الفعل من (قَتَلَ) المجرد، ومن شددتها أخذ الفعل من (قَتَلَ) المزيد بالتضعيف، والأول يدل على مجرد القتل كثيره وقليله، والثاني يدل على كثرة القتل، قتل بعد قتل^(٤) قال الفراء: «قتلت القوم وقتلتهم، إذا فشا القتل جاز التشديد^(٥)».

ومما يلحظ هنا أن ابن كثير خفف في الموضع الأول وثقل في الموضع الثاني مما يدل على أنهم يقضون مع الرواية حيث وقفت، ولولا التقيد بالرواية لقرأ ابن كثير الموضعين إما بالثقل وإما بالتخفيف؛ إذ المعنى واحد، وفي هذا رد على من ظن أن القراء يقرءون وفق اجتهادهم دون نظر إلى الرواية، وحاشاهم عن ذلك وهم نقلة كتاب الله تعالى.

(١) الكشف: ١ / ٤٦٢.

(٢) معاني القراءات: ١٧٩.

(٣) النشر: ٢ / ٢٧١.

(٤) الكشف: ١ / ٤٧٤.

(٥) معاني القرآن: ١ / ٣٩١.

٦- ﴿حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠]

قرأ الكوفيون ويعقوب (تَفْجُرُ) بفتح التاء وإسكان الفاء وضم الجيم مخففة، وقرأ الباكون (تُفَجِّرُ) بضم التاء وفتح الفاء وكسر الجيم مشددة^(١).
«الْفَجْرُ تَفْجِيرُكَ الْمَاءِ، وَالْمَفْجَرُ الْمَوْضِعُ يَنْفَجِرُ مِنْهُ، وَانْفَجَرَ الْمَاءُ وَالْدَمُ وَنَحْوُهُمَا مِنْ السِّيَالِ وَتَفَجَّرَ: انْبَعَثَ سَائِلًا، وَفَجَرَهُ هُوَ يَفْجُرُهُ، بِالضَّمِّ، فَجْرًا فَانْفَجَرَ أَيَّ بَجَسِهِ فَانْبَجَسَ، وَفَجَرَهُ شُدَّ لِلْكَثَرَةِ»^(٢).

وقال الأزهري في معنى القراءتين: «من قرأ (تَفْجُرُ) فهو من تفجير الماء، وهو فتحه، وشق سِكْرَةِ الْأَرْضِ عَنْهُ حَتَّى يَنْفَجِرَ مَاءُ الْيَنْبُوعِ انْفِجَارًا، وَمَنْ قَرَأَ (تُفَجِّرُ) فهو من فجرت السُّكْرَ أَفْجَرَهُ، إِذَا بَثَّقَتْهُ وَفَتَحَتْهُ»^(٣).

وتفيد صيغة (فَعَّلَ) هنا التكثير كما هو غالب أحوالها، والتضعيف هنا ليس للتعدي؛ لأن الفعل متعدٍ قبل التضعيف^(٤).

(١) النشر: ٢ / ٣٠٨.

(٢) لسان العرب: ٥ / ٤٥ (فجر).

(٣) معاني القراءات: ٢٦١.

(٤) انظر الدر المصون: ٧ / ٤٠٩.

واتفق القراء على التشديد في الآية التي تلي الآية التي معنا، وهي ﴿ فَتَفْجَرُ الْأَنْهَارُ

خِلَالَهَا تَفْجِيرًا ﴾ [الإسراء: ٩١] ففجروا 'تفجر' بالتضعيف، وقيل في علة ذلك: إن

المصدر 'تفجيراً' يقتضي أن يكون الفعل مضعفاً^(١)، وكذلك فإن كلمة 'الأنهار'

تدل على الكثرة، فناسب التضعيف الذي يدل على التكثير^(٢) بمعنى تفجر الماء

في أماكن شتى مرة بعد أخرى، فتفجر أنهار عديدة لا نهر واحد^(٣).

٧- ﴿ وَمَنْ نَعْمَرَهُ نُنْكَسْهُ فِي الْخَلْقِ ﴾ [يس: ٢٦٨]

قرأ عاصم وحمزة 'ننكسه' بضم النون الأولى وفتح الثانية وكسر الكاف

وتشديدها، وقرأ الباقر 'ننكسه' بفتح النون الأولى وإسكان الثانية وضم

الكاف مخففة^(٤).

النَّكْسُ: قلبُ الشيء على رأسه، يقال نكسه يَنكُسه نَكْساً فائتَكَسَ،

وَنَكَسَ الرجل إذا ضعف وعجز؛ والنَّكْسُ: السهم الذي يُنكس أو ينكسر

فيجعل أعلاه أسفله^(٥).

والمعنى في القراءتين: أَنَّ مَنْ أَطْلَنَا عَمْرَهُ نَكَسْنَا خَلْقَهُ، فصار الضعفُ بدل

القوة، والهرمُ بدل الشباب^(٦). وأنكر الأخفش التخفيف، وقال: لا يكاد

يقولون نكسته إلا لما يُقلب فيجعل رأسه أسفل^(٧). والتخفيف والتشديد^(٨) فرق أبو

عمرو بينهما، فقال: نكست الرجل عن دابته بالتشديد، ونكس في مرضه ردّ

(١) النشر: ٢ / ٣٠٨.

(٢) انظر الكشف: ٢ / ٥١.

(٣) الطبري: ١٥ / ١٦٠.

(٤) النشر: ٢ / ٣٥٥.

(٥) لسان العرب: ٦ / ٢٤١ - ٢٤٢ (ن ك س).

(٦) معاني القراءات: ٤٠٤، تفسير القرطبي: ١٥ / ٥١.

(٧) الكشف: ٢ / ٢٢٠.

فيه^(١) أي: أن التشديد يخص ما فيه قلب للشئ من أعلى إلى أسفل، وهذا عكس قول الأخفش .

وأقول: القراءتان جاءتا بتخفيف الفعل وتثقيله، وهذا لا يعارض ما ذكره من تفريق بين الفعلين وهو أن التشديد - على رأي أبي عمرو - أو التخفيف - على رأي الأخفش - يخص الجثة كتنكيس الرجل عن دابته ونحوه، بأن يحمل ما ورد من قراءة بالتشديد أو التخفيف على الاستعارة، فكأن الكبير في السن أشبه من قلب على رأسه في الضعف والهوان واختلاط الأمور عليه، وأما ما ذكر من إنكار الأخفش لقراءة التخفيف، فإن الظاهر من كلامه أنه لا ينكر وروده عن العرب، لكن ينكر استعمال التخفيف في غير الأشياء المحسوسة التي قلبت على أسفلها.

٨ ﴿ أَوْ مَن يُنْشِئُ فِي الْحِلْيَةِ ﴾ [الزخرف: ١٨]

قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص (يُنْشِئُ) بضم الياء وفتح النون وتشديد الشين، وقرأ الباقر (يُنْشِئُ) بفتح الياء وسكون النون وتخفيف الشين^(٢).
«أنشأت ونشأت بمعنى ربيت، تقول نشأ فلان، ونشأه غيره، تقول العرب: نشأ فلان ولده في النعيم، أي نبته فيه، ... والأكثر في الأفعال التي لا تتعدى إذا أريد تعديها أن ينقل بالهمزة ويتضعف العين، تقول فرح فلان وفرحته وأفرحته، تقول نشأت السحابة وأنشأها الله، ومن قرأ بالتخفيف فإنه جعل الفعل لهم؛ لأن الله أنشأهم فنشئوا والقراءتان تداخلا... لأنه إذا أنشئ في الحلية نشأ فيها، ومعلوم أنه لا ينشأ فيها حتى ينشأ^(٣)».

(١) الحجة في القراءات السبع: ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٢) النشر: ٢ / ٣٦٨.

(٣) حجة القراءات: ٦٤٦ - ٦٤٧.

٩. ﴿ وَتَقَطُّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ [محمد: ٢٢]

قرأ يعقوب وحده (وَتَقَطُّعُوا) بفتح التاء وإسكان القاف وفتح الطاء مخففة، وقرأ الباقيون (وَتُقَطُّعُوا) بضم التاء وفتح القاف وكسر الطاء مشددة^(١).

قال الأزهري: «من قرأ (وَتَقَطُّعُوا) فهو من قولك قطع رحمه يقطعها، ومن قرأ (وَتُقَطُّعُوا) فهو من قطع رحمه يُقَطُّعُها، وهو أبلغ في قطيعة الرحم من قطع يقطع»^(٢) يعني أن التضعيف هنا أفاد الكثرة في القطيعة، فقراءة التخفيف قد تكون أعم معنى من قراءة التشديد؛ إذ فيها زجر عن القطيعة ولو مرة واحدة. ومما يلحظ أن التضعيف هنا ليس للتعدي؛ لأن الفعل متعدي قبل ذلك، وإنما أفاد هنا التأكيد والتكرير للفعل.

١٠. ﴿ يَوْمَ الْقِيَمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ ﴾ [المتحنة: ٣]

في (يفصل) أربع قراءات^(٣):

الأولى يَفْصِلُ بفتح الياء وإسكان الفاء وكسر الصاد مخففة (قراءة عاصم ويعقوب).

الثانية يُفْصِلُ بضم الياء وفتح الفاء وكسر الصاد مشددة (قراءة حمزة والكسائي وخلف).

الثالثة يُفْصِلُ بضم الياء وفتح الفاء وفتح الصاد مشددة (قراءة ابن ذكوان).
الرابعة يُفْصِلُ بضم الياء وإسكان الفاء وفتح الصاد مخففة (قراءة الباقيين).
وهذه القراءات واضحة المعنى ظاهرة التوجيه؛ لذا لم يقف عندها موجهو

(١) النشر: ٢ / ٢٧٤.

(٢) معاني القراءات: ٤٥٢.

(٣) النشر: ٢ / ٢٨٧، وتفصيل الضبط في القراءات العشر بهامش المصحف (المتحنة).

القراءات^(١) طويلاً، إلا أنه قيل: إن التضعيف يفيد التكثير^(٢).
والنائبُ عن الفاعل في قراءتي (يُفَصِّلُ) و(يُفَصِّلُ) ضميرٌ مستتر يعود على مصدر
الفعل، والتقدير: يُفَصِّلُ الفصلُ بينكم، أو أن النائب هو الظرف (بين) وإنما بني على
الفتح لإضافته إلى (كُمْ)، أو هو منصوب على الظرفية كما في (جُلِسَ عِنْدَكَ)^(٣).

ثالثاً - بين مضارع (فَعَلَ) و(فَاعَلَ)

١. ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ١٩]

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (يُخَادِعُونَ) بضم الياء وألف بعد الخاء وكسر
الدا، وقرأ الباقر (يَخْدَعُونَ) بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال من غير ألف
قبلها^(٤).

أصل الخدع في كلام العرب الفساد، حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي،
وقيل: أصله الإخفاء ومنه: مَخْدَعُ البيت الذي يُحْرَزُ فيه الشيء، ومنه قول
العرب: انخدع الضبُّ في جحره، إذا اختفى فيه^(٥). والفعل في القراءة الثانية جاء
مجرداً من الزيادة، وزنة ماضيه (فَعَلَ)، فدلَّ على أن الخدع من فاعلٍ واحد ؛
لأنَّ (فَعَلَ) أخص بالواحد من (فَاعَلَ) ؛ إذ (فَاعَلَ) أكثر ما يكون من اثنين، ويقوي
هذا المعنى أن مخادعتهم إنما كانت للنبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يكن من
النبي والمؤمنين لهم مخادعة^(٦). وفي القراءة الأولى جاء الفعل بصيغة المفاعلة،

(١) انظر مثلاً: الحجة في القراءات السبع: ٢٤٤، حجة القراءات: ٧٠٦، الكشف: ٢ / ٢١٨، تفسير القرطبي: ١٨ / ٥٥، الدر
المصون: ١٠ / ٣٠٢.

(٢) الكشف: ٢ / ٣١٨.

(٣) الدر المصون: ١٠ / ٣٠٢، وانظر: الكشف: ٢ / ٣١٨.

(٤) النشر: ٢ / ٢٠٧.

(٥) تفسير القرطبي: ١ / ١٩٦.

(٦) الكشف: ١ / ٢٢٤.

فهل المفاعلة هنا على بابها ؟ أجاب الأزهري عن ذلك حين قال: «من قرأ وما يخادعون إلا أنفسهم» جعل الخداع من واحد، وإن كان على «مفاعلة»، ومثله قولهم: عاقبت اللص، وعافاه الله، وطارقت النعل، وقاتله الله، في حروف كثيرة جاءت للواحد^(١). أي أن المفاعلة هنا ليست على بابها، وإنما «فاعل» بمعنى «فعل»، ويُحتمل أن تكون المفاعلة على بابها، أي: صدورها من اثنين، فهم يخادعون أنفسهم، حيث يمنونها بالباطل، وأنفسهم تخادعونهم حيث تمنىهم أيضاً، فكأنها بين اثنين^(٢)، وهذا ما أومأ إليه أبو علي بقوله: «ولمن قرأ يخادعون» وجه آخر، وهو أن ينزل ما يخطر بباله ويهجس في نفسه من الخدع منزلة آخر يجازيه ذلك ويفاوضه إياه، فعلى هذا يكون الفعل كأنه من اثنين^(٣).

قلتُ هذا التخريج الذي ذكروه للمفاعلة فيه شبهة بباب التجريد المعروف في فن البلاغة.

٢- ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَىٰ تَقْدُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]

قرأ المدنيان وعاصم والكسائي ويعقوب (تقادوهم) بضم التاء وألف بعد الفاء، وقرأ الباقر (تقدوهم) بفتح التاء وسكون الفاء من غير ألف بعدها^(٤)

قراءة (تقدوهم) الفعل من واحد، فالمغلوب في القتال يفتدي من الغالب ما أخذه الغالب منه، ولا يمكن أن يكون كل واحد من الفريقين غالباً؛ فلذا جاء الفعل على «فعل»^(٥). وقراءة (تقادوهم) جاء الفعل على صيغة المفاعلة، فقليل: إن المفاعلة هنا بمعنى «فعل» المجرد فتتفق القراءتان في

(١) معاني القراءات: ٤١.

(٢) الدر المصون: ١ / ١٢٧.

(٣) الحجة: ١ / ٢٣٧.

(٤) النشر: ٢ / ٢١٨.

(٥) انظر: الكشف: ١ / ٢٥٢.

المعنى^(١)؛ لأن المفاعلة قد تكون من واحد، مثل سافرت وعاقبت^(٢)، وقيل هناك فرق بينهما^(٣)، واختلفت عباراتهم عن ذلك الفرق، فقال^(٤) أبو معاذ النحوي من قرأ^(٥) تفادوهم^(٦) فمعناه تشتتوهم من العدو وتتقدونهم، ومن قرأ^(٧) تفادوهم^(٨) فمعناه ثماكسون من هم في أيديهم بالثمن ويثماكسونكم^(٩)، وقيل فدى أعطى فدية من المال، وفادى أعطى أسيراً مماثلاً لأسيره، قال النويري: «وقيل معنى فداه خلّصه بمال، وفاداه خلّصه بأسير، وعليه قوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠٧] فيفترقان^(١٠)». وقيل فدى يختص بالصلح، وفادى يختص بالعق، وقيل تفادوهم تعطون فديتهم، وتفادوهم تطلبون من أعدائكم فدية للأسير الذي بين أيديك. والظاهر أن المفاعلة هنا على بابها، وهو ما أشار إليه أبو علي بقوله: «فمن قرأ^(١١) تفادوهم^(١٢) فلأن من كل واحد من الفريقين فعل، فمن الأسر دفع الأسير، ومن المأسور منهم دفع لفدائه، فإذا كان كذلك فوجه تفادوهم^(١٣) ظاهر^(١٤)».

٣- ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩١]

قرأ حمزة والكسائي وخلف^(١٥) تقتلوهم، يقتلوكم^(١٦) بإسكان القاف وحذف الألف بعدها، وقرأ الباقلون^(١٧) تقتلوهم، يقتلوكم^(١٨) بفتح القاف وألف بعدها^(١٩).

(١) السابق.

(٢) الدر المصون: ١ / ٤٨٢.

(٣) السابق: ١ / ٤٨٣.

(٤) معاني القراءات: ٥٦.

(٥) شرح طيبة النشر: ٢ / ١٧٠.

(٦) الحجة: ٢ / ١١٨.

(٧) النشر: ٢ / ٢٢٧.

قال أبو منصور الأزهري في توجيه القراءتين: «من قرأ (لا تقتلوهم) فالمعنى: لا تبدؤوهم بقتل حتى يبدؤوكم فيه، وجاز (لا تقتلوهم) وإن وقع القتل ببعض دون بعض؛ لأن العرب تقول: قتلنا القوم، وإنما قتلوا بعضهم، ومن قرأ (ولا تقتلوهم) فإنهم نُهوا عن قصدهم بالقتال حتى يكون الابتداء منهم، والقتال من اثنين، والقتل من واحد»^(١). ويُفهم من كلام الأزهري أن قراءة الإسكان فيها مجاز، وهو التعبير عن الكل وإرادة بعض دون القراءة الثانية، كما يشير قوله: (والقتال من اثنين) إلى أن المفاعلة هنا على بابها.

ورأى مكي أن القراءتين مرتبطتان في المعنى؛ لأن «من قاتل قُتل، ومن قُتل فبعد قتال قُتل»^(٢). يقصد أن القتل لا يأتي إلا بعد مقاتلة، والمقاتلة ينتج عنها قتل، فالقتل والقتال أحدهما مرتبط بالآخر.

ويظهر لي أن هذا ملمحٌ بعيد؛ لأنه لا يلزم من المقاتلة قتل في كل حال. وأورد بعضهم إشكالاً على قراءة الإسكان من ناحية المعنى^(٣)، وهو: كيف يؤمرون بالقتل وهم قد قُتلوا؟ وهذا تعلقٌ بظاهر (فإن قتلوكم فاقتلوهم)، أجاب الطبري عن هذا الإشكال، بأن من سنن العرب في كلامها أن تعبر بالجمع وهي تريد شخصاً واحداً، فإذا قُتل منهم رجل قالوا: قتلنا، وإذا ضُرب منهم رجل، قالوا: ضُربنا^(٤). وقال أبو حيان: «فيحتمل المجاز في الفعل، أي ولا تأخذوا في قتلهم حتى يأخذوا في قتلكم، ويحتمل المجاز في المفعول، أي ولا تقتلوا بعضهم حتى يقتلوا بعضكم، يقال: قتلنا بنو فلان، يريدون قتل بعضنا»^(٥).

(١) معاني القراءات: ٧٢.

(٢) الكشف: ١ / ٢٨٥.

(٣) ينظر: حجة القراءات: ١٢٨، الكشف: ١ / ٢٨٥، تفسير القرطبي: ٢ / ٣٥٢.

(٤) الطبري: ٢ / ١٩٣.

(٥) البحر: ٢ / ٦٧.

قرأ حمزة والكسائي وخلف ويعقوب (أَفْتَمَرُونَهُ) بفتح التاء وإسكان الميم من غير ألف بعدها، وقرأ الباقون (أَفْتَمَارُونَهُ) بضم التاء وفتح الميم وألف بعدها^(١).
القراءة الأولى من مَرَى (المجرد)، والثانية من مَارَى (المزيد)، وأصل هذه المادة يدل على الاستخراج، ومنه مَرَيْتُ الناقةَ، إِذَا مَسَحْتَ ضَرْعَهَا لَتَدِيرَ، فتستخرج لبنها، وقال ابن الأنباري في قولهم مَارَى فلان فلاناً معناه قد استخرج ما عنده من الكلام والحجة، مأخوذ من قولهم مَرَيْتُ الناقةَ^(٢). وقال الفراء^(٣): (أَفْتَمَرُونَهُ): أَتَجِدُونَهُ، و(أَفْتَمَارُونَهُ): أَتَجَادِلُونَهُ، وينحو قوله قال الزجاج^(٤)، ومن شواهد (تمرونه) بمعنى تجحدونه قوله^(٥):

لئن هجرت أخا صديقٍ ومكرمةٍ لقد مريت أخاً ما كان يَمريكا
أي: لقد جحدت. فكأن الذي يجحد شيئاً ويجادل في جحده يستخرج ما عند الطرف الآخر من حجج. وروي عن المسبرد^(٦) أن معنى ﴿أَفْتَمَرُونَهُ﴾: أَفْتَدَفَعُونَهُ، فتكون (على) بمعنى (عن). وذكر السمين^(٧) معنى آخر في (أَفْتَمَرُونَهُ) وهو من مَرَأَهُ على كذا، أي غلبه عليه، فهو من المراء بمعنى الجدل. وقال مكِّي: «القراءتان متداخلتان؛ لأن من جادل في إبطال شيء فقد جحده، ومن جحد شيئاً جادل في إبطاله»^(٨).

(١) النشر: ٢ / ٣٧٩.

(٢) انظر تهذيب اللغة: (م ر ا).

(٣) معاني القرآن: ٢ / ٩٦.

(٤) معاني القرآن للزجاج: ٥ / ٧٢.

(٥) لم أجد من نسب البيت، وهو في تفسير القرطبي ١٧ / ٩٣، البحر ٨ / ١٥٩، الدر المصون: ١٠ / ٨٩.

(٦) تفسير القرطبي ١٧ / ٩٣، تهذيب اللغة (م ر ا).

(٧) الدر المصون: ١٠ / ٨٩.

(٨) الكشف: ٢ / ٢٩٥.

رابعاً - بين مضارع فعل وفاعل

١. ﴿ قَالَ إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَحِّبْنِي ﴾ [الكهف: ١٧٦]

قرأ الجمهور 'فلا تُصاحِبني' بضم التاء وفتح الصاد وألف بعدها، وروي عن يعقوب 'فلا تُصَحِّبني' بفتح التاء وإسكان الصاد من غير ألف^(١)، وقرأ أبو عمرو في رواية 'فلا تُصَحِّبني' بضم التاء وكسر الحاء^(٢).

قراءة الجمهور واضحة المنحى والمعنى فهي مفاعلة من 'صَحِبَ'، أما قراءة 'تُصَحِّبني' فهو مضارع 'صَحِبَ' أي: لا تتبعني، والقراءة الأخيرة هي من أَصَحَبَ يُصَحِّب، ومفعوله محذوف، والتقدير فلا تُصَحِّبني نفسك^(٣)، و"قال الكسائي: معناها: لا تتركني أصحبك"^(٤).

٢. ﴿ فَذَرَهُمْ يَحْضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوْعَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٣، المعارج: ١٤٢]

و ﴿ فَذَرَهُمْ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ ﴾ [الطور: ١٤٥]

قرأ أبو جعفر وحده 'يلقوا'، وقرأ الباقيون 'يُلاقوا'^(٥).

قراءة أبي جعفر هي من 'لَقِيَ يَلْقَى'، يقال: 'لَقِيَ فلان فلاناً لقاءً ولُقاءً، بالمدّ، ولُقيّاً ولُقيّاً، بالتشديد، ولُقياناً ولُقياناً ولُقيانة واحدة ولُقية واحدة ولُقي' ^(٦) و'لَقِيَ' من أكثر الأفعال مصادراً، حتى ذكروا له

(١) النشر: ٢ / ٣١٢، وتفصيل أكثر في الدر المصون: ٧ / ٥٣٠.

(٢) تفسير القرطبي: ١١ / ٢٢، الدر المصون: ٧ / ٥٣٠.

(٣) الدر المصون: ٧ / ٥٣٠.

(٤) تفسير القرطبي: ١١ / ٢٢.

(٥) النشر: ٢ / ٣٧٠.

(٦) لسان العرب: ١٥ / ٢٥٢ (ل ق ا).

له ثلاثة عشر مصدراً^(١). وقراءة الجمهور هي من 'لاقي يلاقي' ففيها معنى المفاعلة، أي: أنهم يلاقون اليوم الموعود، وذاك اليوم يلاقيهم^(٢) وذاك اليوم هو يوم القيامة عند أكثر المفسرين، وقيل هو يوم بدر^(٣).

خامساً. بين مضارع فعل وفعل

١. ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١١٣]

قرأ أبو جعفر وابن عامر 'يَلْقَاهُ' بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف، وقرأ الباقيون 'يَلْقَاهُ' بفتح الياء وإسكان اللام وتخفيف القاف^(٤).
 «فالحجة لمن خفف أنه جعل الفعل للكتاب والهاء للإنسان، والحجة لمن شدد أنه جعل الفعل لما لم يسم فاعله واسمه مستتر فيه، والهاء للكتاب»^(٥). فمعنى قراءة التشديد: أن الملائكة تتلقى الإنسان بكتابه الذي فيه عمله «وهو من قولك: لقيت الكتاب، فإذا ضعفت قلت: لقانيه زيد، فيتعدى الفعل بتضعيف العين إلى مفعولين بعدما كان يتعدى بغير التضعيف إلى مفعول واحد»^(٦)، ومعنى قراءة التخفيف: أن الإنسان يلقى كتاب أعماله بنفسه^(٧).

٢. ﴿وَيُلْقَوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا﴾ [الفرقان: ١٧٥]

(١) يقال: لقيته لقاءً ولقاءةً وتلقاءً ولقياً ولقياً ولقياناً ولقياناً ولقيانةً ولقيئةً ولقياً ولقياً ولقي، ولقاءة (لسان العرب: ١ ق ١).

(٢) ينظر: الدر المصون: ٩ / ٦٠٩.

(٣) تفسير القرطبي: ١٦ / ١٢١، روح المعاني: ٢٥ / ١٠٦.

(٤) النشر: ٢ / ٢٠٦.

(٥) الحجة في القراءات السبع: ٢١٤.

(٦) حجة القراءات: ٢٩٨.

(٧) السابق.

قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر (يُلْقُونَ) بفتح الياء وإسكان اللام تخفيف القاف، وقرأ الباقون (يُلْقُونَ) بضم الياء وفتح اللام وتضعيف القاف^(١).
قراءة حمزة ومن معه هي من الثلاثي (لَقِيَ)، أي يلقي المؤمنون في الجنة التحية والسلام، فتكون (تحية) مفعولاً به، وقراءة الباقين هي من الرباعي (لَقِيَ)، أي يلقي المؤمنون تحيةً وسلاماً في الجنة، فتكون (تحية) مفعولاً ثانياً.

ورأى الفراء أنه عند التضعيف تأتي الباء بعد الفعل؛ لذلك قال: «ويُلْقُونَ: أعجب إليّ؛ لأن القراءة لو كانت (يُلْقُونَ) كانت بالباء في العربية؛ لأنك تقول: فلان يتلقى بالسّلام وبالحير، وهو صواب، يُلْقُونَه ويُلْقُونَ به، كما تقول: أخذت بالخطام وأخذته»^(٢). وغلطه أبو جعفر النحاس قائلاً: «وهذا من الغلط... لأنه يزعم أنها لو كانت (يُلْقُونَ) كانت في العربية (بتحية وسّلام)، وقال كما يقال: فلان يتلقى بالسّلام وبالحير، فمن عجيب ما في هذا أنه قال: يتلقى (والآية (يُلْقُونَ)، والفرق بينهما بيّن؛ لأنه يقال: فلان يتلقى بالجنة (ولا يجوز حذف الباء فكيف يشبه هذا ذاك؟ وأعجب من هذا أن في القرآن ﴿وَلَقَاهُمْ نُضْرَةٌ وَسُرُورًا﴾ [الإنسان: ١١] لا يجوز أن يُقرأ بغيره، وهذا يبين أن الأولى خلاف ما قال»^(٣). قلت: وقد ورد أيضاً: «والرجل يُلْقِي الكلام أي يُلْقِنَه»^(٤)، فلم تأت الباء، وهذا يدل على أن الباء ليست لازمة الذكر.

وعند مكّي «القراءتان ترجعان إلى معنى؛ لأنهم إذا تلقوا التحية فقد لقوها، وإذا لقوها فقد تلقوها»^(٥).

(١) النشر: ٢ / ٢٢٥.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٧٥.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ١٦٩-١٧٠.

(٤) لسان العرب: ١٥ / ٢٥٦ (ل ق ي).

(٥) الكشف: ٢ / ١٤٩.

٣. ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾ [الأعراف: ١١٧، الشعراء: ٢٤٥]، ﴿ وَأَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفُ مَا صَنَعُوا ﴾ [طه: ٦٩]

قرأ حفص 'تلقف' بإسكان اللام وتخفيف القاف، وقرأ الباقر 'تلقف' بفتح اللام وتشديد القاف^(١).

اللقفُ تناول الشيء يرمى به إليك، يقال لقفتني تلقفاً فلقفته، ولقفته يلقفه لقفاً والتلقفه وتلقفه تناول به بسرعة، والتلقف: الابتلاع كما في الآيات السابقة^(٢). قال أبو زرعة موجهاً للقراءتين: "قرأ حفص عن عاصم ﴿ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ ﴾ ساكنة اللام من لقفت الشيء ألقفه، وقرأ الباقر 'تلقف' بالتشديد من تلقف يتلقف على وزن تعلم يتعلم، والأصل تتلقف فحذفوا إحدى التاءين^(٣) ومعنى القراءتين فإذا عصا موسى لتقم ما صنعه السحرة من الحبال والعصي التي خيل للناس أنها حيات^(٤).

٤. ﴿ وَيَصْلِي سَعِيرًا ﴾ [الانشقاق: ١١٢]

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي 'يُصْلِي' بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام، وقرأ الباقر 'يُصْلِي' بفتح الياء وسكون الصاد وتخفيف اللام^(٥). القراءة الأولى من صلي يَصْلِي، والثانية من صلي يَصْلِي، قال ابن منظور: "وصلي اللحم وغيره يَصْلِيهِ صلياً شواه، و صليته صلياً مثال رميته رمياً وأنا أصليه صلياً إذا فعلت ذلك وأنت تريد أن تشويه، فإذا أردت أنك تلقيه فيها إلقاء كأنك تريد

(١) النشر: ٢ / ٢٧١.

(٢) لسان العرب: ٩ / ٣٢٠ - ٣٢١: (لقف) ل ق ف.

(٣) حجة القراءات: ٢٩٢.

(٤) انظر تفسير القرطبي: ٧ / ٢٦٠.

(٥) النشر: ٢ / ٣٩٩.

الإحراق قلت أصليته، بالألف، إصلاءً، وكذلك صليته أصليه تصلية..... ويروى عن عليّ - رضي الله عنه - أنه قرأ: ﴿وَيُصَلِّي سَعِيراً﴾، وكان الكسائي يقرأ به، وهذا ليس من الشئ، إنما هو من إلقاء إياه فيها... ومن خفف فهو من قولهم: صلي فلان بالنار يصلي صلياً: احترق^(١).

وعلى قراءة التخفيف يكون الفعل متعدياً لمفعول واحد هو سعيراً^(٢)، وعلى قراءة التشديد يكون الفعل متعدياً لمفعولين أولهما ضمير نائب الفاعل، وثانيهما هو سعيراً^(٣).

(١) لسان العرب: ١٤ / ٤٦٧ (ص ل ي).

(٢) الكشف: ٢ / ٣٦٧.

في أحكام مشتركة بين الأسماء والأفعال

المبحث الأول: تخفيف التضعيف

يهدف هذا المبحث إلى تتبع القراءات التي يكون الحرف فيها مسكناً في قراءة ومضعفاً في قراءة أخرى، ويكون ذلك التسكين تخفيفاً لتقل التضعيف، ويكون ذلك في الأسماء والأفعال على النحو التالي:

أ - في الأسماء:

١ - ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ [البقرة: ١١١] و﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٢٣] قرأ أبو جعفر وحده 'أمانئهم، أمانئكم، أمانئ' بإسكان الياء، وقرأ الباقون بتشديدها وإظهار حركة الإعراب^(١).
الأمنية: أفعولة، وجمعها: الأمانئ مشددة الياء، وأمان، مخففة، كما يقال: أثاف وأثافي، وأضاح وأضاحي، في جمع الأثنية والأضحية^(٢). وقال أبو حاتم: «كل ما جاء من هذا النحو واحده مشدد فلك فيه التشديد والتخفيف، مثل: أثافي وأغاني وأمانئ»^(٣).

(١) النشر: ٢ / ٢١٧ - ٢١٨.

(٢) لسان العرب: ١٥ / ٢٩٤ (م ن ي).

(٣) تفسير القرطبي: ٢ / ٥.

٢- ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ البقرة: ١٧٣ ﴿ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ آل عمران: ١٢٧ اختلفت القراء في قراءة الميِّتة، الميت فمنهم من شدد الياء، ومنهم من سكنها، فقرأ أبو جعفر بتشديد الياء في أي موضع من القرآن الكريم^(١) ووافقه نافع في الموضع الثاني في الأنعام وفي موضع يس والحجرات، وفي كل آية فيها الميت معرفاً بأل، وفي كل آية فيها بلد ميت^(٢)، وافقهما يعقوب في الأنعام، وزويس في الحجرات، وحمزة والكسائي وخلف وحفص في ميت والميت ووافقهم يعقوب في الميت^(٣)، وقرأ الباقر بالتخفيف^(٤).

فتشديد الياء هو الأصل، وإسكانها تخفيف، قال الفارسي: «فأما الميت فهو الأصل، والواو التي هي عين انقلبت ياء لإدغام الياء فيها، والأصل التثقيب والميت محذوف منه»^(٥) وقال الأزهري: «من قرأ الميت مُشَدِّداً فهو الأصل، ومن قرأ الميت مُخَفِّفاً، فالأصل فيه التشديد وخُفِّفَ، ونظيره قولهم هَيْنَ وَهَيْنَ، وَلَيْنَ وَلَيْنَ، والعرب تقول للحية: أَيْمٌ وَأَيْنٌ وَأَيْمٌ وَأَيْنٌ، والمعنى واحد في جميعها»^(٦). فالتشديد والتخفيف لغتان، وقد جمعها الشاعر^(٧) بقوله:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ

وقال المبرد: «لغة التخفيف شاملة من مات ومن لم يميت، وعليه دل البيت»^(٨) وبعضهم فرق بينهما، فقال: «ميت بالتخفيف لمن وقع به الموت، وبالتشديد

(١) مواضع (ميته، الميئة) البقرة: ١٧٣، المائدة: ٣، الأنعام: ١٢٩ و ١٤٥، النحل: ١١٥، يس: ٢٣. مواضع (ميت، الميت) آل

عمران: ٢٧، الأنعام: ٩٥، الأعراف: ٥٧، يونس: ٢١، الروم: ١٩، الفرقان: ٤٩،

فاطر: ٩، الزمر: ٣٠، الزخرف: ١١، الحجرات: ١٢، ق: ١١.

(٢) النشر: ٢ / ٢٢٤ . ٢٢٥.

(٣) الحجة للفارسي: ٢ / ٣٥١.

(٤) معاني القراءات: ٩٨.

(٥) الدر المصون: ٢ / ١٠٤.

(٦) شرح طيبة النشر: ٢ / ١٩٤.

يصلح لمن مات ومن لم يمّت^(١).

وخطأ هذا القول أبو منصور الأزهري بقوله: «وأما من قال: الميّت ما لم يمّت ووجهه إلى الموت، والميّت ما قد مات، فهو خطأ، يقال للذي مات: ميّت وميّت، ولما سيموت ولم يمّت: ميّت وميّت، قال الله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠] وبين الشاعر أن الميّت والميت واحد فقال:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ

فجعل الميّت مخففاً مثل الميّت^(٢). ورد السمين هذا التفريق أيضاً قائلاً: «وهذا مردود بما تقدم من قراءة الأخوين وحفص، حيث خففوا في موضع لا يمكن أن يراد به الموت، وهو قوله: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾ [الأنعام ١١٢٢] إذ المراد به الكفر مجازاً^(٣). إلا أن ابن عطية^(٤) جزم بأن هناك فرقاً بينهما بدليل أن القراء لم يقرأ أحد منهم بالتخفيف فيمن لم يمّت، واستشهد أيضاً بالبیت السابق على أنه عند التأمل يدل على التفريق بينهما، وكذا قول الآخر:

إِذَا مَا مَاتَ مَيِّتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرُّكَ أَنْ يَعِيشَ فَجِيٌّ بِزَادٍ

على أن الأبلغ في الهجاء أن يريد الميت حقيقة، أي أنهم يحبون الزاد حتى وهم أموات.

والراجع في نظري أن بينهما فرقاً، لكن قد يُتَجَوَّزُ فيوضع أحدهما مكان الآخر، إما لإقامة وزن شعري، أو لاستعارة أو نحو ذلك.

وعلى كل فقد تعاور التشديد والإسكان عين الكلمة دون تغيير جذري في معناها العام.

(١) الدر المصون: ٣ / ١٠٤.

(٢) معاني القراءات: ٩٨ - ٩٩.

(٣) الدر المصون: ٣ / ١٠٤.

٢. ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ، تَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا ﴾ [الأنعام: ١٢٥] و

﴿ وَإِذَا أَلْقَا مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا مُقَرَّنِينَ ﴾ [الفرقان: ١١٢]

قرأ ابن كثير وحده 'ضَيِّقًا' بإسكان الياء مخففة، وقرأ الباقون 'ضَيِّقًا' بكسرها مشددة^(١).

ضَيِّق وضَيِّق لغتان بمعنى، مثل هَيِّن وهَيِّن، وَلَيِّن وَلَيِّن^(٢) وهو ما أشار إليه الفارسي بقوله: «الضَيِّق و الضَيِّق مثل المَيِّت والمَيِّت في أن المحذوف مثل المَيِّت في المعنى، والياء مثل الواو في الحذف، وإن لم يَعْتَل بالقلب»^(٣).

مقصده من ذلك أن ما حُفِّف بحذف ياء منه هو مثل ما لم يُحذف منه ياء في المعنى، وأن الياء تحذف تخفيفاً كما في ضَيِّق الذي هو من ضاق يضيق، كما تحذف الواو في 'مَيِّت' الذي أصله مَيُوت؛ لأنه من 'مات يموت' إلا أن 'المَيِّت' فيه قلبٌ للواو ياء، و'ضَيِّق' لا قلب فيه هذا وقال أبو البقاء: «من شدد الياء جعله وصفاً، ومن خففها جاز أن يكون وصفاً كَمَيِّت ومَيِّت، وأن يكون مصدراً أي ذا ضَيِّق»^(٤). أي أن قراءة التخفيف يتطرق لها احتمالان، أولهما أن يكون ذلك من باب تخفيف المشدد كَمَيِّت وهَيِّن.

والثاني أن ذلك ليس من باب التخفيف وإنما هو مصدرٌ ضاق يضيق، فيكون مصدراً وُصف به كقولهم رجل عدلٌ، فحينئذٍ لا بد من تقدير مضاف محذوف 'ذا ضَيِّق' أو وصفه بالضيق مبالغة أو وقوع المصدر موقع اسم الفاعل

(١) النشر: ٢ / ٢٦٢.

(٢) حجة القراءات: ٥٠٨، تفسير القرطبي: ٧ / ٨١.

(٣) الحجة لأبي علي الفارسي: ٣ / ٢٢٧.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٦٠.

أي: ضائقاً^(١) ورجح السمين^(٢) الاحتمال الأول، وهو أن تكون قراءة التخفيف وصفاً مخففاً من (فَعِل).

ب - في الأفعال:

. ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]

قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر (يَطْهَرْنَ) بتشديد الطاء والهاء، وقرأ الباقلون بتخفيفهما (يَطْهَرْنَ)^(٣).

وجه التشديد: أنه مضارع (تَطَهَّرَ)، والأصل يَتَطَهَّرْنَ، أدغمت التاء في الطاء لاتحادهما في المخرج، ووجه التخفيف: أنه مضارع (طَهَّرَ)^(٤).

وحاول بعضهم التفريق بين معنى التخفيف والتشديد^(٥)، على أن التخفيف معناه: حتى يَطْهَرْنَ من الأذى، والتشديد معناه: حتى يتطهرن بالماء.

وفي نظري أن هذا التفريق ليس له مستند شرعي ولا لغوي، والأصل اتفاق القراءات معنى، فعمل الصواب هو أن القراءتين تدلان على الطهارة بمفهومها العام، فيشمل ذلك الطهارة من الأذى والطهارة بالماء.

٢. ﴿تَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]

في (يصعد) ثلاث قراءات^(٦):

الأولى: (يَصْعَدُ) بإسكان الصاد وتخفيف العين من غير ألف (ابن كثير وحده)

الثانية: (يَصَّاعِدُ) بتشديد الصاد وألف بعدها (أبو بكر عن عاصم).

الثالثة: (يَصْعَدُ) بتشديد الصاد والعين من غير ألف (الباقلون).

(١) الدر المصون: ٥ / ١٤١.

(٢) السابق.

(٣) النشر: ٢ / ٢٢٧.

(٤) شرح طيبة النشر: ٢ / ٢٠٥، الدر المصون: ٢ / ٤٢٢.

(٥) انظر: الحجة: لأبي علي الفارسي: ٢ / ٢٤٢، تفسير القرطبي: ٣ / ٨٨، الدر المصون: ٢ / ٤٢٢.

(٦) النشر: ٢ / ٢٦٢.

وأجمل مكيّ توجيه القراءات الثلاث بقوله: «قرأ ابن كثير بإسكان الصاد مُخَفِّفاً الصعود، وهو الطلوع، شبه الله - جل ذكره - الكافر في نفوره عن الإيمان وثقله عليه بمنزلة من تكلف ما لا يطيقه، كما أن صعود السماء لا يطاق، وقرأ أبو بكر بالتشديد وبألف، بناء على مستقبل (تصاعد)، فأدغم التاء في الصاد، وأصله يتصاعد، فهو على مثل الأول، غير أن فيه معنى فعل شيء بعد شيء، وذلك أثقل على فاعله، فهو بمعنى يتعاطى، معناه يريد أن يفعل ما لا يطيقه، وقرأ الباقر بالتشديد، من غير ألف، وهو كالذي قبله، معناه يتكلف ما لا يطيق شيئاً بعد شيء»^(١) (١).

٣. ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ مريم: ٦٧

قرأ نافع وابن عامر وعاصم (يَذْكُرُ) بالتخفيف، وقرأ الباقر (يَذْكُرُ) بالتشديد^(٢).

(يَذْكُرُ) مضارع (ذَكَرَ)، و(يَذْكُرُ) مضارع تذَكَرَ، والأصل يتذكر فأدغمت التاء في الذال لتقارب المخرج^(٣). ومعنى (أَوَلَا يَذْكُرُ) ألا يعلم أو ألا يتنبه، ومعنى (أَوَلَا يَذْكُرُ) ألا يتدبر ويتفكر^(٤).

(١) الكشف: ١ / ٤٥١.

(٢) النشر: ٢ / ٣١٨.

(٣) الدر المصون: ٧ / ٦١٩.

(٤) حجة القراءات: ٤٤٥، تفسير القرطبي: ١١ / ١٣١.

٤. ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠]

قرأ رؤيس وحده (يسألون) بتشديد السين وألف بعدها، وقرأ الباقيون (يسألون) بسكون السين من غير ألف بعدها^(١).

قراءة التشديد أصلها يتساءلون، فأدغمت التاء في السين، فكان المنافقون يتساءلون بينهم، ماذا فعل المؤمنون ؟ فهذه القراءة تفيد أن بعضهم يسأل بعضاً بخلاف قراءة الإسكان فهي من (سأل يسأل) ، فهم يسألون أي أحد عنكم وعن أخباركم، فالقراءة الأولى فيها مفاعلة، أي كل يسأل الآخر، أما القراءة الثانية ففيها السؤال عن أخباركم^(٢).

(١) النشر: ٢ / ٢٤٨.

(٢) انظر الدر المصون: ٩ / ١٠٦، اللباب في علوم الكتاب: ١٥ / ٥٢٤.

المبحث الثاني:

اجتماع الساكنين في كلمة

يمنع جمهور النحويين اجتماع الساكنين في الكلمة في حال الوصل إلا إذا كان الأول حرف مد وكان الثاني مدغماً بمثله، نحو: الضالين، دابة^(١)، ويعلمون لذلك بأن المد أغنى عن الحركة، وأوماً سيبويه إلى ذلك بقوله: «وإن كانت قبل المسكنة ألف لم تُغير الألف، واحتملت ذلك الألف؛ لأنها حرف مد وذلك قولك: رادوا، ومادوا، والجادة، فصارت بمنزلة متحرك»^(٢).

فكأنه ليس هناك التقاء ساكنين حقيقة؛ إذ حرف المد بمنزلة المتحرك. ونحو قوله قال المبرد، حينما قال: «وأما الألف فإن الإدغام فيها محال وهي تحتمل أن تكون الهمزة بعدها بين بين كما احتملت الساكن المدغم في قولك دابة وشابة؛ لأن المد قد صارت خلفاً من الحركة فساغ ذلك للقائل، ولولا المد لكان جمع الساكنين ممتنعاً في اللفظ»^(٣).

ونلاحظ هنا أن المبرد عبّر بقوله «خلفاً» وسيبويه من قبل قال: «بمنزلة متحرك» وإخال أن بين التعبيرين فرقاً؛ لأنه إذا قيل بمنزلة متحرك فمعناه: أن المد نُزِلَ منزلة المتحرك وأخذ حكمه، وإذا قيل: المد خلفاً للحركة فمعناه: أنه صار بدلاً عنها ولم يبلغ منزلتها، ولعل هذا ينبئ عن أن سيبويه يرى أنه ليس ثمة التقاء ساكنين في حقيقة الأمر لكون المد بمنزلة التحريك.

وحاول الرضي أن يعلل لهذا الاغترار مع حروف العلة دون الحروف الصحاح، وذلك قوله: «وأما إذا كان أولهما حرف لين فإنه يمكن التقاؤهما لكن

(١) انظر: الكتاب: ٤ / ٤١٩، المقتضب: ١ / ١٦١، الحجة لأبي علي: الفارسي ٢ / ٢٩٦، مع الهوامع: ٢ / ٤٠٩.

(٢) الكتاب: ٤ / ٤١٩.

(٣) المقتضب: ١ / ١٦١.

مع ثقل ما، وإنما أمكن ذلك مع حروف العلة؛ لأن هذه الحروف هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض، وذلك أنك تأخذ أبعاضها - أعني الحركات - فتنظم بها بين الحروف، ولولاها لم تتسق، فإذا كانت أبعاضها هي الروابط، وكانت إحداها وهي ساكنة قبل ساكنٍ آخر مددتها ومكنت صوتك منها حتى تصير ذات أجزاء فتتوصل بجزئها الأخير إلى ربطها بالساكن الذي بعدها، ولذلك وجب المد التام في أول مثل هذين الساكنين^(١).

والذي أضافه الرضي أن مد الصوت بحرف المد وتجزؤه إلى أجزاء سوغ اجتماع الساكنين. وبعضهم لا يشترط أن يكون الثاني من الساكنين مدغماً بمثله وإنما يكفي المد^(٢) وهو مذهب الإمام ثعلب إمام الكوفيين في اللغة والنحو الذي جوز التقاء الساكنين إذا كان الأول حرف مدّ ولين؛ لأن الساكن الثاني يخفى، فيمد الأول لحركة الثاني، فكأن المدة أغنت عن حركة، فالشرط الثاني كأنه ليس بلازم^(٣).

وجاءت قراءات قرآنية اجتمع فيها ساكنان وذلك في المواضع الآتية:

١. ﴿إِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ البقرة: ٢٧٢ ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾

[النساء: ٥٨]

قرأ أبو جعفر (نِعْمًا) بإسكان العين وتشديد الميم بعدها، واختلف عن أبي عمرو وقالون وأبي بكر فروي عنهم الإسكان المحض للعين، وروي عنهم اختلاس كسرة العين فراراً من الجمع بين الساكنين^(٣).

«والجمهور على اختيار الاختلاس على الإسكان، بل بعضهم يجعله من وهم الرواة... وممن أنكره المبرد والزجاج والفارسي، قالوا: لأن فيه جمعاً بين ساكنين

(١) شرح الشافية للرضي: ٢ / ٢١١.

(٢) مقدمة علل القراءات: ١٠٧.

(٣) النشر: ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦.

على غير حدهما، قال المبرد: لا يقدر أحد أن ينطق به وإنما يروم الجمع بين ساكنين فيحرك ولا يشعر^(١).

ونجد أبا علي يصرح بهذا الإنكار في 'الحجة' ملتصقاً لهذا الإنكار ما يعضده من قول النحويين البصريين على وجه الخصوص، قائلاً: "من قرأ 'نعمًا' بسكون العين من 'نعمًا' لم يكن قوله مستقيماً عند النحويين؛ لأن فيه جمعاً بين ساكنين: الأول منهما ليس بحرف مدّ ولين، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين، نحو دابة وشابة... لأن ما في الحروف من المد يصير عوضاً من الحركة".

إلا أن أبا علي يورد بعد ذلك ما ينقض كلامه، ويثبت صحة القراءة، حينما استطرد في حديثه عن إسكان العين قائلاً: "وقد أنشد سيبويه شعراً قد اجتمع فيه الساكنان على حد ما اجتمعا في 'نعمًا' في قراءة من أسكن العين، وهو:

كأنها بعد كلال الزاجر ومسحه مر عقاب كاسر
وأنكره أصحابه^(٢).

والشاهد في البيت مسحه، حيث أدغم الحاء في الهاء والسين قبل ذلك ساكنة، فالتقى ساكنان في الوصل^(٣).

إذن فوسيلة المانعين هي الإنكار لما ورد من شواهد، ونترك ابن الجزري يوضح منهج القراء في ذلك بقوله: "ولا يُبالغون من الجمع بين الساكنين لصحته رواية ووروده لغة، وقد اختاره الإمام أبو عبيد أحد أئمة اللغة وناهيك به، وقال هو لغة النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما يُروى 'نعمًا' المال الصالح للرجل الصالح، وحكى النحويون الكوفيون سماعاً من العرب شهر

(١) الدر المصون: ٢ / ٦٠٩.

(٢) الحجة للفارسي: ٢ / ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١ / ٥٨.

رَمُضَان، مُدْغَمًا، وحكى ذلك سيبويه في الشعر، وروى الوجهين جميعاً عنه الحافظ أبو عمرو الداني، ثم قال والإسكان آثر، والإخفاء أقيس، قلت والوجهان صحيحان غير أن النص عنهم بالإسكان، ولا يُعرف الاختلاس إلا من طريق المغاربة ومن تبعهم^(١).

٢. ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [النساء: ١٥٤]

قرأ أبو جعفر وقالون بخلف عنه 'تعدّوا' بإسكان العين وتشديد الدال^(٢). هذه القراءة زعم أنها ضعيفة، وممن صرح بضعفها أبو البقاء قائلاً: 'هي قراءة ضعيفة؛ لأنه جمع بين ساكنين وليس الثاني حرف مد'^(٣). وقال السمين: 'وأما ما يُروى عن قالون من السكون المحض فشيء لا يراه النحويون؛ لأنه جمع بين ساكنين على غير حدهما'^(٤). وقول السمين: 'لا يراه النحويون' ليس على إطلاقه؛ لأن من النحويين من أجاز ذلك، كما سيأتي.

والغريب هنا أن الفارسي الذي ما فتئ يومئ إلى ضعف أي قراءة على هذا النحو - كما في 'نعمًا' وكما في 'محيائي' في الموضع القادم -، نجده يتلمس لهذه القراءة وجهاً، ويخرجها تخريجاً يناسب قداستها، بل ويستطرد في ذكر الأدلة، وسننقل كلامه بنصه وفصه؛ ليكون الأمر جلياً، وذلك قوله:

'فأما قراءة نافع لا تعدّوا' فإنه يريد لا تفتعلوا، فأدغم التاء في الدال لتقاربهما؛ ولأن الدال تزيد على التاء بالجهر، وكثير من النحويين ينكرون الجمع بين الساكنين إذا كان الثاني منهما مدغماً ولم يكن الأول حرف لين، نحو دابة

(١) النشر: ٢ / ٢٣٦.

(٢) النشر: ٢ / ٢٥٣.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٠٣.

(٤) الدر المصون: ٤ / ١٤١.

وشابة وثمود الثوب و(قيل لهم) مدغمٌ. ويقولون: إن المد صار عوضاً من الحركة، وقد قالوا: (ثوب بكر) مدغمٌ، و(جيب بكر) مدغمٌ، فأدغموا، والمد الذي فيهما أقلُّ من الذي يكون فيهما إذا كان حركة ما قبلهما منهما، وساغ فيه وفي نحو: أصيتم، ومُديق، ودويبة، فإذا جاز ما ذكرنا مع نقصان المد الذي فيه لم يمتنع أن يُجمع بين الساكنين في نحو: (تعدوا) و(تخطف)، وقد جاء في القراءة، وجاز ذلك لأن الساكن الثاني لما كان يرتفع اللسان عنه وعن المدغم فيه ارتفاعاً واحدة صار بمنزلة حرف متحرك^(١).

ويظهر جلياً أن الفارسي جعل الإدغام بمثابة الحركة كما أن النحويين جعلوا المد بمثابة الحركة، وفي نظري أن الإدغام أكثر شبهاً بالحركة من المد؛ لأن سكون الحرف المدغم لا يكاد ينطق به؛ لأنه أدخل في الحرف الثاني فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة، وكأن الفارسي يشير إلى ذلك لكن من طرف خفي. وقرر الفارسي بعد ذلك أن حروف اللين متقاربة مع بقية الحروف وأن التفاوت بينها يسير، فذلك مدعاة لأن تعامل بقية الحروف معاملة حروف اللين في أن يأتي بعدها ساكنٌ ولو في بعض المواطن، فقال: «ويقوي ذلك أن ما بين حرف اللين وغيره يسير، فلا يتفاوت ذلك من حيث كان الجميع في الوزن واحداً، ألا ترى أن الضاد وإن شغلت في خروجها مواضع لتفشيها واستطالتها بمنزلة النون التي تخرج من الخياشيم في الوزن، فكذلك ما بين حرف اللين الذي ليس ما قبله من جنسه وبين سائر الحروف التي ليست بليونة يسير يحتمل ذلك ولا يتفاوت»^(٢).

وأرى أن الفارسي لم يستقر رأيه في قضية الجمع بين الساكنين، فمرة ينكره كما في (نعماً) ومرة يؤيده كما في هذا الموضع، فكأنه متردد في الحكم.

(١) الحجة للفارسي: ٢ / ٦٢ - ٦٣.

(٢) السابق: ٢ / ٦٤.

٣. ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١١٦٢]

أسكن الياء الثانية في 'محيای' وصلأ أبو جعفر، ونافع بخلف عنه^(١).
هذا الإسكان وسمه أبو علي الفارسي بالشذوذ، فقال: «إسكان الياء في 'محيای' شاذ في القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين لا يلتقيان على هذا الحد في 'محيای'، وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم»، إلا أن الفارسي استدرك على عبارته الأخيرة برواية بعضهم لذلك، بيد أنه تشبث بإنكار سيبويه له، فقال: «وبعض البغداديين قد حكى أنه سمع أو حكى له: التقت حلقتا البطان، بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة، وحكى غيره: له ثلثا المال... ومثل هذا ما جوزه يونس في قوله: اضربان زيدا، واضربان زيدا، وسيبويه ينكر هذا من قول يونس^(٢)».

وعبارة سيبويه التي أشار إليها الفارسي هي: «وأما يونس وناس من النحويين فيقولون اضربان زيدا، واضربان زيدا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم^(٣)».

ونقل عن أبي شامة أنه: «لا يحل نقل تسكين ياء 'محيای' عن نافع^(٤)»، وقد أسلفنا أن نافعاً قرأ بتسكين الياء بخلف عنه، ولعل هذا ما يعنونه من رجوعه عن الإسكان، لكن ماذا يصنعون بقراءة أبي جعفر الذي قرأ بالتسكين بلا خُلف عنه؟ وفوق هذا جزم أبو عمرو الداني بأن الإسكان هو المشهور عن نافع، وأما الفتح فهو من اختيار الراوي عن قارئ غير نافع، ونص عبارة الداني: «محيای سكتها نافع بخلاف عن ورش، والذي أقراني به ابن خاقان عن أصحابه

(١) النشر: ٢ / ٢٦٧.

(٢) الحجة: ٣ / ٢٥٩.

(٣) كتاب سيبويه: ٢ / ٥٢٧.

(٤) الدر المصون: ٥ / ٢٢٩.

عنه الإسكان، وبه آخذ... وحدثنا خلف ابن إبراهيم المقرئ قال حدثنا أحمد بن أسامة عن أبيه عن يونس عن ورش عن نافع (ومحيي) موقوفة الياء (ومماتي) منتصبة الياء، قال يونس قال لي عثمان وأحب إلي أن تنصب (محيي) وتوقف (مماتي). قال أبو عمرو فدل هذا من قول ورش على أنه كان يروي عن نافع الإسكان، ويختار من عند نفسه الفتح^(١).

وقال السمين: «وتعجب من كون هذا القارئ يحرك ياء (مماتي)، ويسكن ياء (محيي)^(٢)». وتعجب من تعجب السمين - رحمه الله تعالى - وهو يعلم أن القراءات المتواترة تخضع للسند والرواية ولا تخضع للقياس النحوي والاجتهاد الشخصي. وعلى كل حال فهذه القراءة فيها أمران: أولهما فيها جمع بين ساكنين على غير حده.

الثاني فيها إسكان ياء المتكلم في الاسم المقصور (محيي) على خلاف القياس النحوي الذي يوجب فتح الياء.

وخرج البصريون هذه القراءة على أن ذلك إجراء للوصول مجرى الوقف^(٣)، وهذا التخريج على ما فيه من التكلف أفضل بكثير من إنكار القراءة، والتخريج الذي لا تكلف فيه هو أن يقال: اجتماع الساكنين في حشو الكلمة جائز على قلة كما في هذه القراءة وأمثالها.

وقال القرطبي: «ومن قرأ بقراءة أهل المدينة، وأراد أن يسلم من اللحن، وقف على (محيي)، فيكون غير لحن عند جميع النحويين^(٤)».

والحقيقة أن الوقف على (محيي) وقف غير صحيح من ناحية المعنى؛ لأن (نسكي، محيي، مماتي) كلها معطوفة على (صلاتي) ولا يصح الوقف على

(١) التيسير في القراءات السبع: ٩٠، والتوقيف المقصود به الإسكان.

(٢) الدر المنصور: ٥ / ٢٣٩.

(٣) الإنصاف: ٢ / ٦٦٦.

(٤) تفسير القرطبي: ٧ / ١٥٢.

أحدها دون الآخر ؛ إذ لا يتم المعنى إلا بوصلها جميعاً، فلا داعي لتكلف هذا الوقف، ويكفي هذه القراءة صحة أنها قراءة سبعية، ووجهها واضح في العربية وهو إجراء الوصل مجرى الوقف^(١).

٤. ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥]

قرأ أبو جعفر بخلف عنه^(٢) «لا يَهْدِي» بإسكان الهاء وتشديد الدال، وكذا قرأ قالون في أحد وجهيه^(٣).

هذه القراءة استشكلها جماعة من حيث الجمع بين الساكنين، قال المبرد: «مَنْ رَامَ هَذَا لَا بَدَّ أَنْ يُحَرِّكَ حَرَكَةَ خَفِيفَةٍ»^(٤)؛ ولذا ضعفوا قراءة الإسكان وادعوا أن ذلك اختلاس وليس بإسكان، وفي ذلك قال مكي: «فأما ما روي عن قالون وعن أبي عمرو من إسكان الهاء، فهو بعيد ضعيف، لا يجوز إلا في شعر نادر، والمشهور عنهما الاختلاس وإخفاء الحركة»^(٥)، لكن أبا عمرو الداني جزم بأن المشهور عن قالون هو الإسكان المحض، فقال: «والنص عن قالون بِالإسكان»^(٥)، وقال ابن المنير: «وروى العراقيون قاطبة، وبعض المغاربة والمصريين عن قالون الإسكان، وهو المنصوص عليه عنه... وأكثر رواة نافع عليه»^(٦).

وتخريج هذه القراءة كتخريج قراءة (تعدوا) في الموضع الثاني المتقدم.

(١) تفسير البضاوي: ٢/ ٤٧٢، روح المعاني: ٨/ ٧١.

(٢) النشر: ٢/ ٢٨٢، وانظر: الميسر في القراءات بهامش المصحف الشريف ص: ٢١٣.

(٣) الدر المصون: ٦/ ١٩٩.

(٤) الكشف: ١/ ٥١٩.

(٥) التيسير: ٩٩.

(٦) شرح طيبة النشر: ٢/ ٣٧١.

هـ. ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ١٨٩]

قرأ ابن عامر وأبو جعفر بخُلف عنه (تتبعان) ساكنة النون^(١).

فوجه هذه القراءة أن النون هي نون التوكيد الخفيفة^(٢) وقد أجاز يونس والفراء وقوع الخفيفة بعد الألف وعلى قولهما تخرج القراءة، وقيل: أصلها التشديد وإنما خففت للثقل فيها، كقولهم: رَبِّ فِي رَبٍّ^(٣).

وهذه المسألة - أعني دخول نون التوكيد الخفيفة على المضارع الذي آخره ألف الاثنين - من أبرز مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين^(٤).

فذهب الكوفيون ويونس بن حبيب إلى جوازه، وذهب البصريون إلى منعه، ومن أدلتهم أن ذلك يؤدي إلى اجتماع ساكنين هما ألف التشية ونون التوكيد الخفيفة، فبدخول هذه النون على ألف التشية لا يخلو الأمر من^(٥) أن تُحذف الألف، أو تُكسر النون، أو تُقَرَّ ساكنة، بطل أن تحذف الألف؛ لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد، وبطل أن تُكسر النون؛ لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد، وبطل أن تُقَرَّ ساكنة؛ لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج وذلك لا يجوز؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منهما مدغماً نحو دابة وضالة...^(٦).

ومن أبرز أدلة الكوفيين: قراءة ابن عامر السابقة، ويردّون على الاعتراض باجتماع الساكنين أن مدة الألف أغنت عن الحركة، ويسرد ابن الأنباري رأي الكوفيين على النحو الآتي: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز ذلك لوجهين:

(١) النشر: ٢ / ٢٨٦، وينظر تقريب النشر: ١٢٣.

(٢) الدر المصون: ٦ / ٢٦٢.

(٣) الإنصاف (المسألة الرابعة والتسعون) ٢ / ٦٥٠ وما بعدها.

(٤) السابق: ٢ / ٦٥٢.

أحدهما أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين فكذلك النون الخفيفة.

والوجه الثاني أن هذه النون إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط إما لتوكيد الفعل المستقبل فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع فكذلك فيما وقع الخلاف فيه، قصارى ما يقدر أن يقال إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون وقد جاء ذلك في كلام العرب ؛ لأن الألف فيها فرط مد والمد يقوم مقام الحركة... والذي يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر ﴿ولا تتبعان﴾ بنون التوكيد الخفيفة والمراد به موسى وهارون فدل على ما قلناه. قالوا ولا يجوز أن يقال إنما يجتمع حرفان ساكنان في الوصل إذا كان الثاني منهما مدغماً في مثله نحو دابة وتُمُودٌ وأُصَيِّمٌ؛ لأننا نقول إن هذا النحو^(١) قد يلحقه ما يوجب له الإدغام نحو قولك اضربا نعمان، واضرباني، فالنون الأولى في قولك اضربا نعمان، نون التوكيد المخففة، والنون الثانية نون نعمان، وكذلك النون الأولى في اضرباني نون التوكيد المخففة والنون الثانية التي تصحب ضمير المتكلم، فينبغي أن تجيزوا هذا الإدغام^(٢).

لكن البصريين ردوا هذه القراءة التي استشهد بها الكوفيون بدعوى انفراد ابن عامر بذلك.

وليس الانفراد مدعاة لرد قراءة ثابتة، ثم ليس ابن عامر وحده من قرأ بذلك، بل رويت عن أبي جعفر أيضاً، فما القول إلا ما قاله الكوفيون وشيخ سيبويه يونس بن حبيب، وكفى بهذه القراءة دليلاً على ذلك.

(١) أي: الفعل المؤكد بنون التوكيد.

(٢) (الإنصاف: ٢ / ٢٥٠ - ٢٥١).

٦. ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ١٩٧]

قرأ حمزة 'استطاعوا' بتشديد الطاء يريد 'فما استطاعوا' فأدغم التاء في الطاء وجمع بين ساكنين وصلًا^(١).

هذه القراءة درج جماعة من النحويين على إنكارها متعللين بأن فيها جمعاً للساكنين في الوصل^(٢)، قال الزجاج: «مَنْ قرأ فَمَا اسْطَعُوا - بإدغام التاء في الطاء - فلاحنَّ مخطئ، زعم ذلك النحويون: الخليل ويونس وسيبويه وجميع مَنْ قال بقولهم، وحجتهم في ذلك: أن السين ساكنة، فإذا أدغمت التاء صارت طاءً ساكنة، ولا يجمع بين ساكنين»^(٣). ونسبته الإنكار للخليل ويونس وسيبويه فيه نظر كبير؛ لأنهم أنكروا الجمع بين الساكنين، بيد أنهم لم ينكروا القراءة صراحة.

وقد أخرجت هذه القراءة الإمام مكيًا فوقف منها موقفاً متأرجحاً بين القبول والرفض؛ لكونها من جهة رويت عن حمزة بلا خلف عنه، ولكونها من جهة أخرى تخالف المشهور من قول أكثر النحويين، فتجده يقول: «وحجة من شدد أنه أدغم التاء في الطاء؛ لقرب التاء من الطاء في المخرج، ولأنه أبدل من التاء - إذا أدغمها - حرفاً أقوى منها وهو الطاء، لكن في هذه القراءة بُعدٌ وكراهةٌ؛ لأنه جمع بين ساكنين ليس الأول حرف لين، وهما السين وأول المشدّد، وقد أجازته سيبويه في الشعر، وأنشد في إجازته:

كأنها بعد كلال الزاجر ومسحه مرُّ عُقابٍ كاسرٍ

(١) النشر: ٢ / ٣١٦.

(٢) ينظر: الكشف: ٢ / ٨٠ - ٨١، الدر المصون: ٧ / ٥٥٠.

(٣) معاني القرآن للزجاج: ٣ / ٣١٢.

وكان أصله (ومسحجه) فأدغم الحاء في الهاء، والسين ساكنة، فجمع بين ساكنين ليس الأول حرف لين، وهو قليل بعيد^(١).

فتراه من جهة يمين وجهها في العربية، ومن جهة أخرى يسيمها بأن فيها بعداً وكراهة.

لكن ابن الجزري يذكر لها توجيهاً آخر وهو أن الإدغام فيها سوغ الجمع بين الساكنين لأنه يشبه المتحرك، فقال: «والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع، قال الحافظ أبو عمرو ومما يقوي ذلك ويسوغه أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتقاعة واحدة صار بمنزلة حرف متحرك فكأن الساكن الأول قد ولي متحركاً^(٢)».

٧. ﴿تَأْخُذْهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]

قرأ أبو جعفر (يَخِصِّمُونَ) بإسكان الخاء وتشديد الصاد، وكذا قرأ قالون بخلف عنه، وجزم الداني بالإسكان له^(٣).

أصل الكلمة: (يَخِصِّمُونَ) ثم أدغمت التاء في الصاد لتقارب مخرجيهما فالتقى ساكنان الخاء والمشدّد^(٤)، فأبقاهما على حالهما دون تغيير، وهذه القراءة مثل مثيلاتها في كونها استبعدت للجمع بين الساكنين على غير حدّهما^(٥)، إلا أن الفراء أشار إلى جوازه بقوله: «وقراها أهل الحجاز (يَخِصِّمُونَ) يشددون ويجمعون بين ساكنين^(٦)».

(١) الكشف: ٢ / ٨٠ - ٨١.

(٢) النشر: ٢ / ٣١٦.

(٣) السابق: ٢ / ٣٥٤.

(٤) الكشف: ٢ / ٢١٨.

(٥) انظر: السابق، الدر المصون: ٩ / ٢٧٤.

(٦) معاني القرآن: ٢ / ٣٧٩.

فإن قيل: إن الفراء ناقل للقراءة، وليس في ذلك دليل على تجويزه للجمع بين الساكنين، قيل: سبق أن الفراء نسب ذلك للعرب، ولم يعترض على ذلك مطلقاً، فعلم أن هذا منهجه.

وقبل أن نودع هذا المبحث نشير إلى أن بعض المحدثين انفتحت شهيته للطعن في القدماء من نحويين وغيرهم متخذاً من قضية اجتماع الساكنين مدخلاً لذلك، ومتهماً لهم بتقديسهم للقاعدة النحوية^(١) وأنهم يقفون في وجه الروايات المؤتقة، ويجرحون رجالاً أثباتاً ثقات، عدولاً ضابطين^(٢).

وفي الحقيقة ليس كل النحويين ينكر اجتماع الساكنين، فالصاق التهمة بهم جميعاً خطأ ومغالطة، ثم إن المحدثين - الذين اتخذوا من هذه القضية مدخلاً للطعن في النحويين - لا يؤمنون باجتماع الساكنين أصلاً^(٣) إذا كان الساكن الأول حرفاً مدّ، فقالوا عن القراء: إن^(٤) اعتبارهم حرف المد ساكناً اعتبار خاطئ؛ لأن حرف المد ليس سوى حركة طويلة، ففي مثل 'دابة' لم يلتق ساكنان في الحقيقة، وإنما هما باءان متواليان، إحداهما ساكنة والأخرى متحركة، وهما مسبوقان بحركة طويلة هي الألف^(٥)، وذكروا أن النحويين خلطوا بين أمرين مختلفين تمام الاختلاف؛ إذ لم يفرّقوا بين الحرف المشكّل بالسكون وبين حرف المد، بل اعتبروا كلا منهما ساكناً وبنوا قواعدهم على هذا الاعتبار، ولكن الدراسة الصوتية الحديثة تأبى هذا، وتفرّق بين المقاطع المشتملة على حرف مد وبين التي تتضمن حرفاً مشكلاً بالسكون^(٦).

والقراء - الذين حاول المحدثون أن يستندوا على رواياتهم - يرون كما يرى النحويون أن حرف المد ساكن، لكن المحدثين يخالفون القراء والنحويين جميعاً

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٩٨.

(٢) السابق: ٣٩٧.

(٣) من أسرار اللغة: ٢١٣.

في هذه المسألة، أما إذا لم يكن أحد الساكنين حرف مد، فالمحدثون يؤمنون
باجتماع الساكنين وبأنه قد "تجتمع في النطق صوامت ثلاثة دون أن تفصل بينها
حركة هكذا" ص ص / ص ح^(١).

خلاصة المبحث:

أن المنع من اجتماع الساكنين على غير حدهما غير متفق عليه، بل هناك من جَوَّز
ذلك، ويرى كثير من الكوفيين وبعض البصريين أن الجمع بين الساكنين في
الوصل جائز من غير شرط^(٢).

وقد صرح الفراء بذلك، ونسبه للعرب العرياء، فقال: "فإن العرب تقول يَوْسَأُ
ويَوْوَسَأُ، يجمعون بين ساكنين"^(٣)، وذكر مثالين آخرين
هما: بَيْئِسُ، تخفيف (بَيْسُ)، و يَوْوَدُه، تخفيف (يُودُه) ثم أعقب ذلك بقوله: "فهذا
كلام العرب" وكأنه يقول: ليس لأحد أن يعترض فهكذا قالت العرب وليس لنا
دخل في ذلك.

وجاءت قراءات متعددة شاهدة على جوازه، وله ورود في اللسان العربي على
قلّة، وإنكاره من الصعوبة بمكان، لكن الأسلم أن يقال: إنه قليل جداً، وربما هذه
القلة والندرة هي التي دفعت بعضهم إلى تضعيف ما ورد في ذلك من قراءات.

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٩٨.

(٢) انظر معاني القرآن للقراء: ٢ / ١٢٠ (وقد ذكر أمثلة عدة عن العرب فيها اجتماع ساكنين، وعلق على ذلك بأن ذلك

لغة القوم)، الإنصاف: ٢ / ٢٥٠ وما بعدها، منهج أبي حيان في دراسة المسائل الصرفية (دكتوراه) ص: ٢٩٢.

(٣) معاني القرآن: ٢ / ١٢٠.

المبحث الثالث:

التخلص من التقاء الساكنين

الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يحرك أولهما بالكسر، والعلة في ذلك يجليها المبرد بقوله: «إذا كان الساكن الذي تُحرّكه في الفعل، كَسَرْتَهُ ؛ لأنك لو فتحتَه لالتبس بالفعل المنصوب، ولو ضممتَه لالتبس بالفعل المرفوع، فإذا كَسَرْتَهُ عَلِمَ أَنه عارض في الفعل ؛ لأن الكسر ليس من إعرابه، وإن كان الساكن الذي تُحرّكه في اسم كَسَرْتَهُ ؛ لأنك لو فتحتَه لالتبس بالمنصوب غير المنصرف، وإن ضمنت التبس بالمرفوع غير المنصرف، فكَسَرْتَهُ لئلا يلتبس بالمخفوض ؛ إذ كان المخفوض الْمُعْرَب يلحقه التتوين لا محالة ، فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين»^(١).

وبعضهم علل بتعليل فيه شبهة كبير بتعليل المبرد، وهو: «إنما كَسَرَ أول الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه ؛ لأنه لم يقع إلا في آخر الكلمة، فاستُحب أن يُحرّك بحركة لا تلتبس بالحركة الإعرابية، فكان الكسر أولى ؛ لأنه لا يكون إعراباً إلا مع تتوين بعده، أو ما يقوم مقامها من لام وإضافة، فإذا لم يوجد بعده تتوين ولا قائم مقامها عَلِمَ أَنه ليس بإعراب»^(٢).

وقيل: إن الكسر «من سجيّة النفس، إذا لم تُستكره على حركة أخرى»^(٣).

وفي نظري أن هذا التعليل فيه نظر ؛ لأن سجايا المتكلمين تختلف، فمنهم من يستخف الكسرة ومنهم من يستخف غيرها من الحركات.

ومما قيل في علة كون الكسر هو الأصل في التقاء الساكنين: «أن

(١) المقتضب: ٢ / ١٧٤.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٢ / ٢٢٥.

(٣) السابق.

السكون في الفعل (أي: الجزم) ؛ أقيم مقام الكسر في الاسم (أي: الجر) ، فلما احتيج إلى حركة قائمة مقام السكون مُزيلة له ، أُقيم الكسر مقامه على سبيل التقاص^(١) .

وذكر أبو البقاء العكبري أربعة أسباب لاختيار الكسر ، أجمالها بقوله :
«والأصل في التحريك لالتقاء الساكنين الكسر لأربعة أوجه :

أحدها : أن الكسرة علامة الجر ، والسكون علامة الجزم ، والجر والجزم نظيران ؛ إذ الجر مختص بالأسماء ، والجزم بالأفعال ، فعند الحاجة إلى تحريك المجزوم حُرِّك بحركة نظيره ، ثم حُمِلَ بقية السواكن عليه لاتفاقهما في السكون .

والثاني : أن الكسرة أقل من الضمة والفتحة ؛ لأنهما يكونان في الأسماء والأفعال إعراباً وبناءً ، ولا كسر في الأفعال ولا فيما لا ينصرف من الأسماء ، والحمل على الأقل عند الحاجة أولى .

والثالث : أن الضمة ثقيلة جداً ، والفتحة قريبة من السكون جداً ، والكسر وسط بينهما .

والرابع : أن الفعل يدخله الضم والفتح مع الاختيار ، فكُسِرَ عند الاضطرار لتكمل له الحركات^(٢) .

إذن دفع اللبس هو الذي أهّل الكسر لأن يكون حركة تخلص من التقاء الساكنين ، وأرى أن هذا هو السبب الأساس في اجتلاب الكسر غالباً دون غيره ؛ لأن دفع التوهم واللبس أسُّ مهم من أسس العربية .

وذهب بعض المحدثين إلى أن الحركة المجتلبة لالتقاء الساكنين ليست كسرة أصلاً ، وإنما هي صُوِّتٌ جيء به لتسهيل النطق ، ولا يمكن إدراجه تحت

(١) السابق .

(٢) الباب ٧٦ / ٢ : ٧٧ .

أي نوع من الحركات^(١)، وفي نظري أن هذا الرأي لم يحالفه الصواب ؛ لأن ذاك الصوت^(٢) كسرة التقاء الساكنين^(٣) فيه احتمالان إما أن يكون حركة أو يكون حرفاً، ولا يمكن بأي حال من الأحوال عدّه حرفاً، فتعيّن أن يكون حركة، وإذا كان حركة، فحركات العربية متولدة من حروف العلة، وهذا الصوت لا يمكن أن يكون متولداً إلا من الياء، فهو إذن كسرة بلا شك ولا ريب.

ولو تتبعنا التحريك لأجل التقاء الساكنين في القراءات القرآنية لألفينا أن القراء اختلفوا في تحريك: «ما اجتمع فيه ساكنان، يُتَدَأُ ثانيهما بهمزة مضمومة»^(٤)، أو بعبارة أخرى «إذا التقى ساكنان من كلمتين، وضُمّ الثالثُ ضمّاً لازماً»^(٥)، ووَقَعَ في ستة أحرف^(٦) أحد الستة هو الساكن الأول، هي: النون، والذال، والتاء، واللام، والواو، والتتوين^(٧).

فالنون مثل: ١- ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ﴾ [البقرة: ١٧٣، المائدة: ٢، الأنعام: ١٤٥، النحل: ١١٥]

٢- ﴿وَأَنْ أَحْكُمْ﴾ [المائدة: ٤٩]

٣- ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِلَّهِ﴾ [لقمان: ١٢]

فقرأ بكسر النون في كل عاصم وحمزة، وقرأ الباقون بضمها^(٨).

والذال في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزِئُ﴾ [الأنعام: ١٠، الرعد: ٢٢، الأنبياء: ٤١]

فقرأ بكسر الذال عاصم وحمزة، وقرأ الباقون بضمها^(٩).

والتاء في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ آخَرُجْ عَلَيْنَ﴾ [يوسف: ٣١]

(١) ينظر: أثر الحركات في اللغة العربية (دكتوراه) ص: ٢٨٥.

(٢) النشر: ٢ / ٢٢٥، وينظر في هذا: الكشف: ١ / ٢٧٤، الدر المصون: ٢ / ٢٣٩.

(٣) الدر المصون: ٢ / ٢٣٩.

(٤) النشر: ٢ / ٢٢٥.

(٥) النشر: ٢ / ٢٢٥، وانظر: الكشف: ١ / ٢٧٤، الدر المصون: ٢ / ٢٣٩.

(٦) النشر: ٢ / ٢٢٥، وانظر: الكشف: ١ / ٢٧٤، الدر المصون: ٢ / ٢٣٩.

قرأ بكسر التاء عاصمٌ وحمزةٌ وأبو عمرو ويعقوبٌ، وقرأ الباقون بضمها^(١).
واللام في الفعل 'قُلْ'، ومن أمثلته:

١. ﴿قُلْ أَدْعُوا شُرَكَاءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٥]

٢. ﴿قُلْ أَنْظِرُوا﴾ [يونس: ١٠١]

٣. ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ﴾ [الإسراء: ١١٠]

قرأ بكسر اللام عاصمٌ وحمزةٌ ويعقوبٌ، وقرأ الباقون بضمها^(٢).
والواو في لفظة 'أو' في ثلاث آيات هي: ﴿أَوْ أَخْرِجُوا﴾ [النساء: ٦٦]

﴿أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿نِصْفَهُ أَوْ أَنْقِصْ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢]

قرأ بكسر الواو عاصمٌ وحمزةٌ فقط، وقرأ الباقون بضمها^(٣).

والتتوين مثل: ١. ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩ - ٥٠]

٢. ﴿وَعَيْرٌ مُتَشَبِهٌ أَنْظِرُوا﴾ [الأنعام: ٩٩]

٣. ﴿فِي جَنَّتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الحجر: ٤٥ - ٤٦]

قرأ بكسر التتوين عاصمٌ وحمزةٌ وأبو عمرو ويعقوبٌ وكذا روى ابن ذكون
عن ابن عامر، وقنبل عن ابن كثير بخلف عنهما، وقرأ الباقون بضمها^(٤).
ووجهت قراءات كسر أول الساكنين على أن ذلك هو الأصل في التقاء
الساكنين^(٥).

(١) النشر: ٢ / ٢٢٥، وينظر: الميسر في القراءات.

(٢) النشر: ٢ / ٢٢٥، وينظر: الميسر في القراءات (حسب الآية والسورة).

(٣) النشر: ٢ / ٢٢٥، وينظر: الميسر في القراءات (حسب الآية والسورة).

(٤) النشر: ٢ / ٢٢٥، وينظر: الميسر في القراءات بهامش المصحف الشريف (حسب السورة والآية).

(٥) الدر المصون: ٢ / ٢٢٨ - ٢٣٩، وينظر: الحجة في القراءات السبع: ١ / ٩٢، حجة القراءات: ١٢٢، تفسير القرطبي: ٢ / ٢٢٤.

أما ضم أول الساكنين فعلى الإتيان للحرف الثالث من الكلمة الثانية، وهو إتيان متأخر، والسبب في الجنوح إلى هذا الإتيان هو كراهة الخروج من كسر إلى ضم، ليس بينهما حاجز حصين؛ لأن الحرف الذي بينهما ساكنٌ فضعف بسكونه، «فلما ثقل ذلك، ضُمَّ الساكن الأول؛ لِيَتَّبَعَ الضمُّ الضمَّ، فيكون أيسر عليه في اللفظ وأسهل»^(١).

قال ابن خالويه مُلَخَّصاً وجه الكسر والضم: «(فمن اضطر): يُقرأ وما شاكله من النونات الخفيفة والتوين والحروف المبنية على السكون بالضم والكسر، فالحجة لمن كسر لالتقاء الساكنين، والحجة لمن ضم أنه لما احتاج إلى حركة هذه الحروف كَرِهَ الخروج من كسر إلى ضم، فأتبع الضمُّ الضمَّ لِيَأْتِيَ باللفظ من موضع واحد»^(٢).

المبحث الرابع: السكون وتخفيف الهمز

المقصود بالتخفيف هو إبدال الهمزة حرف مدٍّ، أو حذفها، أو جعلها بين بين، أي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، ولكل من هذه الأنواع الثلاثة من التخفيف موضعه الذي يخصه^(٣).

يقول سيبويه: «وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين وتبدل وتحذف»^(٤).

سبب التخفيف: لتباعد مخرج الهمزة أقصى الحلق وثقله؛ إذ الهمزة «نبرة تخرج من أقصى الحلق يشبه صوتها التهوع، ومن هنا شق النطق بها، والنطق بحروف

(١) الكشف: ١ / ٢٧٥.

(٢) الحجة في القراءات السبع: ٩٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢ / ٥٤١، المقتضب: ١ / ١٥٥، الخصائص: ٣ / ١٤٧، اللباب: ٢ / ٤٤٢، شرح الشافية للرضي: ٢ / ٣٠.

(٤) الكتاب: ٢ / ٥٤١.

الحلق أخف من النطق بها وأشق من النطق بحروف الفم والشففتين، ولهذا السبب جوّزت العربُ في الهمزة ضرباً من التخفيف^(١).

نسبته:

ينسب التخفيف إلى أهل الحجاز^(٢)، قال الرضي: «فخفها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، ولا سيما قريش، روي عن أمير المؤمنين - رضي الله عنه - نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل - عليه السلام - نزل بالهمزة على النبي - صلى الله عليه وسلم - ما همزنا»^(٣).

وقال السيوطي: «اعلم أن الهمز لما كان أثقل الحروف نطقاً وأبعداً مخرجاً تنوّع العربُ في تخفيفه بأنواع التخفيف، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً»^(٤).

كما عُرِي هذا التخفيف إلى «هذيل وبني عجلان من قيس، وبني غاضرة»^(٥).

حالات الهمزة بالنسبة للسكون^(٦): لا تخلو الهمزة المراد تخفيفها من ثلاث حالات: الأولى: أن تكون متحركة وما قبلها متحرك.

الثانية: أن تكون متحركة وما قبلها ساكن.

الثالثة: أن تكون ساكنة وما قبلها متحرك.

فالذي يدخل في بحثنا هذا هو ما له صلة بالسكون، وذلك بأن تكون الهمزة ساكنة، أو تكون متحركة وما قبلها ساكناً، وفي ذلك عدة مطالب:

(١) اللباب: ٢ / ٤٤٣.

(٢) انظر: الكتاب: ٢ / ٥٤١، الكشف: ١ / ٨٠، ٨١، النشر: ١ / ٤٠٤، الإتقان في علوم القرآن: ١ / ٢٦٢.

(٣) شرح الشافية للرضي: ٢ / ٢١ - ٢٢.

(٤) الإتقان: ١ / ٢٦٢.

(٥) اللهجات في كتاب سيويه: ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٦) انظر: الإتحاق: ١ / ١٩٩ وما بعدها.

المطلب الأول:

تخفيف الهمزة الساكنة:

إذا أريد تخفيف الهمزة الساكنة فإنها تبدل إلى حرف من جنس حركة ما قبلها، فإذا كان ما قبلها مفتوحاً أبدلت ألفاً مثل: رأس - راس، فأس - فاس، وإذا كان ما قبلها مكسوراً أبدلت ياءً مثل: ذئب - ذيب، بئر - بير،

وإذا كان ما قبلها مضموماً أبدلت واواً مثل: المؤمن - المومن، البؤس - البوس^(١).

ويعلل سيبويه هذا الإبدال للهمزة بقوله: «فإنما تُبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها؛ لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها» ثم يذكر سبب كون الحرف حرف مد فيقول: «فأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات؛ لأنها أخوات، وهي أمهات البدل والزوائد، وليس حرف يخلو منها أو من بعضها، وبعضها حركات، وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف، وهي إحدى الثلاث، والواو والياء شبيهة بها»^(٢).

ويزيد سيبويه الأمر وضوحاً عندما يذكر سبب الاختصار على هذا النوع من تخفيف الهمزة بإبدالها حرف مد دون غيره من أنواع التخفيف، فيقول: «وإنما يمنعك أن تجعل هذه السواكن بينَ بينَ أنها حروفٌ ميّنة، وقد بلغت غاية ليس بعدها تضعيف، ولا يوصل إلى ذلك، ولا تُحذف؛ لأنه لم يجرِ أمرٌ تحذف له السواكن، فالزموه البدل»^(٣).

وبنحو ما قال سيبويه قال الرضي، لكن صاغ تعليله بعبارة أخرى قائلاً: «وإنما لم تُجعل بينَ بينَ؛ إذ لا حركة لها حتى تجعل بينها وبين حرف حركتها، ولم

(١) انظر: الكتاب: ٢ / ٥٤٣ - ٥٤٤، المقتضب: ١ / ١٥٦، شرح الشافية للرضي: ٢ / ٣٠ - ٣٢، الإتيان: ١ / ٢٦٢، معجم الهوامع: ٢ / ٤٧١.

(٢) الكتاب: ٢ / ٥٤٤ - ٥٤٥.

(٣) الكتاب: ٢ / ٥٤٤.

تحذف ؛ لأنها إنما تحذف بعد إلقاء حركتها على ما قبلها لتكون دليلاً عليها، والحركة إنما تلقى على الساكن، لا على المتحرك^(١).

وبعد هذا العرض لتخفيف الهمزة عند أهل العربية، تنتقل إلى تخفيف الهمزة الساكنة وما يتعلق به في قراءات القراء العشرة:

تخفيف الهمزة الساكنة في قراءات القراء^(٢):

يتفق القراء المخففون للهمزة الساكنة مع تلك القاعدة السابقة في تخفيف الهمزة، وذلك^(٣) بإبدال الهمزة.. حرف مد بحسب حركة ما قبله إن كانت ضمة فواو، أو كسرة فياء، أو فتحة فالف^(٤).

فأما القراء المخففون للهمزة الساكنة فهم:

أ - أبو جعفر: قرأ بإبدال الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، إلا في كلمتين^(٥).

ب - وكذا قرأ أبو عمرو بالإبدال في رواية السوسي عنه إلا ما سكنت الهمزة فيه للجزم^(٥) أو سكنت للبناء^(٦)

(١) شرح الشافية للرضي: ٣ / ٢٢ .

(٢) ينظر في هذا: النشر: ١ / ٣٩٠ وما بعدها، الإتيان: ١ / ٢٦٢، الإتحاف: ١ / ١٩٩ وما بعدها.

(٣) النشر: ١ / ٣٩٠، وانظر: الإتحاف: ١ / ١٩٩.

(٤) هما: أنبئهم، نبئهم، واختلف عنه في كلمة ثالثة هي غبئنا.

(٥) وقع في ألفاظ هي: (نسأها) في البقرة، (تسؤهم) في آل عمران والتوبة، (تسؤكم) في المائدة، (إن يشأ يذهبكم) في النساء والأنعام وإبراهيم وفاطر، (ومن يشأ) في الأنعام، (أو إن يشأ) في الإسراء، (فإن يشأ الله) في الشورى (إن يشأ يسكن) في الشورى، (إن نشأ ننزل) في الشعراء، (إن نشأ نخسف) في سبأ، (إن نشأ نفرقهم) في يس، (يهيئ لكم) بالكهف، (أم لم يُنبأ) في النجم.

(٦) وقع في ألفاظ هي: (أنبئهم) في البقرة، (نبئنا) في يوسف، (نبئ عبادي) في الحجر (ونبئهم عن) في الحجر، (نبئهم أن) في القمر، (أرجئه) في الأعراف والشعراء، (هيئ لنا) في الكهف، (اقرأ كتابك) في الإسراء، (اقرأ باسم ربك) في العلق، (اقرأ وربك) في العلق.

أو ما كان إبدالاً أثقل من الهمز^(١) أو كان الإبدال مفضياً للالتباس بمعنى آخر^(٢) أو الالتباس بلغة أخرى^(٣).

ج- وقرأ ورش من طريق الأصبهاني بالإبدال إلا خمسة أسماء وخمسة أفعال^(٤)، وأما عن طريق الأزرق فخص الإبدال بالهمزة الواقعة فاء الفعل فقط، واستثنى من ذلك ما جاء من باب الإيواء، نحو: المأوى، فأووا، تؤوي.

د- وهناك بعض القراء المحققين للهمزة قرأ بإبدال الهمزة الساكنة في كلمات معدودة فوافق بذلك القراء المبدلين، وتلك الكلمات هي^(٥):

أ- 'الذئب' قرأها ورش والكسائي وخلف بالإبدال.

ب- 'يأجوج ومأجوج' قرأها بالإبدال جميع العشرة ما عدا عاصماً.

ج- 'اللؤلؤ' قرأه بالإبدال أبو بكر عن عاصم.

د- 'المؤتفكة - المؤتفكات' قرأ بالإبدال قالون من طريق أبي نعيم.

هـ- 'رثيا' قرأ بإبدال الهمزة ياء وإدغامها في أختها قالون وابن ذكوان.

ز- 'مؤصدة' قرأها بالإبدال نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وعاصم

بخلف عنه.

(١) في موضعين: (تؤوي إليك) بالأحزاب، (تؤويه) في المعارج، وذلك لأن إبدال الهمزة واواً أثقل؛ إذ يجتمع واوان (الإتحاف: ١ / ٢٠١).

(٢) في موضع واحد وهو (رثياً) في مريم، فبالهمز لما يرى من حسن المنظر، وبالياء (رثياً) هو من الارتواء بالماء (الإتحاف: ١ / ٢٠١).

(٣) في كلمة (مؤصدة) في البلد والهمزة.

(٤) الأسماء هي: البأس أو البأساء، اللؤلؤ، الكأس، الرأس حيث وقعت في القرآن الكريم، و (رثياً) في مريم =

والأفعال هي: جئت وما جاء منه نحو (جئناهم) (جئتمونا)، ونبيي وما جاء منه نحو (أنبيهم) (نبئهم)، وقرأ وما جاء منه نحو (قرأنا) (اقرأ)، ويهيئ، وتؤوي (الإتحاف: ١ / ١٩٩ - ١٢٠٠).

تخفيف الهمزة المسبوقه بساكن^(١):

الهمزة المسبوقه بساكن لا يخلو أن يكون الساكن حرفاً صحيحاً أو حرف علة، فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فتخفيف الهمزة يكون بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها نحو: مرّة = مَسْأَلَة = مَسْأَلَة، جَيْال = جَيْل، وفي هذا قال سيبويه: «واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها... ومثل ذلك قولك: الحُمَر إذا أردت أن تخفف ألف الأحمر، ومثله قولك: في المرأة المرة، والكمأة الكَمَة^(٢) وعبر سيبويه بألف الأحمر ويقصد الهمزة، هذا وما يزال كثير من أهل الجزيرة ينتهجون هذا النهج من التخفيف فيقولون: مرّة، والأحمر.

وإن كان الساكن قبل الهمزة حرف علة فإن كان ألفاً فتخفيف الهمزة «هو أن تجعل بين بين، ومعنى ذلك أنها تُلَيَّن فتجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فتجعل المكسورة بين الياء والهمزة، والمفتوحة بين الألف والهمزة، والمضمومة بين الواو والهمزة^(٣).

وعلّ سيبويه لعدم حذف الهمزة وإلقاء حركتها على الألف قائلاً: «وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد ألف لم تُحذف؛ لأنك لو حذفتها ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التي ذكرت لك لتحولت حرفاً غيرها فكرهوا أن يبدلوا مكان

(١) انظر: الكتاب: ٥٤٥: ٢، الباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٤٤٢، شرح الشافية للرضي: ٢ / ٢٢.

(٢) الكتاب: ٢ / ٥٤٥.

(٣) الباب: ٢ / ٤٤٤.

الألف حرفاً ويغيروها ؛ لأنه ليس من كلامهم أن يغيروا السواكن فيبدلوا مكانها إذا كان بعدها همزة فخففوا ولو فعلوا ذلك لخرج كلامٌ كثير من حد كلامهم ؛ لأنه ليس من كلامهم أن تثبت الياء والواو ثانيةً فصاعداً وقبلها فتحةً إلا أن تكون الياء أصلها السكون.... والألف تحتل أن يكون الحرف المهموز بعدها بين بين ؛ لأنها مدٌ، كما تحتل أن يكون بعدها ساكن وذلك قولك في هبّاء هبّاية ، وفي مسائل مسايل^(١).

قال السيرافي: "يريد أنا لو حولنا الألف حرفاً آخر وألقينا عليه حركة الهمزة ما كانت تحوّل إلا إلى ياء أو واو ؛ لأن الألف لا تقلب إلا إليهما، ولو فعلت ذلك لوجب قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لأن ذلك حكم الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما"^(٢).

وإذا كان حرف العلة واواً أو ياءً ففي ذلك تفصيل: إذا كانا حرفي مدٍّ زائدين، مثل مقروءة وخطيئة، فتخفيف الهمزة أن تبدلها واواً إذا كانت الهمزة بعد الواو ثم تدغمها، نحو مقروءة يقال في تخفيفها مقروءة، وتبدل الهمزة ياءً إذا كانت الهمزة بعد الياء ثم تدغم، نحو خطيئة يقال خطيئة، ومثل الياء المدية ياء التصغير يقال في تصغير أفؤس أفيس^(٣) ويبين المبرد علة ذلك بقوله: "وإنما فعلت ذلك لأنك لو ألقيت حركة الهمزة على هذه الياء وهذه الواو لحركت شيئاً لا يجوز أن يتحرك أبداً ؛ لأنها للمدّ فهو بمنزلة الألف"^(٤).

فإن كان الواو والياء حرفي مدٍّ أصليين أو كانا حرفي لينٍ أي مفتوحاً ما قبلهما^(٥) أصليين "كان لك في الهمزة في التخفيف وجهان: أحدهما وهو الأحسن أن

(١) الكتاب: ٢ / ٥٤٦ - ٥٤٧.

(٢) حاشية عبد السلام هارون على الكتاب: ٣ / ٥٤٦.

(٣) انظر: الكتاب: ٥٤٧: ٢، المقتضب: ١ / ١٥٩، اللباب: ٢ / ٤٤٤، شرح الشافية للرضي: ٢ / ٢٣ - ٢٤، الجمع: ٣ / ٤٧١.

(٤) المقتضب: ١ / ١٥٩.

تلقى عليه حركة الهمزة، والثاني: أن تبدل مع الواو واواً وتدغم الأول في الثاني، ومع الياء ياء وتدغم الأول في الثاني وذلك نحو:

سَيِّئْتُ، وَسُوءٌ، إِذْ شئتَ قلتَ سَيِّئْتُ، وَسُوءٌ في التخفيف وهو الأحسن ، تلقى حركة الهمزة على الساكن قبلها وتحذفها، وإن شئتَ قلتَ سَيِّئْتُ وَسُوءٌ، تبدل وتدغم، وكذلك في حري في اللين نحو:، سَوَاءٌ، وَكَهَيْئَةٍ، لك إلقاء الحركة، وهو الأحسن، ولك الإبدال والإدغام^(١). وهناك نوع من التخفيف يرتكبه بعض العرب في تخفيف الهمزة المفتوحة الساكن ما قبلها نحو: مَرَأَةٌ وَكَمَاءٌ، فقد قالوا " في تخفيف مَرَأَةٌ وَكَمَاءٌ مَرَأَةٌ وَكَمَاءٌ، مثل قَنَاءَ، والوجه فيه: أنه خفف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها فصار ما قبلها مفتوحاً وبعده همزة ساكنة فقلبها ألفاً، كما يفعل في رأس، وهو قليل في اللغة^(٢)، ولم ينكره سيبويه لكن حكم عليه بالقلة فقال: "وقد قالوا: الكماة والمرأة، ومثله قليل^(٣) أما الكوفيون فيرون ذلك قياساً مطرداً^(٤) وستنظر فيما بعد - إن شاء الله تعالى - هل ورد عند القراء هذا النوع من التخفيف الذي حكم عليه سيبويه بالقلة ؟

وننتقل بعد هذا إلى: تخفيف القراء للهمزة المتحركة المسبوقه بساكن:

سار القراء المخففون للهمزة المسبوقه بساكن وفق قواعد تخفيف الهمزة عند النحويين غالباً^(٥)، بيد أن القراء تحكمهم الكلمات القرآنية من جهة والرواية المتواترة من جهة أخرى، فمثلاً لم يرد عنهم تخفيف الهمزة المسبوقه بواو ساكنة، والذي ورد عنهم في التخفيف هو كلمات يمكن حصرها وذلك على

(١) الكشف: ١ / ١٠٩.

(٢) الباب في عل البناء والإعراب: ٢ / ٤٤٦.

(٣) الكتاب: ٢ / ٥٤٥.

(٤) شرح الشافية للرضي: ٢ / ٤١.

(٥) لا يعني هذا أن القراء تحكمهم القواعد النحوية، وإنما المقصود أن قراءاتهم في تخفيف الهمزة لم تُعارض قواعد النحويين في هذا المجال.

النحو التالي: الكلمات التي جاء فيها تخفيف الهمزة محصورة في ثلاثة أضرب فقط: الأول: أن يكون الساكن قبل الهمزة ألفاً، وذلك في أربع كلمات هي: (١) إسرائيل (٢)، وكائن (٣) قراءة في كائين (٤)، ها أنتم (٥)، اللائي (٥) فقرأ بتسهيل الهمزة بين بين أبو جعفر في الكلمات الأربع، وافقه في (ها أنتم) نافع، وأبو عمرو، ووافقه ورش في (اللائي) وكذا أبو عمرو، والبزّي بخلف عنهما (٦).

الثاني: أن يكون الساكن ياءً وذلك في كلمات هي:

النسيء (٧)، بريء (٨)، بريئون (٩)، هنيئاً مريئاً (١٠) بهذا التركيب، هيئة (١١)، فقرأ أبو أبو جعفر بإبدال الهمزة ياء مع الإدغام، فقرأ: النسي، بري، بريئون، هنيئاً مريئاً، هيئة بخلف عنه ما عدا (النسي)، وافقه على هذا التخفيف ورش من طريق الأزرق في (النسي) (١٢).

ومما ذكره ابن الجزري (١٣) في هذا المقام أن البزّي قرأ بخلف عنه الكلمات

(١) النشر: ١ / ٤٠٠، الإتحاف: ١ / ٢٠٧.

(٢) في البقرة: ٤٠٠ و ٤٧ و ٨٢ و ١٢٢ و ٢١١ و ٢٤٦. آل عمران: ٤٩ و ٩٣. المائدة: ٢ و ٣٢ و ٧٠ و ٧٢ و ٧٨ و ١١٠.

الأعراف: ١٠٥ و ١٢٤ و ١٣٧ و ١٣٨. يونس: ٩٠ و ٩٣. الإسراء: ٢ و ٤ و ١٠١ و ١٠٤. مريم: ٥٨.

طه: ٤٧ و ٨٠ و ٩٤. الشعراء: ١٧ و ٢٢ و ٥٩ و ١٩٧. النمل: ٧٦، السجدة: ٢٣، غافر: ٥٢، الزخرف: ٥٩، الدخان: ٣٠، الجاثية: ١٦، الأحقاف: ١٠ و الصف: ١٤ و ٦.

(٣) في آل عمران: ١٤٦، يوسف: ١٠٥، الحج: ٤٨، العنكبوت: ٦٠، محمد صلى الله عليه وسلم: ١٣، الطلاق: ٨.

(٤) آل عمران: ٦٦، النساء: ١٠٩، محمد صلى الله عليه وسلم: ٣٨.

(٥) الأحزاب: ٤، المجادلة: ٢، الطلاق: ٤.

(٦) النشر: ١ / ٤٠٠ - ٤٠٤، الإتحاف: ١ / ٢٠٧ - ٢٠٩.

(٧) التوبة: ٣٧.

(٨) في الأنعام: ١٩، الأنفال: ٤٨، التوبة: ٣، يونس: ٤١، هود: ٢٥، الشعراء: ٢١٦، الحشر: ١٦.

(٩) يونس: ٤١.

(١٠) النساء: ٤.

(١١) آل عمران: ٤٩، المائدة: ١١٠.

(١٢) النشر: ١ / ٤٠٥، الإتحاف: ١ / ٢٠٩.

(١٣) النشر: ١ / ٤٠٥.

التالية: استيأسوا^(١)، تيأسوا^(٢)، ييأس^(٣)، استيأس^(٤) قرأها بتقديم الهمزة على الياء الياء ثم قلب الهمزة ألفاً على هذا النحو: استايأسوا، تايأسوا، يايأس، استايأس^(٥)، وإنما ذكره الإمام ابن الجزري في هذا هذا المقام بالنظر إلى الهمزة قبل تخفيفها؛ إذ هي متحركة وقبلها ياء ساكنة، وتخفيف الهمزة هنا فيه قلب مكاني وهو من أنواع تخفيف الهمز^(٦).

هذا ولم يرد عن القراء تخفيف الهمزة المسبوقة بواو ساكنة.

الضرب الثالث: أن يكون الساكن حرفاً صحيحاً، ولم يرد ذلك إلا في خمس كلمات هي: ١ - (جزءاً)^(٧) و(جزءاً)^(٨)، فقرأ أبو جعفر بحذف الهمزة وتشديد الزاي (جزاً، جزاً)^(٩).

٢ - (ردءاً)^(١٠) فقرأه بالنقل نافع وأبو جعفر إلا أن أبا جعفر أبدل من التوين ألفاً في الحالين: الوقف والوصل، ووافقه نافع في الوقف^(١١) أي تُقرأ هكذا: ردأً.

٣ - (ملء)^(١٢) اختلف فيه عن ابن وردان عن أبي جعفر، والأصبهاني عن ورش فروي

(١) يوسف: ٨٠.

(٢) يوسف: ٨٧.

(٣) يوسف: ٨٧، الرعد: ٣١.

(٤) يوسف: ١١٠.

(٥) كتابة تلك القراءات ينظر إليها في: القراءات العشر بهامش المصحف الشريف كل كلمة حسب سورتها.

(٦) ولعل هذه القراءة من أبرز شواهد، قال الرضي: ((وربما قدمت الهمزة التي لو بقيت بحالها لكان تخفيفها بالحذف؛ استكراهاً للحذف، فيقال في يسألون يأسلون؛ لأن تخفيفها إذن بالقلب لا بالحذف، قال:

إذا قام قومٌ يأسلون مليكهم عطاءً فدهماءُ الذي أنا سائلةُ

ومثله في ييأس يأسُ)) (شرح الشافية: ٢ / ٣٩).

(٧) وردت هذه الكلمة في البقرة: ٢٦٠، الزخرف: ١٥،

(٨) الحجر: ٤٤. ووردت في سور أخرى لكن القراءة جاءت في هذا الموضع خاصة.

(٩) النشر: ١ / ٤٠٦، الإتحاف: ١ / ٢١٠.

(١٠) القصص: ٣٤.

(١١) النشر: ١ / ٤١٤.

(١٢) آل عمران: ٩١.

عنهما النقل في ذلك^(١).

- ٤- 'القرآن' معرفاً بأل أو مجرداً^(٢) قرأه بالنقل ابن كثير^(٣). فيكون التخفيف 'القرآن' بنقل فتحة الهمزة إلى الراء ثم حذف الهمزة.
- ٥- 'اسأل' إذا كان قبله واو عطف أو فاء عطف^(٤)، فقرأ بالنقل والحذف ابن كثير والكسائي وخلف^(٥).

وهكذا يتضح لنا مما تقدم أن تخفيف الهمزة المفردة المسبوقه بساكن جاء تخفيفها في بعض القراءات القرآنية على قلة ؛ إذ أكثر القراء على تحقيقها وصلأً أما الوقف فيأتي حكم الهمزة فيه في مبحث مستقل، وأن الكلمات التي جاء فيها تخفيف الهمزة معدودة سواءً كان الساكن معلولاً أو صحيحاً، وأن التخفيف جاء في الهمزة المسبوقه بحرف صحيح أو مسبوقه بألف أو ياء، أما الواو فلم يرد في ذلك تخفيف.

ونستطيع بعد ذلك أن نقول: إن تحقيق الهمزة المفردة المسبوقه بساكن أكثر من تخفيفها بناءً على أمرين:

الأول: قلة القراء الذين قرعوا به. الثاني: وروده في كلمات معدودة.

(١) النشر: ١ / ٤١٤.

(٢) مواضع ورودها كثيرة جداً

منها: البقرة: ١٨٥، النساء: ٨٢، المائدة: ١٠١، الأنعام: ١٩، الأعراف: ٢٠٤، التوبة: ١١١، يونس: ١٥، ٣٧، ٦١، يوسف: ٢، ٢٠، الإسراء: ٩، ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٦٠ و ٧٨ و ٨٢ و ٨٨ و ٨٩ و ١٠٦.

(٣) النشر: ١ / ٤١٤.

(٤) وردت في :

النساء: ٣٢، الأعراف: ١٦٣، يونس: ٩٤، يوسف: ٨٢، ٥٠، التحل: ٤٣، الإسراء: ١٠١، الأنبياء: ٧، ٦٣، المؤمنون: ١١٣، الفرقان: ٥٩، الأحراب: ٥٣، الزخرف: ٤٥، الممتحنة: ١٠.

(٥) النشر: ٢ / ٤١٤.

المطلب الثالث:

تخفيف إحدى الهمزتين المجتمعين في كلمة واحدة

هناك ثلاثة احتمالات للهمزتين^(١):

الاحتمال الأول: أن تكونا متحركتين.

الثاني: أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة.

الثالث: أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة.

والذي يعنينا في بحثنا هذا هو: أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة أو

العكس.

إذا تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب قلب الثانية إلى الحرف الذي منه حركة الأولى، فتبدل بعد الفتحة ألفاً نحو: آدم، آمن، وبعد الكسرة ياء نحو: إيمان وإيت، وبعد الضمة واواً نحو: أومن^(٢). والعلة في ذلك: «أن الهمزة الثانية لما كانت لا تتفصل منها الأولى، ولا تفارقها في جميع تصاريف الكلمة، استثقلوا ذلك فيها مع كثرة استعمالهم لذلك وكثرة تصرفه في الكلام فتركوا تحقيقها استخفافاً؛ إذ كانوا يخففون المفردة استخفافاً لثقل الهمزة المفردة، فإذا تكررت كان ذلك أعظم ثقلًا، فإذا لزم كل واحدة منهما الأخرى كان ذلك أشد ثقلًا، فرفضوا استعمال التحقيق للثانية في هذا النوع^(٣)» وقد أجمع القراء على هذا الإبدال للهمزة الثانية الساكنة، ولم يختلفوا في ذلك البتة قال ابن الجزري: «فإن الهمزة الثانية منهما تبدل في ذلك كله حرف مد من جنس ما قبلها، فتبدل ألفاً بعد المفتوحة، واواً بعد المضمومة، وياء بعد المكسورة إبدالاً لازماً واجباً لجميع القراء

(١) انظر شرح الشافية للرضي: ٢ / ٥٣.

(٢) انظر: الكتاب: ٣ / ٥٥٢، الباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٤٤٨، أوضح المسالك: ٤ / ٣٨٣.

(٣) الكشف: ١ / ٧٠.

ليس عنهم في ذلك اختلاف^(١). أما إذا كانت الهمزة الأولى ساكنة والثانية متحركة، فلا يخلو الأمر من أن يكونا في موضع العين أو في موضع اللام^(٢) فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية نحو سأل ولآل ورأس، وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً فتقول في مثال قِمَطْر من قرأ قرأً قرأً^(٣). وهذه الكلمات وأمثالها لم ترد في القرآن الكريم، فلا غرو أن يُعرض المصنفون في علم القراءات عن الحديث عن تخفيفها.

المطلب الرابع:

تخفيف الهمز في كلمتين^(٤)

يعنينا في هذا البحث ما التقت فيه الهمزتان وكانت الأولى ساكنة، أما الثانية فلا تكون إلا متحركة ؛ لأنها أول الكلمة الثانية، ولا يُبدأ إلا بمتحرك^(٥)، وذلك نحو: اقرأ آية، اقرئ أباك، لم يردؤ أبوك، فللعرب خمسة مذاهب فيهما^(٦): الأول تحقيقهما جميعاً، فيقال: اقرأ آية، اقرئ أباك. الثاني تخفيفهما جميعاً^(٧) مذهب أهل الحجاز^(٨)، فيقال: اقرأ آية، اقرئ أباك، قال سيبويه: «وأما أهل الحجاز فيقولون: اقرأ آية ؛ لأن أهل الحجاز يخففونهما جميعاً، يجعلون همزة (اقرأ) ألفاً ساكنة، ويخففون همزة آية^(٩)، ألا ترى أن لو لم تكن إلا همزة واحدة خففوها، فكأنه قال: اقرأ، ثم جاء بآية ونحوها، وتقول: اقرئ أباك السلام بلغة أهل الحجاز ؛ لأنهم يخففونهما، فإنما

(١) التّشريح: ١ / ٢٨١، وانظر: الإتحاف: ١ / ١٩٢.

(٢) أوضح المسالك: ٤ / ٢٨٣.

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي: ٢ / ٦٣.

(٤) السابق.

قلت: أقري، ثم جئت بالأب فحذفت الهمزة وألقيت الحركة على الياء^(١).

الثالث: تخفيف الأولى وتحقيق الثانية، فيقال: اقرأ آية، اقري أباك.

الرابع: تحقيق الأولى وتخفيف الثانية، فيقال: اقرأ آية، اقري أباك.

الخامس: ما حكاه أبو زيد عن بعض العرب وهو إدغام الأولى في الثانية كسائر الحروف، فيقال: اقرأ آية، اقري أباك.

وفيما يخص القراءات فالذي ورد فيها هو تخفيف الهمزتين المتحركتين في كلمتين، ولا تتحدث كتب القراءات عن تلك المذاهب من التخفيف التي ذكرها النحويون آنفاً؛ لأنه لم تأت في القرآن الكريم همزة ساكنة وبعدها متحركة في كلمتين^(٢).

وفي القراءات جاء تخفيف الهمزة في الكلمة الثانية بنقل حركتها إلى الساكن قبلها في الكلمة الأولى، وأفردوا لذلك باباً أسموه: باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها^(٣) وهذا ما سنتحدث عنه في الأسطر الآتية.

قال ابن الجزري عن ذاك النقل: «وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، لغة لبعض العرب، اختص بروايته ورش، بشرط: أن يكون آخر كلمة، وأن يكون غير حرف مد، وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى، سواء كان ذلك الساكن تنويناً أو لام تعريف أو غير ذلك، فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة وتسقط هي من اللفظ لسكونها»^(٤).

فالشروط الذي ذكرها ابن الجزري ثلاثة هي:

(١) الكتاب: ٢ / ٥٥٠.

(٢) انظر: التيسير: ٣٦، الكشف: ١ / ٧٠، النشر: ١ / ٢٨٢ وما بعدها، تقريب النشر: ٢٨ - ٢٩، شرح طيبة النشر: ١ / ٤٤٠ وما بعدها، الواج في شرح الشاطبية: ٩١.

(٣) انظر: التيسير: ٣٨، الكشف: ١ / ٨٩، النشر: ١ / ٤٠٨، شرح طيبة النشر: ١ / ٤٧٠، الإتحاف: ١ / ٢١٢، الواج في شرح الشاطبية: ١٠٥.

(٤) النشر: ١ / ٤٠٨.

١ - أن يكون الساكنُ المنقولُ إليه آخرَ الكلمة الأولى.

٢ - أن تكون الهمزة أول الكلمة الثانية.

٣ - ألا يكون ذاك الساكن حرف مدّ.

وسننظر فيما بعدُ هل شروط النحويين هي نفسها التي ذكرها ابن الجزري ؟
لكننا قبل هذا وذاك سنورد أمثلة قرآنية للنقل^(١) على النحو الآتي:

النص	السورة / الآية	قراءة النقل	ملحوظات
وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ	البقرة / ٢٦	متاعُنْ لى	الساكن تنوين، والحركة المنقولة كسرة
وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ	يس / ١٢	شيئَنَ حُصَيْنَاه	الساكن تنوين، والحركة المنقولة فتحة
لَأَيُّ يَوْمٍ أَجَلَتْ	المرسلات / ١٢	يومِنُ جَلَتْ	الساكن تنوين، والحركة المنقولة ضمة
وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ	البقرة / ٤	وبلاخرة	الساكن لام التعريف والحركة المنقولة فتحة
إِنَّ الْإِنْسَانَ	العصر / ٢	لِنْسَانَ	الساكن لام التعريف والحركة المنقولة كسرة
الذِّكْرَ وَالْأُنْثَى	القيامة / ٣٩	وَلُنْثَى	الساكن لام التعريف والحركة المنقولة ضمة
فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ	البقرة / ٢٥٣	مَنْ آمَنَ	الساكن حرف صحيح والحركة

(١) هذه الأمثلة مستقاة من النشر: ١ / ٤٠٨، والإتحاف: ١ / ٢١٣.

المنقولة فتحة			
الساكن حرف صحيح والحركة المنقولة كسرة	مِنْ سَتَبْرِقْ	الرحمن / ٥٤	مِنْ إِسْتَبْرِقْ
الساكن حرف صحيح والحركة المنقولة ضمة	فَمَنْ أُوتِيَ	الإسراء / ٧١	فَمَنْ أُوتِيَ
الساكن حرف لين والحركة المنقولة كسرة	خَلَوْا لِي	البقرة / ١٤	خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ
الساكن حرف لين والحركة المنقولة فتحة	ابْنِيَادَمْ	المائدة / ٢٧	ابْنِي آدَمْ

ومن خلال الجدول يُلاحظ أن جميع الحركات 'الضمة، الكسرة، الفتحة' جاز نقلها إلى الساكن الصحيح، وأن ذلك الساكن يكون حرفاً صحيحاً ويكون علة غير مد، أما حرف المد فلا ينقل إليه، وعن علة ذلك يحدثنا مكي قائلًا: «فإن قيل فما باله وَرْشٌ لم يُلْقِ حركة الهمزة على الساكن من كلمة أخرى إذا كان حرفاً مدُّ ولين؟»

فالجواب أنه لو ألقى الحركة على الألف... لتغيرت الألف وانقلبت همزة، ولحال الكلام عن أصله، فامتنع إلقاء الحركة لذلك على الألف، وفعل ذلك بأختي الألف: الواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها كسرة للتشبيه بالألف، فامتنع فيهما من إلقاء الحركة عليهما مثلما امتنع في الألف، وأيضاً فإن الألف في نية حركة لا يتغير ما قبلها أبداً، والحركة لا تُلْقَى على حركة.

فإن قيل فلم ألقى وَرْشٌ حركة الهمزة على حرفي اللين... وحرفا اللين فيهما

شبه بالالف ؟

فالجواب: أن حرفي اللين لما انفتح ما قبلهما وتغير، نُقِصَا عن شبه الألف ؛ إذ الألف لا يتغير ما قبلها أبداً، فلما فارقا الألف في قوة الشبه دخلا في مشابهة سائر الحروف التي تتغير حركة ما قبلها، فحُسِنَ إلقاء الحركة عليهما كسائر الحروف^(١).

ولا يختلف كلام النحويين كثيراً عما قاله علماء القراءات في النقل، فقد قال سيبويه: «واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفها، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك مَنْ بُوكَ؟ وَمَنْ مَّكَّ؟ وَكَمْ بُلْكُ؟ إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب والأم والإبل، ومثل ذلك قولك: الحمر، إذا أردت أن تخفف ألف الأحمر، ومثله قولك في المرأة: المرة، والكمأة: الكمة»^(٢).

والأمثلة التي ذكرها سيبويه للهمزة منتقاة بعناية، بحيث شملت النقل من الهمزة المفتوحة والمضمومة والمكسورة، كما شملت النقل إلى لام التعريف، وعموماً فكلام النحويين عن النقل أوسع من كلام القراء الذين تحكمهم الرواية وتحكمهم أيضاً الكلمات القرآنية المهموزة.

واشترط علماء القراءات ألا يكون الساكن حرف مدّ مطلقاً، إلا أن هذا عند النحويين ليس على إطلاقه، فيجوز النقل عندهم إلى الواو والياء المديتين إذا كانت إحداهما ضميراً نحو: اتبعوا أمره، واتبعي أمره، أو علامة تشية أو جمع نحو: قاتلي أيك، وقاتلوا أيك أو كانت من بنية الكلمة نحو: ذو إبل، بذئ إبل^(٣)، ولم تستثقل الضمة والكسرة على الواو والياء في ذلك^(٤) لأن الحركتين

(١) الكشف: ١ / ٩٠.

(٢) الكتاب: ٢ / ٥٤٥.

(٣) ينظر: المقتضب: ١ / ١٦٠، شرح الشافية للرضي: ٢ / ٢٤.

ليستا في الأصل لحري في العلة، بخلاف نحو قاضي وقاضي، فإن حركات الإعراب... ألزم من الحركات المنقولة^(١)).

وقد لاحظ أبو علي الفارسي هذا الفرق بين القراءة والقياس النحوي فقال: «فأما ترك نافع^(٢) أن يلقي حركة الهمزة في التخفيف على الواو إذا انضم ما قبلها نحو: ﴿قَالُوا أَنْصِتُوا﴾ [الأحقاف: ٢٩]، وعلى الياء إذا انكسر ما قبلها نحو: ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإن ذلك لا يمتنع في قياس العربية، وقد قال أهل التخفيف في اتبعوا أمره: اتبعوا مرة، وفي اتبعي أمره: اتبعي مرة، فلم يفصلوا بين هذا الحرف اللين إذا كانت حركة ما قبله منه، وبينه إذا لم تكن حركة ما قبله منه». ثم شرع في وجه تفريق نافع (برواية ورش) بين الواو والياء المديتين و الواو والياء غير المديتين فقال: «وقد فصل نافع بينهما، فحذف بعد ما لم تكن حركتها منها، نحو: ﴿خَلَوْنِي﴾ [البقرة: ١١٤] و ﴿نَبَأَ ابْنَى آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] فألقى حركة الهمزة من 'إلى' على الواو من 'خلوا' وحركة الهمزة من (نَبَأَ ابْنَى آدَمَ) على ياء التشية من 'ابني' وليست حركة ما قبل كل واحد منهما منه، فيجوز أن يكون أراد الأخذ بالأمرين بالتخفيف والتحقيق، إلا أنه حقق الهمزة بعد الواو والياء إذا كانت حركة ما قبلهما منهما؛ لأنه لو خفف ولم يحقق في قوله: ﴿قَالُوا أَنْصِتُوا﴾ [الأحقاف: ٢٩] لاختل بالتخفيف زيادة المد التي في الواو إذا ألقى عليها حركة الهمزة، فأحب أن يسلم المد ولا يُخل به، وخفف في ﴿خَلَوْنِي﴾ و ﴿ابْنَى آدَمَ﴾؛ لأنه لما لم تكن حركة ما قبلهما منهما أمن اختلال المد بالتخفيف^(٣).

(١) شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٥٠ - ٢٦٠.

(٢) أي برواية ورش عنه.

(٣) الحجة لأبي علي الفارسي: ١/ ٢٩٨.

ومما يضاف في هذا السياق - أعني الفرق بين القراءات والقياس النحوي - أن النحويين يذكرون ألواناً من النقل والتخفيف لم يرد ما يماثله في القراءات من ذلك:

١ - ما ذكر أن «بعض العرب ينقل فتحة الهمزة أخيراً على الواو والياء التي قبلها ويحذف، كما هو القياس، نحو: لن يجيئك، ولن يسوأك»^(١). وتقدم أن من شروط النقل في القراءات: ألا يكون الساكن حرف مد.

٢ - الاعتياض عن نقل حركة الهمزة بإبدال الهمزة حرف علة «فقد قال قوم في تخفيف الهمزة في المنفصل، نحو: أبو أيوب: أبو يوب ... وقد حكى أن قوماً قالوا في الياء: أنا أرمي بك، في أنا أرمي أباك»^(٢).

٣ - نقل حركة الهمزة «إلى آخر الكلمة المتحركة بحركة بنائية، نحو: قال اسحاق، وقال أسامة»^(٣)، وهذا النقل يكون بنقل حركة الهمزة إلى حرف متحرك، ومن شروط النقل المهمة عند القراء والنحويين أن يكون الحرف المنقول إليه ساكناً، فجاء هذا النقل شاذاً.

ومن الأحكام المتعلقة بالنقل إلى لام التعريف في القراءات^(٤):

١ - أن كل كلمة وقع في أولها «أل» التعريف وكان بعد «أل» همزة قطع مثل: الأرض، الإيمان، الأبرار فعند الابتداء بهذه الكلمة هناك وجهان على مذهب الناقلين للحركة: أولهما أن يبتدئ بهمزة الوصل وبعدها لام التعريف محركة بالحركة المنقولة إليها فيقول: الرض، الإيمان، الأبرار، وذلك على أن حرف التعريف هو «أل» وهذا هو مذهب الخليل.

ثانيهما: وهو مبني على أن حرف التعريف هو اللام فقط كما هو مذهب سيبويه

(١) شرح الشافعية للرضي: ٢ / ٣٦، وانظر: الكتاب: ٢ / ٥٥٦.

(٢) الحجة لأبي علي الفارسي: ١ / ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٣) شرح الشافعية للرضي: ٢ / ٣٧.

(٤) ينظر: النشر: ١ / ٤١٥، شرح طيبة النشر: ١ / ٤٧٧، الواج في شرح الشاطبية: ١٠٨.

فوقتذاك هناك احتمالان: «إما أن يُعتدّ بالعارض وهو حركة اللام بعد النقل، أو لا، فإذا اعتدنا بالعارض حذفنا همزة الوصل وقلنا: لَرَضٌ، لآخرة، ليَمان، لَان، لَبَرار^(١) ليس إلا، وإن لم نعتدّ بالعارض، واعتبرنا الأصل، جعلنا همزة الوصل على حالها وقلنا: الرَض، الآخرة^(٢) كما قلنا على تقدير أن حرف التعريف أل^(٣)»^(٤).

وأجمل الشاطبي هذين الوجهين بقوله:

وتبدأ بهمزة الوصل في النقل كله وإن كنت معتداً بعارضه فلا^(٥)

وهذا الوجهان جائزان عند القراء على وجه التخيير قال ابن الجزري: «وبهما قرأنا لورْش وغيره على وجه التخيير، وبهما نأخذ له وللهاشمي عن ابن جَمَّاز عن أبي جعفر من طريق الهذلي^(٦)»، وفي الإتحاف: «وهذان الوجهان يجريان في كل لام نُقل إليها عند كل ناقل، نصّ عليهما الداني والشاطبي^(٧)».

وقد تقرر في علم الصرف أن هذين الوجهين لغتان، قال الفارسي: «فإذا خُففت الهمزة فحذفت وألقيت حركتها على لام المعرفة الساكنة كان فيها لغتان: منهم من يحذف همزة الوصل، فيقول: لَحْمَر، ومنهم من لا يحذفها وإن تحرك ما بعدها، فيقول: أَلَحْمَر^(٨)» ويوضح أبو البقاء علة حذف همزة الوصل عند النقل بقوله: «ومن العرب من إذا حذف الهمزة وحرك لام المعرفة حذف همزة الوصل قبلها لاستغنائه عنها بحركتها، فيقول: لَحْمَر، ولُنْثى، وليَمان^(٩) أي: أن همزة الوصل إنما جيء بها للتوصل إلى نطق لام المعرفة الساكنة عند الابتداء بها، فلما

(١) النشر: ١ / ٤١٥.

(٢) متن الشاطبية: ١٩.

(٣) النشر: ١ / ٤١٦.

(٤) الإتحاف: ١ / ٢١٤.

(٥) الحجة لأبي علي: ١ / ٢٩٧.

(٦) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٤٤٥.

تحركت اللام لم يُحتَجْ لهمة الوصل فحذفت.

ونصّ ابن الحاجب على أن بقاء همزة الوصل أكثر من حذفها وإن كان كلا الوجهين جائز، وذلك قوله: «وإذا خُفِّفَ باب الأحمر فبقاء همزة اللام أكثر، فيقال: (الْحَمَرُ) و(لَحْمَرٌ)»^(١)، وسبق آنفاً أن هذين الوجهين في القراءات متساويان وليس أحدهما بأكثر من صاحبه.

٢ - إذا كان قبل لام التعريف المنقول إليها حرف مد، مثل: ﴿وَأَلْقَى الْأَنْوَاحَ﴾

[الأعراف: ١٥٠] أو ساكن صحيح مثل: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾ [الجن: ١٩]

فقد تقرر عند علماء القراءات^(٢) أن حرف المد يحذف في النطق حتى مع زوال موجب الحذف وهو سكونه وسكون لام التعريف، وكذلك يحرك الساكن الصحيح مع أن موجب التحريك قد زال وهو التقاء الساكنين، وكل هذا فيه مراعاة للأصل وعدم الاعتداد بحركة النقل؛ لأنها حركة عارضة^(٣) وهذا مما لا خلاف فيه بين أئمة القراءات نص على ذلك غير واحد كالحافظ أبي عمرو الداني...، وإن كان جائزاً في اللغة وعند أئمة العربية الوجهان: الاعتداد بحركة النقل، وعدم الاعتداد بها^(٤).

فهذا فرق نسجله بين القراء والنحويين في هذا المقام، وهو أن القراء لم يجيزوا الاعتداد بحركة النقل العارضة، وعاملوا لام المعرفة على الأصل وهو سكونها، بينما النحويون أجازوا الوجهين: الاعتداد بحركة النقل وعدم الاعتداد بها، فإذا اعتد بالعارض أثبت حرف المد، ولم يحرك الساكن قبل (أل) فقي نحو: (لَحْمَرٌ) ومن الأحمر، يكون نطقها في (لَحْمَرٌ) بإثبات الياء (وَمَنْ لَحْمَرٌ) بسكون النون، وإذا لم يعتد بالعارض حذف حرف المد قبل لام

(١) شرح الشافية للرضي: ٣ / ٥١.

(٢) انظر: النشر: ١ / ٤١٦، الإتحاف: ١ / ٢١٦.

(٣) النشر: ١ / ٤١٦ - ٤١٧.

المعرفة، وحرك الساكن الصحيح قبلها، فيقال في المثالين السابقين **فَلَحْمَرٌ** بحذف الياء^(١)، و **مِنْ لَحْمَرٍ** بتحريك النون الساكنة^(٢).

ويجلى السمين الحلبي المسألة بقوله: «وذلك أن من العرب من إذا نقل حركة الهمزة إلى ساكن قبلها كلام التعريف عاملها معاملتها ساكنة، ولا يعتد بحركة النقل، فيكسر الساكن الواقع قبلها، ولا يدغم فيها التتوين، ويأتي قبلها بهمزة الوصل، فيقول: لم يذهب لَحْمَرٌ، ورأيت زياداً لَعَجَمٌ من غير إدغام التتوين، وَالْحَمَرُ وَالْعَجَمُ بهمزة الوصل؛ لأن اللام في حكم السكون، وهذه هي اللغة المشهورة، ومنهم من يعتد بها، فلا يكسر الساكن الأول، ولا يأتي بهمزة الوصل، ويدغم التتوين في لام التعريف، فيقول: لم يذهب لَحْمَرٌ بسكون الباء^(٣) و **لَحْمَرٌ** و **لَعَجَمٌ** من غير همز، و **زياد لَعَجَمٌ** بتشديد اللام^(٤)».

ومن هنا يقال: إن قراءة **وَرَشْ** عن نافع جاءت على الأكثر والأشهر من كلام العرب وهو عدم الاعتداد بحركة النقل^(٥) وهو أصل مطرد عن **وَرَشْ** كما قرره علماء القراءات، إلا في موضع واحد خالف فيه **وَرَشْ** أصله فاعتد بالعارض وشاركه قراء آخرون، وذلك الموضع هو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ١٥٠]، فقد اتفق **وَرَشْ** وقالون وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب في **(عَادًا الْأُولَى)** على نقل ضمة الهمزة إلى لام التعريف وإدغام التتوين في اللام وصلًا^(٦) هكذا **(عَادَ لُولَى)**.

فإدغام التتوين في اللام يعني الاعتداد بحركة اللام العارضة^(٧)؛ لأنه لو لم يعتد

(١) انظر شرح الشافعية للرضي: ٢ / ٥١ - ٥٢.

(٢) الدر المصون: ١٠ / ١١٠.

(٣) انظر شرح الشافعية للرضي: ٢ / ٥٢ وفيه قول ابن الحاجب: ((وعلى الأكثر قيل **مِنْ لَحْمَرٍ**)، وانظر الدر المصون: ١٠ /

١٠٩، وفيه قول السمين: ((وعدم الاعتداد بها وهي اللغة العالية)).

(٤) النشر: ١ / ٤١٠.

(٥) ينظر: الدر المصون: ١٠ / ١١٢.

لما أدغم ؛ لأن التوين ساكن ولام التعريف ساكنة في الأصل ولا يدغم الساكن في الساكن.

ولكون اللغة الأفصح هي عدم الاعتداد بحركة النقل أنكر المازني والمبرد هذه القراءة، ورد السمين ذلك قائلاً: «لا التفات إلى ردهما لثبوت ذلك لغة وقراءة، وإن كان غيرها أفصح منها، وقد ثبت عن العرب أنهم يقولون: الحمر ولحمر بهمزة الوصل وعدمها مع النقل»^(١).

نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها^(٢)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، واستدل الكوفيون على جواز ذلك بالنقل والقياس، فأما «النقل فقد قال الله تعالى ﴿الْمَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ آل عمران ١ - ١٢ فنقل فتحة همزة الله إلى الميم قبلها^(٣)، ... وأما القياس فلأنها همزة متحركة فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع في قولهم من أبوك، وكم أهلك وما أشبه ذلك، والذي يدل على صحة ما ذكرناه أنهم يقولون واحد اثنان فيكسرون الدال من واحد، وأجمعنا وأنتم على أن كسرة الدال إنما كانت لإلقاء حركة همزة اثنان^(٤) عليها لالتقاء الساكنين ولا خلاف أن همزة اثنان همزة وصل فدل على صحة ما ذكرناه^(٥). أما البصريون فقالوا إنما قلنا إنه لا يجوز ؛ لأن الهمزة إنما يجوز أن تنقل حركتها إذا ثبتت في الوصل نحو من أبوك ؟ فأما همزة الوصل فتسقط في الوصل فلا يصح أن يقال : إن حركتها تنقل إلى ما قبلها ؛ لأن نقل حركة معدومة لا يتصور ولو جاز ذلك

(١) الدر المصون: ١٠٠ / ١١٣.

(٢) الإنصاف: ٢ / ٧٤١ - ٧٤٢، البحر المحيط: ٢ / ٣٧٤ وما بعدها.

(٣) هذا هو المشهور من قراءات القراء، وقرأ أبو بكر عن عاصم في رواية بإسكان الميم وصلأ، ورويت عن أبي جعفر (ينظر: البحر: ٢ / ٣٧٤).

(٤) الإنصاف: ٢ / ٧٤١ - ٧٤٢.

لَوْجَبَ أَنْ تَثْبِتَ فِي الْوَصْلِ، وَأَجَابُوا عَنْ الِاسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ السَّابِقَةِ بِأَنْ حَرَكَةَ الْمِيمِ لَيْسَتْ حَرَكَةً نَقْلِ إِنَّمَا هِيَ حَرَكَةُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ. وَمِمَّنْ رَجَّحَ مَذْهَبَ الْبَصَرِيِّينَ أَبُو حَيَّانٍ فَقَدْ قَالَ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنِ الْمَذَاهِبِ فِي فَتْحَةِ مِيمٍ ﴿الْمِمْ﴾: «وَاخْتَلَفُوا فِي الْمِيمِ، فَذَهَبَ سَبِيؤُهُ إِلَى أَنَّهَا حُرَّكَتْ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، كَمَا حَرَّكُوا مِنْ اللَّهِ^(١)، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ سَاقِطَةٌ لِلدَّرَجِ كَمَا سَقَطَتْ فِي نَحْوِ: مَنْ الرَّجُلُ، وَكَانَ الْفَتْحُ أَوْلَى مِنَ الْكَسْرِ لِأَجْلِ الْيَاءِ، كَمَا قَالُوا: أَيْنَ وَكَيْفَ وَلِزِيَادَةِ الْكَسْرِ قَبْلَ الْيَاءِ فَنَزَالَ الثَّقَلُ، وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّهَا حَرَكَةُ نَقْلِ مِنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْهَجَاءِ يُنَوِّى بِهَا الْوَقْفَ، فَيُنَوِّى بِمَا بَعْدَهَا الِاسْتِثْنَاءُ فَكَأَنَّ الْهَمْزَةَ فِي حُكْمِ الثَّبَاتِ كَمَا فِي أَنْصَافِ الْأَبْيَاتِ نَحْوُ^(٢):

لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكاً فِي دِيَارِكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَ

وَضَعِيفُ هَذَا الْمَذْهَبِ بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ الْمُوصُولَةَ فِي التَّعْرِيفِ تَسْقُطُ فِي الْوَصْلِ، وَمَا يَسْقُطُ لَا تُلْقَى حَرَكَتُهُ^(٣).

(١) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو في المنتصف: ١ / ٦٨، ولسان العرب (ث أ ر)، والبحر المحيط: ٢ / ٣٧٤، الدر

المصون: ٢ / ١٢، وشيكا: سريعا، ثارات عثمان: أهل ثارم.

(٢) البحر المحيط: ٢ / ٣٧٤.

المبحث الخامس:

الوقف بالسكون

إذا كان آخر الموقوف عليه متحركاً غير تاء التأنيث جاز في الوقف عليه خمسة أوجه^(١) :

- أ - الوقف بالسكون. ب - الوقف بالروم وهو إخفاء الصوت بالحركة .
 - ج - الوقف بالإشمام وهو الإشارة إلى الحركة دون صوت، فهو لا يُدرك إلا بالرؤية وليس للسمع فيه حظ، وقد قصره النحويون على المضموم ضمة بناء أو إعراب.
 - د - الوقف بالتضعيف، فيقال هذا جعفر، وقام الرجل، ولا يجوز في الهمز ؛ لأن الهمزة لا تدغم في أختها إلا إذا كانت عيناً.
 - هـ - الوقف بالنقل إلى الساكن الصحيح قبل الحرف الموقوف عليه .
- والذي يعيننا في بحثنا هذا هو الوقف بالسكون، والوقف بالنقل إلى الساكن الصحيح.

أولاً: الوقف بالسكون:

الوقف بالسكون هو الأصل لسببين: «أحدهما: أن الحرف الموقوف عليه مضاد للحرف المبتدأ به ؛ لأن الوقف هو الانتهاء والانتهاض مضاد للابتداء فينبغي أن تكون صفة مضادة لصفته، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك فيكون هذا ساكناً، والآخر أن الوقف موضع استراحة ؛ لأنه موضع يضعف فيه الصوت فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الأحوال وهو السكون»^(٢).

ولهذه الخفة كان الوقف بالإسكان أكثر من غيره من أوجه الوقف، قال أبو عمرو الداني: «أعلم أن من عادة القراء أن يقفوا على أواخر الكلم المتحركات في

(١) شرح المفصل ٦: ٦٧، أوضح المسالك ٤: ٢٤٥، مع الهوامع ٢: ٤٣١ - ٤٣٤.

(٢) مع الهوامع ٢: ٤٣١ - ٤٣٢.

الوصل بالسكون لا غير ؛ لأنه الأصل، ووردت الرواية عن الكوفيين وأبي عمرو بالوقف على ذلك بالإشارة إلى الحركة... والباقون لم يأت عنهم في ذلك شيء^(١). وقال ابن الجزري: «فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص الوقف بالسكون... وذلك لغة أكثر العرب وهو اختيار جماعة من النحاة وكثير من القراء^(٢)». ولهذا يجوز الوقف بالسكون في كل متحرك إلا في المنصوب المنون، وربيعه^(٣) يقفون عليه أيضاً بالإسكان، وحكى الأخفش أن بعض العرب يقول في الوقف: رأيت زيد، ومنه قوله^(٤):

إلى المرء قيسٍ أطيلُ السرى وأخذُ من كلِّ حيٍّ عَصِمُ

ويتعين الوقف بالسكون في ثلاثة أمور:

الأول: إذا كان الموقوف عليه تاء التانيث ؛ لأنها تبدل هاء ساكنة حينما يوقف عليها و^(٥) إنما لم يجر في هاء التانيث الروم والإشمام ؛ لأنه لم يكن على الهاء حركة فينبه عليها بالروم أو الإشمام^(٥).

الثاني: إذا كان ميم جمعٍ مُحرَّكاً^(٦) عليهم ؛ لأن تلك الحركة «عارضة لأجل الصلة، فإذا ذهبت عادت إلى أصلها من السكون^(٦)».

الثالث: إذا كان متحركاً بحركة عارضة ، نحو: أكرم الرجل، قد استقام ؛ لأن تلك الحركة عارضة في الوصل أما الوقف فترجع الكلمة إلى أصلها^(٧).

(١) التيسير: ٥٤.

(٢) النشر: ٢ / ١٢٠ - ١٢١.

(٣) شرح الشافية للرضي: ٢ / ٢٧٢.

(٤) شرح ابن يعيش للمفصل: ٦ / ٧٠، شرح الشافية للرضي: ٢ / ٢٧٢.

(٥) شرح الشافية للرضي: ٢ / ٢٧٧.

(٦) الإتحاف: ١ / ٢١٥.

(٧) انظر السابقين.

ثانياً: الوقف بالنقل إلى الساكن الصحيح:

والذي دعاهم للنقل هو الفرار من التقاء الساكنين في الوقف^(١)، قال ابن يعيش: «اعلم أنه يجوز في الوقف الجمع بين ساكنين؛ لأن الوقف يمكن الحرف ويستوفي صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه... ولا يجوز في الوصل ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين في الوقف كما يكره ذلك في الوصل فيأخذ بتحريك الأول؛ لأنه هو المانع من الوصول إلى الثاني»^(٢).

ويكثر النقل إلى الساكن الصحيح إذا كان الحرف الساكن همزة، أما إذا كان الساكن غير همزة فالنقل إليه قليل^(٣) وإنما قلّ هذا لتغير بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين الساكنة مرة بالضم، ومرة بالفتح، ومرة بالكسر... وأيضاً لاستكراه انتقال حركة الإعراب الذي حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط^(٤). ومن الوقف بالنقل في غير المهموز^(٥) قول الشاعر:

عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ
مِنْ عَنَزِي سَبَنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

الشاهد في قوله: «أضربه» بضم الباء وسكون الهاء، وكان الأصل أن يقول: لم أضربه بسكون الباء وضم الهاء، لكنه نقل ضمة الهاء إلى الباء الساكنة فحركها بالضم، وقد أسعف هذا النقل الشاعر في عدم انكسار تفعيل البيت^(٦) مستفعلن^(٧)؛ لأنه لو سكن الباء لانكسر البيت. وهذا النقل في غير المهموز مشروط بشروط هي^(٨):

(١) همع الهوامع: ٢ / ٤٣٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٦ / ٧١.

(٣) شرح الشافية للرضي: ٢ / ٣٢١.

(٤) التصريح: ٥ / ٢٥١.

(٥) القائل هو زياد بن الأعجم، والبيت في الكتاب: ٤ / ١٨٠، شرح المفصل لابن يعيش: ٦ / ٧٠، والدر المصون: ٢ / ٣٤٧.

(٦) همع الهوامع: ٢ / ٤٣٥ - ٤٣٦، وانظر: شرح الشافية للرضي: ٢ / ٣٢١، أوضح لمالك: ٤ / ٣٤٦ - ٣٤٧، التصريح: ٥ / ٢٥٢.

أ - أن يكون الساكن حرفاً صحيحاً، فلا يصح النقل إلى حرف علة كدار وعون وبين.

ب - وألا يكون مضعفاً مثل يشتد؛ لأن النقل إليه يؤدي إلى فك التضعيف، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

ج - أن يكون الحرف المنقول منه (الموقوف عليه) حرفاً صحيحاً^(١) فلا ينقل من غزو؛ لأنه يؤدي إلى كون الآخر واوا قبلها ضمة في المرفوع وذلك مرفوض، وإلى القلب والتغيير في المخفوض^(٢).

د - ألا يؤدي النقل إلى عدم النظير^(٣) لا يجوز النقل في نحو هذا علم - بكسر العين - لأن النقل فيه يؤدي إلى بناء لا نظير له؛ لأنه ليس في العربية فعل^(٤)، ويستثنى من ذلك المهموز، فيجوز النقل فيه وإن أدى إلى عدم النظير؛ لأن ارتكاب الضرورة فيه أخف من الهمز الساكن ما قبله.

هـ - وألا تكون الحركة المنقولة فتحة عند جمهور البصريين^(٥) لأن المفتوح إن كان منوناً لزم من النقل فيه حذف ألف التثوين، وحمل عليه غير المنون^(٦).

وهذا الشرط الأخير استند عليه إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) ليقرر أن الفتحة ليست علامة إعرابية؛ إذ لو كانت كذلك لجاز نقلها كما في أختيها الضمة والكسرة^(٧).

وهذه حجة داحضة؛ لأن عدم جواز نقل الفتحة غير متفق عليه عند جميع النحويين؛ إذ الكوفيون يجيزونه، ومن ناحية أخرى فإن الذين لا يجيزون النقل عللوا لذلك بأن النقل في المفتوح يترتب عليه حذف ألف التثوين فيكون هناك إجحاف بالكلمة من نقل وحذف.

(١) مع الهوامع: ٣ / ٤٣٥.

(٢) التصريح: ٥ / ٢٥٣.

(٣) السابق.

(٤) إحياء النحو: ٨٨.

ولقلة الوقف بالنقل في غير المهموز لم يؤثر عن القراء، إلا ما روي من قراءة في: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ العصر: ٣، بنقل حركة الراء للباء^(١)، ولذلك لا تشير كتب القراءات إلى الوقف بالنقل إلا في المهموز^(٢).

أما النقل في المهموز فكثير، ومسموع عن العرب، وشهد سيبويه بسماعه منهم قائلاً: «واعلم أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبين لها إذا وليت صوتاً، والساكن لا ترفع لسانك عنه بصوت لو رفعت بصوت حركته». ثم بين سيبويه العلة في ذلك ضارباً أمثلة لذلك النقل: «فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حركوا ما قبلها ليكون أبين لها، وذلك قولهم هو الوثؤ^(٣)، ومن الوثئ، ورأيت الوثأ، وهو البطؤ^(٤)، ومن البطئ، ورأيت البطأ^(٥)».

وأما القراءات القرآنية فاختص حمزة من بين القراء العشرة بالوقف بالنقل، فيما يعرف بـ «وقف حمزة»^(٦)؛ لكون قراءته اشتملت على شدة التحقيق والترتيل والمد والسكت فناسب التسهيل في الوقف^(٧)، وقد جاء وقفه موافقاً لذلك المسلك العربي ومنسجماً مع عله وأحكامه، واشتمل وقف حمزة على أنواع من تخفيف الهمزة سواء كانت متطرفة أم متوسطة في حال الوقف دون حال الوصل، بدليل أن حمزة إذا وصل لم يخفف الهمزة التي كان يخففها وقفاً إلا في بعض المواضع التي سبقت الإشارة إليها في «تخفيف الهمز».

(١) التصريح: ٥ / ٢٥١.

(٢) انظر: أنواع الوقف في النشر: ٢ / ١٢٠، تقريب النشر: ٧٧، الإتحاف: ١ / ٣١٢ وما بعدها.

(٣) الوثء والوثاءة: وَصَمَ يُصِيبُ اللَّحْمَ، وَلَا يَبْلُغُ الْعَظْمَ، فَيَرْمُ وَقِيلَ: هُوَ تَوَجُّعٌ فِي الْعَظْمِ مِنْ غَيْرِ كَسْرٍ. وَقِيلَ: هُوَ الْفَكُّ، وَيَكُونُ فِي اللَّحْمِ كَالْكَسْرِ فِي الْعَظْمِ (لسان العرب: ٥ ث أ).

(٤) البطؤ: الإبطاء (مختار الصحاح: ب ط أ).

(٥) الكتاب: ٤ / ١٧٧.

(٦) يَشْرَكَه أَيْضاً هِشَامٌ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ.

(٧) النشر: ١ / ٤٣٠.

ولهذا سنلخص منهجه في الوقف على المهموز^(١) فيما له صلة بالسكون^(٢) وفق ما يأتي^(٣) :

أ - ما يقف عليه بالنقل إلى الساكن قبله ثم يحذف الهمزة، وذلك في:

١ - الهمز المسبوق بساكن صحيح سواء كان الهمز متطرفاً أو متوسطاً، مثل: دفع، ملء، القرآن، أفئدة.

٢ - الهمز المسبوق بواو أو ياء ساكنتين أصليتين سواء كان الهمز متطرفاً أو متوسطاً مثل شيء، سوء، سيئت، موئلاً.

ب - ما يقف عليه بقلب الهمزة حرف علة مع الإدغام، وذلك في: الهمز المسبوق بواو أو ياء زائدتين ساكنتين سواء كان الهمز متطرفاً أو متوسطاً، مثل: النسيء، خطيئة، قروء، فيبدلها من جنس الزائد ويدغم الزائد فيه النسيء، خطيئة، قُرُوء^(٤)، هذا^(٥) وقد أجرى بعض أهل الأداء الياء والواو الأصليتين مجرى الزائدتين، فأخذ فيهما بالإدغام أيضاً، وهو أحد الوجهين في الشاطبية والتيسير والتبصرة والكافي وغيرها^(٦).

ج - ما يقف عليه بجعل الهمزة بين بين، وذلك في: الهمز المتوسط المسبوق بألف (جاءوا، أولياؤه).

د - ما يقف عليه بقلب الهمزة حرف علة من جنس حركة ما قبلها، وذلك في الهمزة الساكنة سواء كانت متطرفة أم متوسطة وسواء كان سكونها أصلياً أم عارضاً للوقف، مثل: اقرأ، مؤمن، بئر.

هـ - ما يقف عليه بقلب الهمزة ألفاً، وذلك في الهمز المتطرف المسبوق بألف، مثل: شاء، ماء، ويمد الألف لالتقاء الساكنين.

(١) المرجع في هذا: النشر: ١/ ٤٣٠ - ٤٣٦، تقريب النشر: ٤٠٠ - ٤٢، الإتحاف: ١/ ٢٢٥ - ٢٣٠، الوافي في شرح الشاطبية: ١١٠ - ١١٥.

(٢) تقريب النشر: ٤١.

وبعد هذا نستعرض طائفة من الأمثلة في وقف حمزة على النحو الآتي^(١):

اللفظ	السورة / الآية	قراءة التخفيف	حال الهمزة
فِيكُمْ شُرَكَاءُ	الأنعام / ٩٤	شُرَكَاءَ	متطرفة وقبلها (ألف)
وَهُمْ أَغْنِيَاءُ	التوبة / ٩٣	أَغْنِيَا	متطرفة وقبلها (ألف)
وَلَا الْمُسِيءُ	غافر / ٥٨	المسيءُ أو المسيءُ	متطرفة وقبلها ياء ساكنة أصلية
يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ	النور / ٣٥	يضيءُ أو يضيءُ	متطرفة وقبلها ياء ساكنة أصلية
عَلَيْهِ شَيْءٌ	آل عمران / ٥	شَيْءٍ أو شَيْءٍ	متطرفة وقبلها ياء ساكنة أصلية
وَأَنَا بَرِيءٌ	يونس / ٤١	بَرِيءٍ	متطرفة وقبلها ياء ساكنة زائدة
إِنَّمَا النَّسِيءُ	التوبة / ٢٧	النسيءِ	متطرفة وقبلها ياء ساكنة زائدة
ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ	البقرة / ٢٢٨	قُرُوءٍ	متطرفة وقبلها واو ساكنة زائدة
لَكُمْ فِيهَا دِفءٌ	النحل / ٥	دِفءٍ	متطرفة وقبلها ساكن صحيح
اقْرَأْ كِتَابَكَ	الإسراء / ١٤	اقْرَأْ	متطرفة وقبلها صحيح
نَبِيُّ عِبَادِي	الحجر / ٤٩	نَبِيٍّ	متطرفة وقبلها صحيح
وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ	ص / ٦	الملا	متطرفة وقبلها صحيح
إِنْ أَمَرُوا	النساء / ١٧٦	أَمَرُوا	متطرفة وقبلها صحيح
إِلَّا دُعَاءَ وَبَدَاءَ	البقرة / ١٧١	بين بين	متوسطة وقبلها ألف زائدة
سَيِّئَتِ	الملك / ٢٧	سَيِّئَتِ أو سَيِّئَتِ	متوسطة وقبلها ياء ساكنة أصلية
كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ	آل عمران / ٤٩	كهية أو كهية	متوسطة وقبلها ياء ساكنة أصلية
مَوْثَلًا	الكهف / ٥٨	مَوْثَلًا أو مَوْثَلًا	متوسطة وقبلها واو ساكنة أصلية
المعوودة	التكوير / ٨	الموودة أو الموودة	متوسطة وقبلها واو ساكنة أصلية

(١) المرجع في هذا: (الجانب النظري) النشر: ١ / ٤٢٨ - ٤٢٩، تقريب النشر: ٤٠ - ٤٢، الإتحاف: ١ / ٢٢٥ - ٢٣٠ (الجانب

التطبيقي في رسم القراءات) الميسر في القراءات الأربعة عشر بهامش المصحف الشريف (كل كلمة حسب سورتها وآيتها)، القراءات العشر بهامش المصحف الشريف (كل كلمة حسب سورتها وآيتها)، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (كل كلمة حسب سورتها وآيتها).

يَكْسِبُ خَطِيئَةً	النساء / ١١٢	خطيئة	متوسطة وقبلها ياء ساكنة زائدة
بريئون	يونس / ٤١	بريئون	متوسطة وقبلها ياء ساكنة زائدة
كَانَ مَسْئُولًا	الإسراء / ٣٤	مسؤولاً	متوسطة وقبلها ساكن صحيح
مِنْهَا مَذْذُومًا	الأعراف / ١٨	مذموماً	متوسطة وقبلها ساكن صحيح

وتذكر كتب القراءات^(١) نوعاً آخر من وقف حمزة على المهموز، وهو الوقف الرسمي أي حسب كتابة الهمزة في الرسم العثماني حتى وإن خالف ذاك التخفيف الوجه الأقيس في النحو، وهو خاص بالهمز دون غيره بشرط صحته في العربية، فإنه ربما يؤدي التخفيف إلى اجتماع ثلاث سواكن، مثل 'رأيت' لو أبدلت الهمزة ألفاً لاجتمعت ثلاث سواكن في الوقف، وهذا ممنوع عربية^(٢) فتبدل الهمزة بالشرط المذكور بما صورت به، فما صوّر ألفاً أبدله ألفاً، وما صوّر واواً أبدله واواً، وما صوّر ياءاً أبدله ياءاً، وما لم يُصوّر حذّفه^(٣) وهذا الوقف يختص بالقراءات دون غيرها، أعني أن ذلك مما لا تذكره كتب النحو ولا يتحدث عنه النحويون؛ إذ هو موقوف على الرسم العثماني ومن أمثلته:

الرسم العثماني	السورة / الآية	قراءة التخفيف	التخفيف المشهور
فِيكُمْ شُرَكَوُا	الأنعام / ٩٤	شُرَكَاو	شُرَكَا (مع المد أو القصر أو التوسط)
مِنْ تِلْقَايِ نَفْسِي	يونس / ١٥	تلقاي	تلقا (مع المد أو القصر أو التوسط)
فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشْتَوُا	هود / ٨٧	نشاو	نشا (مع المد أو القصر أو التوسط)
وَمِنْ ءَانَايِ اللَّيْلِ	طه / ١٣٠	آناي	آنا (مع المد أو القصر أو التوسط)

(١) انظر التيسير: ٤٠، النشر: ١ / ٤٤٦، تقريب النشر: ٤٢، الإتحاف: ١ / ٢٣٥، الوافي في شرح الشاطبية: ١١٨.

(٢) الإتحاف: ١ / ٢٣٥.

وهناك تخفيف للهمز وقفاً، ذكّره بعض النحويين ولم يوافق عليه القراء إلا ما شذ منهم فمن ذلك:

أ - «أجاز بعض النحاة في الساكن الصحيح قبل الهمز المتطرف إبدال الهمزة بمثل حركة ما قبل ذلك الساكن حالة الوقف، وذلك نحو 'يخرج الخبء'، وينظر المرء، ودفء، وجزء^(١)، فيقولون هذا الخبا، ورأيت الخبا، ومررت بالخبا، وهذا الدفي، ورأيت الدفي، ومررت بالدفي، وهذا الجزو، ورأيت الجزو، ومررت بالجزو، على سبيل الإتياع، وهذا مسموع مطرد ذكره سيبويه وغيره، ولم يوافق على هذا أحد من القراء إلا الحافظ أبو العلاء، فإنه حكى وجهاً آخر في 'الخبء' تبدل الهمزة ألفاً بعد النقل فخصه بالمفتوحة^(٢)»^(٣).

ب - النقل إلى الحرف الساكن قبل الهمزة وإبقاء الهمزة دون حذف، فيقال هذا الخبؤ، ورأيت الخبأ، ومررت بالخبئ، ولم يوافق عليه أحد من القراء^(٤).

ج - «وبعضهم ينقل الحركات إلى العين في الجميع، ثم يدبر الهمزة في القلب بحركة ما قبلها، فيقول هذا البطو، والوثو، والردو، ومررت بالبطي، والوثي، والردي، ورأيت البطا والوثا والردا^(٥)»^(٦)، ولم يوافق عليه أحد من القراء^(٧).

د - قلب الهمزة ألفاً بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، مثل كماء في كمأة وهو «عند البصريين شاذ غير مطرد، وحكاه سيبويه، وقال هو قليل، وقاس عليه الكوفيون فيجيزون^(٨) يسالون، يجارون، والنشاة^(٩)... ولم يوافق على ذلك أحد من

(١) النشر: ١ / ٤٤٢.

(٢) السابق.

(٣) شرح الشافية للرضي: ٢ / ٣١٢-٣١٣.

(٤) النشر: ١ / ٤٤٢.

القراء إلا أبو العلاء الهمداني^(١)، وتقدم الحديث عنه في تخفيف الهمزة المسبوقة بساكن، والكوفيون يجعلونه مطرداً في الوصل والوقف.

هـ- «وذهب جماعة من النحاة إلى جواز إبدال الهمزة المتطرفة في الوقف من جنس حركتها في الوصل... فيقولون: جاء الملو، ومررت بالملئ، ورأيت الملا، وهذا نبؤ، وجئت بنبي، وسمعت نبا»^(٢)، وهذا ما ذكره الرضي في شرح الشافية بقوله: «وبعضهم يحذف حركة الهمزة ولا ينقلها، ثم يقلب الهمزة إلى حرف يجانس حركة الهمزة، فيقول هذا الوثؤ، والبُطؤ، والرْدؤ، ومررت بالوثئ والبُطئ والرْدئ، بسكون العين في الجميع، وأما في حالة النصب فلا يمكنه تسكين ما قبل الألف؛ إذ الألف لا تجيء إلا بعد فتحة، فيقول: رأيت الوثأ والبُطا والرْدئ»^(٣)، ولم يوافق القراء على هذا التخفيف إلا «فيما وافق رسم المصحف فما رُسم منه بالواو وقف عليه بها، أو بالياء فكذلك، أو بالألف فكذلك»^(٤) أي أن القراء يقصرونه على خط المصحف، أما النحويون فيجعلونه عاماً، وهذا فرق ما بين الفريقين.

(١) السابق.

(٢) النشر: ١ / ٤٤٥.

(٣) شرح الشافية للرضي: ٢ / ٣١٢.

(٤) النشر: ١ / ٤٤٥.

و خلاصة هذا البحث:

- ١- أن الوقف بالسكون هو أكثر أنماط الوقف.
- ٢- أن النقل إلى الساكن الصحيح في الوقف قليل في العربية وفي القراءات أيضاً إلا إن كان الموقوف عليه همزة فالتنقل إلى الساكن الصحيح قبلها مسموع عن العرب بكثرة، وجاءت به القراءات القرآنية.
- ٣- أن الهمزة اختصت بأحكام حين الوقف عليها.
- ٤- أن سكون الهمزة في الوقف أو سكون ما قبلها يُجري عليها أنواعاً من التخفيف من إبدال أو نقل أو حذف...

المبحث السادس :

الإدغام وصلة السكون به^(١):

مدخل:

أ - تعريف الإدغام: الإدغام في اللغة: إدخال الشيء في الشيء^(٢).

والإدغام من ألفاظ الكوفيين، والبصريون يسمونه الادغام^(٣).

وفي الاصطلاح هو رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة، ووضعك إياه بهما موضعاً واحداً^(٤). وعرفه ابن الجزري بقوله: «الإدغام هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدداً»^(٥)، وفي الإتحاف: «اللفظ بساكن فمتحرك، بلا فصل، من مخرج واحد»^(٦) وأصل هذا التعريف مستقى من قول ابن الحاجب: «الإدغام: أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل»^(٧).

ومهما تعددت التعريفات فهي تدور حول قطب واحد وهو: أن الحرفين يمزج بينهما فيكونان حرفاً واحداً مشدداً من مخرج واحد ولا بد من تحرك الثاني و من سكون الأول أصالة أو صناعة.

(١) الكتاب: ٤ / ٤٣١ وما بعدها، المقتضب: ١ / ١٩٢ وما بعدها، الممتع: ٢ / ٦٣١ - ٧١٨، شرح الشافية للرضي: ٣ / ٢٣٤.

٢٩٢. النشر: ١ / ٢٧٤ - ٣٠٤، همع الهوامع: ٢ / ٤٨٢ - ٥١٤، الإتحاف: ١ / ١٠٩ - ١٤٢، وانظر:

١. الإعلال والإبدال والإدغام (دكتوراه) ٢ / ٥١٧ وما بعدها، ٢. منهج أبي حيان (دكتوراه) ص: ٢٤٨ وما بعدها، وانظر: ١.

مقالة (الإدغام) د / إبراهيم الشمسان في مجلة جامعة الإمام ع: ٢٥، ص: ١٩١ وما بعدها. ٢. مقالة (الادغام الصريفي) د /

فائزة المؤيد، مجلة البحوث الإسلامية، ع: ٦٤، ص: ٣٥٥ وما بعدها.

(٢) لسان العرب: ١٢ / ٢٠٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ١٠ / ١٢١.

(٤) الممتع: ٢ / ٦٣١، همع الهوامع: ٣ / ٤٨٢.

(٥) النشر: ١ / ٢٧٤.

(٦) الإتحاف: ١ / ١٠٩.

(٧) شرح الشافية للرضي: ٢ / ٢٣٣.

ب. الغرض والغاية منه طلب التخفيف ؛ لأن النطق بالمثلين ثقيل لكونك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرفُ المضعف مرتين، فيكثر العمل على العضو الواحد، فلما كان الأمر كذلك عُمِدَ إلى رفع اللسان بهما رفعةً واحدةً ؛ ليقل العمل، ويخف النطق بهما على اللسان^(١)، فالسر في الإدغام هو محاولة التخلص من تضعيف الحرف، لأن التضعيف مستكره عند العرب ومُسْتَقْبَلٌ في أسنتهم، وقد جنحوا إلى تفاديه وتَكَبُّبِ دربه خاصة في الكلمات ذات الحروف الكثيرة، وتلك الحقيقة اللغوية يبرزها سيبويه في معرض حديثه عن التضعيف بقوله: «أعلم أن التضعيف يثقل على أسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد، ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضَرَبٍ، ولم يجيئ فَعْلٌ ولا فَعْلٌ إلا قليلاً، ولم يبنوهن على فُعَالٍ كراهية التضعيف ؛ وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا أسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يدأركوا في موضع واحد، ولا تكون مهلةً كرهوه وأدغموا لتكون رفعةً واحدة وكان أخف على أسنتهم مما ذكرت لك»^(٢).

وكان لابن جني نظرتُه المتعمقة في تفسير ظاهرة الإدغام، فأوضح أن تقريب الصوتين من بعضهما يؤدي إلى انسجام بينهما وخفة في نطقهما، وذلك في قوله: «والمعنى الجامع لهذا كله تقريبُ الصوت من الصوت، ألا ترى أنك في قطع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر... فإن أنت أزلت تلك الوقفة والفترة على الأول خلطته بالثاني، فكان قرْبُهُ منه وإدغامه فيه أشدَّ، لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه، فإن كان الأول من المثلين متحركاً ثم

(١) المعتز: ٢ / ٦٣١.

(٢) كتاب سيبويه: ٤ / ٤١٧.

أسكنته وأدغمته في الثاني فهو أظهر أمراً وأوضح حكماً، ألا ترى أنك إنما أسكنته لتخلطه بالثاني وتجذبه إلى مضامته ومماسّة لفظه بلفظه بزوال الحركة التي كانت حاجزة بينه وبينه^(١).

ويلحظ أن ابن جني يجعل التخلص من الحركة في الإدغام أمراً له أهميته اللغوية؛ لأن تلك الحركة فاصلة بين حرفين، فلما أزيلت لأجل الإدغام انعدم ذلك الفصل، وهذا يتأتى فيما إذا كان أول الحرفين متحركاً.

ج. أنواعه:

هناك نوعان رئيسان للإدغام هما^(٢):

١. الإدغام الكبير وهو ما كان أول الحرفين متحركاً، وقد اشتهر بهذا النوع من الإدغام أبو عمرو البصري فيما يعرف بـ 'الإدغام الكبير لأبي عمرو'.
٢. الإدغام الصغير وهو ما كان أول الحرفين ساكناً.

والذي ظهر لي أن هذا التقسيم من تقسيم علماء القراءات، أما النحويون فيتحدثون عنه حديثاً عاماً دون تقييده بكبير أو صغير، بيد أن ابن جني قسمه إلى: ١. الإدغام الأكبر وهو دمج حرف في آخر وهو الإدغام المعروف.

٢. الإدغام الأصغر وهو 'تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك'^(٣) وجعل منه الإمالة، وقلب التاء طاء في الافتعال إلى غير ذلك.

وللمحدثين تقسيمات أخرى للإدغام حسب كيفية^(٤) وهي:

١. الإدغام التقدمي، وهو أن يُماثل حرفاً متقدماً حرفاً متأخراً ليدغم فيه.

(١) الخصائص: ٢/ص ١٤٠.

(٢) النشر: ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥، الإتحاف: ١ / ١٠٩.

(٣) الخصائص: ٢ / ١٤١.

(٤) (الإدغام، مفهومه، وأنواعه، وأحكامه) د / إبراهيم الشمسان، مجلة جامعة الإمام، ع: ٢٥، ص: ١٩٩، وينظر موضوع

الإدغام في كتاب إبراهيم أنيس (في اللهجات العربية ص: ٦٢) واقتصر فيه على تقسيم الإدغام إلى قسمين: رجعي وهو ما يتأثر الصوت الأول بالثاني، وتقدمي وهو ما يتأثر فيه الصوت الثاني بالأول.

٢ - الإدغام التأخري، وهو أن يُماثل حرف متأخر حرفاً متقدماً وهو نادر.

٣. الإدغام التبادلي، وهو إدغام الحرفين المُبدلين إدغاماً غير مباشر^(١) إذ يمر التغير بمرحلتين، فيبدل الصوتان إلى صوت ثالث، ثم يجري الإدغام بعد ذلك، فالعين مثلاً لا تدغم في الهاء مباشرة؛ بل تبدل حاءً، والهاء تبدل حاءً ثم تدغم الحاء في الحاء، وذلك في كلمة 'معهم' التي تصير 'محم'^(٢).

٤ - الإدغام الغالي، وهو أن يغالي في تغيير الصوت المدغم، حتى يماثل ما يدغم فيه مماثلة تامة، مثل: 'مصتبر' التي تتغير إلى 'مصطبر' لكنها قد تتغير إلى 'مصبر' مغالاةً.

وبعد هذا المدخل سنتتبع صلة السكون بالإدغام وفق النقاط الآتية:

أ - سكون الحرف الأول:

١ - من الشروط المهمة لصحة الإدغام أن يسكن الحرف الأول ليتسنى إدغامه في الثاني، وهذا محل وفاق بين النحويين والقراء، وقد يكون هذا السكون موجوداً في الأصل كما في الإدغام الصغير مثل: ﴿فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦٦]، ونحو: اضرب بكرأ، وقد يكون الحرف الأول متحركاً فحينذاك لا بد من إسكانه ليدغم فيما بعده، نحو: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٠]، ونحو: جعل لك، وفعل لبيد^(٣).

٢ - إذا سَكَنَ أول المثلين وجب إدغامه في الثاني، سواء في كلمة مثل: قطع، وقول، أو في كلمتين مثل قل لزيد، اخشي ياسر، وسواء كانا المثلان صحيحين أو حرفي علة، ويُستثنى من ذلك الهمز فإنه لا يُدغم إلا ما كان في صيغة موضوعة على التضعيف مثل: رأس^(٤) أو ما كان فيه الهمز من كلمتين مثل: اقرأ آية^(٥).

(١) السابق.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥ / ١٢١، الممتع: ٢ / ٦٢١، النشر: ١ / ٢٧٤.

(٣) ينظر في هذا: الممتع ٢ / ٦٢٤ و ٦٤٢، شرح الشافعية للرضي: ٣ / ٣٣٦.

(٤) شرح الشافعية للرضي: ٢ / ٢٤٧، وينظر الممتع: ٢ / ٦٥٠.

٣ - إذا سكن أول المثليين وكان منقلباً عن غيره جاز الإدغام، نحو تَوَوِي والأصل تَوَوِي، ورِيَا والأصل رِيَا، فإذا أدغم قيل تَوِي، ورِيَا فقد جَوَز بعضهم الإدغام في ذلك "نظراً إلى ظاهر اجتماع المثليين" (١)، ولو فتشنا في القراءات لوجدنا ما يؤيد ذلك ففي ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أُنثَىٰ وَرِيًّا ﴾ [مريم: ١٧٤] قرأ أبو جعفر وقالون وابن ذكوان (رِيَا) (٢) بإبدال الهمزة الساكنة ياء وإدغامها بالياء الثانية (٣).

٤ - إذا سكن أول المثليين وكان هاءً سكنت امتنع الإدغام عند جمهور النحويين، كقوله تعالى ﴿ مَالِيَّةٌ ۖ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴾ [الحاقة: ٢٨ و ٢٩]؛ لأن هاء السكت "إذا وُصِلَتْ يُنَوَى الوقف عليها والابتداء بما بعدها فيتعين الفك" (٤).

٥ - إذا سكن أول المثليين وكان همزة مفصولة عن الفاء امتنع الإدغام، مثل لم يقرأ أحد "فإن العرب تتكبت عن إدغام الهمزة إلا عينا" (٥).

٦ - إذا سكن أول المثليين وكان مدة في آخر الكلمة امتنع الإدغام، مثل يدعو واقد، قال سيبويه: "وإذا كانت الواو قبلها ضمة، والياء قبلها كسرة، فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها، وذلك قولك: ظلموا واقدًا، واظلمي ياسراً، ويفرؤ واقد، وهذا قاضي ياسر، لا تدغم، وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال" (٦)، أي: أن سبب امتناع الإدغام هو المحافظة على المد.

ب - سكون الحرف الثاني:

١ - إذا سكن الثاني لاتصاله بضمير رفع متحرك امتنع الإدغام إلا في لغة بكر

(١) شرح الشافية للرضي: ٢ / ٢٢٨، وينظر مقال (الإدغام) د / إبراهيم الشمسان ص: ٢٠٣ من مجلة ج الإمام العدد: ٢٥.

(٢) النشر: ١ / ٢٩٤، الإتحاف: ١ / ٢٠٣.

(٣) الكشف: ٢ / ٩١، الدر المصون: ٧ / ٦٣٠.

(٤) همع الهوامع: ٢ / ٤٨٢.

(٥) السابق: ٢ / ٤٨٤.

(٦) الكتاب: ٤ / ٤٤٢.

ابن وائل فيجوز الإدغام، مثل: (رَدَدْتُ، رَدَدْنَا، رَدَدْنِ، يَرُدُّنَ، ارْدُدْنِ...)، فيجب الفك عند عامة العرب، قال ابن هشام: «إذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل نحو: جَلَّتْ»^(١).

وذكر ابن يعيش علتين لامتناع الإدغام بقوله: «وما كان كذلك فالإدغام يمتنع فيه لأمرين: أحدهما: تحرك الأول، والحرف الأول متى تحرك امتنع الإدغام؛ لأن حركة الحرف الأول قد فصلت بين المتجانسين فتعذر الاتصال. والأمر الثاني: سكون الحرف الثاني، والإدغام لا يحصل في ساكن»^(٢).

أما بكر بن وائل فيجوز الإدغام عندهم، فيقولون: رَدَدْتُ، رَدَدْنَا... «وبعضهم يزيد ألفاً بعد الإدغام، نحو: رَدَاتُ ورَدَانُ؛ ليبقى ما قبل هذه الضمائر ساكناً كما في غير المدغم»^(٣).

٢. إذا سكن الحرف الثاني من المثلين في المضارع المضعف المجزوم أو الأمر المبني على السكون جاز الإدغام وحاز الفك، مثل: (لم يَرُدُّ، ارْدُدْ) فلهذا غير الحجاز الإدغام؛ لأن أصل الحرف الثاني الحركة والسكون طارئ لأجل الجزم، وأما الحجازيون فيفكّون الإدغام، وأوضح ابن يعيش العلة في كل من هذين النهجين فقال: «فإن أهل الحجاز لا يرون إدغام ذلك لسكون آخره وأنت لا تدغم إلا في متحرك، فيأتون به على الأصل، ويقولون: لم يفضض، ولم يفرز، ولا تفضض، ولا تفرز، واغضض، وافرز. وبنو تميم وغيرهم من العرب يدغمون ذلك كله، ويشبهونه بالمعرب من حيث إنه قد تتعاقب عليه الحركات لالتقاء الساكنين، كما تتعاقب حركات الإعراب على المعرب؛ ألا ترى أنك تقول: اردد ابنك، واردد القوم،... كأنهم نزلوا الحركة العارضة منزلة اللازمة في يشد ويمد فأدغم إدغامه»^(٤).

(١) أوضح المسالك: ٤ / ٤١٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ١٠ / ١٢١ - ١٢٢.

(٣) شرح الشافية للرضي: ٣ / ٢٤٥.

(٤) شرح الملوكي: ٤٥٤.

فهذه الظاهرة اللغوية - أعني الفك أو الإدغام - تشير إلى^(١) أن العربية حفظت لنا طريقين لجزم المضارع المضعف وللأمر منه، إحداهما لهجة بني تميم التي تحافظ على الإدغام على الرغم من دخول الجازم على الفعل دخولاً لا يقتضي سكون آخره... أما الثانية فهي لهجة الحجاز التي تفك الإدغام وتسكن آخر الفعل فيمتنع الإدغام، ويمكن القول: إن لهجة الحجاز تجعل الجزم سابقاً على الإدغام، وأما تميم فتجعل الجزم لاحقاً للإدغام^(٢).

وإذا تتبعنا القراءات القرآنية باحثين عن أي اللهجتين أكثر ألفينا أن القراءات أجمعت على اللهجة الحجازية إلا في مواضع قليلة، فمن أمثلة ما أجمع القراء على فك إدغامه^(٣) : قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقوله: ﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ تَسُوهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠] وقوله: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١٣] وقوله: ﴿وَأَغْضَضَ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، ومما جاء بالإدغام وأجمع القراء عليه قوله: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [الحشر: ٤]، ومما اختلف القراء فيه بين مُدْغِمٍ ومظهرٍ قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧] فقرا المدنيان وابن عامر يردد^(٤) بفك الإدغام، وقرا الباقر يردد^(٥) بالإدغام^(٦) مع أن القراء مجمعون على الفك في موضع البقرة الذي ذكر آنفاً، وحاول ابن الجزري أن يعلل لذلك بقوله^(٧) «واتفقوا على حرف البقرة وهو ومن يرتدد منكم» أنه بدالين لإجماع المصاحف عليه، كذلك ولأن طول سورة البقرة يقتضي الإطناب وزيادة الحرف^(٨).

(١) مقال (الإدغام) د / إبراهيم الشمسان ص: ٢٠٣ من مجلة ج الإمام العدد: ٢٥.

(٢) ينظر الميسر في القراءات بهامش المصحف الشريف (حسب السورة والآية).

(٣) النشر: ٢ / ٢٥٥.

(٤) السابق.

فظهر جلياً أن إدغام المضعف المجزوم لم يأت إلا في موضعين، موضع متفق عليه وهو الذي في سورة الحشر، وموضع مختلف فيه وهو الذي في سورة المائدة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الإظهار أكثر من الإدغام في ذلك.

٣ - إذا سكن الحرف الثاني في (أفعل) التعجب امتنع الإدغام عند جمهور النحويين، مثل: أشد بياض وجوه المتقين، وأحبب إلى الله تعالى بالمحسنين^(١) وأجازه الكسائي^(٢).

ج - سكون ما قبل المثل الأول:

١. إذا كان المثلان متحركين وقبلهما حرف مد أو لين فالإدغام جائز، نحو: قال لهم، قيل لهم، عمود داود، ثوب بكر، جيب بكر^(٣) وعند الإدغام يجتمع ساكنان سكون حرف المد أو اللين وسكون الإدغام، وذلك مغتفر؛ لما في (الساكن الأول من اللين، ولما في الحرف المشدد من التشبث بالحركة، ولأن التقاء الساكنين فيها غير لازم؛ إذ قد يزول بالإظهار^(٤))، وإضافة إلى هذا فإن المد يقوم مقام الحركة^(٥).

٢. إذا كان ما قبل المثلين حرفاً صحيحاً ساكناً، وذلك نحو: اسم موسى، وابن نوح، فجمهور النحويين ومنهم البصريون وعلى رأسهم سيبويه يمنعون الإدغام^(٦)،

(١) أوضح المسالك: ٤ / ٤١٢.

(٢) همع الهوامع: ٢ / ٤٨٦.

(٣) شرح الشافية للرضي: ٢ / ٢٤٧.

(٤) المتع: ٢ / ٦٥١.

(٥) شرح الشافية للرضي: ٢ / ٢٤٨.

(٦) انظر: الكتاب: ٤ / ٤٢٨، الباب: ٢ / ٤٧١، المتع: ٢ / ٦٥٢، شرح الشافية للرضي: ٢ / ٢٤٧، همع: ٢ / ٤٨٥.

والعلة في منع الإدغام هنا: لئلا يجتمع ساكنان^(١) سكون الحرف الصحيح وسكون المدغم^(٢)، وبعضهم علل عدم جواز الإدغام هنا بأن^(٣) الإدغام في الكلمتين أضعف منه في الكلمة الواحدة... فلما كان أضعف لم يقوَ على أن يُغيّر له الحرف الساكن بالتحريك؛ إذ لو أدغمت لم يكن بدُّ من تحريك سين (اسم) وباء (ابن)^(٤)، إلا أن القراء أجازوا الإدغام في ذلك^(٥)، وأوردوا قراءات تشهد بصدق موقفهم، قال السمين الحلبي عند قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾^(٦) البقرة: ١٨٥: «وأدغم أبو عمرو راء (شهر) في راء رمضان، ولا يلتفت إلى من استضعفها من حيث إنه جمع بين ساكنين على غير حديهما، وقول ابن عطية: (وذلك لا تقتضيه الأصول) غير مقبول منه، فإنه إذا صح النقل لا يعارض بالقياس^(٧)». ومن القراءات التي جاء فيها الإدغام وكان قبل المدغم حرفٌ صحيحٌ:

﴿الرَّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا﴾ [آل عمران: ١٥١] ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٩٩] ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ﴾ [مريم: ٢] ﴿الْبَحْرَ رَهَوًّا﴾ [الدخان: ٢٤]

﴿الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦] فقد قرأ ذلك أبو عمرو بالإدغام^(٨) وفي ذلك حجة بالغة على من أنكر الإدغام في ذلك، وهذه القراءات ليس فيها دليل على الإدغام فحسب، بل وفيها جواز الجمع بين الساكنين في الوصل على غير حديهما، وهذا هو السبب الأساس الذي دفع المانعين إلى إنكار الإدغام فيما ذكر؛ لأنهم إذا أجازوا الإدغام هنا فقد خرموا قاعدة عدم جواز الجمع بين الساكنين على غير

(١) (اللياب: ٢ / ٤٧١).

(٢) (المتع: ٢ / ٦٥٢).

(٣) (النشر: ١ / ٢٨٠، ٢ / ٢٣٦).

(٤) (الدر المصون: ٢ / ٢٧٨).

(٥) (النشر: ١ / ٢٨٠ - ٢٨٢، وينظر: المتع: ٢ / ٧١٩ - ٧٢٦ فقد أفرد باباً بعنوان: (ما أدغمته القراء على غير قياس)، همع

الهوامع: ٢ / ٤٨٥.

حدهما^(١).

لكن ما موقف البصريين من تلك القراءات ؟

الحقيقة أن البصريين ومن انتهج نهجهم لم ينكروا تلك القراءات، كيف ذاك وأبو عمرو من شيوخ البصريين، لذا سلكوا مسلك التأويل، فقالوا بقراءة أبي عمرو محمولة على الإخفاء وليس إدغاماً حقيقة^(٢)، وقد كان الرضي صريحاً في ذلك ؛ إذ قال: «وأما ما نسب إلى أبي عمرو من الإدغام في نحو: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ ﴾ الأعراف: ١٩٩ و ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ البقرة: ١٨٥ فليس بإدغام حقيقي، بل هو إخفاء أول المثليين إخفاءً يشبه الإدغام ؛ فتُجوز بإطلاق اسم الإدغام على الإخفاء لما كان قريباً منه^(٣)»، وكان الرضي يريد أن يجعل الخلاف منحصرأ في التسمية، وبأن هناك تجوزاً في إطلاق اسم الإدغام على الإخفاء، وفي الحقيقة أن الخلاف أعمق من هذا، فالقراء يسمونه إدغاماً ويطبقونه تطبيقاً عملياً على تلك الكلمات.

د - الإدغام في تاءات البزّي والتقاء الساكنين في بعضها:

اشتهر عن البزّي - أحد رواة ابن كثير^(٤) - تشديد التاء في أول المضارع في واحد وثلاثين موضعاً من القرآن الكريم^(٥) وقد تُسبق التاء بساكن وهو لا يخلو من أن يكون حرفاً مدّ أو حرفاً صحيحاً وفق الآتي:

أ - ما قبلها حرف مد، مثل :

(١) الممتع: ٢ / ٧١٩.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٣ / ٢٤٧.

(٣) البزّي هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، وكنيته: أبو الحسن، مولى بني مخزوم ومؤذن المسجد الحرام، روى القراءة عن ابن كثير بإسناد، وانتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، توفي بمكة بعد سنة أربعين ومائتين: (انظر تطبيقات القراءة: ١ / ١١٩).

(٤) انظر تفصيلاتها ومواضعها في: التيسير: ٧٠، الكشف: ١ / ٣١٤ - ٣١٥، النشر: ٢ / ٢٣٢.

﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيرَ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٢٦٧] و ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] و ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ﴾ [المائدة: ٢] و ﴿لَمَّا تَخَيَّرُونَ﴾ [ن: ٣٨]

فقرأ البزّي 'لا تيمموا لا تتفرقوا، ولا تعاونا، لما تخيرون' والأصل تيمموا، تتفرقوا، تتعاونوا، تتخيرون، 'وعلته في ذلك أنه حاول الأصل؛ لأن الأصل في جميعها تاءان، فلم يحسن له أن يظهرهما، فيخالف الخط في جميعها؛ إذ ليس في الخط إلا تاء واحدة، فلما حاول الأصل، وامتنع عليه الإظهار، أدغم إحدى التاءين في الأخرى' (١).

وإذا كان الساكن السابق على التاء حرف مد كما في القراءات السالفة فلا خلاف بين النحويين والقراء في جوازه حتى وإن كان فيه جمعٌ للساكنين، قال ابن الحاجب: 'وقد تدغم تاء نحو تنزل وتتأبزا وصلاً وليس قبلها ساكن صحيح' (٢).

ب. ما قبل التاء المدغمة ساكن صحيح، ومنه: ﴿هَلْ تَرَبُّصُونَ﴾ [التوبة: ٥٢] و ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [النور: ١٥] و ﴿مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ﴾ [الشعراء: ٢٢١] و ﴿نَارًا تَلظى﴾ [الليل: ١٤]

فعند تشديد التاء الثانية بعد إدغام الأولى يلتقي ساكنان في الوصل، وهذا لا يرضاه كثير من النحويين؛ لأن فيه اجتماع الساكنين على غير حدهما (٣).

أما عند علماء القراءات فجائز وسائغ، قال ابن الجزري بعد ذكره لمواضع تاءات البزّي: 'فروى البزّي... تشديد التاء في هذه المواضع كلها حالة الوصل فإن كان قبلها حرف مد ولين... أثبتته ومدّ لالتقاء الساكنين كما تقدم التنبيه عليه في باب المد؛ لأن التشديد عارض فلم يعتد به في حذفه، وإن كان الساكن غير ذلك من

(١) الكشف: ١ / ٢١٤.

(٢) شرح الشافعية للرضي: ٢ / ٢٩٠.

(٣) انظر شرح الشافعية للرضي: ٢ / ٢٩١، الكشف: ١ / ٣١٥.

تتوين وغيره جَمَعَ بينهما ؛ إذ كان الجمع بينهما في ذلك ونحوه غير ممتع لصحة الرواية واستعماله عن القراء والعرب في غير موضع " ثم استطرد ابن الجزري في ذلك وذكر أن بعضهم أجاز كسر التتوين في نحو 'ناراً تَلْظَى' تخلصاً من التقاء الساكنين، إلا ابن الجزري ضعفه وقال معقباً: "ولو جاز الكسر لجاز الابتداء بهمزة وصل، وهذا وإن جاز عند أهل العربية في الكلام فإنه غير جائز عند القراء في كلام الملك العلام... وما أحسن قول إمام العربية وشيخ الإقراء بالمدرسة العادلية أبي عبد الله محمد بن مالك... في قصيدته الدالية التي نظمها في القراءات السبع العلية:

ووجهان في كنتم تمنون مع تفك هون وأخفى عنه بعض مجودا

ملاقي ساكن صحيح كهل ترب صون ومن يكسر يحد عن الاقتدا

وإذا ابتدئ بهن ابتداء بهن مخففات لامتناع الابتداء بالساكن، وموافقته الرسم والرواية^(١). تضمن كلام ابن الجزري السابق أموراً هي:

١. أن التاءين تدغم الأولى في الثانية مطلقاً سواء سبقا بساكن أو متحرك.

٢. أن هذا الإدغام حقيقي وليس إخفاءً كما قال بعضهم.

٣. أنه لا غضاضة عند القراء من اجتماع الساكنين هنا، حتى وإن أدى ذلك إلى خرم القاعدة المشهورة عند البصريين.

٤. أن القراء يستندون على صحته في الرواية وورود ما يماثله عن العرب، وبتجويد الكوفيين له.

٥. علماء القراءات ليسوا وحدهم في تجويزه، فقد دعم موقفهم بعض جهابذة النحويين المحققين كابن مالك.

إلا أن تجويد القراء لهذا لم يرق لجمهور من النحويين، قال مكي في معرض حديثه عن الحرف السابق على التاء في تاءات البزي: "والضرب الثالث أن يكون

(١) النشر: ٢ / ٢٢٢.

قبل المشدد حرف ساكن من غير حروف المد واللين... فهذا وقوع الإدغام بعده قبيحٌ صعبٌ لا يجيزه جميع النحويين ؛ إذ لا يجوز المد في الساكن الذي قبل المشدد، وقد قال بعض القراء فيه إنه إخفاء وليس بإدغام فهذا أسهل قليلاً من الإدغام ؛ لأن الإخفاء لا تشديد فيه، ولكن الرواية والنقل فيه كله بالتشديد وهو على ما ذكرت لك من الضعف^(١).

ونجد مكياً هنا يقر بأن الرواية جاءت بالإدغام وليست بالإخفاء ؛ لكنه مع ذلك يصفه بالضعف والقبح، وهذا تجاوز منه عفا الله تعالى عنه. وعلى كل فالحق الذي لا محيد عنه أن هذا الإدغام جائز في العربية، ويكفي أنه جاء في مواضع متعددة برواية رواة ثقة، ومن التكلف أن يقال إنه إخفاء، فالقراء هم أكثر الناس بصراً في التفريق بين الإدغام والإخفاء، لكن الشيء الذي يمكن قبوله في هذا السياق أن يقال إن ذلك جائز على قلة، أما إنكاره مطلقاً فليس بالرأي السديد ولا يستند إنكاره على دليل ويحسن بعد عرض هذه الفقرات عن الإدغام أن نورد نماذج من الإدغام الكبير لأبي عمرو^(٢) :

الحرف المدغم	الآية	السورة / رقم الآية
الباء	لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ	البقرة / ٢٠
التاء	ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ	الأنفال / ٧
الثاء	حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ	البقرة: ١٩١
الحاء	عُقْدَةَ النُّكَاحِ حَتَّى	البقرة / ٢٣٥
الراء	شَهْرُ رَمَضَانَ	البقرة / ١٨٥
السين	الشَّمْسِ سِرَاجاً	نوح / ١٦

(١) الكشف: ١ / ٣١٥.

(٢) ينظر النشر: ١ / ٢٨٠ - ٢٨٤.

العين	يَشْفَعُ عِنْدَهُ	البقرة / ٢٥٥
الفين	يَنْتَعِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ	آل عمران / ٨٥
الفاء	وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ	البقرة / ٢١٢
القاف	مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ	التوبة / ٩٩
الكاف	وَأَذْكُرُ رَبِّكَ كَثِيرًا	آل عمران: ٤١
اللام	لَا قِيلَ لَهُمْ	النمل / ٢٧
الميم	فَتَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ	البقرة: ٢٧
النون	وَنَحْنُ نُسَبِّحُ	البقرة: ٢٠٠
الهاء	فِيهِ هُدًى	البقرة / ٢
الواو	وَهُوَ وَلِيُّهُمْ	الأنعام / ١٢٧
الياء	فَهِيَ يَوْمئِذٍ وَاهِيَةٌ	الحاقة / ١٦

الباب الثاني:

السكون في الأنماط النحوية

الفصل الأول: البناء على السكون.

الفصل الثاني: السكون في التراكيب النحوية.

الفصل الثالث: السكون في الأدوات النحوية.

الفصل الرابع: سكون آخر الكلمة وصلًا.

الفصل الأول :

البناء على السكون

هذا الفصل يُعنى بتتبع القراءات التي جاء السكون فيها علامة بناء في مقابل قراءات تكون الكلمة مبنية على الحركة أو هي معربة، وسنتعرف على التوجيه النحوي لتلك القراءات المتباينة في الحركة والسكون البنائي .

١ . تعاقب فعل الأمر المبني على السكون مع الفعل الماضي :

١ . 'قال وقل' :

تعاقب هذان الفعلان في القراءات التالية :

﴿ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ٩٣] قرأ ابن كثير وابن عامر 'قال' ، وقرأ الباقون 'قل' ^(١) .

﴿ قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الأنبياء: ٤] قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص 'قال' ، بآلف، وقرأ الباقون 'قل' ^(٢) .

﴿ قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ ﴾ [الأنبياء: ١١٢] اتفرد حفص بقراءة 'قال' ، وقرأ الباقون 'قل' ^(٣) .

﴿ قُلْ أُولُوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ ءَابَاءَكُمْ ﴾ [الزخرف: ٢٤] قرأ ابن عامر وحفص 'قال' .

(١) النشر: ٢ / ٣٠٩ .

(٢) السابق: ٢ / ٣٢٣ .

(٣) السابق: ٢ / ٣٢٥ .

وقرأ الباقون 'قل' ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٠٠]

قرأ أبو جعفر وعاصم وحمزة 'قل'، وقرأ الباقون 'قال' ^(١).

من قرأ 'قال' فعلى الخبر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - عما قال لهم، ومن قرأ 'قل' فعلى أنه أمر له عليه الصلاة والسلام بأن يقول ذلك ^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ... قُلْ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ط لَوْ أَنَّكُمْ

كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٢ و ١١٤]

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي 'قل' كم'، وقرأ الباقون 'قال' كم'، وقرأ حمزة والكسائي 'قل' إن لبثتم'، وقرأ الباقون 'قال' إن لبثتم ^(٣).

فمن قرأ 'قال' فعلى الإخبار عن الله تعالى، أو عن الملك المكلف بعذابهم ^(٤)، وأما قراءة 'قل' فذكر القرطبي ^(٥) في وجهها ثلاثة معان:

أولها: أن أصل الكلام "قولوا كم لبثتم"، فأخرج الكلام مخرج الأمر للواحد والمراد الجماعة؛ إذ كان المعنى مفهوماً ^(٦).

الثاني: أن يكون ذلك أمراً للملك ليسألهم عن قدر مكثهم في الدنيا.

الثالث: أو أراد قل أيها الكافر كم لبثتم.

٢. 'باعد وبعده': هذان الفعلان قرئ بهما في قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبُّنَا بَعْدَ بَيْنَ

أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [سبأ: ١٩] فقرأ يعقوب 'ربُّنا باعد' على المضى، وقرأ

(١) السابق: ٢ / ٣٦٩.

(٢) السابق: ٢ / ٣٩٢.

(٣) انظر الكشف: ٢ / ٥٢ و ١١٥ و ٣٤٢، الدر المصون: ٧ / ٤١٢، ٨ / ١٣٤ و ٢١٨.

(٤) النشر: ٢ / ٣٢٠.

(٥) الدر المصون: ٨ / ٣٧٢.

(٦) تفسير القرطبي: ١٢ / ١٥٦.

(٧) السابق.

الباقون (ربنا باعد^(١) على الطلب، إلا أن ابن كثير وأبا عمرو وهشاماً قرءوا (بعّد^(٢)) بتشديد العين وحذف الألف التي قبلها^(٣)).

فهذه ثلاث قراءات (باعد، باعد، بعد^(٤))، أول الأفعال للمضي، والفعالان الآخران للطلب والمعنى على قراءة يعقوب: أنهم اشتكوا بُعد أسفارهم على قريها تعنتاً منهم^(٥)، قال القرطبي: «كأن الله تعالى يقول: قربنا لهم أسفارهم، فقالوا: أشراً وبطراً: لقد بوعدت علينا أسفارنا، واختار هذه القراءة أبو حاتم قال: لأنهم ما طلبوا التباعد، إنما طلبوا أقرب من ذلك القرب بطراً وعجباً^(٦)»^(٧).

فهذه القراءة فيها الإخبار عن شكواهم من بُعد المسافة.

والمعنى في قراءتي الطلب: أنهم لما «طغوا وسئموا الراحة، ولم يصبروا على العافية، تمنوا طول الأسفار والكدح في المعيشة... كالنضر بن الحارث حين قال: اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء، فأجابه الله تبارك وتعالى، وقتل يوم بدر بالسيف صبراً، فكذلك هؤلاء تبددوا في الدنيا ومزقوا كل ممزق، وجعل بينهم وبين الشام فلات ومفاوز يركبون فيها الرواحل ويتزودون الأزواد^(٨)». فعلى هذا يكون باعد وبعّد معناهما واحد، كما تقول: قارب وقرب^(٩).

ب. تعاقب فعل الأمر المبني على السكون مع المضارع:

١. 'اعلم وأعلم': تعاقب هذان الفعلان في قراءة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ﴾

قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿البقرة: ٢٥٩﴾ فقرأ حمزة والكسائي 'اعلم'

(١) النشر: ٢ / ٢٥٠، وينظر التفصيل في القراءات بهامش المصحف الشريف: ٤٢٩.

(٢) الدر المصون: ٩ / ١٧٥.

(٣) تفسير القرطبي: ١٤ / ٢٩١، وينظر: المحرر الوجيز: ٤ / ٤١٦.

(٤) تفسير القرطبي: ١٤ / ٢٩٠، وينظر: المحرر الوجيز: ٤ / ٤١٦، الدر المصون: ٩ / ١٧٥.

(٥) إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٣٤٢.

بهمزة وصل وإسكان الميم على الأمر، وقرأ الباقر (أَعْلَمُ) بقطع الهمزة وضم الميم^(١).

ووجه قراءة قطع الهمزة وضم الميم: أنه فعل مضارع فاعله الضمير المستتر أنا الذي يرجع إلى المارّ على القرية الذي قيل: إنه عَزِيزٌ^(٢)، ويكون ذلك إخباراً عن نفسه «عندما عاين من قدرة الله تعالى في إحيائه الموتى، فتيقن ذلك بالمشاهدة، فأقر أنه يعلم أن الله على كل شيء قدير، أي أعلم أن هذا الضرب من العلم الذي لم أكن أعلمه معاينةً»^(٣).

ووجه قراءة وصل الهمزة وإسكان الميم: أنه فعل أمر، واختلف في الأمر بهذا الأمر وفي عود الضمير في «قال» على قولين:

فقل هو الله تعالى، إلا أن مكياً قال: «يبعد أن يكون ذلك أمراً من الله - جل ذكره - له بالعلم؛ لأنه قد أظهر إليه قدرة، وأراه أمراً تيقن صحته، وأقر بالقدرة، فلا معنى لأن يأمره الله بعلم ذلك»^(٤)، بيد أن السمين جعل هذا القول هو أظهر القولين فقال: «أظهرهما: أنه ضمير يعود على الله تعالى أو على المَلَك»^(٥).

والقول الثاني: أن الضمير يعود على المارّ على القرية حيث «يَنزِلُ نفسه منزل المُخاطَب الأجنبي المنفصل، فالمنعنى فلما تبين له قال لنفسه: اعلمي يا نفسُ هذا العلمَ اليقينَ الذي لم تكوني تعلمينه معاينةً»^(٦)، وارتضى هذا القول أبو علي وغيره^(٧).

(١) النشر: ٢ / ٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) البغوي: ١ / ٢٤٦، تفسير القرطبي: ٣ / ٢٩٦.

(٣) الكشف: ١ / ٣١٢، وانظر: الحجة لأبي علي الفارسي: ٢ / ٢٨٨، تفسير القرطبي: ٣ / ٢٩٦.

(٤) الكشف: ١ / ٣١٢.

(٥) الدر المصون: ٢ / ٥٧١.

(٦) تفسير القرطبي: ٣ / ٢٩٧.

(٧) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي: ٢ / ٢٨٨، الكشف: ١ / ٣١٢، تفسير القرطبي: ٣ / ٢٩٦.

وأنشد أبو علي في مثل هذا المعنى قول الشاعر^(١):

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَجِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ

فقال ودَّعْ، فخاطب نفسه كما يخاطب غيره.

وقال أبو البقاء: «وأمرَ نفسه كما يأمر المخاطب، كما تقول لنفسك: أعلم يا عبد الله، وهذا يسمى التجريد^(٢)». هذا ويختلف تقدير فاعل (قال) حسب القراءتين، فعلى قراءة الجمهور يكون الفاعل ضمير المارّ ولا يحتمل غير ذلك، أي: قال المارّ: أعلم أنا..، وعلى قراءة حمزة ومن معه يكون الفاعل ضميراً يعود على الله تعالى أو على الملك أو على المارّ نفسه حسب الخلاف السابق^(٣).

ج. تعاقب تاء التانيث الساكنة مع التاء المتحركة :

١. - وَضَعْتُ وَوَضَعْتُ^(٤) :

﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ﴾ [آل عمران: ١٣٦] ضم تاء (وضعت) كل من ابن عامر ويعقوب وأبي بكر (شُعْبَة) عن عاصم، وأسكنها الباقون^(٥).
القراءة بضم التاء تكون التاء في محل رفع فاعل، ويكون ذلك من كلام أمّ مريم، وفي هذه القراءة «معنى التعظيم لله، والخضوع والتّزّيه له أن يخفى عليه شيء، كأن أم مريم لما قالت: ربّ إنني وضعتها أنثى، أرادت أن تعظم الله، وتترّزه عن أن يخفى عليه شيء، فقالت: والله أعلم بما وضعت، لا يحتاج إلى أن أخبره بذلك^(٥)».

(١) هو الأعشى، والشاهد في إيراد البيت: أن الشاعر نزل نفسه منزلة الأجنبي فخاطبها.

(٢) التبيان: ١ / ١١٠.

(٣) الدر المصون: ٢ / ٥٧١.

(٤) النشر: ٢ / ٢٣٩.

(٥) الكشف: ١ / ٢٤٠، وينظر معاني القراءات: ١٠٠، الدر المصون: ٢ / ١٢٥.

وقراءة إسكان التاء ، التاء فيها تاء التأنيث الساكنة ، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) ، ويكون ذلك إخباراً من الله تعالى بأنه أعلم بما وضعت أم مريم قالت ذلك أو لم تقله^(١) ، وقال السمين: «وضعتُ بتاء التأنيث الساكنة على إسناد الفعل لضمير مريم عليها السلام ، وهو من كلام الباري تبارك وتعالى ، وفيه تنبيه على عظم قدر المولود ، وأن له شأنًا لم تعرفه ، ولم تعرفه إلا كونه أنثى لا غيردون ما يؤول إليه من أمور عظام وآيات واضحة»^(٢).

وفي قراءة الإسكان التقات من الخطاب إلى الغيبة: «إذ لو جرت على مقتضى قولها: (رب) لقلت وأنت أعلم»^(٣).

٢- 'دَرَسْتَ وَدَرَسْتَ' : ﴿وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٥]

اختلف القراء في إسكان التاء وتحريكها في 'درست' ، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو 'دارست' بفتح التاء وألف بعد الدال ، وقرأ ابن عامر ويعقوب 'درست' بإسكان التاء وفتح السين قبلها ، وقرأ الباقر 'درست' بفتح التاء وإسكان السين قبلها^(٤).

فهذه ثلاث قراءات إحداها ساكنة التاء والأخريان مفتوحتا التاء ، ولا يخفى أنه في حال سكون التاء تكون تاء التأنيث ، وفي حال تحريكها تكون تاء الفاعل ، وندع المجال للسمين الحلبي ليزيد الأمر وضوحاً بقوله: «وأما القراءات التي في 'درست' فتلاث في المتواتر فقرأ ابن عامر 'درست' بزنة ضربت ، وابن كثير وأبو عمرو 'دارست' بزنة قابلت أنت ، والباقر 'درست' بزنة ضربت أنت ، فأما قراءة ابن

(١) المصادر السابقة.

(٢) الدر المصون: ٢ / ١٢٥.

(٣) السابق.

(٤) النشر: ٢ / ٢٦١.

عامر فمعناها بليت وقدمت وتكررت على الأسماع، يشيرون إلى أنها من أحاديث الأولين كما قالوا: أساطير الأولين، وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو فمعناها دارست يا محمد غيرك من أهل الأخبار الماضية والقرون الخالية حتى حفظتها فقلتها... وأما قراءة الباقرين فمعناها: حفظت وأتقنت بالدرس أخبار الأولين^(١).

وأشار أبو علي في حجة^(٢) إلى أن اللام في 'ليقولوا' يختلف نوعها حسب القراءات في 'درست' ففي قراءة تسكين التاء تكون اللام لام التعليل، وفي قراءة التحريك تكون اللام لام العاقبة والصيرورة، ونقل كلامه ابن عطية ولم يعترض عليه^(٣) لكن أبا حيان يرى أن اللام هي لام الأمر في جميع القراءات، وذلك قوله: "ولا يتعين ما ذكره المعربون والمفسرون من أن اللام لام 'كي' أو لام الصيرورة، بل الظاهر أنها لام الأمر والفعل مجزوم بها... كأنه قيل وكذلك نصرف الآيات وليقولوا هم ما يقولون من كونها درستها وتعلمتها، أو درست هي أي بليت وقدمت؛ فإنه لا يحتفل بهم ولا يلتفت إلى قولهم، وهو أمر معناه الوعيد بالتهديد، وعدم الاكتراث بهم وبما يقولون في الآيات"^(٤)، ولم يرتض السمين الحلبي ذلك "من حيث إن المعنى على ما قاله الناس وفهموه، وأيضاً فإن بعده 'ولنبينه' وهو نص في لام 'كي' "^(٥).

فتلخص مما قيل في اللام - في ضوء تلك القراءات - ثلاثة أقوال:

١ - أن اللام لام العاقبة وهو قول جمهور المعربين والمفسرين^(٦).

(١) الدر المصون: ٥ / ٩٦.

(٢) الحجة: ٢ / ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٣) المحرر الوجيز: ٢ / ٣٣١.

(٤) البحر المحيط: ٤ / ١٩٨.

(٥) الدر المصون: ٥ / ٩٥.

(٦) انظر تفسير القرطبي: ٧ / ٥٨، التبيان: ١ / ٢٥٦، الدر المصون: ٥ / ٩٥.

٢ - أن اللام لام الأمر وهو قول أبي حيان.
 ٣ - التفصيل في ذلك حسب قراءة (درست) فمن أسكن التاء فاللام لام التعليل، وفي قراءتي التحريك تكون اللام لام العاقبة وهو قول أبي علي الفارسي وفي نظري أنها كلها احتمالات صحيحة ؛ لأن معنى الآية يتسع لتلك الاحتمالات و ليس ثمة مرجح قوي يرجح بعضها على بعض.

٣ - 'حَصِرَتْ وَحَصِيرَةٌ': ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾ (النساء: ٩٠)
 قرأ يعقوب وحده 'حصيرة' بالتاء المربوطة المنونة، وقرأ الباقيون 'حصيرت' بالتاء المفتوحة الساكنة^(١).

فالكلمة فعلٌ على قراءة الجمهور، والتاء للتأنيث، والفاعل 'صدور'، واختلف في محل هذه الجملة من الإعراب على عدة تخريجات^(٢) هي:

- ١ - جملة دعائية لا محل لها من الإعراب.
- ٢ - حال من الواو في 'جاءوكم'.
- ٣ - صفة لحال محذوفة، والتقدير: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم.
- ٤ - صفة ثانية لقوم في 'قوم بينكم وبينهم ميثاق'.
- ٥ - بدل اشتمال من 'جاءوكم' ؛ لأن المجيء مشتمل على الحصر وغيره.
- ٦ - جملة استئنافية .
- ٧ - جواب شرط مقدر تقديره: إن جاءوكم حصرت (وهو رأي الجرجاني، وفيه ضعفٌ لعدم الدلالة عليه)^(٣).

(١) النشر: ٢ / ٢٥١.

(٢) الدر المصون: ٤ / ٦٧-٦٦، وانظر: المحرر الوجيز: ٢ / ٩٠.

(٣) الدر المصون: ٤ / ٦٧.

أما قراءة يعقوب فالتاء تاء تأنيث أيضاً ؛ لكنها في اسم لذا ظهرت عليها علامة الإعراب، والكلمة حال من فاعل (جاءوكم) ^(١).

د - نون 'لدن' بين السكون والتحريك:

في قوله جل ذكره: ﴿ قِيمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ ﴾ [الكهف: ١٢]

اختلفت القراء في إسكان النون من 'لدنه' وتحريكها، فقرأ أبو بكر (شعبة) عن عاصم (لدنهي) بإسكان الدال مُشَمَّةً الضم وكسر النون والهاء، وقرأ الباقر (لدنّه) بضم الدال وإسكان النون ^(٢).

والذي يعنينا هنا هو إسكان النون أو كسرها، فنقول:

الأصل في 'لدن' أنها ظرف مبني على السكون ^(٣) و'لدنّ ولدنّ ولدنّ ولدنّ' ولد محذوفة منها ولدى مُحَوَّلَةٌ، كله ظرف زماني ومكاني معناه: عند ^(٤). وقال سيبويه: «وَجُزِمَتْ لَدْنٌ وَلَمْ تُجْعَلْ كَعِنْدٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَمَكَّنُ فِي الْكَلَامِ تَمَكَّنَ 'عِنْدٌ' وَلَا تَقَعُ فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهِ، فَجُعِلَ بِمَنْزِلَةِ قَطٍ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَتَمَكِّنَةٍ » ^(٥). وعلى هذا فوجه قراءة أبي بكر: «أنه سَكَّنَ الدال تخفيفاً كتسكين عين عضد، والنون ساكنة، فالتقى ساكنان، فكسر النون لالتقاء الساكنين، ... ولما كسر النون ... كسر الهاء إتياعاً على قاعدته، ووصلها بياء، وأشم الدال إشارة إلى أصلها في الحركة» ^(٦).

(١) انظر: المحرر الوجيز: ٢ / ٩٠، الدر المصون: ٤ / ٦٧.

(٢) النشر: ٢ / ٢١٠.

(٣) الكشف: ٢ / ٥٤، المحرر الوجيز: ٢ / ٤٩٥.

(٤) لسان العرب: ١٢ / ٢٨٣ (ل د ن).

(٥) كتاب سيبويه: ٢ / ٢٨٦.

(٦) الدر المصون: ٧ / ٤٢٧ - ٤٢٨، وانظر الكشف: ٢ / ٥٤.

ووجه قراءة الجمهور أنها جاءت على الأصل ؛ إذ «هي ظرف غير متمكن
بمعنى (عند) وهو مبني على أصل البناء وهو السكون ك (كم، ومذ، وإذ)»^(١).
هـ / تعاقب أو و الواو:

١. ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾ [١٧] وَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ
يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى ﴿ [الأعراف: ٩٧ و ٩٨]

قرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر (أو أمن) بإسكان الواو، وقرأ الباقيون
بفتحها^(٢).

٢. ﴿ أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَّاءَآبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ﴾ [الصافات: ١٦ - ١٧، الواقعة: ٤٧ - ٤٨]

قرأ أبو جعفر وابن عامر وقالون (أو) بإسكان الواو، وقرأ الباقيون بفتحها^(٣)
قراءة الإسكان تكون (أو) للعطف وتكون الهمزة جزءاً من بنيتها، أما قراءة
فتح الواو فهي واو العطف دخلت عليها همزة الاستفهام، فالهمزة حينذاك ليست
من بنية الكلمة^(٤).

وفيما يتصل بالمعنى قراءة الإسكان يكون فيها عطف بأو التي أفادت التخيير
بين شيئين، ففي الموضع الأول مثلاً يكون المعنى: «أفأمنوا هذا أو هذا، كما
تقول: أجاؤ زيد أو عمرو»^(٥) وفي قراءة الفتح هناك استفهام عن شيء محدد من
غير تعدد^(٦).

(١) (الكشف: ٢ / ٥٥، وانظر: المحرر الوجيز: ٢ / ٤٩٥).

(٢) (النشر: ٢ / ٢٧٠).

(٣) (النشر: ٢ / ٢٥٧).

(٤) (ينظر: الكشف: ١ / ٤٦٨ - ٤٦٩، البحر: ٤ / ٣٤٩، الدر المصون: ٥ / ٣٩٢).

(٥) (المحرر الوجيز: ٢ / ٤٣٣).

(٦) (انظر: المحتسب: ١ / ١٨٣، البحر: ٤ / ٣٤٩، الدر المصون: ٥ / ٣٩٢).

الفصل الثاني:

السكون في التراكيب النحوية

المبحث الأول: جزم المضارع بالسكون.

المبحث الثاني: هاء الضمير وعلاقة السكون بصلتها.

المبحث الثالث: ميم الجمع تسكينها وتحريكها.

المبحث الرابع: ياء المتكلم تسكينها وتحريكها.

المبحث الخامس: تسكين هاء 'هو وهي' بعد حرف العطف.

المبحث السادس: تسكين لام الأمر بعد بعض الحروف.

المبحث السابع: تخفيف نون التوكيد.

المبحث الأول:

جزم المضارع بالسكون.

اختلفت القراءات في بعض الأفعال المضارعة، فقرأ في بعضها بالجزم وفي بعضها بالرفع وفي بعضها الآخر بالنصب، وقبل الولوج إلى ردهات هذا الفصل نود أن نشير إشارات عابرة إلى:

جزم الفعل المضارع:

يجزم الفعل المضارع في ثلاث حالات^(١):

الحالة الأولى: أن تسبقه أداة جزم، وأدوات الجزم قسمان: قسم يجزم فعلاً واحداً، وأدوات هذا القسم هي: لَمْ، لَمَّا، لام الطلب، (لا) الطلبية. والقسم الثاني: أدوات تجزم فعلين وهي أدوات الشرط وهي: أ - حرف: إن، إذْماً (على الصحيح فيها).

ب - اسم: مَنْ - مَا - مَهْمَا - مَتَى - أَيَّانَ - أَيْنَ - أَى - حَيْثُمَا - أَيَّ **الحالة الثانية:** أن يقع المضارع في جواب الطلب، وذلك إذا تقدّم "لفظ دال على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء وقصد به الجزاء فإنه يكون مجزوماً بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط^(٢).

ومعنى قصد به الجزاء: أن يكون المضارع مسبباً عن ذاك الطلب كما أن جواب الشرط مسبب عن فعل الشرط، فمثلاً: أتتني أكرمك، سبب الإكرام هو الإتيان إلى المتكلم، وفي ذلك معنى الشرط؛ لأن المعنى: إن تأتيني أكرمك، وكذلك يقال: هل تأتيني أحدثك، ولا تكفر تدخل الجنة.

(١) أوضح المسالك ١٩٨/٤ - ٢٠٥، شرح قطر الندى: ٧٩ - ٩٢.

(٢) شرح قطر الندى: ٧٩ - ٨٠.

فإذا كان المتقدم خبراً مثبتاً نحو: أنت تأتينا تحدثنا، أو كان نفيّاً نحو: ما تأتينا تحدثنا، لم يجر جزم الفعل بعده، كذلك لا يجوز الجزم في نحو: ائتني برجل يحب الله ورسوله؛ «لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مسببة عن الإتيان به كما تريد في قولك: ائتني أكرمك بالجزم؛ لأن الإكرام مسبب عن الإتيان، وإنما أردت ائتني برجل موصوف بهذه الصفة» ويشترط في الجزم في جواب النهي أن يصح تقدير شرط في موضعه مقرون بلا النافية مع صحة المعنى، وذلك نحو قولك: لا تكفر تدخل الجنة، ولا تدن من الأسد تسلم؛ فإنه يصح أن يقال في موضعهما: إن لا تكفر تدخل الجنة، وإن لا تدن من الأسد تسلم، وهذا بخلاف نحو: لا تكفر تدخل النار، ولا تدن من الأسد يأكلك، فالجزم ممتنع؛ لأنه لا يصح معنى أن يقال: إن لا تكفر تدخل النار، وإن لا تدن من الأسد يأكلك.

الحالة الثالثة:

أن يكون تابِعاً لمجزوم، ومن المعلوم أن التابع يأخذ حكم متبوعه .
وسنتبع القراءات وفق هذه الحالات الثلاث:

أولاً بعد الأدوات:

أ - الجزم والرفع بعد (لا)

(لا) قد تكون ناهية فينجزم المضارع بعدها، وقد تكون (لا) نافية لا عمل لها في الفعل ويعرب هو حسب موقعه، وقد تأتي (لا) في جملة تصلح فيها أن تكون نافية أو ناهية، وهذا ما جاء في القراءات الآتية:

١. ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩]

قرأ نافع ويعقوب (ولا تُسأل) بالجزم، وقرأ الباقر (تُسأل) بالرفع^(١).

القراءة الأولى جاءت 'لا' للنهي فجزمت الفعل بعدها، والمعنى: لا تسأل يا محمد عن أصحاب الجحيم، قال أبو حيان: "وظاهره أنه نهى حقيقةً، نهى صلى الله عليه وسلم عن أن يسأل عن حال الكفار... وقيل يحتمل ألا يكون نهياً حقيقةً، بل جاء ذلك على سبيل تعظيم ما وقع به أهل الكفر من العذاب، كما تقول كيف حال فلان إذا كان قد وقع في بليّة، فيقال لك: لا تسأل عنه" (١).

ووجه القراءة الثانية أن 'لا' نافية فارتفع الفعل بعدها، وذكر ابن عطية أن هذه القراءة تحتل معنيين:

"أحدهما: الخبر أنه لا يسأل عنهم، أو لا يسأل هو عنهم. والآخر: أن يراد معنى الحال، كأنه قال: وغير مسؤول عنهم، عطفاً على قوله: بشيراً ونذيراً" (٢).

وعلى هذا فمحل هذه الجملة فيه احتمالان (٣):

الأول: أن تكون استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الثاني: أن تكون حالية "كأنه قيل: بشيراً ونذيراً وغير مسؤول" (٤).

أما القراءة الأولى 'ولا تسأل' فلا يمكن أن تكون الجملة إلا استئنافية، ويمتنع أن تكون حالاً؛ لأن الطلب لا يقع حالاً (٥).

٢. ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠]

(١) البحر: ١ / ٣٦٨.

(٢) المحرر الوجيز: ١ / ٢٠٤.

(٣) الدر المصون: ٢ / ٩٣.

(٤) السابق.

(٥) السابق.

اختلف القراء في قراءة «لا يضركم» ، فقرأ ابن عامر والكوفيون وأبو جعفر «لا يضركم» بضم الضاد والراء ، وقرأ الباكون «لا يضركم» بكسر الضاد وإسكان الراء^(١).

«يُضِرُّ - يَضِرُّ» مختلفان في الاشتقاق، الأول من ضَرَّ يَضِرُّ، والثاني من ضَارَ يَضِيرُّ، قال أبو علي الفارسي: «مَنْ قَالَ «لا يَضِرُّكُمْ» جعله من ضَارَ يَضِيرُّ، مثل بَاعَ يَبِيعُ، وحجته قوله: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ الشعراء: ١٥٠٠، فضير مصدر كالبيع، وقال الهذلي^(٢):

فَقِيلَ تَحْمَلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مَطْبَعَةٌ مَن يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا^(٣)

وقال مكي: «هما لغتان ضَرَّه يَضِرُّه، وضارَه يَضِيرُّه... والتشديد كثير في الاستعمال والقراءة»^(٤). هذا من ناحية اشتقاق الفعلين، أما من ناحية إعرابهما في القراءتين فيقال في ذلك قراءة «لا يضركم» جُزِمَ الفعل فيها على جواب الشرط^(٥). الشرط^(٥).

أما قراءة «لا يضركم» بضم الراء فاختلف في هذه الضمة هل هي ضمة إتياع أو ضمة إعراب، ف قيل: ضمت الراء إتياعاً لضمة الضاد، والفعل مجزوم وليس مرفوعاً لكونه جواب الشرط، وقيل بل الضمة للرفع، وفي ذلك وجهان^(٦):

الوجه الأول: أن الفعل ارتفع على نية التقديم وعلى هذا لا يكون هو جواب الشرط وإنما هو دال على جواب الشرط، والتقدير: «لا يضركم إن تصبروا وتتقوا

(١) النشر: ٢ / ٢٤٢.

(٢) هو أبو ذئب الهذلي، وهو من أبيات الكتاب: ٢ / ٧٠، وفي لسان العرب: (ط ب ع)، والطوق: الطاقة، والمطبعة: المملوءة، ويضير عِلْحَقُ به: الضرر، يصف قرية بكثرة طعامها وأن الذي يأخذ منها فوق طاقتها من الحمل لا ينقصها شيئاً.

(٣) الحجة لأبي علي الفارسي: ٢ / ٣٨٢.

(٤) الكشف: ١ / ٣٥٥.

(٥) الكشف: ١ / ٣٥٥، البحر: ٢ / ٤٣، الدر المصون: ٣ / ٣٧٤.

(٦) المحرر الوجيز: ١ / ٤٩٩، الدر المصون: ٢ / ٣٧٤ - ٣٧٥، وينظر: الكشف: ١ / ٣٥٥، البحر: ٢ / ٤٣.

فلا يضركم، فحذف^(١) فلا يضركم^(٢) الذي هو الجواب لدلالة ما تقدم عليه، ثم
أخر ما هو دليل على الجواب^(٣)، والقول بالتقديم هو مذهب سيبويه^(٤) فقد قال
سيبويه: «وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي آتيك إن أتيتني، قال زهير^(٥)»:

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم

ولا يحسن: إن تأتني آتيك، من قيل أن^(٦) إن هي العاملة، وقد جاء في الشعر قال
جرير بن عبد الله البجلي:

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تُصرع

أي: إنك تُصرع إن يصرع أخوك، ومثل ذلك قوله^(٧):

هذا سراقعة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلحقها ذيب

أي والمرء ذئب إن يلحق الرشا... فجاز هذا في الشعر وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه
منجزماً لأن المعنى واحد^(٨)، ولمح السمين الحلبي إلى أن في هذا الوجه شيئاً من
التكلف، فقال: «وهذا الذي ذكرته هو تخريج سيبويه وأتباعه، وإنما احتاجوا إلى
ارتكاب هذا الشطط لما رأوا من عدم الجزم في فعل مضارع لا مانع من إعمال
الجازم فيه^(٩)، يقصد أن هذا الفعل كان من المفترض أن يجزم؛ لأنه ليس ثمة
مانع يمنع من جزمه، لكنه رُفع، فلما رأوه قد رفع خرجوه ذلك التخريج.

(١) الدر المصون: ٣ / ٣٧٤.

(٢) السابق.

(٣) هو زهير بن أبي سلمى، والبيت في الإنصاف: ٦٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨ /

١٥٧، والخليل: المحتاج، وحرم: حرام، ومعنى البيت: أنه إذا سئل لم يعتذر بأن ماله غائب أو أنه محرم على من يطلبه.

(٤) هذا من الأبيات الخمسين التي ذكرها سيبويه في الكتاب ولا يعرف لها قائل، وسراقعة: رجل من القراء، اتهمه الشاعر
بأن يأخذ الرشوة ويحرص عليها كحرص الذئب على فريسته.

(٥) الكتاب: ٣ / ٦٦ - ٦٨.

(٦) الدر المصون: ٣: ٣٧٤.

الوجه الثاني: تقدير فاء محذوفة، هي وما بعدها جواب الشرط ، أي وإن تصبروا وتتقوا فلا يضرركم، ومن المعلوم أن الفعل متى وقع بعد الفاء رُفِعَ ليس إلا ، كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ [المائدة: ١٩٥]، وهذا الوجه هو مذهب المبرد.

٢. ﴿ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ١٢٦]

قرأ ابن عامر وحده (ولا تُشْرِكُ) بقاء الخطاب وجزم الفعل، وقرأ الباقيون (ولا يشركُ) بالياء ورفع الفعل^(١).

قراءة ابن عامر جزم الفعل فيها على النهي، والمعنى ولا تشرك أيها الإنسان بالله تعالى أحداً، وقراءة الجمهور جاءت (لا) نافية فرُفِعَ الفعل، والمعنى ولا يشركُ الله تعالى أحداً في حكمه^(٢).

٤. ﴿ لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ﴾ [طه: ١٧٧]

قرأ حمزة وحده (لا تخفُ) بالجزم، وقرأ الباقيون (لا تخافُ) بالرفع^(٣).

واضح في قراءة الجمهور أن (لا) نافية، وفي محل هذه الجملة ثلاثة أوجه^(٤):

١. قيل: هي استئنافية لا محل لها من الإعراب على أن هناك مبتدأ محذوف تقديره: وأنت لا تخاف.

٢. وقيل: هي حال من فاعل (اضرب) وهو موسى عليه السلام (على تقدير: اضرب لهم طريقاً غير خائفٍ ولا خاشياً)^(٥).

وهذان الوجهان ارتضاهما سيبويه في توجيهه للرفع، ونص عبارته: (وتقول: ائتني تمشي أي ائتني ماشياً، وإن شاء جزمه على أنه إن أتاه مشى فيما يُستقبل وإن شاء

(١) النشر: ٢ / ٢١٠.

(٢) ينظر معاني القراءات: ٢٦٦، البحر المحيط: ٦ / ١١٧، الدر المصون: ٧ / ٤٧٢، فتح القدير: ٣ / ٣٩٩.

(٣) النشر: ٢ / ٢٢١.

(٤) تفسير القرطبي: ١١ / ٢٢٨، البحر: ٦ / ٢٦٤، الدر المصون: ٨ / ٨١، وانظر: المحرر الوجيز: ٤ / ٥٥.

(٥) لكشف: ٢ / ١٠٢.

رفعه على الابتداء، وقال عز وجل: ﴿فَأَضْرِبْ لَهُم مَّطَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ فالرفع على وجهين: على الابتداء. وعلى قوله: اضربه غير خائف ولا خاشي^(١).

٣. وقيل هي صفة لـ (طريقاً) والعائد محذوف والتقدير: لا تخاف فيه دركاً. وقراءة حمزة جاءت (لا) ناهية فجزمت الفعل فسكن آخره، فالتقى ساكنان الألف والفاء المجزومة فحذفت الألف التي هي عين الكلمة، فأصبح وزنها (تَفَلْ)، وهذا هو الظاهر. أعني أن الجازم هو (لا). وقيل يجوز أن يكون الفعل جُزِمَ في جواب الطلب (اضرب)^(٢)، وفي هذا قال السمين الحلبي: «وقرأ حمزة وحده من السبعة (لا تخف) بالجزم على النهي، وفيه أوجه، أحدها: أن يكون نهياً مستأنفاً. الثاني: أنه نهى في محل نصب على الحال من فاعل (اضرب) أو صفة لـ (طريقاً)، كما تقدم في قراءة العامة، إلا أن ذلك يحتاج إلى إضمار قول، أي مقولاً لك، أو طريقاً مقولاً فيها: لا تخف، كقوله^(٣):

جاءوا بمدقٍ هل رأيت الذئب قط

الثالث: مجزوم على جواب الأمر، أي: إن تضرب طريقاً يبساً لا تخف^(٤). وعلى قراءة الجزم يرد إشكال وهو: أن الفعل (تخشى) بقي دون جزم أي لم تحذف ألفه مع أن الظاهر أنه معطوف على (تخف)، أجاب ابن خالويه على هذا الإشكال بجوابين فقال: «في ذلك وجهان، أحدهما: أنه استأنف (ولا تخشى) ولم

(١) الكتاب: ٢ / ٩٨.

(٢) المحرر الوجيز: ٤ / ٥٥، البحر: ٦ / ٢٦٤، الدر المصون: ٨ / ٨١.

(٣) شطر من الرجز للعجاج، وهو في لسان العرب: ١٠ / ٢٤٠ (م ذ ق)، وأوضح المسالك: ٢ / ٢١٠، والمذوق هو اللبن المخلوط.

(٤) الدر المصون: ٨ / ٨٢.

يعطفه على أول الكلام... والوجه الآخر أنه لما طرح الياء أشبع فتحة الشين فصارت ألفا ليوافق رؤوس الآي التي قبلها بالألف^(١).

وأضاف القرطبي^(٢) وجهاً ثالثاً وهو أن: "يكون على حد قول الشاعر^(٣):

كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيًا

على تقدير حذف الحركة كما تحذف حركة الصحيح وهذا مذهب الفراء، وقال آخر^(٤):

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُوْ وَلَمْ تَدَعْ

وذكر السمين وجهاً رابعاً وهو أن يكون "حالاً، وفيه إشكال وهو أن المضارع المنفي بـ(لا) كالمثبت في عدم مباشرة الواو له، وتأويله على حذف مبتدأ أي وأنت لا تخشى^(٥).

وعلى أية حال فهذه التوجيهات لا تأتي إلا في قراءة الجزم، أما قراءة الرفع فـ(لا تخشى) معطوف على (لا تخاف).

٥. ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ لطه: ١١٢

قرأ ابن كثير وحده (فلا يخف) بالجزم، وقرأ الباقر (فلا يخاف) بالرفع^(٦).

الجزم على أن (لا) ناهية "نهي من عمل الصالحات وهو مؤمن أن يخاف أن يظلمه أحد" أو ينقص من عمله^(٧).

(١) الحجة في القراءات السبع: ٢٤٥.

(٢) تفسير القرطبي: ١١ / ٢٢٨.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وصدره قوله: وتضحك مني شيخة عيشمية، والشاهد فيه: إثبات الألف بعد حرف الجزم في قوله: لم ترى.

(٤) لم نجد له نسبة، وهو في شرح ابن يعيش: ١٠ / ١٠٤، والشاهد فيه إثبات الواو ساكنة بعد حرف الجزم في قوله: لم تهجو.

(٥) الدر المصون: ٨ / ٨٢.

(٦) النشر: ٢ / ٢٢٢.

(٧) الكشف: ٢ / ١٠٧.

والرفع على أن 'لا' نافية، والفعل بعدها مرفوع، والجملة حينذاك اسمية أي وهو لا يخاف، وفي ذلك إخبار أن المؤمن لا يخاف ظلماً ولا هضماً^(١).

وقد طرأ على الكلمة في قراءة التسكين أمران:

حذف ألفها لئلا يلتقي ساكنان، وتحول السياق من إخبار إلى نهي.

ومما يلحظ هنا أنه في الموضع السابق (رقم: ٣) جاز أن يكون الفعل مجزوماً بـ 'لا' الناهية أو يكون مجزوماً في جواب الطلب، وهنا تعين أن يكون الجازم هو 'لا' ولم يجر أن يكون الفعل مجزوماً في جواب الشرط (مَنْ) وذلك لوجود الفاء الشرطية (فلا يخف).

ب. الجزم والنصب بعد اللام :

اللام الداخلة على المضارع قد تكون لام أمر فتجزم الفعل مثل: لتعبد ربك، وقد تكون لام تعليل ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة كما لو قيل في المثال السابق: حضرت إلى المسجد لتعبد ربك، وهاتان اللامان حركتهما واحدة هي الكسرة والذي يفرق بينهما هو السياق، وقد تأتيا في سياقٍ تصلح فيه اللام أن تكون للأمر أو للتعليل وهذا ما نتبينه في القراءات الآتية:

١ — ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ ءَاثَرِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ۖ وَءَاتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ

﴿ ٤٦ ۝ وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ ﴾ [المائدة: ٤٦ - ٤٧]

تفرد حمزة فقرأ 'ليحكم' بكسر اللام ونصب الفعل بعدها، وقرأ الباقيون 'وليحكم' بإسكان اللام وجزم الفعل بعدها^(٢).

(١) (المحرر الوجيز: ٤ / ٦٥، البحر: ٦ / ٢٨١، الدر المصون: ٨ / ١٠٩)

(٢) (النشر: ٢ / ٢٥٤).

اللام في قراءة حمزة هي لام التعليل والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، وعلى قراءة الجمهور اللام لام الأمر وسُكُنَتْ وإن كان أصلها الكسر تشبيهاً بـ(كُتِفَ)^(١).

وعلى قراءة الجمهور تكون الجملة مستأنفة، وعلى قراءة حمزة "يجوز أن تتعلق اللام بـ(آتيناه) أو بـ(قفينا) إن جعلنا هدى وموعظة" مفعولاً لهما، أي: قفينا للهدى والموعظة وللحكم، أو آتيناه الهدى والموعظة والحكم، وإن جعلناهما حالين معطوفين على (مصدقاً) تتعلق (وليكحكم) في قراءته بمحذوف دل عليه اللفظ كأنه قيل: ولكحكم آتيناه ذلك^(٢).

ويلحظ أنه على قراءة حمزة يكون للكلام تعلق بما قبله، وعلى قراءة الجمهور هو كلام مستأنف.

٢. ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ١٣٩]

قرأ أبو جعفر (ولتصنع) بإسكان اللام وجزم الفعل، وقرأ الباقيون بكسر اللام ونصب الفعل^(٣).

قراءة أبي جعفر واضحة التوجيه وهو أن الفعل مجزوم بلام الأمر، والمعنى: لثرب ولتُحسن إليك^(٤).

أما قراءة الجمهور فاللام لام التعليل والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، وفي تعلق هذه اللام وجهان^(٥):

الأول: أنها معطوفة على علة مقدرة، وتلك العلة المقدرة متعلقة بـ(ألقى)، والتقدير: ألقى عليك محبة ليعطف عليك ولتصنع.

(١) انظر: المحرر الوجيز: ٢ / ١٩٩، البحر: ٣ / ٥٠٠، الدر المصون: ٤ / ٢٨٥.

(٢) الدر المصون: ٤ / ٢٨٥.

(٣) النشر: ٢ / ٢٢٠.

(٤) تفسير القرطبي: ١١ / ١٩٧، البحر: ٦ / ٢٤٢، الدر المصون: ٨ / ٣٧.

(٥) المصادر الثلاثة السابقة.

الثاني: أنها متعلقة بفعل مضمر بعد 'لتصنع'، والتقدير: ولتصنع على عيني فعلت ذلك.

وقيل: إن الواو في 'ولتصنع' زائدة إعراباً، وحينذاك تتعلق اللام بـ 'القيت' مباشرة^(١). ومعنى هذه القراءة: 'ولتصنع على عيني أي تُربى وتُغذى على مرأى مني'^(٢).

ج. الجزم والبناء على الفتح بعد 'مَنْ':

ورد موضعان اختلف القراء في جزم الفعل فيهما بعد 'مَنْ' وهما:

﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٥٨] ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ ﴾ [آل عمران: ١٨٤]

البقرة: ١٨٤ فقرأ حمزة والكسائي وخلف 'يطوَّع' بالياء وجزم الفعل ووافقهم يعقوب في الموضع الأول دون الثاني، وقرأ الباقيون 'تَطَوَّع' بالتاء وفتح العين على الماضي في الموضعين^(٣).

«وجه القراءة بالجزم والياء: أنه حمل على لفظ الاستقبال في اللفظ والمعنى، وأصله 'يتطوع' فجُزم بالشرط بـ 'مَنْ'، وأدغمت التاء في الطاء، فشددت الطاء لذلك، وحسن الإدغام لنقل التاء إلى القوة، وكان لفظ الاستقبال أولى به؛ لأن الشرط لا يكون إلا بمستقبل، فطابق بذلك بين اللفظ والمعنى، والتقدير: فمن تطوع فيما يستقبل خيراً فهو خير له، فإن الله شاكر لفعله عليم به.

«وجه القراءة بالتاء وفتح العين: أنه استغنى بحرف الشرط عن لفظ الاستقبال؛ لأن حرف الشرط يدل على الاستقبال، فأتى بلفظ الماضي، وكان ذلك أخف من لفظ المستقبل الذي تلزمه الزيادة والإدغام والتشديد، والماضي في موضع جزم بالشرط، ويجوز في هذه القراءة أن تكون خبراً غير شرط و'مَنْ'»

(١) تفسير القرطبي: ١١ / ١٩٧.

(٢) السابق.

(٣) النشر: ٢ / ٢٢٣.

بمعنى 'الذي'، والماضي لفظه كمعناه، ماضٍ أيضاً، والمعنى فالذي تطوع فيما مضى خيراً فإن الله شاكر لعمله عليم به^(١).

وعلى ما تقدم يتضح أنه على قراءة 'يَطْوَعُ' يتعين في 'مَنْ' أن تكون شرطية، أما على قراءة 'تَطْوَعُ' ففيها احتمالان^(٢):

الأول: أن تكون شرطية.

الثاني: أن تكون موصولة بمعنى 'الذي' و'تطوع' صلة الموصول لا محل له من الإعراب، وتكون 'مَنْ' مبتدأ، وخبره جملة 'فإن الله' ودخلت الفاء على الخبر لما تضمن من معنى الشرط.

ثانياً: الجزم بالسكون في جواب الطلب والرفع لغيره:

١. ﴿أَرْسَلَهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ﴾ [يوسف: ١٢]

جاءت خمس قراءات في 'يرتع' هي^(٣):

١ - نرتع أبو عمرو وابن عامر

٢ - نرتع ابن كثير بخلف عنه

٣ - نرتعي قنبل عن ابن كثير

٤ - يرتع نافع وأبو جعفر

٥ - يرتع الباقر

هذه القراءات كلها مجزومة، إلا أن بعضها مجزوم بالسكون وبعضها بغير السكون، ففي 'نرتع ويرتع' الجزم بالسكون، وفي 'نرتع ويرتع' الجزم بحذف

(١) الكشف: ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢) المحرر الوجيز: ١ / ٢٢٠، الدر المصون: ٢ / ١٩٢.

(٣) النشر: ٢ / ٢٩٢، والتفصيل من الميسر في القراءات الأربع عشرة (سورة يوسف: ص ٢٢٦).

حرف العلة 'الياء'، فوجه جزمه بالسكون أنه صحيح الآخر، فمن قرأ بذلك "جعله مأخوذاً من 'رتع يرتع' إذا اتسع في الخصب" (١).

ووجه جزمه بحذف حرف العلة أنه معتل الآخر بالياء، فمن قرأ بذلك "جعله مأخوذاً من 'يفتعل' من الرعي ك'يرتمي' من الرمي" (٢) وبعضهم جعله مأخوذاً من "المراعاة أي يُراعي بعضنا بعضاً ويحرسه" (٣).

أما قراءة قُتِل فاستشكلت من قبل أن الفعل 'نرتعي' لا بد أن يكون مجزوماً؛ لأن 'نلعب' معطوف عليه وهو مجزوم، ولذلك قال ابن عطية عن هذه القراءة: "وقرأ ابن كثير في بعض الروايات عنه 'نرتعي' بإثبات الياء، وهي ضعيفة لا تجوز إلا في الشعر كما قال الشاعر" (٤).

ألم يأتيك والأنباء تتمي بما لاقت لبون بني زياد (٥).

وهذا الاستضعاف ليس في محله؛ لأن ذلك لغة لبعض العرب يجزم الحركة المقدرة على الياء ويبقى الياء (٦).

٢. ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۖ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ عَالِ يَعْقُوبَ ﴾ [مريم: ٥٠ - ٦٦]

قرأ أبو عمرو والكسائي 'يرثني ويرث' بجزم الفعلين، وقرأ الباقر برفعهما (٧). بالرفع على أن 'يرث' فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم،

(١) الدر المصون: ٦ / ٤٥٠.

(٢) الدر المصون: ٦ / ٤٤٩.

(٣) المحرر الوجيز: ٢ / ٢٢٤.

(٤) هو قيس بن زهير العبسي، والبيت في أوضح المسالك: ١ / ٧٦، وتتمى تزايد وتكثر، لبون: الإبل ذات اللبن الكثير، وبنو زياد: هم من قبيلة عبس وهم أبناء زياد بن سفيان بن عبد الله العبسي.

(٥) المحرر الوجيز: ٢ / ٢٢٤.

(٦) البحر: ٥ / ٢٨٥، الدر المصون: ٦ / ٤٥٠.

(٧) النشر: ٢ / ٣١٧.

وهذه الجملة في محل نصب صفة لـ (ولياً) ^(١) «فإنه كان طلب الولد فوصفه بأن تكون الإجابة في حياته حتى يرثه» ^(٢).

وأما الجزم فعلى جواب الطلب (هَبْ) ^(٣)، «إلا أن ابن عطية» ^(٤) قال: «وقرأ أبو عمرو عمرو والكسائي يرثني ويرث» بجزم الفعلين، وهذا على مذهب سيبويه ليس هو جواب (هَبْ) إنما تقديره: إن تهبه يرث ثم رجح قراءة الرفع قائلاً: «والأول أصوب في المعنى؛ لأنه طلب وارثاً موصوفاً، ويُضعف الجزم أنه ليس كل موهوب يرث»، لكن مكياً قال: «ويقوي الجزم أن (ولياً) رأس آية مستغن عن أن يكون ما بعده صفة له، فحمله على الجواب دون الصفة» ^(٥)، ولا يظهر لي أن كونه رأس آية آية يقوي جزم الفعل بعده، فبعض آيات القرآن الكريم يرتبط معنى آخر الآية بأول الآية التي بعدها.

٢. ﴿فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلَفُهُ، نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾ [طه: ٥٨]

قرأ أبو جعفر وحده بإسكان الفاء من (نخلفه) ^(٦)، وقرأ الباقون بالرفع ^(٧).
قراءة الإسكان الفعل فيها مجزوم في جواب الأمر (اجعل)، وقراءة الرفع الفعل مرفوع على أنه صفة لـ (موعداً) ^(٨)، والتقدير: اجعل بيننا وبينك موعداً غير مُخْلَفٍ ^(٩).

(١) (البحر: ٦ / ١٧٤، الدر المصون: ٧ / ٥٦٧).

(٢) (البحر: ٦ / ١٧٤).

(٣) (الكشف: ٢ / ٨٤، البحر: ٦ / ١٧٤، الدر المصون: ٧ / ٥٦٧).

(٤) (المحرر الوجيز: ٤ / ٥).

(٥) (الكشف: ٢ / ٨٤).

(٦) (النشر: ٢ / ٣٢٠).

(٧) (تفسير القرطبي: ١١ / ٢١٢، البحر: ٦ / ٢٥٣، الدر المصون: ٨ / ٥٧).

(٨) (تفسير القرطبي: ١١ / ٢١٢).

٤. ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفَ مَا صَنَعُوا﴾ [طه: ٢٩]

قرأ بجزم (تلقف) جميع القراء ما عدا ابن ذكوان عن ابن عامر فإنه رفعه، وجميع القراء شددوا القاف ما عدا حفصاً فإنه خفّفه^(١).
فهذه ثلاث قراءات (تَلْقَفُ _ تَلْقَفُ _ تَلْقَفُ) وحديثاً ينصب على الجزم وعدمه، فقراءة الجمهور: الفعل فيها مجزوم في جواب الأمر (أَلْقِ)، أما قراءة ابن ذكوان فالفعل فيها مرفوع، والجملة في هذه القراءة استئنافية لا محل لها من الإعراب^(٢)، ويجوز أن تكون «في موضع الحال، ويصح أن يكون من المُلقي على اتساع، ويصح أن يكون من المُلقي وهي العصا»^(٣) إلا أن السمين استبعد أن تكون حالاً من المُلقي؛ لأن الظاهر أن التلقف من العصا وليس من موسى، بيد أن مكياً أوضح وجه كونه حالاً من موسى قائلاً: «وحجة من رفعه أنه جعله حالاً من المُلقي، كأنه المُتلقَف وإن كانت العصا هي المتلقفة، فجعل التلقف له لَمَّا كان بإلقائه»^(٤).

٥. ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤]

قرأ عاصم وحمزة (يُصَدِّقُنِي) بالرفع، وقرأ الباقر بالجزم^(٥).
قراءة عاصم وحمزة جاء الفعل فيها مرفوعاً لتجرده من الناصب والجازم، والجملة حينئذ^(٦) إما استئنافية لا محل لها من الإعراب، أو صفة لـ (ردءاً) «وكذلك الأفعال

(١) النشر: ٢ / ٣٢١.

(٢) البحر: ٦ / ٢٦٠، الدر المصون: ٨ / ٧٥.

(٣) المحرر الوجيز: ٤ / ٥٢.

(٤) الكشف: ٢ / ١٠١.

(٥) النشر: ٢ / ٢٤١.

(٦) انظر: الكشف: ٢ / ١٧٤، البحر: ٧ / ١١٨، الدر المصون: ٨ / ٦٧٧.

لا تكون صفة إلا لنكرة... والتقدير: ردءاً مصدقاً لي، والردء: المَعِين^(١)، أو تكون الجملة حالاً من هاء (أرسله) أو من الضمير في (ردءاً).
وأما قراءة الجمهور فجاء الفعل فيه مجزوماً في جواب الطلب (أرسل)^(٢).

ثالثاً: الجزم على أن الفعل تابع لمجزوم.

١. على البدل:

﴿وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ

أَثَامًا ۖ يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩]

قرأ ابن عامر وأبو بكر (شُعْبَةً) عن عاصم (يُضَاعَفُ) يخلدُ برفع الفعلين، وقرأ الباقران بجزمهما^(٣).

فقراءة ابن عامر وأبي بكر جاء الفعل فيها مرفوعاً لتجرده من الناصب والجازم، والجملة حال من (مَنْ) في قوله: (وَمَنْ يَفْعَلْ)، ويصح أن تكون استئنافية^(٤)، ووجه الاستئناف: أن مَنْ (رَفَعَ فَقَدْ اسْتَغْنَى الْكَلَامُ، وَتَمَّ جَوَابُ الشَّرْطِ، فَاسْتَأْنَفَ عَلَى تَأْوِيلِ تَفْسِيرِ يَلْقَ أَثَامًا)، كأن قائلها قال: ما لقي الآثم؟ فقل: يضاعف للآثم العذاب^(٥).

وأما قراءة الجزم وهي قراءة الجمهور، فوجهها: أن (يُضَاعَفُ) بدل من جواب الشرط (يَلْقَ) بدل اشتمال^(٦)؛ لأن (لُقِيَهِ جَزَاءُ الْإِثَامِ تَضَعِيفٌ لِعَذَابِهِ، فَلَمَّا كَانَ

(١) الكشف: ٢ / ١٧٤.

(٢) الحجة في القراءات: ٥٤٦، الكشف: ٢ / ١٧٤، البحر المحيط: ٧ / ١١٨، الدر المنصور: ٨ / ٦٧٧.

(٣) النشر: ٢ / ٣٣٤.

(٤) البحر: ٦ / ٥١٥، الدر المنصور: ٨ / ٥٠٣.

(٥) الحجة في القراءات: ٥١٤-٥١٥.

(٦) البحر: ٦ / ٥١٥، الدر المنصور: ٨ / ٥٠٣.

إياه أبدله منه^(١). قال سيبويه: «وسألته يعني الخليل، عن قوله جل وعز ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ فقال هذا كالأول؛ لأن مضاعفة العذاب هو لقي الآثام، ومثل ذلك من الكلام: إن تأتينا نحسن إليك نعطيك ونحملك، تفسر الإحسان بشيء هو هو، وتجعل الآخر بدلاً من الأول^(٢)».

٢ - على العطف:

أ - العطف على اللفظ:

لم نجد قراءة من العشر جاء الجزم فيها عطفاً على لفظ فعل سابق إلا في موضع واحد وهو قوله: ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]

فقرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب (يفغر، يعذب) بالرفع، وقرأ الباقر بالجزم^(٣).

قال ابن عطية: «فوجه الجزم: أنه أتبعه ما قبله ولم يقطعه، وهكذا تحسن المشاكلة في كلامهم، ووجه الرفع: أنه قطعه من الأول، وقطعه على أحد وجهين: إما أن تجعل الفعل خبراً لمبتدأ محذوف فيرتفع الفعل لوقوعه موقع خبر المبتدأ، وإما أن تعطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدمها^(٤)».

(١) الكشف: ٢ / ١٤٧.

(٢) الكتاب: ٢ / ٨٧.

(٣) النشر: ٢ / ٢٢٧.

(٤) المحرر الوجيز: ١ / ٣٩٠، وانظر: حجة أبي علي: الفارسي: ٢ / ٣٣٨، البحر: ٢ / ٣٦٠، الكشف: ١ / ٣٢٢، الدر المصون: ٢ / ٦٨٧.

ويُلاحظ أن الجمل في قراءة التسكين تتواكب وتتصل ببعض ؛ لهذا اختار بعضهم كأبي علي^(١)، ومكي^(٢) قراءة الإسكان لما فيها من اتصال الكلام، «وقال أبو العباس: إنما اخترت الجزم ؛ لأنه يدخل في تكفير الذنوب ؛ إذ كان جواباً لقوله ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ﴾ وَمَنْ رَفَعَ لَمْ يَجْعَلْهُ جواباً لهذا الشرط^(٣)».

ب . العطف على الموضع :

١ . ﴿وَإِنْ تَخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٤)
البقرة: ٢٧١ قرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف بجزم الفعل 'يكفر'، وقرأ الباقون برفعه^(٥).

وجه الجزم: أنه معطوف على موضع 'فهو خير لكم' ؛ إذ موضعه الجزم في جواب الشرط^(٥)، قال ابن عطية: «وأما الجزم في الراء فإنه حملٌ للكلام على موضع قوله تعالى: 'فهو خير لكم' ؛ إذ هو في موضع جزم جواباً للشرط، كأنه قال: وإن تخفوها يكن أعظم لأجركم، ثم عطفه على هذا الموضع^(٦)»
وفي الرفع «ثلاثة أوجه، أحدها أن يكون مستأنفاً لا موضع له من الإعراب، وتكون الواو عاطفة جملة كلام على جملة كلام آخر . والثاني: أنه خبر مبتدأ مضمر، وذلك المبتدأ إما ضمير الله تعالى أو الإخفاء... والثالث: أنه عطف على محل ما بعد الفاء ؛ إذ لو وقع مضارع بعدها لكان مرفوعاً^(٧)».

(١) حجة أبي علي: ٢ / ٢٢٨ .

(٢) الكشف: ١ / ٢٢٢ .

(٣) معاني القراءات: ٩٢ .

(٤) النشر: ٢ / ٢٣٦ .

(٥) الكشف: ١ / ٣١٧، البحر: ٢ / ٣٢٥، الدر المصون: ٢ / ٦١٢ .

(٦) المحرر الوجيز: ١ / ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٧) الدر المصون: ٢ / ٦١٢، وانظر: الكشف: ١ / ٣١٧، المحرر الوجيز: ١ / ٣٦٦، البحر: ٢ / ٣٢٥ .

وقراءة الإسكان فيها تخصيصٌ لأن معناها: إن تخفوا الصدقات نكفر من سيئاتكم، فالتكفير يخص الصدقات المُخفأة، وهذا بخلاف قراءة الرفع التي فيها عمومٌ لجميع الصدقات أخفيت أو أعلنت^(١) وكان ابن عطية رأى أن التخصيص في قراءة الإسكان له ميزة تميز تلك القراءة، وذلك قوله: «والجزم في الرأ أفصح هذه القراءات ؛ لأنها تُؤذن بدخول التكفير في الجزاء وكونه مشروطاً إن وقع الإخفاء ، وأما مَنْ رفع الرأ فليس فيه هذا المعنى»^(٢).

إلا أن أبا زرعة نظر لمعنى الجزم من زاوية أخرى وهي أن «الجزم أولى ليخلص معنى الجزاء ويُعلم بأن تكفير السيئات إنما هو ثوابٌ للمتصدق على صدقته وجزاء له، وإذا رفع الفعل احتمل أن يكون ثواباً وجزاءً، واحتمل أن يكون على غير مجازاة، وكان الجزم أبين المعنيين»^(٣).

لكن معنى الرفع هنا عام في تكفير الذنوب، فما الداعي لتفضيل معنى الجزم عليه ١٩. وعلى كلٍ فالقراءات يبين بعضها بعضاً، وقد يكون في قراءة خصوصٍ ليس في أختها، وتلك ميزة للقراءات وليست مدعاة لتفضيل قراءة على أخرى.

٢. ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦]

قرأ حمزة والكسائي وخلف (يذرهم) بالجزم، وقرأ الباقر بالرفع^(٤).
بالجزم يكون (يذر) معطوفاً على محل (فلا هادي) ؛ لأن محله الجزم لكونه جواب الشرط^(٥)، فالكلام متصلٌ وغير منقطع عما قبله، ومثله^(٦) قول الشاعر^(٧):

(١) انظر: البحر: ٢ / ٢٢٦.

(٢) المحرر الوجيز: ١ / ٣٦٧.

(٣) الحجة في القراءات: ١٤٨.

(٤) النشر: ٢ / ٢٧٢.

(٥) الكشف: ١ / ٤٨٥، المحرر الوجيز: ٢ / ٤٨٤، البحر: ٤ / ٤٢٣، الدر المصون: ٥ / ٥٢٨.

(٦) المحرر الوجيز: ٢ / ٤٨٤، البحر: ٤ / ٤٢٣، الدر المصون: ٥ / ٥٢٨.

(٧) لم نجد من نسبه، وهو في: المحرر الوجيز: ٢ / ٤٨٤، البحر: ٤ / ٤٢٣، الدر المصون: ٥ / ٥٢٨، وكاشع معناه: مبالغ.

أنى سلكت فإنني لك كاشحٌ وعلى انتقاصك في الحياة وأزدد

فجزم (أزدد) عطفاً على محل (فإنني لك كاشحٌ) الذي هو جواب الشرط.

وأما الرفع فهو «استئناف إخبار، قطع الفعل، أو أضمراً قبله (ونحن) فيكون جملة اسمية»^(١).

٢ ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾

[المنافقون: ١٠]

قرأ أبو عمرو وحده (وأكون) نصباً، وقرأ الباقيون (وأكن) جزماً^(٢).

قراءة أبي عمرو وجهها: أن الفعل نُصب بالعطف على لفظ (فأصدق) المنصوب

بإضمار (أن) لكونه جواب التمني (لولا أخرتني)^(٣). ووجه قراءة الجمهور: أن

الفعل جُزم بعطفه «على موضع (فأصدق)؛ لأن موضعه قبل دخول الفاء فيه جزم؛

لأنه جواب التمني، وجواب التمني إذا كان بغير فاء ولا واو مجزوم»^(٤).

قال ابن عطية: «وقرأ جمهور السبعة والناس (وأكن) بالجزم عطفاً على الموضع؛

لأن التقدير: إن تؤخرني أصدق وأكن، هذا مذهب أبي علي، فأما ما حكاه

سيبويه عن الخليل فهو غير هذا، وهو جزم (أكن) على توهم الشرط الذي يدل

عليه التمني»^(٥).

وهذا الذي ذكره ابن عطية عن سيبويه هو تخريج آخر لقراءة الجزم، وعبارة

سيبويه هي: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾،

فقال هذا كقول زهير:

بدا لي أنني لست مُدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

(١) البحر: ٤ / ٤٢٢، وانظر المصادر السابقة بصفحاتها.

(٢) النشر: ٢ / ٣٨٨.

(٣) الكشف: ٢ / ٢٢٢، المحرر الوجيز: ٥ / ٢١٦، البحر: ٨ / ٢٧٥، الدر المصون: ١٠ / ٢٤٤.

(٤) الكشف: ٢ / ٢٢٢.

(٥) المحرر الوجيز: ٥ / ٢١٥.

فإنما جرّوا هذا ؛ لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا^(١).

والبيت الذي ذكره سيبويه ليس فيه جزم لفعل، وإنما فيه عطفٌ على التوهم، ووجه التنظير: أن (سابق) جاء مجروراً مع أنه معطوف على خبر (ليس) المنصوب الذي هو (مدرك) فكأنهم توهموا أن خبرها فيه باءٌ زائدة ؛ لكثرة ما يزيدون الباء في خبر (ليس)، فكذلك الآية الكريمة يرى سيبويه أن الفعل عطف على جواب التمني المقترن بالفاء، فجُزم باعتبار أن الفاء غير موجودة في جواب التمني لكثرة ما تحذف منه.

وفي نظري أن مصطلح (التوهم) لا يليق بتوجيه آيات الكتاب العزيز، ولعل الأنسب أن يطلق عليه مصطلح آخر.

و يلحظ أن نوع العطف اختلف في القراءتين، ففي قراءة النصب كان العطف على اللفظ، وفي قراءة الجزم كان العطف على الموضع.

(١) كتاب سيبويه: ٢/١٠٠-١٠١.

خلاصة هذا الفصل

نعمل خلاصة للفصل في النقاط التالية:

١. كان الجزم بالسكون في بعض الآيات القرآنية محل خلاف بين القراء، فمنهم من جزم المضارع، ومنهم من نصبه أو رفعه، وذلك وفق الإحصاء التالي:

الفعل	السورة / الآية	الجازمون	غيرهم	سبب الجزم
لا تسأل	البقرة / ١١٩	٢	٨	(لا) ناهية (أ) (١)
مَنْ يَتَطَوَّعْ	البقرة / ١٥٨ و ١٨٤	٢	٧	(مَنْ) شرطية (أ)
وَيُكْفَرْ	البقرة / ٢٧١	٥	٥	معطوف على موضع جواب الشرط (ج)
فيغفر يعذب	البقرة / ٢٨٤	٦	٤	معطوف على جواب الشرط (ج)
لا يضركم	آل عمران / ١٢٠	٥	٥	جواب الشرط ب (إن) (أ)
لِيَحْكُمَ	المائدة / ٤٧	٩	١	اللام لام الأمر (أ)
ويذرهم	الأعراف / ١٨٦	٣	٧	معطوف على موضع جواب الشرط (ج)
ولا يشرك	الكهف / ٢٦	١	٩	(لا) ناهية (أ)
يرث	مريم / ٦	٢	٨	في جواب الطلب (ب)
وَلْيُصَنِّعْ	طه / ٣٩	١	٩	اللام لام الأمر (أ)
لا يُخْلَفْهُ	طه / ٥٨	١	٩	في جواب الطلب (ب)
تلقف	طه / ٦٩	٩	١	جواب الأمر (ب)
لا تخف	طه / ٧٧	١	٩	(لا) ناهية (أ)

(١) (أ) مجزوم بعد أداة جزم، و(ب) مجزوم في جواب الطلب، و(ج) معطوف على مجزوم، و(د) مبدل من فعل مجزوم.

فلا يخاف	طه / ١١٢	١	٩	(لا) ناهية (أ)
ويجعل	الفرقان / ١٠	٧	٣	معطوف على موضع جواب الشرط (ج)
يضاعف، يخلد	الفرقان: ٦٨	٨	٢	على البدلية من فعل مجزوم (د)
يُصدّقني	القصص / ٣٤	٨	٢	في جواب الطلب (ب)
وأكن	المنافقون / ١٠	٩	١	بالعطف على موضع جواب التمني (ج)
المجموع		٨١	٩٩	أ = ٨، ب = ٥، ج = ٥ د = ١

ويلحظ من هذا الإحصاء:

١. أن من قرأ بالتحريك أكثر ممن قرأ بالإسكان وذلك في المواضع المختلف فيها بين القراء.

٢. نتج عن جزم الكلمة اختلاف في معناها أو في مبناها أو فيهما معاً، فمن أمثلة اختلاف المعنى: 'وليحكم'، ومن أمثلة اختلاف المبنى 'لا تخف، وأكن'، ومن أمثلة اختلافهما جميعاً 'ولا تُسأل، ولا تُشرك'.

٣. جاء الجزم في تلك القراءات بأصنافه الثلاثة: الجزم بعد أداة جزم وهذا هو أكثرها وروداً، الجزم في جواب الطلب، الجزم لكون الفعل تابِعاً لمجزوم قبله.

المبحث الثاني:

هاء الكناية (هاء الضمير):

أ - تعريفها: "هي عبارة عن هاء الضمير التي يكتئى بها عن المفرد المذكر الغائب"^(١)، وذلك مثل به، عنه، له، منه، قاله، كتابه، سأله^(٢).
والبصريون يسمونها هاء الضمير، والكوفيون يسمونها هاء الكناية^(٣)، وسيبويه يسميها علامة الإضمار^(٤).
ومن خلال التعريف والأمثلة يتضح أن هذه الهاء لا بد أن تتوافر فيها أربعة أشياء هي:

- ١ - أن تكون ضميراً وليست من أصل الكلمة فخرج نحو: إله.
 - ٢ - أن يكون الضمير لمفرد، فخرج ضمير التثنية والجمع نحو: كتابهما، كتابهم.
 - ٣ - أن يكون للمذكر، فخرج ضمير المؤنث، نحو: كتابها.
 - ٤ - ولا بد بعد ذلك أن تكون للغائب؛ لأن الضمير إذا كان هاء فلا بد أن يكون للغائب، ويتعذر أن يكون للمتكلم أو المخاطب.
- ب - وصلها بواو أو ياء وموقف القراء والنحويين من ذلك:
- لا تخلو هاء الكناية من أحوال أربعة^(٥):

الأول: أن تقع بين متحركين.

الثاني: أن تقع بين ساكنين.

الثالث: أن تقع بين متحركٍ فساكنٍ.

(١) النشر: ١ / ٢٠٤، وانظر الإتحاف: ١ / ١٤٩.

(٢) انظر: السابقين و الحجة لأبي علي الفارسي: ١ / ١٣٠، الكشف: ١ / ٤٢.

(٣) شرح طيبة النشر: ١ / ٢٥٨، الإتحاف: ١ / ١٤٩.

(٤) الكتاب: ٤ / ١٨٩.

(٥) شرح طيبة النشر: ١ / ٢٥٩، الإتحاف: ١ / ١٤٩، وانظر النشر: ١ / ٢٠٤ - ٣٠٥.

الربع: أن تقع بين ساكنٍ فمتحرك.

ونراهم في هذا التقسيم يهتمون بالحرف الذي بعد الهاء ، وهذا غير موجود عند النحويين ؛ إذ لا يعنيه الحرف الذي بعد الهاء تحرك أم سَكَنَ ، فالهاء عندهم لها حالان: ١ - قبلها متحرك . ٢ - قبلها ساكن.

ولكل منهما حكمه من حيث الصلة وعدمها.

وسنتبع هذه الأحوال ونتعرف على موقف القراء والنحويين من كل منها:

١ - عند القراء:

الحال الأول: إذا وقعت الهاء بين متحركين، نحو: ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ [الكهف: ١٣٧] فوصلُ الهاء واجب عند جميع القراء، قال في الإتحاف: «ولا خلاف في صلتها حينئذ، بعد الضم بواو، وبعد الكسرياء ؛ لأنها حرف خفي»^(١) ولن نستطرد في هذه الحالة ؛ لأنها لا تتصل بقضايا الإسكان.

أما الحال الثانية والثالثة وهما إذا وقعت الهاء بين ساكنين، نحو: ﴿ الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ [البقرة: ١٨٥] {وقعت الهاء بين ساكنين: الياء ولام التعريف} ﴿ وَءَاتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ ﴾ [المائدة: ٤٦] {وقعت الهاء بين ساكنين: الألف ولام التعريف} أو بين متحرك فساكن، نحو: ﴿ أَمْ يَكُونُ لَهُ أَمْلُكُ ﴾ [البقرة: ١٢٤٧] {وقعت الهاء بين اللام المتحركة ولام التعريف الساكنة} ، ﴿ أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ ﴾ [الكهف: ١١] {وقعت الهاء بين الدال المتحركة ولام التعريف الساكنة} .

فإن وصلُ الهاء في هذين الحالين ممتنع عند علماء القراءات، قال ابن الجزري: «فإن وقع بعدها ساكن فلا خلاف في عدم صلتها سواءً كان قبلها

(١) الإتحاف: ١ / ١٤٩.

متحرك أو ساكن^(١)، وفي الإتحاف: «وهذان لا خلاف في عدم صلتها ؛ لئلا يجتمع ساكنان على غير حدهما^(٢)»، ووجه اجتماع الساكنين في ذلك هو أن حريف الصلة (الواو أو الياء) ساكنان، فإذا كان ما بعدهما ساكناً، فسيلتقي ساكنان على غير حدهما.

فأجمع القراء العشرة على عدم وصل الهاء في هذه الآيات وما شابهها، واستثنا من ذلك موضعاً واحداً فقط وهو: ﴿فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى﴾ [عبس: ١٠]، فقرأ البزري عن ابن كثير بوصل الهاء مع تشديد التاء، فليتقي ساكنان فيمد واو الصلة لا لتقائهما^(٣).

الحال الرابعة: أن تقع بين ساكنٍ فمتحرك، نحو: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ١٢]، ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠] فالقراء مختلفون في هذا القسم، فقرأ ابن كثير بوصل الهاء بياء إذا كان الساكن قبل الهاء ياء، وبواو إذا كان غير ياء، وافقه حفص في ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩] وقرأ الباكون بحذف الصلة^(٤).

قال مكي في توجيه ذلك: «فحجة من وصل الهاء بياء إذا كان ما قبلها ياء، وهو ابن كثير، أنه كسر الهاء للياء التي قبلها لخفاء الهاء، فلما كسرهما أبدل من الواو التي زیدت لتقوية الهاء ياءً ؛ إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة فقال فيهي وعليهي .

وحجة من حذف الياء في هذا الصنف وهو مذهب كل القراء إلا ابن كثير أنهم كرهوا اجتماع ساكنين بينهما حرف خفي ليس بحاجزٍ حصينٍ بينهما... وحجة

(١) تقريب النشر: ١٥.

(٢) الإتحاف: ١ / ١٤٩.

(٣) النشر: ١ / ٢١٢، الإتحاف: ١ / ١٥٥.

(٤) النشر: ١ / ٢٠٥، الإتحاف: ١ / ١٤٩ - ١٥٠.

من أثبت بعد الهاء واواً إذا كان قبلها ساكنٌ غيرُ الياء نحو: مِنْهُوَ واجْتَبَاهُ، وهو ابن كثير، أنه أتى بالهاء مع ما هو تقويةٌ لخفائها وهو الواو، فجرى على الأصل في إثبات التقوية بعدها.

وحجة من حذف الواو في هذا الصنف واكتفى بالضممة هي مثل الحجة في حذف الياء المتقدم الذكر^(١).

٢. عند النحويين:

هاء الوصل لا تخلو في نظر النحويين من أن يكون ما قبلها متحركاً أو ساكناً، والساكن لا يخلو من أن يكون حرف علة أو غير حرف علة.

١. فإذا كان ما قبل الهاء متحركاً، نحو: ضربه زيدٌ، فالنحويون يتفقون مع علماء القراءات في وجوب الصلة، قال سيبويه: «فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا، كما ثبت الألف في التأنيث»^(٢)، ولا تحذف تلك الصلة إلا في ضرورة الشعر، قال المبرد: «واعلم أنَّ الشاعر إذا احتاج إلى الوزن وقبل الهاء حرف متحرك حذف الياء والواو اللتين بعد الهاء إذا لم يكونا من أصل الكلمة فمن ذلك قوله:

فإن يك غناً أو سميناً فإنني
سأجعل عينيَّهِي لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا

وقال آخر:

أو مُغْبِرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عن وَلِيِّتِهِ
ما حَجَّ رَبُّهُ في الدنيا ولا اعْتَمَرَا

وقال آخر:

وما لَهُ منْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وما لَهُ
من الرِّيحِ فَضْلٌ لا الجَنُوبُ ولا الصَّبَا»^(٣).

(١) الكشف: ١ / ٤٢-٤٣.

(٢) الكتاب: ٤ / ١٩٠.

(٣) المقتضب: ١ / ٣٨.

إلا أن بعضهم تسامح وجعل حذف الصلة جارياً على غير الأفصح، قال السيوطي: «أما بعد الحركة فالأفصح الإشباع إجماعاً ومن غير الأفصح قوله: لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَارٍ»^(١).

٢ - وإذا كان ما قبلها ساكناً فموقفهم من ذلك يتلخص في أنه «إذا وقعت الهاء بعد ساكن فالأفصح اختلاسها»^(٢) سواء كان صحيحاً نحو مَنُهُ وَعَنُهُ وأَكْرَمُهُ، أو حرف علة نحو فيه، وعليه، هذا رأي المبرد، وصححه ابن مالك، وخص سيبويه ذلك بحرف العلة، وقال: الأفصح بعد غيره الإشباع واختاره أبو حيان^(٣).

فوصل الهاء غير ممتنع عندهم، وإنما يتردد الأمر بين الأفصح وغير الأفصح، ونصّ عبارة سيبويه في ذلك هو: «فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإنّ حذف الياء والواو في الوصل أحسن؛ لأن الهاء من مخرج الألف والألف تشبه الياء والواو، تشبههما في المد وهي أختهما فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا وهو أحسن وأكثر وذلك قولك: عليه يا فتى، ولديه فلان، ورأيت أباه قبل، وهذا أبوه كما ترى، ... والإتمام عربي... وقد يحذف بعض العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكناً؛ لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفي نحو الألف، فكما كرهوا التقاء الساكنين في أين ونحوها كرهوا ألا يكون بينهما حرف قويّ وذلك قول بعضهم منه يا فتى، وأصابته جائحة والإتمام أجود؛ لأن هذا الساكن ليس بحرف لين والهاء حرف متحرك»^(٤).

فهاء الكناية لها ثلاثة أحكام عند سيبويه^(٥):

(١) همع الهوامع: ١ / ٢٣٠

(٢) الاختلاس هنا ليس اختلاس الحركة، وإنما المقصود به عدم وصل الهاء.

(٣) همع الهوامع ١ / ٢٣٠.

(٤) الكتاب: ٤ / ١٨٩ - ١٩٠.

(٥) يُنظر: تعليقة عبد السلام هارون في حاشية كتاب سيبويه: ٤ / ١٨٩، واللهجات في كتاب سيبويه (دكتوراه) ص: ١٢٦.

الأول: أن اختلاس الهاء أحسن من وصلها وذلك إذا كان ما قبل الهاء حرف لين^(١) وحرف اللين لا بد أن يكون ساكناً^(٢) مثل: عصاه، عليه، خذوه.

الثاني: أن وصل الهاء أجود من اختلاسها وذلك إذا كان ما قبل الهاء حرفاً ساكناً غير حرف اللين، مثل: منهو آيات، أصابتهو جائحة .

الثالث: وجوب وصل الهاء إذا كان ما قبلها متحركاً، مثل: ضربيهو زيد.

وقد تعرض المبرد لهاء الكناية المسبوبة بساكن قائلاً: «فإن كانت هذه الهاء بعد واو أو ياء ساكنتين أو ألف فالذي يُختار حذف حرف اللين بعدها ...

وإنما حُذفت الياء والواو ؛ لأنَّ الهاء خفية والحرف الذي يلحقها ساكن وقبلها حرف لين ساكن فكَرِهَ الجمعُ بين حرفي لين ساكنين لا يفصلهما إلا حرف خفي، وإن شئت ألحقت الياء والواو على الأصل ؛ لأنَّ الهاء حرف متحرك في الحقيقة... فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المد واللين فأنت مخير إن شئت أثبت وإن شئت حذفت، أمَّا الإثبات فعلى ما وصفت لك، وأمَّا الحذف فلأنَّ الذي قبل الهاء ساكن وبعدها ساكن وهي خفية فكَرِهوا أن يجمعوا بينهما كما كرهوا الجمع بين الساكنين»^(٣).

ويتضح من كلام المبرد أنه يتفق مع سيبويه في اختيار حذف الصلة إذا كان ما قبل الهاء حرف لين، ويختلف عنه في أنه ساوى بين الأمرين الاختلاس والإشباع إذا كان ما قبل الهاء حرفاً ساكناً غير لين^(٤).

وبعد هذا العرض لمبحث^(٥) هاء الكناية^(٦) نود أن نخلص إلى ما يلي:

١ - الأصل في هاء الكناية أن تكون محرّكة بالكسر أو الضم.

(١) المقتضب: ١ / ٢٧ - ٢٨.

(٢) ذكر السيوطي (همع الهوامع: ١ / ٢٢٠) وعبد السلام هارون: (حاشية الكتاب: ٤ / ١٨٩) أن مذهب المبرد يختلف عن سيبويه في أنه يختار حذف الصلة إذا كان ما قبل الهاء ساكناً، سواء: كان صحيحاً أو علة، وكلام المبرد الذي معنا ليس فيه ما يدل على ذلك.

- ٢ . يجب أن تُوصل بواو أو ياء مديتين إذا كان ما قبلها متحركاً بإجماع القراء والنحويين.
- ٣ . جمهور القراء لا يصلون الهاء المسبوقه بساكن وهو الأفصح عند غير سيبويه : وذلك كراهة اجتماع ساكنين بينهما حرف خفي ليس بحاجزٍ حصينٍ بينهما.
- ٤ . إذا سكن ما بعد الهاء امتنعت الصلة عند القراء والنحويين على حد سواء وذلك لئلا يلتقي ساكنان.

المبحث الثالث:ميم الجمع تسكينها وتحريكها

المقصود بميم الجمع هي تلك الميم الدالة على جماعة الذكور وتأتي بعد تاء المخاطب أو كافه، أو هاء الغائب، مثل كنتم، علمتم، أتيتكم، فيكم، عليهم، ربهم^(١).

وهذه الميم إما أن توصل بواو أو ياء فتكون متحركة، أو تحذف تلك الصلة فتكون الميم حينذاك ساكنة، يحدثنا سيبويه عن ذلك بقوله: «وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار كنت بالخيار: إن شئت حذفت، وإن شئت أثبتت، فإن حذفت أسكنت الميم، فالإثبات: عليكمو، وأنتمو ذاهبون، ولديهمي مال، فأثبتوا كما تثبت الألف في التشية إذا قلت: عليكما، وأنتما ولديهما وأما الحذف والإسكان، فقولهم: عليكم مال، وأنتم ذاهبون، ولديهم مال^(٢). ثم بين سيبويه علة حذف الصلة قائلاً: «لما كثر استعمالهم هذا في الكلام، واجتمعت الضماتان مع الواو، والكسرتان مع الياء، والكسرات مع الياء، نحو بهمي داء، والواو مع الضميتين والواو نحو: أبوهُمُو ذاهب، والضمات مع الواو نحو: ﴿رُسُلُهُمُ بِالْبَيْنَات﴾ [الأعراف: ١٠١] حذفوا^(٣). ويعمل سيبويه لتسكين الميم بعد حذف الصلة بعدها بقوله: «وأسكنوا الميم؛ لأنهم لما حذفوا الياء والواو كرهوا أن يدعوا بعد الميم شيئاً منهما؛ إذ كانتا تحذفان استثقلاً، فصارت الضمة بعدها نحو الواو، ولو فعلوا ذلك لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات ليس معهن

(١) ينظر: الكتاب: ٤ / ١٩١، معاني القرآن للزجاج: ١ / ٥٢، الدر المنثور: ١ / ٧٠.

(٢) الكتاب: ٤ / ١٩١، ١٩٢.

(٣) السابق.

ساكن، نحو: رُسُلُكُمْ، وهم يكرهون هذا ألا ترى أنه ليس في كلامهم اسمٌ على أربعة أحرفٍ متحركٍ كله^(١).

قراءات القراء لميم الجمع:

إذا ما جئنا إلى القراءات القرآنية وإلى كيفية قراءتهم لميم الجمع^(٢) فهي على هذا النحو:

١ - يضم الميم ويصلها بواو مدية^(٣) إذا كان ما بعدها متحركاً^(٤) ابن كثير وأبو جعفر وقالون بخلاف عنه، وافقهم ورش إذا جاءت بعدها همزة قطع فقط، أما الباقون فيسكنون الميم^(٥).

٢ - اختلفوا في الهاء التي قبل الميم إذا كانت الهاء قبلها ياء ساكنة^(٦) أيديهم، عليهم، فيعقوب يضم الهاء مطلقاً، وافقه حمزة في ثلاثة ألفاظ فقط^(٧) عليهم، لديهم، إليهم، وقرأ الباقون بكسر الهاء^(٨).

٣ - اختلفوا في تحريك ميم الجمع إذا جاء بعدها حرف ساكن وقبلها هاء وكان قبل تلك الهاء كسرة أو ياء ساكنة^(٩)، فابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وأبو جعفر يكسرون هاء الكناية ويضمون الميم، وحمزة والكسائي وخلف يضمون الهاء والميم معاً، وأبو عمرو وحده يكسرهما معاً، أما يعقوب فينظر إلى حركة الهاء فيحرك الميم بتلك الحركة^(١٠).

(١) السابق.

(٢) انظر: حجة أبي علي الفارسي: ١ / ٤٢ - ٤٣، معاني القراءات: ٢٩، الكشف: ١ / ٢٥ وما بعدها، البحر المحيط: ١ /

٢٦، النشر: ١ / ٢٧٢، تقريب النشر: ٨.

(٣) النشر: ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤، تقريب النشر: ٨.

(٤) النشر: ١ / ٢٧٢.

(٥) النشر: ١ / ٢٧٤، وينظر توضيح أكثر: الحجة لأبي علي: ١ / ٤٢ - ٤٣.

٤ - إذا جاء بعد الميم ساكن: ^(١) «أجمعوا على ضم الميم إذا كان قبلها ضمٌّ سواء كان هاءً أم كافاً أم تاءً» ^(٢) نحو: ﴿يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]

٥ - إذا وقف على ميم الجمع فالقراء متفقون على تسكينها ^(٣).
وقبل ذكر توجيه ذلك عند أهل العربية، نورد أمثلة قرائية على النحو الآتي:

النص	السورة / الآية	القراءات
أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْر	الفاتحة / ٧	١ - عَلَيْهِمُو (ابن كثير، أبو جعفر، قالون بخلف عنه) ٢ - عَلَيْهِمُ (حمزة ويعقوب). ٣ - عَلَيْهِمُ (الباقون)
وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ	البقرة / ٧	١ - أَبْصَارِهِمُو (ابن كثير، أبو جعفر، قالون بخلف عنه) ٢ - أَبْصَارِهِمُ (الباقون).
إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ	البقرة / ١٤	١ - مَعَكُمُو (ابن كثير، أبو جعفر، ورش، قالون بخلف عنه) ٢ - مَعَكُمْ (الباقون).
فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ	البقرة / ٢٤٦	١ - عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ (نافع وابن كثير وعاصم وابن عامر وأبو جعفر). ٢ - عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ (أبو عمرو). ٣ - عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ (حمزة والكسائي وخلف ويعقوب).
مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ	الذاريات: ٦٠	١ - يَوْمِهِمُ الَّذِي (نافع وابن كثير وعاصم وابن عامر وأبو جعفر). ٢ - يَوْمِهِمُ الَّذِي (أبو عمرو). ٣ - يَوْمِهِمُ الَّذِي (حمزة والكسائي وخلف ويعقوب).

(١) (النشر: ١ / ٢٧٤).

(٢) (السابق).

فأما توجيه تلك القراءات فتجمله فيما يأتي:

١ - وجه قراءة ابن كثير ومن معه بوصل الميم بواو هو: أن الميم أصلها الضم؛ «لأن المضمّر الغائب إذا جاوز الواحد يحتاج إلى حرفين بعد الهاء، كما قالوا في التشية: (عليهما) فزادوا ميماً وألفاً، فالواو في الجمع بإزاء الألف في التشية»^(١)، قال أبو علي الفارسي: «ولم يحذف الواو في (عليهمو) كما حذفها غيره؛ لأنها الأصل، وليس إثباتها من الأصول المرفوضة المطرحة عندهم كالواو إذا وقعت طرفاً في الأسماء وقبلها ضمة، لكنه مراد في التقدير وإن كان محذوفاً من اللفظ عند قوم، والدليل على ذلك اتفاق الجمهور على إثباتها إذا اتصل الضمير بها... ويدل على ذلك أيضاً: أن ضمير المؤنث الذي بإزائه على حرفين، وذلك نحو: عليك وبكن، فالأول من التضعيف بإزاء الميم، والثاني بإزاء حرف اللين، فهذا مما يقوي أنه لم يحذفه على وجه الاطراح والرفض، إنما حذفه للتخفيف معتداً به في الحكم وإن كان محذوفاً في اللفظ»^(٢).

وقال أبو زرعة في حجته: «واعلم أن الأصل في عليهم عليهم بضم الهاء والميم والواو التي بعد الميم، والدليل على ذلك: أن هذه الهاء للمذكر تضم وتشبع ضميتها فيتولد منها الواو، نحو: ضربتُهُ، وإذا فُتِحَتْ كانت للمؤنث نحو: رأيتها، وهذه أيضاً وإن فُتِحَتْ فأصلها الضم، بدلالة قولك للاشتين رأيتهما، وللجماعة رأيتهن، وعلامة الجمع في المذكر إلى هذه الهاء هي الميم المضمومة التي بعدها واو كما هي في قولك: ضربتكم، وأصله: ضربتكمو، يتبين لك ذلك إذا اتصل به مضمّر آخر تُرِدُّ معه الواو، نحو: ضربتكموه، ولا تقول ضربتكمه»^(٣).

(١) الكشف: ١ / ٣٩.

(٢) الحجة لأبي علي الفارسي: ١ / ٧٨.

(٣) حجة القراءات: ٨١.

فحاصل ما تقدم: أن إثبات الواو هو الأصل، وحذفها للتخفيف، وتلك الواو موازية لألف الاثنين في نحو 'عليكما' وللنون الأخيرة في نحو 'عليكن'.

٢ - ووجه قراءة ورش عن نافع بوصل الميم إذا جاء بعدها همزة قطع: "أنه لما وجد سبيلاً إلى بيان الواو بالمد لوقوع همزة بعدها أثبتتها ومدّها للهمزة التي بعدها، وإذا لم يأت بعد الميم همزة حذفها؛ إذ لم يجد سبيلاً من علة توجب مد الواو وإظهارها" (١).

٣ - ووجه قراءة الجمهور بتسكين الميم أن ذلك تخفيف، ف"أمن اللبس؛ إذ كانت الألف في التشية قد دلت على الاثنين، ولا ميم في الواحد، فلما لزمّت الميم الجمع حذفوا الواو وأسكنوا الميم طلباً للتخفيف" (٢).

٤ - وعلة ضم الهاء والميم معاً عند مجيء ساكن بعد الميم أنه لما كان لا بد من تحريك الميم للساكن الذي أتى بعدها، رُدّت الميم إلى أصلها وهو الضم، وكان أولى من اجتلاب حركة ليست بأصل لها "فلما وجب ضم الميم أتبعته الهاء حركة الميم، ورُدّت أيضاً إلى أصلها وهو الضم" (٣) وبمعنى آخر أنه "لما انضمت الميم غلبت على الهاء وأخرجتها في حيز ما قبلها من الكسر فرجعت الهاء إلى أصلها" (٤).

٥ - وعلة كسر الميم والهاء معاً وهي قراءة أبي عمرو: أنه أتبع الكسر الكسر أي كسر الميم إتباعاً لكسرة الهاء؛ ليؤلف بين الحركات عند حاجته إلى تحريك الميم، ولم يضم الميم؛ لأن الضم ثقيل بعد الكسر (٥).

(١) الكشف: ١ / ٣٩.

(٢) الحجة لأبي علي الفارسي: ١ / ٤٤.

(٣) الكشف: ١ / ٣٧.

(٤) حجة القراءات: ٨٢.

(٥) حجة القراءات: ٨٢، الكشف: ١ / ٣٧.

قال أبو علي مُنظراً لثقل الضم بعد الكسر: «ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل (فَعُل) ، وأنهم يضمون ألف الوصل في مثل: اقْتُلْ ؛ فراراً من الضم بعد الكسر»^(١).

٦ - وحجة مَنْ كسر الهاء وضم الميم وهي قراءة أكثر القراء: أنه لما احتاج إلى حركة الميم ردها إلى أصلها، وهو الضم، وبقيت الهاء على كسرتها لأجل الياء أو الكسرة التي قبلها^(٢) ولم تأت ضرورة تُجوج إلى ردها إلى الأصل، وقال أبو حاتم هي لغة فاشية في الحرمين^(٣).

وبعد هذا العرض لبعض قضايا ميم الجمع تسكيناً وتحريكاً، نخلص إلى السؤال التالي:

إذا كان الأصل في ميم الجمع هو التحريك بالضم، فلماذا قرأ القراء بتسكينها ما عدا ابن كثير وأبا جعفر؟

يمكن الإجابة عن هذا السؤال بأن يقال: مع يقيننا التام بأن مرجع ذلك هو الرواية المتواترة، لكن لو حاولنا تفسير ذلك من ناحية لغوية لقل:

١ - في حال تسكين الميم تكون اللفظة أخف نطقاً وأقل كلفة وأخصر في عدة حروف اللفظ.

٢ - يهيئ هذا التسكين الميمَ لأن تكتسب أنواعاً من التخفيف كالإدغام والإقلاب ... وهذا لا يتأتى فيما لو تحركت الميم.

٣ - مخرج الميم والواو من الشفتين، فهما متفقان في المخرج، وهم يدغمون المتقاربين طلباً للخفة فكذلك التسكين هنا.

(١) الحجة لأبي علي: ١ / ٤٥.

(٢) الكشف: ١ / ٣٨.

(٣) الحجة لأبي علي: ١ / ٤٥.

المبحث الرابع:

ياء المتكلم^(١) ياء الإضافة^(٢) تسكينها وتحريكها

١- ياء الإضافة عند القراء^(٣):

هي في اصطلاح القراء: الياء الزائدة الدالة على المتكلم، فتخرج بذلك الياء الأصلية التي من بنية الكلمة، مثل: الداعي، النواصي، وكذلك تخرج ياء المبنيات مثل: الذي، التي، وكذلك تخرج ياء جمع المذكر السالم، مثل: عابري سبيل، كما تخرج ياء المُخاطبة، مثل: كُلِّي، اشربي^(٤).

٢- نظرة نحوية إلى ياء المتكلم:

يجوز في النظر النحوي أن تفتح ياء الإضافة وأن تسكّن على حدٍ سواء، قال ابن السراج: «وهذه الياء تُفتح وتُسكّن، فَمَنْ فتح جعلها كالكاف أختها، ومن أسكن فلاستثقال الحركة في الياء في أنها تَكسر ما قبلها^(٥)».

لكن يتعين فتح الياء في حال الوصل في أربعة أمور هي^(٦):

- المقصور (فتاي).

- المنقوص (رامي).

- المثني (غلامي).

- جمع المذكر السالم (زيدي).

(١) هناك تجوز في تسميتها (ياء الإضافة) في كتب القراءات ؛ لأنها قد تكون غير مضاف إليه مثل (إني، آتاني

(ينظر: النشر: ٢ / ١٦١).

(٢) الوافي في شرح الشاطبية: ١٨٣ - ١٨٤.

(٣) الأصول في النحو: ١١٦/٢.

(٤) أوضح المسالك: ١٩٦/٢.

وسبب تعيين الفتح واضح ؛ لأنه لو سكنت الياء لالتقى ساكنان في الوصل على غير حدهما ، وهما سكون ياء المتكلم وسكون الألف أو سكون ياء المتكلم وسكون الياء المُدغمة فيها .

أما الأصل فيها فهو أن تكون متحركة بالفتح ؛ «لأن الاسم لا يكون على حرف واحد ساكن ، والدليل على أن أصلها الحركة أنها كالكاف في 'عليك وإليك' وكالهاء في 'عليه وإليه' وكالتاء في 'رأيت وأريت' وهذه المضمرات لا تكون إلا متحركات فكذلك ياء الإضافة ، وإنما جاز إسكانها استخفافاً»^(١) . إذن فإسكان ياء الإضافة هو من باب التخفيف وليس أصلاً فيها ، وإنما أصلها التحريك بالفتح ، لكن يرد إشكال في هذا المقام ، وهو أنه تقرر عند النحويين أن حروف العلة تُستثقل عليها الحركات ، فكيف تكون الفتحة أصلاً في ياء المتكلم ؟

أجاب عن هذا التساؤل أبو علي الفارسي قائلاً : «فإن قلت إن الحركة في حروف اللين مكروهة ، قيل : الفتحة من بينها لا تُكره فيها ، وإن كُرِهت الحركتان الأخريان ، ألا ترى أن 'القاضي' ونحوه يُحرّك بالفتح كما تُحرك سائر الحروف التي لا لين فيها ... ومما يدل على استحقاقها التحريك بالفتح أنها إذا سكن ما قبلها اتفقوا على تحريكها بالفتح ، نحو هذا بُشراي ، وغلماي ، وهذا قاضي ، ورأيت غلاميّ ، فاجتماعهم على تحريكها بالفتح في هذا النحو يدل على أن ذلك أصلها إذا تحرك ما قبلها»^(٢) .

(١) الكشف : ١ / ٣٢٤ .

(٢) الحجة لأبي علي الفارسي : ١ / ٣١٤ - ٣١٥ .

٢ - اختلاف القراء في تسكين ياء المتكلم وتحريكها^(١):

اختلف القراء في مائتين واثنتي عشرة ياءً، فبعضهم فتح الياء، وبعضهم سكتها قال الشاطبي:

وفي مائتي ياءٍ وعَشْرٍ مُنِيفَةً وثنتين خُلفُ القومِ أحكيه مُجَمَّلاً
ومن أمثلة ذلك:

﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٩] ﴿لَن تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٨٢]

فتح ياء 'إني، معي' نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر، وأسكنها الباقون^(٢).

﴿أَشْكُو بُنَيَّ وَحَزَنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ١٨٦]

فتح ياء 'حزني' نافع وأبو عمرو وأبو جعفر، وأسكنها الباقون^(٣).

﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١١٢] ﴿مَسْنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [ص: ٤١]

اختص حمزة بإسكان ياء 'عبادي، مسني'، وفتحها الباقون^(٤).

أما عن وجه تلك القراءات تسكيناً وتحريكاً فيتلخص في:

وجه تسكين الياء أن الفتحة مع الياء مُسْتَثْقَلَةٌ كما تستثقل الضمة والكسرة،^(٥) ألا ترى أنهم قد أسكنوها في الكلام في حال السعة إذا لزم تحريكها بالفتحة، كما أسكنوها إذا لزم تحريكها بالحركتين الآخرين؟ وذلك قولهم قَالِي قَلَا، وِبَادِي بَدَا، ومَعْدِيكَرَب، وَحَايِرِي دَهْر، فَالْيَاءُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ فِي مَوْضِعِ الْفَتْحَةِ الَّتِي فِي آخِرِ أَوَّلِ الْأَسْمِينَ، نَحْوِ حَضَرَمَوْتَ، وَبَعْلَبَك، وَقَدْ أُسْكِنَتْ فِي الْجَرِّ وَالرَّفْعِ، وَمِمَّا

(١) النشر: ٢/ ١٦٤، وينظر: الكشف: ١/ ٣٢٤ وما بعدها، الوافي في شرح الشاطبية: ١٨٤ وما بعدها.

(٢) النشر: ٢/ ١٦٤.

(٣) النشر: ٢/ ١٦٧.

(٤) النشر: ٢/ ١٧٠.

يؤكد الإسكان فيها أنها مُشابهة للألف، والألف تُسكن في الأحوال الثلاث، فكما أُسكنت الألف فيها كذلك تُسكن الياء^(١).

وقال مكيُّ معللاً لإسكان ياء الإضافة: «لأن الياء حرف ثقيل، فإذا تحرك ازداد ثقلًا، ويدل على ثقل الحركة على الياء أنها تقلب ألفاً، إذا تحركت وانفتح ما قبلها، في أكثر الكلام»^(٢).

وبعبارة مختصرة أن الحركات - بما فيها الفتحة - تُستثقل على حرف العلة، فلذلك سُكنت ياء الإضافة تخفيفاً.

ووجه فتح ياء الإضافة: أنهم لما أرادوا تحريك الياء، حركوها بالفتح؛ لأنه «أخف الحركات، ولو أعطوها الكسر - والذي قبلها لا يكون إذا كان متحركاً إلا مكسوراً - لاجتمع كسرتان وياءٌ عليها كسرة، وذلك ثقيل، ولو أعطوها الضم لاجتمع ما هو أثقل من ذلك، فكان الفتح أولى بها»^(٣).

وهناك قراءة جاء إسكان الياء فيها على خلاف القياس النحوي، وهي:

﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] بإسكان ياء المتكلم في «محياي»، وهي قراءة أبي جعفر ونافع بخلف عنه^(٤).

وتقدم الحديث عنها في مبحث «التقاء الساكنين».

وبعد هذا العرض لموضوع ياء الإضافة نخلص إلى أن:

- إسكان ياء المتكلم جائز إلا مع المقصور والمنقوص والمشى وجمع المذكر السالم، إلا أنه قد جاء إسكانُ ياء المتكلم مع الاسم المقصور في قراءة سبعية، وهو مظهر من مظاهر اختلاف النحويين والقراء.

(١) الحجة لأبي علي الفارسي: ١ / ٣١٦.

(٢) الكشف: ١ / ٣٢٤.

(٣) الكشف: ١ / ٣٢٤.

(٤) النشر: ٢ / ٣٦٧.

. جاء في القراءات القرآنية فتح الياء وإسكانها.

. إسكان الياء في القراءات أكثر من فتحها، وذلك بناءً على أن القراء أجمعوا على إسكان (٥٦٦ ياء) يضاف إلى ذلك (٢١٢ ياء) سكتها كثير من القراء، فيكون مجموع ما سُكِّنَ (٧٧٨ ياء)، بينما فَتِحَ الياء أجمع القراء عليه في (٩٨ ياء) يضاف إليه (٢١٢ ياء) أسكنها بعضهم، فيكون مجموع ما فَتِحَ (٣١٠ ياءات) ^(١).

ومن هنا نستنتج أن عدد ياءات الإضافة في القرآن الكريم: ٥٦٦ (مسكنة) + ٩٨ (مفتوحة) + ٢١٢ (مختلف فيها) = ٨٧٦

(١) انظر: النشر: ٢ / ١٦٢ - ١٦٣.

المبحث الخامس:

تسكين هاء 'هو وهي' بعد حرف العطف المباشر

تحدث ابن جني في خصائصه عن إسكان الهاء من 'هو وهي'، وأنه مشروط بتقدّم حرفٍ على الهاء لتصبح الكلمة ثلاثية، وتحصل حينئذٍ مشابهة بينها وبين نحو 'عَضُدٌ' و 'كَتِفٌ'، فقال ابن جني عن تسكين الهاء بعد تلك الأحرف: «ووجه هذا: أن هذه الأحرف لما كُنَّ على حرف واحد وضَعُفْنَ عند انفصالها، وكان ما بعدها على حرفين: الأول منهما مضموم أو مكسور أشبهت في اللفظ ما كان على 'فَعُلٍ' أو 'فَعِلٍ' فخفف أوائل هذه، كما يخفف ثواني هذه، فصارت 'وَهُوَ' كـ 'عَضُدٍ'، وصار 'وَهُوَ' كـ 'كَتِفٍ'، كما صارت 'أَهِیَ' كـ 'عَلِمَ'، وصار 'أَهِیَ' بمنزلة 'عَلِمَ'»^(١).

أما الأحرف التي من الممكن أن تتقدم على الهاء فهي^(٢):

١ - همزة الاستفهام، ومن شواهد ذلك^(٣):

وقمتُ للطّيفِ مُرتاعاً وأرقّني فقلتُ أهیَ سرتُ أم زارني حلُمُ

ولم يرد في القراءات شيء من ذلك، لعدم مجيء ضمير الغائب بعد همزة في القرآن الكريم.

٢ - الواو .

٣ - الفاء .

٤ - لام الابتداء المزحلقة^(٤).

(١) الخصائص: ٢/ ٢٣٠.

(٢) انظر: الحجة لأبي علي: ١/ ٢٠٩، الدر المصون: ١/ ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٣) السابق.

هـ - ثم ' على خلاف في ذلك، وسترد شواهد من القراءات على هذه المواضع الأربعة الأخيرة، نعرضها فيما يلي:

أ - بعد الواو:

مثل: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]

﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ﴾ [هود: ٤٢]، ﴿وَهِيَ تَقُورُ﴾ [الملك: ٧]

ب - بعد فاء العطف:

مثل: ﴿فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [القارعة: ٧]،

﴿فَهِيَ خَاطِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [الحج: ٤٥]، ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦]

ج - بعد اللام:

مثل: ﴿لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]

﴿لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [النكبات: ٦٤] فقرأ أبو عمرو والكسائي وأبو جعفر وقالون عن نافع بإسكان الهاء في هذه المواضع وما شابهها مما كان فيه قبل الهاء واو أو فاء أو لام، وقرأ الباقر بضمها^(١).

وجه ذلك في العربية: أن الإسكان جاء تخفيفاً، كما خففت عين الثلاثي المضمومة أو المكسورة، وأما التحريك فعلى الأصل، وقد لهجت العرب بكل منهما، وإن كان التحريك أكثر، قال سيبويه: "فإن الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام، وذلك قولك وهو ذاهبٌ، وهو خيرٌ منك، فهو قائمٌ، وكذلك (هي)؛ لما كثرتا في الكلام وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فأسكنوا، كما قالوا في فخذ فخذ، ورضي رضي، وفي حذر حذر وسرو سرو، فعلوا ذلك حيث كثرت في كلامهم، وصارت

(١) النشر: ٢ / ٢٠٩.

تستعمل كثيراً، فأسكنت في هذه الحروف استخفافاً، وكثير من العرب يدعون الهاء في هذه الحروف على حالها^(١).

وعن توجيه القراءتين قال مكي: «وعلة من أسكن الهاء أنها لما اتصلت بما قبلها من واو أو فاء أو لام، وكانت لا تتفصل منها صارت كلمة واحدة، فخفف الكلمة فأسكن الوسط، وشبهها بتخفيف العرب لعُضْد وعَجَز، ف(هُوَ) كلفظ (عُضْد)، فخفف كما يُخفف عضداً، وهي لغة مشهورة مستعملة، يقولون: عُضْد وعَجَز، فيسكنون استخفافاً، وأيضاً فإن الهاء لما توسطت مضمومة بين واوين، وبين واو وياء ثقل ذلك، وصار كأنه ثلاث ضمات في (وهو) وكسرتان وضمة في (وهي) فأسكن الهاء استخفافاً.

وعلة من حرك الهاء أنه أبقاها على أصلها قبل دخول الحرف عليها؛ لأنه عارض لا يلزمها في كل موضع^(٢).

فذكر مكي أن التخفيف بالإسكان له وجهان:

الأول: أنه قياس على تخفيف نحو (عُضْد) و(كَتِف).

الثاني: أنه فرار من اجتماع واو وضم في (وهو)، أو واو وكسر في (وهي).

وهكذا نرى أن جواز الإسكان هنا محل اتفاق بين النحويين وأهل القراءات، إلا أن الخلاف بينهما جاء في قراءة تسكين الهاء في الآية التالية:

﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [القصص: ٦١]

قرأ الكسائي بإسكان هاء (هو)^(٣).

ولكون هذه القراءة تعارض القول القائل إن سبب التسكين هو أن حرف العطف صار مع الضمير بمثابة كلمة واحدة كعضد، لم يتردد ابن جني في تضعيف

(١) الكتاب: ١٥١/٤.

(٢) الكشف: ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٣) النشر: ٢ / ٢٠٩.

مثيلتها وهي: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾ الحج: ١٥، فقد قال: «وأما قراءة أهل الكوفة ﴿ثُمَّ

لَيَقَطَعَنَّ﴾ فقبیح عندنا ؛ لأن (ثُمَّ) منفصلة يمكن الوقوف عليها فلا تُخلط بما بعدها

فتصير معه كالجزء الواحد»^(١).

وبما أن قراءة (ثُمَّ هُوَ) سبعية، حاول بعضهم أن يوفق بين قاعدة النحاة وهذه القراءة السبعية، وهذا ما نجده عند أبي علي الفارسي عندما قال: «وقرأ الكسائي بتخفيف ذلك كله... كأنه جعل الميم المتحركة من (ثُمَّ هُوَ) بمنزلة الواو، فخفف الهاء معها كما خفف مع الواو»^(٢).

لكن يجوز على قول الفارسي هذا تسكين الهاء في نحو (كُتِبَ هُوَ) بتزليل الباء منزلة الواو ؛ لذا فالذي يظهر لي أن التخفيف للهاء هو أمر مطلق، وليس مشروطاً بتقدم حرف معين، ويدل على صحة ذلك القراءة الآتية:

﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فقد قرأ بإسكان الهاء أبو جعفر بخلف عنه، وقالون بخلف عنه أيضاً^(٣).

فلم يتقدم الهاء حرفاً من الحروف التي ذكروها، وما ذكره سيبويه - رحمه الله تعالى - وغيره من اشتراط تقدم واو أو فاء أو لام أو نحو ذلك، لعل ذلك من باب الأعم الأغلب، وليس قاعدة مطردة.

(١) الخصائص: ٢/ ٢٢٠.

(٢) الحجة لأبي علي الفارسي: ١/ ٢٠٩.

(٣) النشر: ٢/ ٢٠٩.

المبحث السادس:

تسكين لام الأمر بعد بعض الحروف.

الأصل في لام الأمر أن تكون مفتوحة كحروف المعاني مثل واو العطف وفائه، وهمزة الاستفهام ولام الابتداء...^(١) إلا أنهم كسروها، والعلة في ذلك: "أنها في الأفعال نظيرة حرف الجر في الأسماء، ألا ترى أن كل واحدة منهما مختصة من العمل بما يخص القبيل الذي هي فيه، فلا يتعداه إلى ما سواه، فمن حيث وجب كسر لام الجر في نحو: *لزيد مالٌ ولجعفر*؛ للفرق بينه وبين لام الابتداء، كذلك. أيضاً. وجب كسر هذه اللام؛ لأنها في الأفعال نظيرة تلك في الأسماء"^(٢).

وجاءت هذه اللام في لغة سليم مفتوحة على الأصل، "وقيل: إنما تُفتح على هذه اللفظة إن فُتحَ تاليها، بخلاف ما إذا انكسر نحو: *لزيدن*، أو ضُمَّ نحو: *لشكرم*، وقيل: إنما تُفتح عليها أي على تلك اللفظة إن استؤنفت، أي لم تقع بعد الواو أو الفاء أو ثم"^(٣).

ويجوز أن تسكن لام الأمر تخفيفاً، نحو: *فلَيْقَمْ زيدٌ، وليَقْعُدْ عمروٌ، واشتَرطُوا* أن يتقدمها واو العطف أو فاءه، قال ابن السراج: "وأما لام الأمر فهي مكسورة، ويجوز أن تسكن، ولا تسكن إلا أن يكون قبلها شيء نحو قولك: *فلَيْقَمْ زيدٌ*"^(٤). وقال ابن جني: "ومتى اتصل بهذه اللام من قبلها واو العطف

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٨٧.

(٢) السابق: ١/ ٢٨٧.

(٣) همع الهوامع: ٢/ ٥٢٨.

(٤) الأصول في النحو: ٢/ ٢١٩.

أو فاءه فإسكانها للتخفيف جائزٌ، وذلك قولك ولَيْقَمَ زيدٌ، فليَقعد جعفر^(١).
وسننظر - فيما بعد - هل القراءات اتفقت مع هذا الاشتراط، أو أنها خالفته ؟.

وذكر المبرد أن إسكانها بعد الواو والفاء أكثر على الألسن من تحريكها، فقال: «واعلم أن هذه اللام مكسورة إذا ابشُدَّتْ، فإذا كان قبلها فاء أو واو فهي على حالها في الكسر، وقد يجوز إسكانها وهو أكثر على الألسن^(٢)». أما عن علّة اختصاص اللام بعد الواو والفاء بهذا التخفيف فهي: أن الواو والفاء كل واحد منهما حرف منفرد ضعيف لا يصح الوقف عليه لشدة اتصاله باللام، ولشدة اتصالهما شبهوهما بحرف من سَنَخ الكلمة، كالخاء في «فخذ» واللام في «علم»^(٣).

وبعد هذه الوقفة النحوية ننتقل إلى مجيء هذه اللام ساكنة في القراءات القرآنية على النحو الآتي:

أ - اتفق القراء على إسكان اللام بعد الواو أو الفاء حيثما وقعت في القرآن الكريم إلا في مواضع قليلة جداً نذكرها فيما بعد، وهذا يدعم قول المبرد السابق: إن إسكان اللام بعد الواو أو الفاء أكثر من تحريكها، ومن أمثلة ما اتفقوا على إسكانه:

١ - ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]

٢ - ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

٣ - ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٠٤]

٤ - ﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]

(١) سر صناعة الإعراب: ١: ٣٨٤.

(٢) المقتضب: ٢ / ١٢٣.

(٣) انظر: الكتاب: ٤ / ١٥١، المقتضب: ٢ / ١٢٣، الحجة للفارسي: ٢ / ٢١٠ - ٢١١، سر صناعة الإعراب: ١ / ٢٨٤.

٥ - ﴿ وَلَتَنْظُرُنَّ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾ [الحشر: ١٨]

٦ - ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ [البقرة: ١٨٦]

٧ - ﴿ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [يوسف: ٦٧]

٨ - ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَتِيهَا أَرْكَى طَعَامًا ﴾ [الكهف: ١٩]

٩ - ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ [الحج: ١٥]

١٠ - ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾ [قريش: ٢٣]

ب - اختلف القراء في تسكين اللام وكسرها في المواضع الآتية:

١ - ﴿ وَلْيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩]

٢ - ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]

فقرأ ابن ذكوان عن ابن عامر بكسر اللام في 'وَلْيُؤْفُوا' و'وَلْيَطَّوَّفُوا' وقرأ جمهور القراء بكسرها فيهما^(١).

٣ - ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ ﴾ [الحج: ١٥]

٤ - ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩]

قرأ ابن عامر وأبو عمرو وورش ورؤيس بكسر اللام في 'لِيَقْطَعْ' و'لِيَقْضُوا' وافقهم قبل في الثاني، وقرأ الباقيون بالإسكان^(٢).

وهذه القراءة - أعني إسكان لام الأمر بعد 'ثم' - محل إشكال عند كثير من النحويين وموجهي القراءات ؛ لأن المعهود هو إسكان اللام بعد الواو أو الفاء لكونهما على حرف واحد، أما 'ثم' فهي من ثلاثة أحرف، مما جعل المبرد يتجراً

(١) النشر: ٢ / ٢٢٦.

(٢) السابق.

فينكر قراءة التسكين قائلاً: «وأما قراءة من قرأ ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾ فإن الإسكان في لام ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾ جيد، وفي لام ﴿لَيَقَطَعَنَّ﴾ لحن؛ لأن ﴿ثُمَّ﴾ منفصلة من الكلمة»^(١).

ولا شك أن تلحين هذه القراءة جرأة من المبرد لا يُقرّ عليها، فقد قرأ أكثر القراء بها، ولم يقرأ بكسر اللام من العشرة سوى ابن عامر وأبي عمرو، وهي مع تواترها وإجماع الجمهور عليها لها وجه في العربية واضح كما سيأتي.

ولم يكن ابن جني أقل جرأة من المبرد، فقد قال عن قراءة الإسكان: «فأما قراءة الكسائي وغيره ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ و ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ﴾ فمردودة عند أصحابنا؛ وذلك أن ﴿ثُمَّ﴾ حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه، وإذا أمكن الوقوف لزمك الابتداء بالساكن وهذا غير جائز بإجماع، فمن هنا دفعه أصحابنا، واستكروه، فلم يجيزوه، وسألت أبا علي يوماً عن هذا فقلت له هلا جازت قراءة الكسائي هذه على تشبيهه ﴿ثُمَّ﴾ بالواو والفاء؛ إذ كانت حرفاً عطف، كما كانا حرفي عطف، فهلا جاز حمل ﴿ثُمَّ﴾ على الواو والفاء، كما حملوا بعض حروف المضارعة على بعض في نحو قولك: أعد ونعد وتعد، ألا ترى أن هذه الأحرف الثلاثة محمولة على الياء في قولك: يعد؛ لأن الواو من يعد حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة وحملت الهمزة والنون والتاء في هذا على الياء، فحذفت الواو معهن، كما حذفت مع الياء لثلاثاً يختلف الباب...

فقال: الفرق بين الموضعين أن حروف المضارعة أشد اشتباه بعض ببعض من حروف العطف؛ وذلك أنها تجري مجرى الحرف الواحد... ويؤكد عندك قوة اشتباه حروف المضارعة أن كل واحد منها على حرف واحد، وحروف العطف تجدها مختلفة أعداد الحروف، منها ما هو على حرف واحد، وهو الواو والفاء، ومنها ما

(١) المقتضب: ١٢٤/٢.

هو على حرفين، وهي: أو ولا وأمّ وبل، ومنها ما هو على ثلاثة أحرف، وهو: ثم، ومنها ما هو على أربعة أحرف، وهو: لكن، وإما، وحتى، وليس كذلك حروف المضارعة، بل جميعها على حرفٍ حرف^(١).

وهكذا نرى ابن جني ينكر هذه القراءة، ويستجد برأي أستاذه أبي علي الفارسي، محاولاً الموازنة بين حروف المضارعة وحروف العطف بغية الوصول إلى أنه لا يمكن حمل حروف العطف على بعض قياساً على حمل حروف المضارعة على بعض، وعليه فلا يجوز إسكان اللام بعد ثم حملاً على إسكانها بعد الواو والفاء، وهذا الرأي الذي تمسك به ابن جني ونسبه لأبي علي الفارسي، نجد ما يناقضه في كتاب 'الحجة' لأبي علي نفسه، فقد بين وجه الإسكان بعد ثم، ووَسَمَهُ بأنه مستقيم في العربية، وذلك عندما قال: «وأما وجه قول مَنْ أسكن اللام بعدها كما أسكن بعد الفاء والواو، فهو: أنه جعل الميم من ثم بمنزلة الواو والفاء... وهذا مستقيم وإن كان دون الأول في الحسن، ومما يدل ذلك على جوازه قول الراجز: مُنْتَصِباً وما تُكَرِّدُسا

وقالوا: أراك مُنْتَفِخاً، فجعل (تَفِخاً) من (مُنْتَفِخاً) بمنزلة (كَتِف) ، فأسكنه كما أسكن الكتف^(٢).

ولا أدري كيف نسب ابن جني لأستاذه إنكار إسكان اللام بعد ثم^(٣)، لكن من المحتمل أن يكون أبو علي أجابه تلك الإجابة قبل تأليفه 'الحجة' في القراءات السبع^(٤)، وعندما شرع في تأليفه واجهته هذه القراءة السبعية، فلم يجد بداً من توجيهها التوجيه اللائق بقديسيته، وحسناً فعَل.

(١) سر صناعة الإعراب: ١ / ٢٨٤ - ٢٨٦.

(٢) الحجة للفارسي: ٢ / ٢١١.

وردد أبو جعفر النحاس فكرة استبعاد تلك القراءة فهو يقول عن تلك القراءة: «وقرأ أهل الكوفة بإسكان اللام، وهذا بعيد في العربية ؛ لأن ثم ليست مثل الواو والفاء ؛ لأنها يوقف عليها، وتتفرد»^(١).

وعلى العموم فقراءة إسكان اللام بعد ثم قراءة سبعية وهي قراءة الجمهور، ووجهت على وجهين أولهما أن ثم عوملت معاملة الواو والفاء في جواز الإسكان بعدهما ؛ لأنها جميعاً حروفٌ عواطفٌ، وهذا التوجيه عليه أكثر موجهي القراءات^(٢).

الثاني أن ميم ثم نُزلت منزلة الواو والفاء، وليست ثم بأكملها، نصّ على ذلك أبو علي الفارسي^(٣)، وأوماً إليه ابن عطية في تفسيره^(٤).

(١) إعراب القرآن للنحاس: ٩٠/٢.

(٢) انظر حجة القراءات: ٤٧٣، الكشف: ١١٧ / ٢، التبيان: ١٤١ / ٢، الدر المصون: ٢٤٢ / ٨.

(٣) الحجة للفارسي: ٢١١ / ٣.

(٤) المحرر الوجيز: ١١٢ / ٤.

المبحث السابع:

تخفيف نون التوكيد

قال ابن هشام عن نون التوكيد: «هي خفيفة وثقيلة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَكِنْ أُنْسًا﴾ ليوسف: ١٣٢ وهما أصلان عند البصريين، وقال الكوفيون: الثقيلة أصل، ومعناها التوكيد، قال الخليل والتوكيد بالثقيلة أبلغ، ويختصان بالفعل»^(١).

ومن هنا نستطيع أن نقرر أوجه التوافق بينهما، وهي:

١ - كلاهما حرف لا محل له من الإعراب.

٢ - يفيدان التوكيد.

٣ - يختصان بآخر الفعل.

أما أوجه التخالف بينهما فيمكن إجمالها في النقاط التالية^(٢):

١ - أن الخفيفة لا تقع بعد الألف، نحو قوماً و أقعدا ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، وهذا على رأي البصريين ما عدا يونس، وجوزة الكوفيون ويونس، وأما الثقيلة فتقع بعد الألف اتفاقاً، ويجب كسرها .

٢ - أن الخفيفة لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث ؛ لأن الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعد فاعله بألف فاصلة بين النونين قصداً للتخفيف فيقال: اضربناني، وسبق أن الخفيفة لا تقع بعد الألف على رأي البصريين، ومن أجاز ذلك أجازها هنا بشرط كسر النون .

(١) مغني اللبيب: ٤٤٣/١.

(٢) أوضح المسالك: ٤ / ١١٠ - ١١٤، وينظر: الإنصاف: ٢ / ٦٥٠ وما بعدها.

٣ - أن الخفيفة إذا جاء بعدها ساكنٌ حُذفت كقوله ^(١) :

وَلَا تُهِنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ
أصله : لَا تَهَيِّنَنَّ.
تَرْكَعُ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

أما الثقيلة فتثبت ؛ لأن آخرها مفتوح.

٤ - أن الخفيفة تُعطى في الوقف حكم التتوين فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً كقوله تعالى : ﴿لَسَفْعًا﴾ [العلق: ١٥]، وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت، ويجب حينئذ أن يرد ما حذف في الوصل لأجلها ففي نحو : اضربن يا قوم ، فإذا وقعت حذفت نون التوكيد الخفيفة، وأرجعت واو الجماعة التي حذفت للساكنين ؛ لأن الأصل : اضربون ، أما الثقيلة فتثبت في الوقف ساكنة ^(٢).

٥ - من ناحية المعنى : الثقيلة أبلغ في التوكيد من الخفيفة ، كما تقدم.

وإذا ما جئنا إلى القراءات القرآنية باحثين عن تخفيف نون التوكيد الثقيلة - وتخفيفها لا يكون إلا بإسكان آخرها - ألفينا أنه اختلف في تخفيفها وتشديدها في المواضع الآتية :

١ - ﴿لَا يَغُرَّنْكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ﴾ [آل عمران: ١٩٦]

٢ - ﴿لَا تَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ﴾ [النمل: ١٨]

٣ - ﴿وَلَا يَسْتَخِفَّنْكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم: ٦٠]

٤ - ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ﴾ [الزخرف: ٤١]

(١) قائله : الأضبط بن قريع ، وهو في شرح الشافية للرضي : ٢ / ٢٢ ، ولسان العرب ١٢ / ٤٣٨ (رك ع) ، وأوضح المسالك : ٤ /

١١١ .

(٢) أوضح المسالك : ٤ / ١١٠ - ١١٤ .

٥. ﴿ أَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ ﴾ [الزخرف: ١٤٢]

روى رؤيس عن يعقوب تسكين نون 'يغرثك'، يحطمنكم، يستخفّنكم، نذهبن، نرينك^(١)، وقرأ الجمهور بتشديد نون مفتوحة^(٢). فرواية رؤيس عن يعقوب وجهها^(٣) أنه جاء بنون التوكيد خفيفة؛ لأن التوكيد يحصل بها كما يحصل بالثقيلة، قال النويري: "وجهه قراءة يعقوب قصد التخفيف، وحصول الفرض من التوكيد بالخفيفة... ووجه التشديد قصد المبالغة والزيادة في التوكيد"^(٤) فعلى هذا تكون قراءة التخفيف أخف في اللفظ، وقراءة التشديد أبلغ في المعنى، وهما أمران جمعتهما القراءات في لفظ واحد، وذلك من محاسنها الكثيرة.

٦. ﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس: ١٨٩]

روى ابن ذكوان عن ابن عامر تخفيف النون في 'تتبعان' مع كسرهما، وقرأها الباقر مشددة^(٥). الأصل في القراءة الأولى أن تكون النون ساكنة، لكن كسرت لالتقاء الساكنين، وهما نون التوكيد الخفيفة والألف قبلها، وهذا بناء على أن النون نون التوكيد الخفيفة، وذهب بعضهم إلى أنها نون التوكيد الثقيلة خففت كما خففت 'رُب'، قال ابن الجزري: "وقيل هي نون التوكيد الخفيفة كسرت كما كسرت الثقيلة، أو كسرت لالتقاء الساكنين تشبيهاً بالنون من 'رجلان، ويفعلان'، وقد سُمع كسرهما، وقد أجاز الفراء ويونس إدخالها

(١) النشر: ٢ / ٢٤٦.

(٢) انظر تفسير القرطبي: ٤ / ٣١٩، البحر: ٢ / ١٤٩.

(٣) شرح طيبة النشر: ٢ / ٢٥٩.

(٤) النشر: ٢ / ٢٨٦.

ساكنة نحو: اضربان وليضربان زيد، ومنع ذلك سيبويه، ويحتمل أن تكون النون الثقيلة إلا أنها استثقل تشديدها فخففت كما خففت (رب) ^(١). والاحتمال الأخير ارتضاه مكي ولم يذكر غيره، فقال (قوله: ﴿ولا تتبعان﴾ قرأه ابن ذكوان بتخفيف النون، كأنه استثقل التشديد للنون مع التشديد في أول الكلمة، فخففها وهو يريد التشديد؛ لأنها النون التي تدخل مُشددةً للتأكيد في الأمر والنهي وأخواتهما، كما خففوا (رب) وهو وجه ضعيف قليل ^(٢) ونجد مكياً - رحمه الله - ارتضى هذا الوجه على الرغم من وسمه له بالضعف؛ لأنه يرى رأي البصريين ^(٣) في عدم جواز مجيء نون التوكيد الخفيفة بعد الألف.

ويتعين في (لا) من (لا تتبعان) أن تكون ناهية إذا قيل: إن النون هي نون التوكيد الخفيفة، وفي هذا قال السمين الحلبي: (وإن كانت للنهي كانت النون للتوكيد، وهي الخفيفة، وهذا لا يراه سيبويه والكسائي، أعني وقوع النون الخفيفة بعد الألف، سواء كانت الألف ألف تشية أو ألف فصل بين نون الإناث ونون التوكيد نحو: هل تضربان يانسوة)، وقد أجاز يونس والفراء وقوع الخفيفة بعد الألف وعلى قولهما تتخرج القراءة ^(٤) وعلى أية حال فقد أدرجنا هذه القراءة على أن النون فيها نون التوكيد الخفيفة وحركت لالتقاء الساكنين، ومما يؤيد ذلك أنه روي عن ابن عامر أيضاً قراءتها بالسكون من غير كسر ^(٥).

(١) السابق.

(٢) الكشف: ١ / ٥٢٢.

(٣) الإنصاف (المسألة: ٩٤) ٢ / ٦٥٠ وما بعدها.

(٤) الدر المصون: ٦ / ٢٦٢.

(٥) انظر: روح المعاني: ١١ / ١٧٥.

الفصل الثالث:

تخفيف الأدوات النحوية

هذا الفصل يُعنى بالحديث عن الحروف النّاسخة التي يجري تخفيفها بإسكان آخرها، وهي: (إنّ، أن، لكنّ، كأنّ).

ومن المعلوم أن هذه النّواسخ إذا خففت اختلف حكمها غالباً، وسنتتبعها على النحو التالي: أ - تخفيف (إنّ) ^(١):

تخفف (إنّ) المكسورة لثقلها، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها، فتقول: إنّ زيدٌ لقائمٌ، وتلزم لامُ الابتداء ^(٢) بعد المهملة للفرق بينها وبين (إنّ) النافية، وقد تغنى عنها قرينة لفظية نحو: إنّ زيدٌ لن يقوم، أو معنوية كقوله ^(٣):

أنا ابنُ أباة الضّيم من آل مالِكٍ وإنّ مالِكٌ كانت كرامُ المعادنِ

”التقدير: وإن مالِكٌ لكانت، فحُذفت اللامُ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية؛ لأن المعنى على الإثبات“ ^(٤).

ويجوز إعمالها عند البصريين استصحاباً للأصل ”فتقول: إنّ زيداً قائمٌ، وحكى الإعمال سيبويه والأخفش - رحمهما الله تعالى - فلا تلزمها حينئذ اللامُ؛ لأنها لا تلتبس - والحالة هذه - بالنافية؛ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما تلتبس بإنّ النافية إذا أهملت“ ^(٥).

(١) يُنظر: أوضح المسالك: ١/ ٣٦٦، ٣٦٩، شرح ابن عقيل: ١/ ٣٨٠ - ٣٨٢، الأشموني: ١/ ٢٨٨ - ٢٩٠.

(٢) اختلف في هذه اللام، هل هي لامُ الابتداء أو هي لامُ أخرى؟ قال ابن عقيل: ((واختلف النحويون في هذه اللام هل هي لامُ الابتداء أدخلت للفرق بين إنّ النافية وإنّ المخففة من الثقل أم هي لامُ أخرى اجتلبت للفرق؟ وكلام سيبويه يدل على أنها لامُ الابتداء دخلت للفرق، وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر وهي قوله: صلى الله عليه وسلم - (قد علمنا إنّ كنتَ لمُرمناً) فمن جعلها لامُ الابتداء أوجب كسرها (إنّ)، ومن جعلها لاماً أخرى اجتلبت للفرق فتح (أنّ)) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٨٠.

(٣) القائل: الطرماح الحكم بن حكيم الطائي، وهو في أوضح المسالك: ١/ ٣٦٧، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٨٠، الأشموني: ١/ ٢٩٠، الضّيم: الظلم، مالِك: أبو قبيلة الشاعر، ومالك الثانية: اسم القبيلة بدليل تأنيث الفعل (كانت).

(٤) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٨٠.

(٥) السابق: ١/ ٣٧٨ - ٣٧٩.

ومذهب الكوفيين عدم جواز إعمال 'إن' المخففة^(١)، ويرون أن 'إن' بمعنى 'ما' واللام بمعنى 'إلا'، ويكون التقدير في نحو: إن زيداً لقائمٌ، ما زيدٌ إلا قائمٌ، قال أبو حيان: «إذا قلت: إن زيداً قائمٌ، ثم خففت، فمذهب البصريين فيها إذ ذاك وجهان: أحدهما جواز الإعمال ويكون حالها وهي مخففة كحالها وهي مشددة، إلا أنها لا تعمل في مضمَر، ومنع ذلك الكوفيون، وهم مججوجون بالسمع الثابت من لسان العرب والوجه الثاني وهو الأكثر عندهم: أن تُهمل، فلا تعمل في ظاهر ولا في مضمَر لا ملفوظ به ولا مقدر ألبتة^(٢)».

وإن ولي 'إن' المكسورة المخففة فعلٌ، فالأكثر أن يكون فعلاً ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٤٣]

ويكثر لكن أقل من السابق - أن يكون مضارعاً ناسخاً نحو: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ [القلم: ٥١] ويندر كونه ماضياً غير ناسخ كقوله^(٣):

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِسْلَمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّرِ

وإذا ما جئنا إلى اختلاف القراءات في تخفيف 'إن'^(٤) ألفينا أنه وقع اختلاف في تخفيفها وتثقيلها فيما يأتي:

(١) انظر معاني الحروف للرماني: ص ٧٥، البحر المحيط: ٢ / ١٠٥، روح المعاني: ١٢ / ١٥٠.

(٢) البحر المحيط: ٢ / ١٠٥.

(٣) هو لعاتكة بنت زيد بن عمرو القرشية بنت عم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، ترضي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عن، وتدعو على قاتله عمرو بن جرموز، شلت بفتح الشين وهو الأفتح، وهناك لغة رديئة بضم الشين بالبناء للمجهول.

(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١ / ٥١٦ وما بعدها.

١. ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [هود: ١١١]

هناك أربع قراءات^(١):

أ. إِنْ كَلَّا لَمَّا: نافع وابن كثير.

ب. إِنْ كَلَّا لَمَّا: أبو بكر شعبة عن عاصم.

ج. إِنْ كَلَّا لَمَّا: أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف.

د. إِنْ كَلَّا لَمَّا: الباقر.

هذه القراءات متفقة على نصب (كَلَّا)، وإنما الخلاف في (إِنْ، وَلَمَّا) بتخفيفهما أو تثقيلهما، وتخريج هذه القراءات مشكل جداً، حتى قال السمين الحلبي: «أما ما يتعلق بها من حيث التخريج فقد اضطرب فيه الناس اضطراباً كثيراً، حتى قال أبو شامة وأما هذه الآية فمعناها على القراءات من أشكل الآيات»^(٢).

وسنحاول فيما يلي تلخيص ما قيل في توجيه تلك القراءات^(٣):

فوجه قراءة (إِنْ كَلَّا لَمَّا) بتخفيفهما: أن (إِنْ) خُفِّضَتْ وبقي عملها، وتكون اللام في (لَمَّا) هي اللام المرحقة أو الفارقة^(٤) وهذه القراءة تؤيد مذهب البصريين الذين يُجَوِّزون عمل (إِنْ) المخففة، «وزعم بعض من النحويين أن المكسورة إذا خُفِّضَتْ لا تعمل، وتأول الآية بجعل (كَلَّا) منصوباً بفعل مقدر، أي: إِنْ أَرَى كَلَّا»^(٥) وهو قول الكوفيين الذين لا يجيزون عمل (إِنْ) إذا خُفِّضَتْ، وهذه القراءة تردُّ مذهبهم، قال

(١) النشر: ٢/ ٢٩١، ورسم القراءات في الميسر في القراءات ص: ٢٣٤.

(٢) الدر المصون: ٦/ ٣٩٨.

(٣) يُنظر في توجيهها: الحجة في القراءات السبع: ١٩١، حجة القراءات: ٢٥٠، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٧٥، البحر

المحيط: ٥/ ٢٦٦ - ٢٦٨، الدر المصون: ٦/ ٣٩٧ - ٤١٤، روح المعاني: ١٢/ ١٥١.

(٤) حجة القراءات: ٣٥٠.

(٥) روح المعاني: ١٢/ ١٥١.

السمين: «وأما الكوفيون فيُوجبون الإهمال في «إن» المخففة، والسماع حجة عليهم، بدليل هذه القراءة المتواترة»^(١).

وأما قراءة «إن كلاً لَمَّا» بتخفيف الأولى وتشديد الثانية فقليل هي كالقراءة السابقة في إعمال «إن» المخففة، وأما «لَمَّا» ففيها أوجه:

الأول: أن الأصل «لَمِنْ ما، بكسر الميم على أنها «مِنْ» الجارة دخلت على «ما» الموصولة أو الموصوفة كما تقرر، أي لَمِنْ الذين والله ليوفيتهم، أو لَمِنْ خلقٍ والله ليوفيتهم، فلما اجتمعت النون ساكنة قبل ميم «ما» وجب إدغامها فيها فقلبت ميماً، وأدغمت فصار في اللفظ ثلاثة أمثال، فخُفِّفت الكلمة بحذف إحداها فصار اللفظ كما ترى «لَمَّا»^(٢).

الثاني: أن الأصل: لَمَنْ على أنها الموصولة و«ما» بعدها زائدة، ثم قلبت النون ميماً وأدغمت الميم في الميم فاجتمع ثلاث ميقات فحذفت الوسطى منهن، فقل «لَمَّا».

الثالث: أن الأصل «لَمَّا» بالتخفيف، ثم شُددت الميم، وضعُفَ هذا الوجه لكون المعهود في كلام العرب العكس أي تخفيف المثل لا تثقيل المخفف.

الرابع: أن الأصل «لَمَّا» بالتثوين «ثم بُني منه فعلى»... كما قالوا في «تتري» بالتثوين وعدمه، وهو مأخوذ من قولك: لَمَمْتُهُ أي جمعته، والتقدير: وإن كلاً جميعاً ليوفيتهم^(٣).

الخامس: أن تكون «لَمَّا» زائدة كما تزداد «إلا»^(٤)، إلا أن السمين قال: «وهذا وجه لا

(١) الدر المصون: ٦ / ٣٩٨ - ٣٩٩.

(٢) السابق: ٦ / ٤٠١.

(٣) السابق: ٦ / ٤٠٦.

(٤) ممن ذكر زيادة «إلا» ابن جني في المحتسب وذكر أن «لَمَّا» تقاس عليها في جواز زيادتها، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

أرى الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا مُعَلَّلاً

على أن معناه: أرى الدهر منجنوناً: المحتسب: ١ / ٤٥١.

اعتبار به ؛ فإنه مبني على وجه ضعيف وهو أن 'إلا' تأتي زائدة^(١).

وهناك قول آخر في 'إن' في هذه القراءة غير كونها مخففة من الثقيلة،

وهو أن تكون نافية بمعنى 'ما' و'لما' بمعنى 'إلا' أي وما كل إلا ليوفينهم ربك أعمالهم، "واعترض على هذا الوجه بأن 'إن' النافية لا تنصب الاسم بعدها، وهذا اسم منصوبٌ بعدها، وأجاب بعضهم عن ذلك بأن 'كلاً' منصوبٌ بإضمار فعل"^(٢). وهذا القول هو أرجح الأقوال في نظري، لبعده عن التكلف ومسايرته لمعنى الآية الكريمة، وأما الاعتراض عليه فكل الوجوه لم تسلم من الاعتراض، وهذا الاعتراض مُجابٌ عنه كما تقدّم.

وأما قراءة 'إنّ كلاً لما' بتشديد الأولى وتخفيف الثانية، فوجهها أنها جاءت على الأصل بتشديد 'إنّ' العاملة، وقد اقترن خبرها باللام 'لما'، "وقد دخلت في الخبر لام أخرى وهي لام القسم... فلما اجتمعت اللامان فصل بينهما بـ 'ما'، فلام 'لما' 'لامٌ 'إنّ'،... واللام التي في 'ليوفينهم' لام القسم. وقال أهل الكوفة في 'ما' التي في 'لما' وجهان، أحدهما: أن تكون بمعنى 'من' أي وإن كلاً لمن ليوفينهم ربك... والوجه الآخر أن يجعل ما التي في 'لما' بمعنى 'ما' التي تدخل صلة في الكلام"^(٣).

وأما قراءة 'إنّ كلاً لما' بتشديد الأولى والثانية، فقد وُجهت على أن تشديد 'إنّ' جاء على الأصل، وأما تشديد 'لما' فوجهه أن "الأصل فيها 'لمن ما'، ثم أدغم النون في الميم، فاجتمع ثلاث ميمات في اللفظ، فحذفت الميم المكسورة، وتقديره وإنّ كلاً لمن ما خلق ليوفينهم ربك، وقيل: التقدير لمن ما، بفتح الميم في 'من'، فتكون 'ما' زائدة، وتحذف إحدى الميمات لتكرر الميم في

(١) الدر المصون: ٦ / ٤٠٧.

(٢) السابق.

(٣) حجة القراءات: ٣٥٠٠.

اللفظ... فالتقدير: لَخَلَقَ ليوفيتهم، وقد قيل: إن (لَمَّا) في هذا الموضع مصدرٌ لَمْ، لكن أجري في الوصل مجراه في الوقف، وفيه بُعْدٌ؛ لأن إجراء الشيء في الوصل مجراه في الوقف إنما يجوز في الشعر^(١).

وهناك تخريج ثالث ارتضاه أبو حيان ونصره وهو أن تكون (لَمَّا) هنا جازمة وقد حُذِفَ مجزومها، كقولهم قاربَتُ المدينةَ وَلَمَّا، أي ولم أدخلها، قال أبو حيان: «وكنتُ قد ظهر لي فيها وجهٌ جارٍ على قواعد العربية وهو أن (لَمَّا) هذه هي (لَمَّا) الجازمة، حُذِفَ فعلها لدلالة المعنى عليه... التقدير: وإن كلاً لَمَّا يُنْقَصُ من جزاء عمله^(٢)».

والراجع في نظري هو ما قاله أبو حيان، لعدم المعارض؛ ولأن المعنى لا يأباه. وأنكر بعضهم هذه القراءة كالمبرد وغيره، قال النحاس: «والقراءة الثالثة - بتشديدهما جميعاً - عند أكثر النحويين لحنٌ، حكى عن محمد بن يزيد أن هذا لا يجوز، ولا يقال: إن زيدا إلا لأضربته، ولا لَمَّا لأضربته، وقال الكسائي: الله جل وعز أعلم بهذه القراءة ما أعرف لها وجهاً^(٣)»، وقال أبو حيان في معرض رده على المبرد: «وأما القراءة الثانية فتشديد (إن) وإعمالها في (كل) واضحٌ، وأما تشديد (لَمَّا) فقال المبرد: هذا لحنٌ، لا تقول العرب: (إن زيدا لَمَّا خارجٌ)، وهذه جسارة من المبرد على عادته، وكيف تكون قراءة متواترة لحناً؟ وليس تركيب الآية كتركيب المثال الذي قال وهو: (إن زيدا لَمَّا خارجٌ)، هذا المثال لحنٌ، وأما في الآية فليس لحناً، ولو سكتَ وقال كما قال الكسائي: ما أدري ما وجه هذه القراءة، لكان قد وُفِّقَ^(٤)».

(١) مشكل إعراب القرآن: ١ / ٢٧٥، وانظر الحجة في القراءات السبع: ١٩١.

(٢) البحر المحيط: ٥ / ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٣) إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٤) البحر: ٥ / ٢٦٧.

٢. ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا نِ لَسَحِرَانِ ﴾ طه: ٦٢

فيها ثلاث قراءات^(١):

١. إِنَّ هَذَانِ: حفص وابن كثير (غير أن ابن كثير شدد نون هذان).

٢. إِنَّ هَذَيْنِ: أبو عمرو.

٣. إِنَّ هَذَانِ: الباقون.

قال السمين الحلبي: " فأما القراءة الأولى - وهي قراءة ابن كثير وحفص - فأوضح القراءات معنىً ولفظاً وخطاً ؛ وذلك لأنها جعلتا 'إِنَّ' المخففة من الثقلية فأهملت، ولما أهملت - كما هو الأفصح من وجهيها^(٢) - خيف التباسها بالنافية فجاء باللام فارقةً في الخبر^(٣) .

وكذا قراءة أبي عمرو ظاهرة التوجيه فقد جاءت على الأصل، فـ 'هذَيْنِ' اسم 'إِنَّ'، و'لساحران' خبرها، واللام لام الابتداء .

ولكن القراءة التي تحتاج إلى توقف هي قراءة الجمهور بتشديد 'إِنَّ' ورفع المشي بعدها بالألف، فقد عكرت على النحويين قاعدة نصب المشي، فذهبوا في تأويلها مذاهب شتى، نذكرها باختصار^(٤):

١ - قيل إن ذلك لغة بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وكنانة، فقد جاء عنهم استعمال المشي بالألف مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً، تقول: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، ومنه قوله^(٥):

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قد بلغا في المجر غايتها

(١) النشر: ٢ / ٣٢١.

(٢) وجهها هما: إعمالها وإهمالها.

(٣) الدر المصون: ٨ / ٦٣.

(٤) انظر في هذا: الحجة في القراءات ٤٥٤، شرح شذور الذهب: ٤٦ - ٤٩، البحر المحيط ٢٥٥/٦، الدر المصون ٦٥/٨ - ٦٨.

(٥) القائل هو: أبو النجم العجلي، وأنشد البيت ابن يعيش في شرح المفصل: ١ / ٥١، وفي شرح شذور الذهب: ٤٦، والبحر المحيط ٢٥٥ / ٦، الدر المصون: ٨ / ٦٥.

حيث قال 'غاياتها' مع أنه مفعول به مثني، فحقه أن ينصبه بالياء 'غايتهما' لكنه ألزمه الألف في حال النصب على لغة من يلزم المثني الألف في جميع أحواله. وقد ارتضى هذا القول الأخفش (ت: ٢١٥ هـ) في معانيه^(١).

٢ - قيل: 'إن' في الآية الكريمة ليست هي الناسخة وإنما هي بمعنى 'نعم'، وهو قول المبرد (ت: ٢٨٥ هـ)، ومنه قول الشاعر:

ويقلن شيباً قد علا
ك وقد كبرت فقلت إنة

أي نعم ، ومن ذلك قول ابن الزبير لرجل قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال له: إن وراكبها، أي نعم ولعن الله راكبها ، وعليه يكون 'هذان' مبتدأ، و'لساحران' خبره ، وتكون اللام دخلت على الخبر، واعترض عليه بأن اللام لا تقترن بالخبر إلا إذا كان خبراً لـ 'إن' المكسورة ؛ لهذا ضعف السمين هذا الوجه^(٢).

٣ - أن اسم 'إن' ضمير الشأن و'هذان' مبتدأ، و'ساحران' خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع رفع خبر 'إن'، واعترض عليه بأن في ذلك حذفاً لاسم 'إن' ولم يرد إلا في ضرورة الشعر، وكذلك دخول اللام في الخبر.

٤ - وقيل: إن اسم الإشارة 'هذا' لما ثني اجتمع ألفان: ألف التشية، وألف هذا، فوجب حذف إحداهما، لالتقاء الساكنين، فمن حذف ألف 'هذا' وأبقى ألف التشية قلب الألف ياءً في الجر والنصب، ومن حذف ألف التشية وأبقى ألف 'هذا' لم يغير الألف عن لفظها، قال ابن فارس (ت: ٣٩٥ هـ): 'وذلك أن 'هذا' اسم منهوك، ونهكه أنه على حرفين أحدهما حرف علة وهي: الألف، و'ها' كلمة تتبيه ليست من الاسم في شيء، فلما ثني احتيج إلى ألف التشية، فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية، واحتيج إلى حذف إحداهما فقالوا: إن حذفنا الألف الأصلية بقي الاسم

(١) معاني القرآن ١/ ١١٢.

(٢) الدر المصون: ٨ / ٦٥.

على حرف واحد، وإن أسقطنا ألف التشية كان في النون منها عوض ودلالة على التشية، فحذفوا ألف التشية^(١).

فعليه يكون المحذوف في قراءة 'هذان' هو ألف التشية، والألف التي بقيت هي ألف الكلمة.

٥ - وهناك رأي آخر في تخريج هذه القراءة، وهو أن بناء المشى - إذا كان مفرد مبنياً - أفصح من إعرابه، فهذان مفرد هذا، وهو مبني، فمشتاه أيضاً مبني على الأفصح، واختار ابن تيمية^(٢) ت: ٧٢٨ هـ 'هذا القول'^(٣).

٦ - وللسيوطي^(٤) ت: ٩١١ هـ 'تخريج آخر في ذلك'^(٥)، فهو يرى أن الألف والنون في 'هذان' جاءتا للتاسب مع 'يريدان'؛ لكن تباعد الكلمتين ربما يقلل من وجاهة هذا القول.

والراجح - حسب رأيي - أن ذلك لغة لبعض القبائل العربية؛ لأنه أمر وارد، فقد جاءت كلمات قرآنية على لغة غير الحجاز^(٦).

ب - تخفيف 'أن'^(٧):

إذا خففت 'أن' المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل؛ لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً، مثل علمت أن زيد قائم، التقدير: علمت أنه زيد قائم، وخبرها لا يكون إلا جملة، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية لم تحتج إلى فاصل، وإن كانت فعلية فلا تحتاج إلى فاصل في أمرين:

(١) الصاحبي: ٢٩ - ٣٠.

(٢) شرح شذور الذهب: ٤٩.

(٣) الإتيان ١/ ٣٩٢.

(٤) الصاحبي: ٤١، الإتيان: ١/ ٢٨٣.

(٥) الكتاب: ٣/ ١٦٥ وما بعدها، أوضح المسالك: ١/ ٣٧٠ - ٣٧٥، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٨٣ - ٢٨٩، الأشموني: ١/ ٢٩٠ - ٢٩٣.

١. إذا كان فعلها جامداً مثل ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]

٢. إذا كان دعاءً، مثل ﴿وَالْخَمِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ١٩] في قراءة من قرأ بتخفيف (أَنْ) وستأتي إن شاء الله تعالى.

وتحتاج الجملة الفعلية إلى فاصل بين الاسم والخبر فيما عدا هذين الأمرين، والفاصل يكون: ١. بقدر نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣] أو ٢. تنفيس نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠] أو ٣. نفي بلا أول لن أو لم، نحو: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئَةً﴾ [المائدة: ٧١] أو ٤. (لَوْ) نحو: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠] (١).

وإذا يَمَمْنَا وجهنا نحو القراءات القرآنية باحثين عن اختلافها في تخفيف (أَنْ) وجدنا المواضع الآتية:

١. ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣]

قرأ ابن عامر ويعقوب بتخفيف (أَنْ)، وقرأ الباقر بتشديدها، غير أن الكسائي وحمزة وخلفاء كسروا الهمزة (٢)، فتلخص من ذلك ثلاث قراءات (أَنْ، أَنْ، إِنَّ).

والذي يعنينا هنا هو تخفيف (أَنْ) وتشديدها.

قال مكِّي: «وحجة من خفف (أَنْ) أنه جعلها (أَنْ) المخففة من الثقيلة... ويكون (هذا) - في قراءة من خفف (أَنْ) - في موضع رفع بالابتداء، ومع (أَنْ) ضميرُ القصة، وعلى هذه الشريطة تخفيفُ المفتوحة» (٣).

(١) (أو ضح المسالك: ١ / ٢٧٢ - ٢٧٣).

(٢) (النشر: ٢ / ٢٦٦).

(٣) (الكشف: ١ / ٤٥٨).

وأما قراءة التشديد فواضحة^(١)، ويكون (هذا) اسم (أن)، و(صراط) خبرها.

٢. ﴿وَالْخَمِيسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [النور: ١٧]

قرأ نافع ويعقوب (أن لعنة) بإسكان النون ورفع لعنة، وقرأ الباقر (أن لعنة) بتشديد النون ونصب لعنة^(٢).

بالتشديد تكون (أن) الناسخة و(لعنة) اسمها، وخبرها: (عليه)، و بالتخفيف هي المخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن، وجملة (لعنة الله عليه) خبرها^(٣).

٣. ﴿وَالْخَمِيسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ١٩]

أن غضب الله بقرأ نافع (أن) مخففة و(غضب) فعلاً ماضياً ورفع لفظ الجلالة، وقرأ يعقوب (أن) مخففة و(غضب الله) على الإضافة، وقرأ الباقر (أن) مشددة، و(غضب) منصوباً، وجر لفظ الجلالة^(٤).

فتحصل ثلاث قراءات: ١- أن غضب الله.

٢- أن غضب الله.

٣- أن غضب الله.

قراءة الجمهور جاءت على الأصل وهو تشديد (أن) ونصب الاسم بعدها، وأما القراءتان الأخريان فجاءت (أن) فيهما مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وهي في قراءة يعقوب لا إشكال فيها، أما في قراءة نافع بتخفيف (أن)

(١) ذكر السمين أربعة أوجه في جملة: (أن هذا صراطي)، ملخصها: ١- أنها في محل نصب عطفاً على (ما) في: (أتل ما حرم ربكم) في الآية قبلها. ٢- أنها في محل نصب عطفاً على (أن لا تشركوا). ٣- أنها في محل جر وذلك على إسقاط حرف العلة، أي يولأن هذا صراطي مستقيماً. ٤- أنها في محل جر عطفاً على الضمير في (به) في قوله تعالى (ألا تشركوا به) وفيه الخلاف المشهور (انظر: الدر المصون: ٥ / ٢٢٣ - ٢٢٤).

(٢) النشر ٢/ ٣٣٠.

(٣) يُنظر: المحرر الوجيز: ٤ / ١٦٦، البحر المحيط: ٦ / ٤٣٤، الدر المصون: ٨ / ٢٨٦.

(٤) النشر ٢/ ٣٣٠.

و'غَضِبَ' على صيغة الفعل الماضي، فقد أورد ابن عطية^(١) وكذا أبو حيان^(٢) إشكالاً في هذه القراءة، وتبعهما السمين الحلبي قائلاً: «يلزمكم أحد أمرين، وهو: إما عدم الفصل بين المخففة والفعل الواقع خبراً، وإما وقوع الطلب خبراً في هذا الباب وهو ممتنع، تقرير ذلك: أن خبر المخففة متى كان فعلاً متصرفاً غير مقرون بـ'قد' وجب الفصل بينهما... فإن أُجيبَ بأنه دعاءٌ، أُعترضَ بأن الدعاء طلبٌ، وقد نصوا على أن الجمل الطلبية لا تقع خبراً لـ'إن'»^(٣).

ولم أجدهم أجابوا عن هذا الإشكال، ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: الفعل 'غَضِبَ' لم يحتج لفاصل؛ لأنه دعاء، قال سيبويه: «واعلم أنه ضعيفٌ في الكلام أن تقول: قد علمتُ أن تفعلُ ذاك، ولا قد علمتُ أن فعلُ ذاك حتى تقول: سيفعل أو قد فعل أو تنفي فتدخل (لا)... وأما قولهم: أما أن جزاك الله خيراً، فإنهم إنما أجازوه؛ لأنه دعاءٌ، ولا يصلون إلى 'قد' ههنا ولا إلى السين، وكذلك لو قلت: أما أن يغفرُ الله لك، جاز؛ لأنه دعاءٌ ولا تصل هنا إلى السين، ومع هذا - أيضاً - أنه قد كثر في كلامهم حتى حذفوا فيه (إنه) و(إنه) لا تحذف في غير هذا الموضع، سمعناهم يقولون: أما إن جزاك الله خيراً، شبهوه بـ'إنه' فلما جازت (إن) كانت هذه أجوزَ»^(٤).

فإن اعترضَ على ذلك بأن الدعاء طلبٌ والجملة الطلبية لا تقع خبراً لـ'إن' فمن الممكن أن يجاب عنه بأن ضمير الشأن لا يشترط فيه ذلك، قال الألويسي: «واشترط كون مفسر ضمير الشأن جملةً خبريةً فيه خلافٌ على ما يفهم

(١) المحرر الوجيز: ٤ / ١٦٧.

(٢) البحر المحيط: ٦ / ٤٣٤.

(٣) الدر المصون: ٨ / ٢٨٧.

(٤) ١٦٨ / ١٦٧ / ٣٠.

من كلام بعضهم، ولم يذكر في 'المغني' ^(١) في الباب الرابع في الكلام على ضمير الشأن إلا اشتراط كون مفسره جملة، ولم يشترط فيها الخبرية ^(٢).
ج. تخفيف 'لكن' ^(٣):

إذا خففت 'لكن' أهملت وجوباً عند الجمهور، وعن يونس والأخفش جواز إعمالها ^(٤).

قال أبو علي في 'لكن': «وهي مثل 'إن' في أنها مثقلة ثم تخفف إلا أن 'إن' وأن' إذا خففتا فقد يُنصب بهما كما كان يُنصب بهما مثقلتين وإن كان غير الإعمال أكثر، ولم نعلم أحداً حكى النصب في 'لكن' إذا خففت، فيُشبه أن النصب لم يجرى في هذا الحرف مخففاً ليكون ذلك دلالة على أن الأصل في هذه الحروف ألا تعمل إذا خففت لزوال اللفظ الذي به شابه الفعل في التخفيف، وأن من خفف ذلك فالوجه ألا يُعمله» ^(٥).

وإذا أهملت 'لكن' زال اختصاصها بالجملة الاسمية، فتدخل حينئذ على الجملة الاسمية والفعلية ^(٦)، فمثال دخولها على الفعلية قوله: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ

(١) قال ابن هشام في ذلك: ((النوع الثامن: اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الإنشائية فالأول كثير كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبراً لكان أو خبراً لإن أو لضمير الشأن، قيل: أو خبراً للمبتدأ أو جواباً للقسم غير الاستعطائي... وينبغي أن يستثنى من منع ذلك في خبري إن وضمير الشأن خبراً أن المفتوحة إذا خففت فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية كقوله تعالى: (والخامسة أن غضب الله عليها) في قراءة من قرأ أن بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل))
مغني اللبيب: ٧٦١/١

(٢) روح المعاني: ٢٥ / ١٢١.

(٣) انظر: أوضح المسالك: ١ / ٢٨١، شرح قطر الندى: ١٧٦، الأشعموني: ١ / ٢٩٤.

(٤) أوضح المسالك: ١ / ٢٨١، الأشعموني: ١ / ٢٩٤.

(٥) الحجة للفارسي: ٢ / ١٣٥.

(٦) شرح قطر الندى: ١٧٦.

كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴿الزخرف: ١٧٦﴾، ومثال دخولها على الاسمىة قوله: ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي

الْعِلْمِ ﴿النساء: ١١٦٢﴾

وفي القراءات جاء الاختلاف في تخفيف 'لكن' وتثقيلها فيما يأتي :

١. ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١١٠٢]

٢. ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾

[الأنفال: ١٧]

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بتخفيف نون 'لكن' في هذه المواضع

الثلاثة ورفع الاسم بعدها، وقرأ الباقيون بالتشديد ونصب الاسم بعدها^(١).

٣. ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]

٤. ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾ [البقرة: ١٨٩]

قرأ نافع بتخفيف 'لكن' في هذين الموضعين ورفع 'البر'، وقرأ الباقيون

بتشديدها ونصب 'البر'^(٢).

٥. ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤]

قرأ حمزة والكسائي وخلف بتخفيف 'لكن' ورفع 'الناس'، وقرأ الباقيون

بتشديدها ونصب 'الناس'^(٣).

٦. ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٨، والزمر: ٢٠]

قرأ أبو جعفر وحده 'لكن' بالتشديد، وقرأ الباقيون بالتخفيف^(٤).

(١) النشر ٢ / ٢١٩.

(٢) السابق.

(٣) السابق.

(٤) النشر: ٢ / ٢٤٧.

واضح أن 'لكن' في قراءات التشديد تكون ناسخة والاسم بعدها منصوب على أنه اسمها، وفي قراءات التخفيف تكون غير عاملة والاسم بعدها مرفوع على الابتداء^(١).

وهنا ندون بعض الأمور المتعلقة بتخفيف 'لكن':

- ١ - في حال التخفيف تكون غير عاملة، ويلزم إعمالها إذا شددت.
- ٢ - إذا خففت كسرت نونها لالتقاء الساكنين، أما المثقلة فلا تحتاج لذلك.
- ٣ - تخفيف 'لكن' الناسخة^(٢) قليل، بدليل أنه لم يرد في القرآن الكريم إلا في هذه المواضع السبعة الآتية الذكر.
- ٤ - في قراءات التخفيف السابقة لم تعمل 'لكن' مطلقاً، وهذا يدعم حجة من قال: إن إعمالها مخففة لا يجوز.
- د - تخفيف 'كان' (٣):

إذا خففت 'كان' «توي اسمها»، وأخبر عنها بجملة اسمية نحو: كان زيد قائماً، أو جملة فعلية مصدرية بـ 'لم' كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْن بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] أو مصدرية بقدر كقول الشاعر:

أزفَ الترحلُ غيرَ أن ركبنا لَمَّا تزلُ برحالنا وكانَ قد

أي: وكان قد زالت، فاسم 'كان' في هذه الأمثلة محذوف وهو ضمير الشأن والتقدير: كأنه زيد قائماً، وكأنه لم تغن بالأمس، وكأنه قد زالت، والجملة التي بعدها خبر عنها^(٣).

(١) انظر: الحجة للفارسي ٢ / ١٢٥ - ١٢٧، الكشف: ١ / ٢٥٦، الدر المصون: ٢ / ٢٩.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ١ / ٢٧٥ - ٢٧٩، شرح قطر الندى: ١٨٠ - ١٨٣، شرح ابن عقيل: ١ / ٢٩٠ - ٢٩١، الأشموني: ١ / ٢٩٢ - ٢٩٤.

(٣) شرح ابن عقيل: ١ / ٢٩٠ - ٢٩١، و أوضح المسالك: ١ / ٣٧٧.

ويجوز أن تخفف (كأن) ويبقى عملها، ولكن ذكر اسمها أكثر من اسم (أن)، ولا يلزم أن يكون ضميراً^(١)، فمن إعمالها قول الشاعر^(٢):

وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

في رواية من نصب (ظبية) على أنه اسم (كأن)، والخبر محذوف^(٣).

وإذا بحثنا عن (كأن) في القراءات ألفينا أن القراء لم يختلفوا فيها تخفيفاً أو تثقيلاً^(٤).

الفصل الرابع:

إسكان آخر الكلمة في الوصل

في هذا الفصل نتحدث عن إسكان آخر الكلمة وصللاً، ونتعرف على موقف أهل العربية من ذلك، وتوجيههم لما ورد من قراءات في ذلك، وهذا الإسكان ثلاثة أنواع: أ - إسكان حركة الإعراب.

ب - إسكان آخر الفعل المبني.

ج - إسكان هاء الضمير.

وسنستعرض هذه الأنواع وفق ما يلي:

(١) شرح قطر الندى: ١٨٠.

(٢) هو ابن الأرقم اليشكري يمدح زوجته، وهو في شرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٧٢، وشذور الذهب: ٢٨٤، ولسان العرب: (ق س م)، والمقسم: الجميل، وتعطو: تتناول.

(٣) السابق.

(٤) وردت (كأن) ساكنة النون في تسعة مواضع

هي: النساء: ٧٢، الأعراف: ٩٢، هود: ٦٨، ٩٥، يونس: ١٢، ٢٤، ٤٥، لقمان: ٧، الجاثية: ٨.

أ - إسكان حركة الإعراب.

جاء إسكان الحركة الإعرابية في القراءات العشر في المواضع الآتية:

- ١ - ﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤]
 - ٢ - ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذَنُّوْا بَقَرَةً ﴾ [البقرة: ٦٧]
 - ٣ - ﴿ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]
 - ٤ - ﴿ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَمُهُمْ هَذَا ﴾ [الطور: ١٣٢]
 - ٥ - ﴿ يَنْصُرُكُمْ مِّنْ دُونِ الرَّحْمَنِ ﴾ [الملك: ٢٠]
 - ٦ - ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٩]
- اختلف عن أبي عمرو في إسكان همزة 'بارئكم' أو اختلاس كسرتها، كما اختلف عنه في إسكان ضمة الراء أو اختلاسها في: 'يأمركم' حيث وقع^(١) وفي 'تأمرهم'، و'يأمرهم'، و'ينصركم'^(٢) و'يشعركم'^(٣).
- ٧ - ﴿ أَسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا تَحْقِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئِ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ [فاطر: ٤٣]
- قرأ حمزة وحده بإسكان همزة 'السيئ' وصلأ في الموضعين من الآية، وقرأ الباقيون بكسرها^(٤).

- ٨ - ﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ [النمل: ٢٢] و ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ ءَايَةٌ ﴾

[سبأ: ١٥]

(١) وقع (يأمركم) في غير الموضع المذكور في: البقرة: ٢٦٨، ١٦٩، ٩٢، آل عمران: ٨٠، النساء: ٥٨.

(٢) وقع (ينصركم) في غير الموضع المذكور: لكن القراء متفقون على جزمه لكونه فعل شرط في: آل عمران: ١٦٠،

التوبة: ١٤، محمد: ٧.

(٣) النشر: ٢ / ٢١٢.

(٤) النشر: ٢ / ٣٥٢.

روى قُتُبٌ عن ابن كثير إسكان همزة 'سبأ'، وقرأ الباقر بكسرها^(١).
وإذا جئنا إلى توجيه القراءات السابقة فإنها وُجِّهت بتوجيهات عدة، فقل:
١ - هذا الإسكان لحركة الإعراب لغة لبعض العرب، ونسبت إلى تميم وأسد^(٢).

٢ - من باب إجراء الوصل مجرى الوقف^(٣).

٣ - من باب إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، كتسكين العين من إبل وعضد وعنق^(٤).

٤ - أن ذلك فرارٌ من توالي الحركات^(٥).

٥ - أن هذا التسكين طلب للخفة، لثقل الهمزة في نحو 'بارئكم' و'السيئ' وذلك لأن الهمزة حرف ثقيل؛ ولذلك اجترئ عليها بجميع أنواع التخفيف، فاستثقلت عليها الحركة، فقُدِّرَتْ^(٦).

وكل هذه التوجيهات مردها في نهاية المطاف إلى شيء واحد وهو الجنوح إلى التخفيف لثقل الحركة.

وقد تباينت مواقف النحويين إزاء هذه الظاهرة، فمنهم من أنكر جواز الإسكان مطلقاً في القراءات وفي غيرها وعلى رأس هؤلاء المبرد^(٧)، ومنهم من قَصَرَ جواز الإسكان على الشعر كابن جني الذي ذكر جملة من الشواهد الشعرية على ذلك^(٨) منها:

(١) النشر ٢/ ٣٣٧.

(٢) النشر: ٢/ ٢١٣، وانظر: اللهجات العربية في التراث العربي ص: ٢٤٥.

(٣) روح المعاني: ٢٢/ ٢٠٦.

(٤) النشر: ٢/ ٢١٣، وانظر تفسير القرطبي: ١/ ٤٠٢.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٦٤.

(٦) الدر المصون ١/ ٣٦٣.

(٧) تفسير القرطبي: ١/ ٤٠٢، الدر المصون ١/ ٣٦٣.

(٨) الخصائص: ١/ ٧٤ و ٢/ ٣٤٠.

. سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلِأَهْوَاؤِ مَنْزِلِكُمْ وَتَهَرُّ تَبْرَى فَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ
. تَأْبَى قُضَاعَةٌ أَنْ تَعْرِفَ لَكُمْ نَسَبًا وَأَبْنَا نَزَارٍ فَأَنْتُمْ بَيْضَةُ الْبَلَدِ
. فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

وقال مُنْكَرًا على المبرد: «واعترض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية، وتَحَكُّمٌ على السماع بالشهوة مجردة من النُّصْفَةِ»^(١)، وقال: «وأما دفع أبي العباس ذلك فمدفوعٌ وغيرُ ذي مرجوع إليه»^(٢)، ومنهم من جَوَّز إسكان حركة الإعراب في الشعر وفي غيره، ولَخَّصَ في «الهمع» هذه المواقف الثلاثة بقوله: «اِخْتُلِفَ في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة، على أقوالٍ: أحدها: الجواز مطلقاً، وعليه ابن مالك، وقال: إنَّ أبا عمرو حكاه عن لغة تميم... والثاني: المنع مطلقاً في الشعر وغيره وعليه المبرد... والثالث: الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور، قال أبو حيان وإذا ثبت نقلُ أبي عمرو وأن ذلك لغة تميم كان حجةً على المذهبين»^(٣).

هذا، وادعى إبراهيم أنيس^(٤) أن أبا عمرو بن العلاء كان لا يلتزم في قراءته النطق بالحركات الإعرابية أو الحركات الواقعة على أواخر تلك الكلمات^(٥). وهو بذلك يحاول أن يدعم نظريته^(٥) التي تقول: إن الأصل في الكلمات سكون آخرها^(٦).

(١) الخصائص: ١ / ٧٥.

(٢) الخصائص: ٢ / ٣٤٠.

(٣) همع الهوامع ١ / ٢١٦ - ٢١٨.

(٤) في اللهجات العربية: ٦٣.

(٥) من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس: ١٨٨.

(٦) ((وقد تكفل بالرد عليه كثيرٌ من تلاميذه مستدلين بالشواهد الكثيرة التي تشير إلى الحركات الإعرابية وأثرها في المعاني من القاعلية والمفعولية وغيرهما، كما حشد بعضهم شواهد وأدلة من الساميات تؤكد أن الإعراب كان فيها كما كان في العربية الفصحى)): إشارات الإعراب بين النظر والتطبيق مقال في مجلة معهد اللغة بمكة المكرمة، العدد الثاني، ١٤٠٤هـ - ص: ٢٨٠ - ٢٨١.

وما ذكره غير صحيح، وادعاء صريح ؛ لأن أبا عمرو التزم في قراءته بالحركة الإعرابية في آلاف مؤلفة من الكلمات القرآنية شأنه في ذلك شأن جميع القراء، وإنما اختلف عنه في بضع كلمات فقط، وتلك الكلمات رواها بعضهم عنه بالتحريك لا بالتسكين، فكيف يدعي إبراهيم أنيس أن أبا عمرو غير ملتزم بحركة أواخر الكلمات ١٥

وتلك الكلمات قليلة جداً، ولا يمكن أن تمثل ظاهرة لغوية عامة.

و نخلص إلى خلاصة هذا المبحث على النحو التالي :

١- جاء إسكان حركة الإعراب في كلمات قليلة وردت في بعض القراءات، وأكثر القراء على تحريك آخر تلك الكلمات، وفق الإحصاء الآتي:

اللفظة	ورودها في القرآن الكريم (١)	قراء التحريك	قراء التسكين
بارئكم	٢	٩	١ (أبو عمرو بخُلف عنه)
يأمركم	٦	٩	١ (أبو عمرو بخُلف عنه)
تأمرهم	١	٩	١ (أبو عمرو بخُلف عنه)
يأمرهم	١	٩	١ (أبو عمرو بخُلف عنه)
ينصركم	١	٩	١ (أبو عمرو بخُلف عنه)
يشعركم	١	٩	١ (أبو عمرو بخُلف عنه)
السيئ	٢	٩	١ (حمزة)
سبأ	٢	٩	١ (ابن كثير) برواية قنبل
المجموع	١٦ موضعاً		

وعلى هذا فإجمالي قراءات التحريك: $16 \times 9 = 144$.

وإجمالي قراءات التسكين: $16 \times 1 = 16$.

فنسبة التسكين هي: $16 \times 144 \div 100 = 11\%$

(١) تقدم ذكر سور تلك المواضع.

٢ - وورد الإسكان أيضاً في بعض الآيات الشعرية، وكان الداعي لذلك هو إقامة الوزن ؛ إذ لو حُرِّك الحرف لا نكسر البيت، فمثلاً لو أخذنا قول امرئ القيس: **فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ**

فهو من بحر السريع وتقطيعه:

فَالْيَوْمَ أَشْ / رَيْغَيْرُمُسْ / تَحْقِبِينَ

مُسْتَقْعِلُنْ / مُسْتَقْعِلُنْ / فاعِلُنْ

فلو لم تسكن الباء من (أشرب) لاختلت التفعيلة، وكذا يقال في باقي الروايات الشعرية.

٣ - تباينت مواقف النحويين من هذه الظاهرة، فمنهم من منعها مطلقاً، ومنهم من أجازها مطلقاً، ومنهم من قَصَرَ الجوازَ على الشعر دون غيره.

٤ - استغل بعض اللغويين المحدثين هذه الظاهرة لدعم نظريتهم التي تقول: إن الأصل في الكلمات أن تكون ساكنة الآخر، وأن تحريك آخرها هو لالتقاء الساكنين وليس للإعراب.

ب - إسكان آخر الفعل المبني.

﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] ﴿فَالْوَا أَرِنَا

اللَّهُ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٢]، ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ لَيْلِكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾

[فصلت: ٢٩]

اختلفوا في الراء في 'أرنا وأرني' فأسكن الراء ابن كثير ويعقوب، وافقهما ابن ذكوان وأبو بكر في موضع 'فصلت'، واختلف عن أبي عمرو فروي عنه الإسكان وروي عنه الاختلاس^(١).

قال الفارسي: «فالإسكان فيه حسنٌ، على تشبيه المنفصل بالمتصل»^(٢) بمعنى أن 'أرن' بزنة (فعل) فسُكِّنَ وسطه كما سَكَنَ في 'كَيْد'، فالإسكان «للتخفيف، شَبَّهوا المتصل بالمنفصل فسكَّنوا كَسْرَهُ، كما قالوا في فخذ فخذ، وكَتِفَ كَتْفٌ»^(٣).

ووجه أبو زرعة القراءة على أن «الأجود أن نقول نقلنا حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفنا لكثرة الحركات»^(٤).

ومهما كان من توجيه فطلب التخفيف هو الداعي لهذا التسكين، وقد «سُمِعَ الإسكان في هذا الحرف نصاً عن العرب، قال الشاعر:

أرنا إداوة عبد الله نملوها من ماء زمزم إن القوم قد ظمئوا»^(٥)

ومع أن الإسكان له وجهه في العربية إلا أنه لم يسلم من الإنكار، قال أبو حيان: «وقد أنكر بعض الناس الإسكان، من أجل أن الكسرة تدل على ما حُذِفَ، فيقبح حذفها، يعني أن الأصل كان أرء، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة، فكان في إقرارها دلالة على المحذوف، وهذا ليس بشيء؛ لأن

(١) النشر: ٢ / ٢٢٢.

(٢) الحجة: ٢ / ٦٩.

(٣) الدر المصون: ٢ / ١١٨.

(٤) حجة القراءات: ١١٥.

(٥) البحر: ١ / ٣٩١.

هذا أصلٌ مرفوضٌ^(١)، وصارت الحركة كأنها حركة الراء...وأيضاً فهي قراءة متواترة فإنكارها ليس بشيء^(٢).

ج. إسكان هاء الضمير.

الأصل في هاء الكناية أن تُحرك بضم أو كسر، لكننا ألفينا قراءات قرآنية جاءت فيها هاء الكناية ساكنة وذلك في المواضع الآتية:

١. ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِدِينَارٍ

لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥]

٢. ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ﴾ [مِنهَا] آل

عمران: ١٤٥، ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ [الشورى: ٢٠]

٣. ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ

مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥]

قرأ بإسكان هاء الكناية في: 'يؤده، لا يؤده'، 'نؤته'، 'نوله، نصله' أبو عمرو

وحمزة وأبو بكر (شعبة^(٣))، واختلف عن أبي جعفر وهشام^(٤).

٤. ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١، الشعراء: ١٣٦]

قرأ حمزة وعاصم بسكون الهاء في 'أرجه'^(٥).

(١) أي: يراى.

(٢) السابق.

(٣) (النشر: ١ / ٢٠٥، تقريب النشر: ١٥، الإتحاف: ١ / ١٥٠).

(٤) (تقريب النشر: ١٦، الإتحاف: ١ / ١٥٤).

٥. ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾ [طه: ١٧٥]

قرأ بإسكان هاء (يأته) السوسي بخلف عنه^(١).

٦. ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَخَشِيَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [النور: ٥٢]

قرأ أبو عمرو وأبو بكر (شُعْبَةً) بإسكان هاء (يتقه) وكسر القاف، واختلف عن هشام وخلاد وابن وردان^(٢).

٧. ﴿أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨]

قرأ أبو عمرو وحمزة وعاصم بإسكان هاء الكناية في: (ألقه) واختلف عن هشام وأبي جعفر^(٣).

٨. ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ١٧]

قرأ السوسي عن أبي عمرو بإسكان هاء (يرضه) واختلف عن الدوري وهشام وأبي بكر وابن جَمَاز^(٤).

٩. ﴿أَلْحَسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ١٧]

روى هشام من طريق الداجوني بإسكان هاء (يره)^(٥).

١٠. ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]

قرأ هشام بإسكان الهاء في (يره) في الموضعين، وكذا ابن وردان من طريق النهرواني^(٦).

(١) تقريب النشر: ١٦، الإتحاف: ١ / ١٥١.

(٢) (النشر: ١ / ٢٠٦، تقريب النشر: ١٥، الإتحاف: ١ / ١٥١).

(٣) (النشر: ١ / ٢٠٦، تقريب النشر: ١٥، الإتحاف: ١ / ١٥٢).

(٤) (النشر: ١ / ٢٠٧ و تقريب النشر: ١٦، الإتحاف: ١ / ١٥٣).

(٥) (النشر: ١ / ٢١٠، تقريب النشر: ١٦، الإتحاف: ١ / ١٥٤).

(٦) (السابقان).

قبل ذكر توجيه هذه القراءات يجدر التنبيه إلى أن تلك القراءات أنكرها جماعة من النحويين والمفسرين وموجهي القراءات، أو ضعفوها، نذكر طرفاً من أقوالهم:

- قال الزجاج^(١) (ت: ٣١١ هـ): «اتفق أبو عمرو وعاصم والأعمش وحمزة على إسكان الهاء من يؤدّه^(٢) وكذلك كل ما أشبه هذا من القرآن اتفقوا على إسكان الهاء فيه... أما الحكاية عن أبي عمرو فيه وفي غيره فغلط، كان أبو عمرو يختلس الكسرة... وهذا الإسكان الذي حكى عنه هؤلاء غلطٌ بين لا ينبغي أن يُقرأ به؛ لأن الهاء لا ينبغي أن تُجزم ولا تُسكن في الوصل إنما تُسكن في الوقف^(٣)».
- وقال النحاس^(٤) (ت: ٣٣٨ هـ): «فأما إسكان الهاء فلا يجوز إلا في الشعر عند بعض النحويين، وبعضهم لا يجيزه، وأبو عمرو أجل من أن يجوز عليه مثل هذا، والصحيح عنه أنه كان يكسر الهاء^(٥)».
- وقال أبو منصور الأزهري^(٦) (ت: ٣٧٧ هـ): «وأما جزم الهاء فليس بجيد عندهم^(٧)».
- وقال مكي^(٨) (ت: ٤٢٧ هـ): «وكلُّ هذا في إسكان الهاء ضعيفٌ.. والإسكان أضعفُ القراءات في هذه الكلمة^(٩)».
- وقال أبو البقاء العكبري^(١٠) (ت: ٦١٦ هـ): «في سرده للقراءات في يؤدّه^(١١)»
«والتالفة: إسكان الهاء وذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف وهو ضعيف، وحق هاء الضمير الحركة، وإنما تسكن هاء السكت^(١٢)».

(١) معاني القرآن للزجاج: ١ / ٤٣١ - ٤٣٢.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ١ / ٣٨٨.

(٣) معاني القراءات: ٣٥٧.

(٤) الكشف: ١ / ٤٧١.

(٥) التبيان: ١ / ٢٧٢.

وهكذا نرى أن قراءة إسكان الهاء لم تسلم من التضعيف، ولا شك أن تضعيف القراءة الثابتة أمر مرفوض ورأي ليس بسديد، لكن لعل بعض أولئك المنكرين أو المضعفين لا يعلم ثبوت تلك القراءات.

والحق الذي لا محيد عنه أن ذلك التسكين له وجهه في العربية، وجاء ما يماثله في كلام العرب، و سنعرض طائفة من أقوال المثبتين له:

١. قال الفراء (ت: ٢٠٧ هـ) مدلاً على مجيء الإسكان عن العرب: «فإن من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها، فيقول: ضربتُ ضرباً شديداً» ثم ذكر وجه ذلك في القياس: فقال: «أو يترك الهاء إذا سكّنها _ وأصلها الرفع _ بمنزلة رأيتهم، وأنتم، ألا ترى أن الميم سُكّنت وأصلها الرفع»^(١)، يعني أن الهاء سكّنت كما سكّنت ميم الجمع، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه:

١. كلاهما ضمير متصل.

٢. على حرف واحد.

٣. أصل كل منهما الحركة.

٢. ورد أبو حيان (ت: ٧٥٤ هـ) مقولة الزجاج آنفة الذكر بقوله: «وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط، ليس بشيء؛ إذ هي قراءة في السبعة وهي متواترة، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنه عربي صريح وسامع لغة وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا، وقد أجاز ذلك الفراء، وهو إمام في النحو واللغة، حكى ذلك لغة لبعض العرب تجزماً في الوصل والقطع، وقد روى الكسائي أن لغة عُقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك وأنهم يُسكّنون أيضاً»^(٢).

(١) معاني القرآن للفراء: ١ / ٢٢٣.

(٢) البحر: ٤٩٩: ٢.

- وقال السمين الحلبي^(١) ت: ٧٥٦ هـ - في مقولة الزجاج أيضاً: «وهذا الرد من الزجاج ليس بشيء لوجوه منها: أنه قر من السكون إلى الاختلاس، والذي نص على أن السكون لا يجوز نص على أن الاختلاس أيضاً لا يجوز، بل جعل الإسكان في الضرورة أحسن منه في الاختلاس...، ومنها: أن هذه لغة ثابتة عن العرب حفظها الأئمة الأعلام كالكسائي والفراء... - وكان الزجاج يضعف في اللغة، ولذلك رد على ثعلب في فصيحته^(٢) أشياء أنكرها عن العرب، فرد الناس عليه رده، وقالوا قالتها العرب، فحفظها ثعلب ولم يحفظها الزجاج، فليكن هذا منها^(٣)».

وذكر السيوطي أن إسكان الهاء لغة قليلة لبعض العرب من ذلك قول الشاعر:

وأشربُ الماءَ ما بي نحوه عطشٌ إلا لأن عيوئه سيل واديهـا

وذكر أنه^(٤) إذا كان قبلها ساكنٌ وحذف لعارضٍ من جزم أو وقف جاز فيها الأوجه الثلاثة :

الإشباع نظراً إلى اللفظ ؛ لأنها بعد حركة.

والاختلاس نظراً إلى الأصل لأنها بعد ساكن.

والإسكان نظراً إلى حلولها محل المحذوف وحقه الإسكان لو لم يكن معتلاً^(٥)

وحاول الدكتور عبد الصبور شاهين^(٦) إقحام مسألة تسكين هاء الكناية في موضوع: إسكان الحركة الإعرابية، وهذا أمر لا يستقيم له ؛ لأن هاء الكناية كلمة مستقلة بنفسها وهي مبنية وليست معربة، وحركة الإعراب لا تكون عليها أصلاً، وإسكان تلك الهاء مغاير تماماً لإسكان الحركة الإعرابية، ولكل منهما علته التي تخصه، فلا وجه للجمع بينهما.

(١) الدر المصون: ٣ / ٢٦٢ - ٣٦٤.

(٢) مع الهوامع: ١ / ٢٢٢.

(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٦٧.

الخاتمة

عُني هذا البحث بالسكون في القراءات أصولاً وفرشاً، ومعرفة توجيهات النحويين ومواقفهم من تلك القراءات. ففي أصول القراءات تطرق البحث إلى السكون وقضاياه في تسهيل الهمز، والإدغام، والوقف، وهاء الكناية، وميم الجمع... وفي الفرش تناول البحث اختلاف القراءات في تسكين حرف أو تحريكه، سواء اتفقت البنية أم اختلفت، إذ المهم هو تتبع اختلاف التسكين والتحريك في تلك الكلمات القرآنية. كما تخلل البحث استعراضاً لمواقف النحويين من التسكين وأحكامه في ضوء القراءات القرآنية، وتلك المواقف متفقة - في الأعم الأغلب - مع تلك القراءات القرآنية؛ لأن تلك الأحكام تتلَّب مع قواعدهم، وفي بعض الأحيان نجد بعض النحويين يخالف أحكاماً قررها علماء القراءات، فمن ذلك: - مَنَعَ جمهورُ النحويين الإدغامَ إذا كان قبل المدغم حرفٌ صحيحٌ، وهو جائز عند القراء لورود الرواية بذلك.

ب - سَكَنَ بعض القراء هاء الكناية وصلأً، ومنعه جمهور النحويين.

ج - جاء التقاء الساكنين في الوصل على غير حدِّهما في قراءات عدة، وهو ممنوع عند جمهور النحويين.

د - مَنَعَ أكثرُ النحويين إسكان حركة الإعراب، وجاءت قراءة سبعية بذلك.

هـ - تسكين لام الأمر بعد (ثمَّ) غير جائز عند جمهور النحويين، وجاءت قراءات عدة بذلك.

و - أجاز بعض النحويين إبدال الهمزة المتطرفة في الوقف من جنس الحركة التي عليها في الوصل، ومنع ذلك جمهور من القراء.

ز - أجاز النحويون النقل إلى ميم الجمع، وهو ممتنع عند القراء.

وتوصلَ البحث إلى نتائج من أبرزها:

١. اتضح من خلال البحث أن اختلاف القراءات في تسكين حرف أو تحريكه قد يصاحبه اختلاف في بنية الكلمة، وقد تظل الكلمة دون تغيير.
٢. ظهر أثر السكون ودوره في مواضع تناولتها كتب القراءات والنحو، من أهمها تسهيل الهمز، الإدغام، الوقف، هاء الضمير، ميم الجمع...
٣. القراءات القرآنية لا تستوعب جميع اللغات في كلمة ما، ككلمة وَرِق، وَبُخْل.
٤. التحريك أكثر من التسكين في الكلمات المتفقة البنية سواء كان التسكين في وسطها أم في آخرها يُنظر مباحث تسكين عين الثلاثي، جزم المضارع بالسكون، تسكين آخر الكلمة وصلأً.

ملحق (١) ملخص للقراء العشرة^(١):

القارئ	أشهر اثنين من رواته	بعض ألقابه
ابن عامر ت: ١١٨هـ	١. هشام ت: ٢٤٥هـ ٢. ابن ذكوان ت: ٢٤٢هـ	العرياني: هو وأبو عمرو، الابنان: هو وابن كثير
ابن كثير ت: ١٢٠هـ	١. البزّي ت: ٢٥٠هـ ٢. قنبل ت: ٢٩١هـ	الحرميان: هو ونافع، الابنان: هو وابن عامر
عاصم ت: ١٢٧هـ	١. أبو بكر شعبة ت: ١٩٢هـ ٢. حفص ت: ١٨٠هـ	الكوفيون: هو وحمزة والكسائي
أبو عمرو ت: ١٥٤هـ	١. الدوري ت: ٢٤٦هـ ٢. السوسي ت: ٢٦١هـ	البصريان: هو ويعقوب، النحويان: هو والكسائي
حمزة ت: ١٥٦هـ	١. خلف ت: ٢٢٩هـ ٢. خلاد ت: ٢٢٠هـ	الكوفيون: هو وعاصم والكسائي
نافع المدني ١٦٩هـ	١. قالون ت: ٢٢٠هـ ٢. ورش ت: ١٩٧هـ	المدنيان: هو وأبو جعفر، الحرميان: هو وابن كثير
الكسائي ت: ١٨٩هـ	١. الليث ت: ٢٤٠هـ ٢. الدوري صاحب أبي عمرو	الأخوان: هو وحمزة، النحويان: هو وأبو عمرو الكوفيون: هو وحمزة وعاصم
أبو جعفر ت: ١٢٧هـ	١. ابن وردان ت: ١٦٠هـ ٢. ابن جهمّاز ت: ١٧٠هـ	المدنيان: هو ونافع، أهل الحجاز: هو ونافع وابن كثير
يعقوب ت: ٢٠٥هـ	١. رؤيس ت: ٢٢٨هـ ٢. رُوح ت: ٢٣٤هـ	البصريان: هو وأبو عمرو
خلف ت: ٢٢٩هـ	١. إسحاق الوراق ت: ٢٨٦هـ ٢. إدريس الحداد ت: ٢٩٢هـ	أهل العراق: هو والكوفيون

(١) المرجع في هذا: التيسير ٧١. ٢٠، تحبير التيسير ١٢. ١٧، النشر ٩٩/١ وما بعدها، وكذا تفسير الطبري، البحر، فتح القدير (فيما يخص الألقاب) في مواضع متعددة منها.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

- القرآن الكريم: طباعة مجمع الملك فهد بالمدينة النبوية، ١٤١٢هـ.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الشيخ: أحمد بن محمد البنا، تحقيق: / شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- الإتيان في علوم القرآن: للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، د / عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- أثر القراءات في الدراسات النحوية د / عبد العال سالم مكرم، مصر، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.
- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٦٣م.
- الأدوات النحوية في كتب التفسير: د / محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم: د / محمد أحمد خضير، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 'دون تاريخ'.
- أسرار العربية: لابن الأنباري، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.

- الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق د / عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م.
- إعراب القرآن الكريم: لأبي جعفر النحاس، تحقيق د / زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨ م.
- إعراب القرآن في تفسير أبي حيان د / صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩ م.
- الأفعال في القرآن الكريم د / عبد الحميد مصطفى السيد، دار البيان العربي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م.
- الاقتراح في علوم أصول النحو: للسيوطي، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق وتعليق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، 'دون تاريخ'.
- أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق وتعليق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت _ صيدا، 'دون تاريخ'.
- البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ / ١٩٩٠ م.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: عبد الفتاح القاضي، تحقيق: أحمد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م.
- البرهان في علوم القرآن، لمحمد الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.

- تاريخ القراء العشرة ورواتهم وتواتر قراءاتهم ومنهج كل في القراءة: الشيخ / عبد الفتاح القاضي، تعليق: السادات السيد منصور أحمد، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م
- التأويل النحوي في القرآن الكريم د / عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- التبصرة والتذكرة لابن إسحاق الصيمري، تحقيق د / فتحي أحمد، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي مكتبة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦ م.
- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة: ابن الجزري، صححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
- التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون، تحقيق: أيمن سويد، الجماعة الخيرية للقرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ: خالد الأزهرى، تحقيق د / عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
- التطور النحوي للغة العربية: لبرجستراسر، تعريب د / رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م
- تفسير أبي السعود 'إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم'، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 'دون تاريخ'.
- تفسير البيضاوي تحقيق: عبد القادر حسونة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.

- تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) للإمام أبي جعفر الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- تفسير القرطبي: (الجامع لأحكام القرآن) للإمام محمد القرطبي، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٢هـ.
- تقريب النشر، لابن الجزري، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: / كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- التمهيد في علم التجويد لابن الجزري، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
- تهذيب التوضيح: أحمد المراغي، ومحمد سالم علي، الطبعة الأولى، ١٣٢٩هـ، ١٩١١م.
- تهذيب اللغة: لأبي منصور الأزهرى، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، دار القومية، ١٩٦٤.
- التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة الإمام عاصم د / صبري المتولي، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- التوجيهات والآثار النحوية والصرفية للقراءات الثلاثة بعد السبعة د / علي محمد فاخر، مكتبة وهبة للنشر بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- تيسير الصرف بمضمون كتاب شذا العرف د / عبد الرحمن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، دون تاريخ

- التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو الداني، عني بتصحيحه: أوتوبرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.
- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين السخاوي، تحقيق د / علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.
- حاشية الصبان على الأشموني، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.
- حجة القراءات، لأبسي زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق د / عبد العال مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١ هـ.
- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تحقيق د / عبد الفتاح شلبي، د / عبد الحليم النجار، علي النجدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.
- الخلاف بين النحويين، د / السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- الدر اللقيط من البحر المحيط: لتاج الدين أحمد القيسي الحنفي، بهامش البحر المحيط^١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د / أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.

- الدراسات اللغوية للقرآن الكريم في أوائل القرن الثالث الهجري د/ عيسى شحاتة، دار قباء للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني د/ حسام سعيد النعيمي.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ.
- دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته د/ أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م.
- روح المعاني للألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 'دون تاريخ'.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠ هـ، الطبعة الثانية.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملوي، مكتبة إحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، الطبعة الرابعة، ١٤١١ هـ.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، 'دون تاريخ'.
- شرح الشافية لرضي الدين الاسترأبادي، تحقيق: محمد الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، 'دون تاريخ'.
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، 'دون تاريخ'.

- شرح طيبة النشر للنويري، تحقيق: د / مجدي محمد باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م.
- شرح قطر الندى لابن هشام، تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م.
- الصاحبي لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٧ م.
- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم: د / محمد عبد القادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د / أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦ م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشره برجستراسر، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٥١ / ١٩٣٢.
- فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر: محمد إبراهيم سالم، دار غريب للطباعة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١ م.
- الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه: د / إبراهيم الشمس، ذات السلال، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م.
- في اللهجات العربية: د / إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٥ م.
- في علم اللغة العام: د / عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦ م.

- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، تحقيق: أحمد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- القراءات العشر بهامش المصحف الشريف: الشيخ محمد كريم راجح، دار المهاجر، المدينة النبوية، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- القراءات القرآنية تاريخها ثبوتها حجيتها وأحكامها: عبد الحليم قابة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- القراءات القرآنية في البحر المحيط / محمد أحمد خاطر، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- القراءات وأثرها في علوم العربية د / محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- القراءات واللهجات د / محمد محمد حماد، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- القراءات وعلل النحويين فيها لأبي منصور الأزهري، دراسة وتحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، الطبعة الأولى.
- الكتاب لسبيويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي القيسي، تحقيق د / محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق د / غازي مختار طليمات 'الجزء الأول' ود / عبد الإله نبهان 'الجزء الثاني'، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

- الباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي، تحقيق: عادل أحمد و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- اللمع لا بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- اللهجات العربية في التراث د / أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
- اللهجات العربية والقراءات القرآنية دراسة في البحر المحيط، د / محمد خان، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية، صالحة راشد آل غنيم، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- المبدع في التصريف: لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق د / عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- المحتسب: لابن جني، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، تحقيق د / حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ .

- معاني الحروف للرماني، تحقيق: / عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق للنشر، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
- معاني القراءات: لأبي منصور الأزهري، تحقيق: الشيخ / أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق: / فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- معاني القرآن للزجاج، تحقيق: / عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
- معاني القرآن للقراء، تحقيق: الجزء الأول: أحمد نجاتي و محمد النجار، الجزء الثاني: محمد النجار، الجزء الثالث: / عبد الفتاح شلبي، دار السرور، بيروت، 'بدون تاريخ'.
- المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته، إعداد: / أحمد مختار عمر، سطور المعرفة للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: / مازن المبارك 'الجزء الأول' و محمد علي حمد الله 'الجزء الثاني'، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥ م.
- المغني في تصريف الأفعال، الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، مصر، 'دون تاريخ'.
- مفردات القراء العشرة، محمد عوض الحرياي، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق: الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م.

- المتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د / فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- من أسرار اللغة د / إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٣ م.
- المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها، نصر الشيرازي، تحقيق د / عمر حمدان الكبيسي، نشر جماعة تحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.
- الميسر في القراءات الأربع عشرة، الشيخ / محمد فهد خاروف، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.
- النحو وكتب التفسير د / إبراهيم عبد الله رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠ م.
- النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، دار الفكر، بيروت، 'دون تاريخ'.
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، للشيخ عبد الفتاح السيد المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة النبوية، الطبعة الثانية، 'دون تاريخ'.
- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية بمصر.
- الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح عبد الغني القاضي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣ م.

ثانياً: الرسائل العلمية غير المطبوعة:

- أبو حاتم السجستاني والدراسات القرآنية قراءة وتوجيهاً وإعراباً للقرآن الكريم (ماجستير) إعداد: يسرى محمد الغباني، إشراف: د / عبد الفتاح شلبي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- أثر الحركات في اللغة العربية (دكتوراه) إعداد: علي عبد الله القرني، إشراف: د / سليمان العايد، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية (دكتوراه) إعداد: أحمد محمد الغامدي، إشراف: د / عبد الفتاح شلبي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- الإعرال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية (دكتوراه)، إعداد: أنجب غلام، إشراف: د / عبد الله درويش، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- القراءات القرآنية المختلفة في العلامة الإعرابية وأثر ذلك في المعنى (ماجستير) للباحث، إشراف: د / سعد حمدان الغامدي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب (دكتوراه)، إعداد: عادل إبراهيم أبو شعر، إشراف: د / محمد العمري، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.
- منهج أبي حيان في دراسة المسائل الصرفية من خلال البحر المحيط (دكتوراه)، إعداد: عمر علي المقوشي، إشراف: د / محمد الباتل الحربي، جامعة الملك سعود بالرياض، ١٤٢٣هـ.

- الهمزة دراسة لغوية وصرفية (ماجستير)، إعداد سلوى محمد عرب، إشراف د / السيد رزق الطويل، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م.


ثالثاً: المقالات

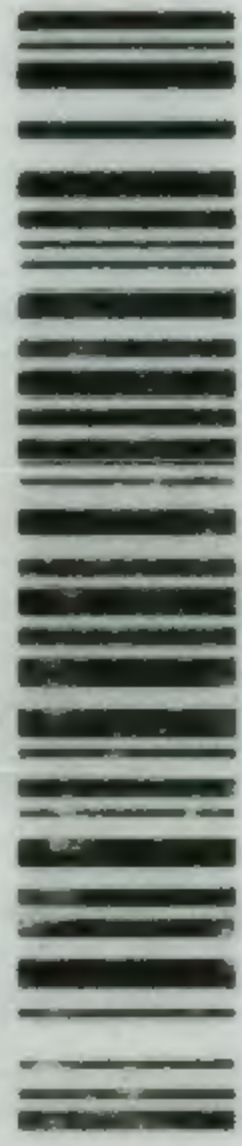
- الإدغام، مفهومه، وأنواعه، وأحكامه، د / إبراهيم الشمسان، مجلة جامعة الإمام بالرياض، العدد الخامس والعشرون (محرم: ١٤٢٥هـ)
- الإدغام الصرفي، د / فائزة بنت عمر المؤيد، مجلة البحوث الإسلامية، إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، العدد الرابع والستون (رجب ١٤٢٢هـ)
- السكون في اللغة العربية د / كمال بشر، مجلة مجمع اللغة العربية بمصر، المجلد: ٢٤ / سنة: ١٣٨٨هـ.
- علامات الإعراب بين النظر والتطبيق د / أحمد علم الدين الجندي، مجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى - مكة المكرمة - العدد: الثاني، السنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، من ص: ٢٧٥ إلى ٣٢٣.
- وقفات في جزم الفعل المضارع، د / سلوى عرب، مجلة جامعة أم القرى، العدد ٢٤، المجلد ١٤٢٣، ١٤٠٤هـ، من ص: ١٠٤٩ - ١٠٨٥.

فهرس الموضوعات :

الموضوع	الصفحة
مقدمة البحث	٢
تمهيد	٦
التسكين والاختلاس	٧
أسباب تسكين المتحرك	١٥
أسباب تحريك الساكن	٢٢
الإشباع وسكون الحرف الناشئ عنه	٢٨
السكون أصل في الحروف	٢٩
الباب الأول: الإسكان في الأبنية الصرفية	٣٢
الفصل الأول: في الأسماء	٣٣
إسكان عين الاسم الثلاثي	٣٣
صيغ ثلاثية مختلفة في سكون العين مع اختلاف في حركة الفاء	٨٧
تعاقب الثلاثي ساكن العين مع المزيد بألف	٩٤
سكون فاء جمع التكسير أو سكون فاء مفردة	١٠٧
مجيء الفاء ساكنة في اسم الفاعل أو المفعول	١١٦
الفصل الثاني: صيغ المضارع ومجيء السكون فيها	١٢٢
الفصل الثالث: في أحكام مشتركة بين الأسماء والأفعال	١٦٢
المبحث الأول: تخفيف التضعيف	١٦٢
المبحث الثاني: اجتماع الساكنين في كلمة	١٦٩
المبحث الثالث: التخلص من التقاء الساكنين	١٨٣
المبحث الرابع: السكون وتخفيف الهمز	١٨٧

٢١١	المبحث الخامس: الوقف بالسكون
٢٢٢	المبحث السادس: الإدغام وصلة السكون به
٢٣٦	الباب الثاني: الإسكان في الأنماط النحوية
٢٣٧	الفصل الأول: البناء على السكون
٢٤٧	الفصل الثاني: السكون في التراكيب النحوية
٢٤٨	المبحث الأول: جزم المضارع بالسكون
٢٧١	المبحث الثاني: هاء الكناية وعلاقة السكون بصلتها
٢٧٨	المبحث الثالث: ميم الجمع تسكينها وتحريكها
٢٨٤	المبحث الرابع: ياء المتكلم تسكينها وتحريكها
٢٨٩	المبحث الخامس: تسكين هاء (هو وهي)
٢٩٣	المبحث السادس: تسكين لام الأمر
٢٩٩	المبحث السابع: تخفيف نون التوكيد
٣٠٣	الفصل الثالث: تخفيف الأدوات النحوية
٣١٨	الفصل الرابع: إسكان آخر الكلمة في الوصل
٣٣٠	الخاتمة:
٣٣٢	ملحق: عن القراء العشرة

 Bibliotheca Alexandrina



1237272